

السيد / حامد
صباح الخير

بما أنه هذا المخطوط قد سجل ككتاب مكتسب
المجموعات الخاصة - الرخاء شطبه من عدة المجموعات
الخاصة وتبيله كمنطوق مكتسب المخطوطات

علاء

١١/٧/١٤٠٠

بما - تبيله، سجل المخطوطات إلى أنه قد ورد في المخطوطات
بما أنه تبيله، سجل المجموعات الخاصة بتأريخ ١١/٧/١٤٠٠
بما أنه تبيله، سجل المجموعات الخاصة بتأريخ ١١/٧/١٤٠٠

١١/٧/١٤٠٠

١١/٧

٢١٧٣
ح . ٠

حواش على المنهاج للنووي وشرحه للمحلى ،
للشوبري ، محمد بن أحمد - ١٠٦٩ هـ - كُتِبَ
في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٣٠٧ ق ٣٠ س ٢١٥ × ٣٤ سم
نسخة حسنة ، بعض الكلمات بالخمرة ، خطها
نسخ معتاد
الازهرية ٢ : ٥٢٤

١٨٤

١ . المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - حواش
ونكت وفروع تتعلق بمنهاج الطالبين للنووي
وشرحه لجلال الدين المحلي .

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الرياض
مادة شغل المكتبات

الموضوع: _____

وارد من: _____ برقم: _____ تاريخ: / /

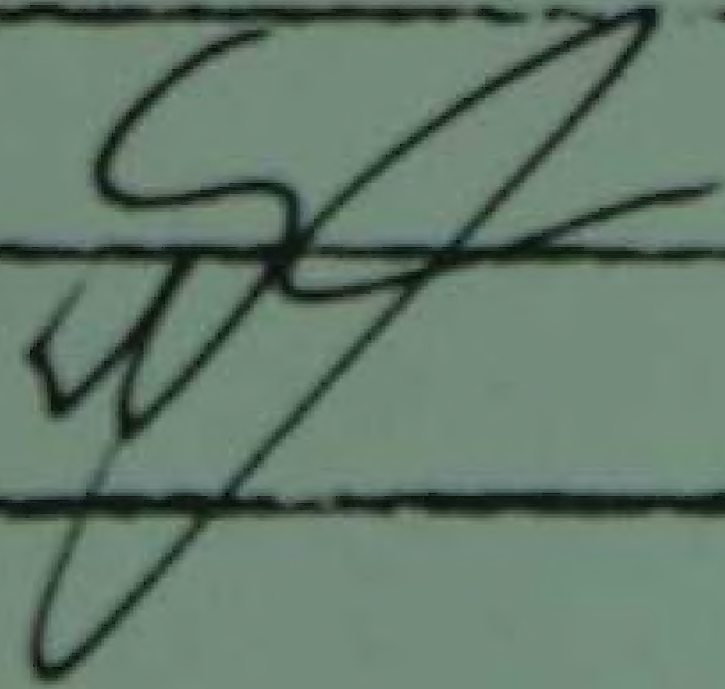
مع التحية الطيبة الى:

<input type="checkbox"/> معاذة الوكيل	<input type="checkbox"/> السيد أمين مكتبة
<input type="checkbox"/> السيد مدير الشؤون الادارية	<input type="checkbox"/> السيد رئيس قسم الاعلام
<input type="checkbox"/> السيد أمين المستودعات	<input type="checkbox"/> السيد المحاسب
<input type="checkbox"/> السكرتير	<input type="checkbox"/> الارشيف
<input type="checkbox"/> السيد /	

<input type="checkbox"/> للاطلاع	<input type="checkbox"/> للظاهرة
<input type="checkbox"/> لا جراه لازم ... مع الشكر	<input type="checkbox"/> للدراسة واهداء الراي
<input type="checkbox"/> للحفظ	<input type="checkbox"/> للمتابعة

سيد مدير المكتبة

والله اعلم



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 بعينه وجلاله ويكافئ من ذلك بحسن فحاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وأتباعه في الآفاق
 وأفعاله مادام المولى بنفضل على عبده بنفاله **وبعد** فهذا ما ينبغي أن يجمع من الحواشي على المشايخ والفقهاء
 وعلى ما يحتاج إليه في المنهج وشروطه لشيخ الإسلام ثم ينتج قبله على مثاله مشيئة على المعتز من الآراء فيها ومبشرين
 لغواها من ما خفي من عيارها ومنه على دفع اعتكافان منها ومن غير ما وجب على ما تفرق في الحواشي عليها
 من جهة من جهة عن النقص والاحتياط وخالف عما الحسب والطول وعما العزف غالباً لارادة السند بل وكثرة
 الافادة والحصيل وسرعة الاطلاع على المراد من اقواله وآياته المستفاد في النفع به على التعميم وإما يجعله خالصاً
 لوجه الكريم ويبين للنفس بالنعم العظيم فانه القادر على ذلك بكثيره واجابة سؤاله وحسب من جعله
 وكيلا له في شأنه هو **ق** على النعمه هو خير من اللحد وقسم الاول لانه استحقاقاً لثباته وسنداً للوصف
 وفيه الحد بالانعام ليحفظ وقعه كالواجب او واجبا لانه مع عدم محتمل للندب ولم يذكر انعم به لرفع ثبوتهم الحفظ
 وقادة الاحاطة والسوف كل ما يعلق بالانعام ولتقصي عما بعد هذه اجمالاً وتفصيلاً **ق** والصلاة
 بين الكلام على الصلاة والسلام ومحمد وآل السيد فيطلق على الشريف في قوله او العظيم او العظيم او العظيم
 واصله يتوحد بكسر اللام فقلت يا آل خير كما واجتمعا مع الهاء الساكنة السابعة عليها ثم اذ غث ر **ق** الا انهم
 امنوا منهم والمؤمنين من اولادهم اسمهم والمطلب وقيل عشرة المنسوبة اليه من اسمه اولاده واولاد بناته ما شئتوا
 وقيل منه الاجابة قال الان مني وهو لاني للصب واجتاز النوراني واصله اصل فقلت التاء منه وان كانت
 انقل منها ليلف صلبه الى قبلها الفا وقيل صله اولك يفتح الواو فقلت الفا لخير كما وانفتحت ما قبلها وقيل كل منها
 اصل يد ليل ما سمع من العرب من تصغير على اسمها واولها واخبرنا بعض مشايخنا المأثورين ولا يضاف الا الى
 العفلاء من الاسماء ولواذ غاء جيت الحجة من النفس بخلاف اصل ولا ينافي ذلك تصغيره لانه بيانه اصله
 ولا مكان استعماله فيهم سوء وعين فليس للحقبة الا من اجاب جمع صحب لاجمع صاحب لانه لم يشب وصحب
 اسمهم جمع لصاحب وقيل جمع له وهو بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنين بنبينا محمد **ق** حاله في حياته وان لم يطل
 صحبته له اوله من والمراد الاجتماع العرفي فيه دخل كذا لا على والمجنون والنام والضعيف والخصف عيسى
 عليها وعلى نيت الصلاة والسلام وخرج من راء في النعم او اجمع مع في السواء ليله الكراء وكذا ذلك ودخل
 في القضاى الادبية والجنى والملك وخرج بالمؤمن الكافر ولو حكما كالصغير والكمالات الحوث على الامانة لدرام
 الصفة بغير مؤنة لا شبيهة صاحبها وعطفا الاضحاب على الا لشئلا لصلاة بائسهم من غير الا فيلها **ق**
 مطلقا للتظهر لغيره السابق ومن وجه بعدم النظر **ق** منها ما يشاء الى الترح وهو كيفية اسماء الكتب والاشياء
 منهم للالفاظ باعتبارها لا لسماع المعاني كما ياتي ومنه لا يصح من الالهة لان الثمانية وهو من جهة علم الجنس
 فلا حاجة لما طالوا به كما او ضحاها في حله فراجع **ق** ماد غث لم يقل ما استندت كما قال في من جملة الجوامع
 لكثرة سيرة المشايخ وجلالة مؤلفيها السابقين عليه لانه ولد منته احدى وثلاثين وبعده ومان اول
 يوم من سنة اربع وثمان مائة وعشرة كفى ثلثا وسبعين سنة واحدا الفقه عن الشيخ عبد الكريم
 العراقي وهو عن الشيخ علاء الدين العطارى وهو عن الامام النووي **ق** المنقذين جمع منقذ ومنه
 طالب لغرم الى منعم او المعلم **ق** مشايخ الفقه المشايخ والمنهج في الاصل للطريق الواضح وقد ورد
 شتمه الكتاب بذلك بخط النووي على ظاهر نسخة واصله الى الفقه لا غير في مشايخ الاصول
 وغيره **ق** من سرح سوا كسبه والاطار وهو وما بعده بيان ماد غث **ق** يحل الفاظه بيان ما كسبه

اذ لم يكن
 بوجه
 دونه
 اضاف
 اذ لم يكن
 في الاول

منه
 من
 من

الشيء لا اعتبار معرفة الحق فيه فيها والعبادة اخذت منه ما لا يناسبها التوبة اي السلبية

فمن اراد بها الخلود في حيث الحق لا عطف على النقص في الدلالة الموصلة اي التاكيد طريقه في اشارة الى الالة الرائدة وكذا الارشاد والرشد لانها مائدة معناتها الاستقامة والقدام وفعلها ارشاد كعجب بالعلم او سر كمنه وخالفه تفهيمها الذي سلكه الله مناسبا في الاله والحق عندها كل منها في انواع الهداية لا تختص واجناسها ان بعد مسببة او كما افادته الوحي اعني العقل والحق والاساس القاسم والباطنة ثابتهما نصب الدلائل القارفة بين الحق والباطنة والصلح والفتاد والكنها ارسال الرسل وانزال الكتب راجعها كشف حجاب القلب مطلقا او بغير الاشياء كما هو ومنه خاص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والاولياء

اي المعصية هو تقدير الموفق الموفق الذي هو خلة الطاعة في العبد المراد في اللطف على ما تقدم وفيه الخذلان وهو خلق المعصية في العبد قال القاضى حسين والمختص بالمعصية من الله فيق اربعة اشياء ذكرا القرينة وطبيعة صحيحة وعناد يابى ومعلم ذو نصيحة واذ اجمع المعلم ثلاثا فضلا فقد تمت القرينة على المعلم القبول والنواضع وحس الى الحق واذ اجمع المعلم ثلاثا فضلا فقد تمت القرينة على المعلم العقل والادب وحسن الغنى على التفرغ من تقبل اللطف وسواخذ الفقه شيئا فثابتهما اذ انهم وزنا ومعنى وفيه اذ استقال الغنى وزنا ومعنى انبساط وفيه بالضم اخذ صار الغنى مجعنة له ومنه معنى الغنى لغزا واما اصطلاحا فمما يعلم بالاحكام الشرعية العلمية المكتسبة من ادلتها التفصيلية ووضوح افعال المكتسبة واستمالة من الكتاب والسنة وغاية تكمل القوى النطقية والسمعية والغضبية المرتبة على بابها الباطنة والقلب بالعبادة الابدنية في الشريعة فتعتبر للدين سمى شريعة لافاء الشارع له عليها ودنيا للدين به بمعنى الانتباه للعمل به وبمعنى ملته ايضا لاملأ المذكري حتى اراد به التحريم بقدر اللطف ما سبق من الامور الكبار ولعمد صحة ذلك المعنى منها وعنادية الحرب المذكري واللام في الخبر للعدم والكلام اخذ مما بعد قوله ضمير عائد على الخبر لغيره ورجوعه للنفق بعد وابعده من رجوعه لله في خبره هو كمنه في شتات الشرط فيعلم كل خبره ثبوته للمعظم في خبر الكامل فلا بد على علم الخبر لغوي قال بعضهم وفيه شري عظمة للشفقة لان ارادة الخ من الله للجدد معيثة ويستند اعين بالعلماء ومنه في الصلوة والرسالة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال جلست ففقه خبر من عبادة منتهى منه قال حسن البصري رحمه الله تعالى في الفقه هو التزامه في الدنيا والارادة في الآخرة البصيرة بامر دينه المداوم على عبادة ربه في كل وقت والتمسك بالحق الذي ذكره وفي كلام المصنفات الابليغية وصوله الى المنشأة ولا يلزم منها عامة ولا يلزم صفات الكمال الا بمعنى انه بيان من لا يلهي بالانسان وعلم من كلامه اخذ بغير الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحوسس والافاق انما لنفسه الذات والكمال لنفسه صفاتها فذات والقصيدة في تقديم ما تقدم وهو بلغة من حيث ان فيه الجادة الى غير الثانية مع وصفها ووصف الكمال المتقدمة والاولى في اي كثر فكانا من حيث تفصيله اي تفصيله بالمالكية والاشيافاق ومنه المعنى موجود في الآخر ايضا لان من جملة عظمة المتبذل لما في حقيقته من انوار الحق فاصنع الحق من انوار الحق وشارف في الاله المداوم على في صفة الكمال الذي في اعلم بمعنى انفسه فانه من فلاح في العلم وجوده والاعمال في العلم في عبادة غاياتها وتقع بعض المناقش وحيث انفسه حلاله في شجرة العلم بضم الهمزة وكنت التام ليعلم لاسباب معني استمد لان الشهادة اعلام الغيب

في قول الاضحية في قوله من الله في خبره هو كمنه في شتات الشرط فيعلم كل خبره ثبوته للمعظم في خبر الكامل فلا بد على علم الخبر لغوي قال بعضهم وفيه شري عظمة للشفقة لان ارادة الخ من الله للجدد معيثة ويستند اعين بالعلماء ومنه في الصلوة والرسالة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال جلست ففقه خبر من عبادة منتهى منه قال حسن البصري رحمه الله تعالى في الفقه هو التزامه في الدنيا والارادة في الآخرة البصيرة بامر دينه المداوم على عبادة ربه في كل وقت والتمسك بالحق الذي ذكره وفي كلام المصنفات الابليغية وصوله الى المنشأة ولا يلزم منها عامة ولا يلزم صفات الكمال الا بمعنى انه بيان من لا يلهي بالانسان وعلم من كلامه اخذ بغير الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحوسس والافاق انما لنفسه الذات والكمال لنفسه صفاتها فذات والقصيدة في تقديم ما تقدم وهو بلغة من حيث ان فيه الجادة الى غير الثانية مع وصفها ووصف الكمال المتقدمة والاولى في اي كثر فكانا من حيث تفصيله اي تفصيله بالمالكية والاشيافاق ومنه المعنى موجود في الآخر ايضا لان من جملة عظمة المتبذل لما في حقيقته من انوار الحق فاصنع الحق من انوار الحق وشارف في الاله المداوم على في صفة الكمال الذي في اعلم بمعنى انفسه فانه من فلاح في العلم وجوده والاعمال في العلم في عبادة غاياتها وتقع بعض المناقش وحيث انفسه حلاله في شجرة العلم بضم الهمزة وكنت التام ليعلم لاسباب معني استمد لان الشهادة اعلام الغيب

لا اله الا الله فيها في جعفر في وجود ذكره ملامتها في الشاع بين اسم الله ونسبته والواجب هو الذي لا يخلو في وجوده الى شئ اصلا مع استيلاء الله عليه فلا ينقسم بوجه اي لا يعطى ولا يلوها ولا في صفاته فلا يتأثر بهتة وبين غيرهم او لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله القفار قال القرطبي يمد مع التوفيق باب خاص بالله تقة فيجوز ان يطلق الفعل منه والاسم منك او مضى في غير نقطة الموصلة في نفسه من ان

مضافا الى ان المتن في ان كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء بمعرفة ما عمله خلافا للنفق والبره وبصحة البهره وكثرة المال والولر وبالهداية ويكن التام على التمام كان ويجب طلب الهداية منه لان معنى الهداية في نظر الاول ان يبالا في ملاحظة ان المقام تطلب فيه الهداية والخدوع فلا ينافي في ان الكتاب بالهداية في كل موطن متفعل في صفته من اسم متفعل بغيره من جهة ما يطلب بالهداية من الله تقة في ان كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء وفيه نظر عما قبله في شجرة بذكره بالهداية لانه به وفيه كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

فمن عمل بها والتعبير التذلل والخضوع والعبودية في اسره من العبادة بل هو من صفات الانسان ولذلك وصف الله تعالى بها في اخر القرآن ومعنى تفرغ الفاني عما هو رهاية وما زاد في شجرة وتيسر وكثرة باخفي افعالها في دفة كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

وتم يقل نبه لانه اخذ في ان كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

امن يتبع في عروب فكل عروب ينج ولا عكس في المصطفى في الصفوة فاضل طاعة ناء والحق في نفسه من الثالث

بهم لانس والجنة لا ملائكة قال من كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

قال ابن كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

والا فموسى على لسان الخلق حتى ملائكة والجاد والصحاح ان جلال الشورى من الانبياء وعندهم مائة الف اربعة وعشرين الف منهم الرسل ثمانية واربع عشرة الف على ملائكة فضل من خواص ملائكة ومنهم من كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

افضل من عليهم البشور من الانبياء ومن افضل من طاعة ملائكة وثبات ايم افضل من الحب العبي التوا في كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

من الزعفران اوفى شجرة ملائكة وعندهم مائة الف على ملائكة فضل من خواص ملائكة ومنهم من كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

دعاء والمراد من الصلوة منهم كل لفظ فيه دعاء كالرقة والعنف والرفق ومعنى صلاتا عليه من طلبه لصلوة من الله تقة على ان لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

ففي لست سنا وذلك لان كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

لنصتها مع الرقة وان اشنع الدعاء في الباطنة لفظ باهام الذنب والى بالسبيل مسلكه للصلاة في الطلب وجمع بينهما في جمل كثر من حيث هو لا يخلو في الكمال لان ذنب الشيطان لا يغفل فلا يخلو في الدعاء

وكر فاعطف ردا او الاول للمعارف الباطنة والثاني للاخلاق الظاهرة وما اوله من معنوا لان ادق والقصدي

فيه اشارة الى ان الجملة انشائية معني للفضل مضمونها يتفادها على الجنب وقيل اشارة الى جملته المداوم

اذ لست في صفة باطنة للصلوة والسبيل في املة القليلة البسكة اي من حيث المعنى وان عشت في الحسنة كعكسه في نفيها ان احد من ان الحق سكت عن الصلوة على الال والصدق وجميع ان يقال ما كانت الصلوة عليهم مفادها حصول الحق

في قول الاضحية في قوله من الله في خبره هو كمنه في شتات الشرط فيعلم كل خبره ثبوته للمعظم في خبر الكامل فلا بد على علم الخبر لغوي قال بعضهم وفيه شري عظمة للشفقة لان ارادة الخ من الله للجدد معيثة ويستند اعين بالعلماء ومنه في الصلوة والرسالة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال جلست ففقه خبر من عبادة منتهى منه قال حسن البصري رحمه الله تعالى في الفقه هو التزامه في الدنيا والارادة في الآخرة البصيرة بامر دينه المداوم على عبادة ربه في كل وقت والتمسك بالحق الذي ذكره وفي كلام المصنفات الابليغية وصوله الى المنشأة ولا يلزم منها عامة ولا يلزم صفات الكمال الا بمعنى انه بيان من لا يلهي بالانسان وعلم من كلامه اخذ بغير الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحوسس والافاق انما لنفسه الذات والكمال لنفسه صفاتها فذات والقصيدة في تقديم ما تقدم وهو بلغة من حيث ان فيه الجادة الى غير الثانية مع وصفها ووصف الكمال المتقدمة والاولى في اي كثر فكانا من حيث تفصيله اي تفصيله بالمالكية والاشيافاق ومنه المعنى موجود في الآخر ايضا لان من جملة عظمة المتبذل لما في حقيقته من انوار الحق فاصنع الحق من انوار الحق وشارف في الاله المداوم على في صفة الكمال الذي في اعلم بمعنى انفسه فانه من فلاح في العلم وجوده والاعمال في العلم في عبادة غاياتها وتقع بعض المناقش وحيث انفسه حلاله في شجرة العلم بضم الهمزة وكنت التام ليعلم لاسباب معني استمد لان الشهادة اعلام الغيب

في قول الاضحية في قوله من الله في خبره هو كمنه في شتات الشرط فيعلم كل خبره ثبوته للمعظم في خبر الكامل فلا بد على علم الخبر لغوي قال بعضهم وفيه شري عظمة للشفقة لان ارادة الخ من الله للجدد معيثة ويستند اعين بالعلماء ومنه في الصلوة والرسالة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال جلست ففقه خبر من عبادة منتهى منه قال حسن البصري رحمه الله تعالى في الفقه هو التزامه في الدنيا والارادة في الآخرة البصيرة بامر دينه المداوم على عبادة ربه في كل وقت والتمسك بالحق الذي ذكره وفي كلام المصنفات الابليغية وصوله الى المنشأة ولا يلزم منها عامة ولا يلزم صفات الكمال الا بمعنى انه بيان من لا يلهي بالانسان وعلم من كلامه اخذ بغير الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحوسس والافاق انما لنفسه الذات والكمال لنفسه صفاتها فذات والقصيدة في تقديم ما تقدم وهو بلغة من حيث ان فيه الجادة الى غير الثانية مع وصفها ووصف الكمال المتقدمة والاولى في اي كثر فكانا من حيث تفصيله اي تفصيله بالمالكية والاشيافاق ومنه المعنى موجود في الآخر ايضا لان من جملة عظمة المتبذل لما في حقيقته من انوار الحق فاصنع الحق من انوار الحق وشارف في الاله المداوم على في صفة الكمال الذي في اعلم بمعنى انفسه فانه من فلاح في العلم وجوده والاعمال في العلم في عبادة غاياتها وتقع بعض المناقش وحيث انفسه حلاله في شجرة العلم بضم الهمزة وكنت التام ليعلم لاسباب معني استمد لان الشهادة اعلام الغيب

فقد أطلقوا على هذه باب كذا اسم المخرج كذا...
فقد أطلقوا على هذه باب كذا اسم المخرج كذا...

بطلان الرضا بمعنى المحبة ويعني عدم السخط ويعني المغفرة ويعني الثبات وبها كل محل
ما يهدف به جمع حبيب أما بمعنى محبة بل لئلا الفعل مضارع بعد أو بمعنى حب قال بعضهم
وهو لا ينسب منا ولا ينافيه ما ذكره من كونه لتمام المحبة لا محبة لنفسه انضافاً عطف العام وهو

كتاب الطهارة

جمع المومنين على بعض افراده وسد لا حياة فسد من العطف على الظاهر بقوله عزم اعادة الجات
لأعاضهم عن الذي هو وضعه عند الجرح بعدم اعادة الجات فلما اعادوا على السخا فالحق في
ولا حكم للسلام ولا ليمان نظاب من محله
بطلان الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع اي المضموم والجامع واصطلاحاً جامع اسم
لغيره من الاكلام او بمعنى اسم المفعول في لغة علم كذا على الابواب وفصول غلبا في لغة الكتاب والكتاب
في مصادر متشعبة منها لا متشعبة عن غيرها ولا بعضها منها بعض خلافا لبعضهم وسوم السراج كالباب و
الفصل وكذا ما واخترنا منها اسماء للآفاظ باعتبار الدلالة على المعاني وفصلها في اللغة والفصل
وقيل للتفريق وقيل لالتبني منها وقيل للدلالة في جمع احوال لان غير الاول والخيار وسماها عرفاً فقامت
وانما اختلفت لغة في الباب فوجه بوصولها من داخل الى خارج وبالعكس والفصل في الجرح من شئ وبينه وبين
ما بينه وبينه والاصل عكسه والمستألف لغة السؤال وعرفاً مطلق خبري يبرر سأل عليه في العلم واشاروا
بغيره غالباً الى خلق بعضها على بعض والعلامة بضم الطاء اسم الماء الذي ينظف ويكسر اسمها بضم
الى الماء من شئ وكذا وبالفصح المراد من لغة النظافة والخلق من ادناس حيث كانت كالجائحات او مغفلة
كالعبيد من الحد والحرك والبرياء وكذا ما في حقيقة فيها وصحة البدنية وكل جاز في ادناسها وقيل
مستكة وعطفاً الى ذلك نقب وعرفان في كل المنع المستكة في الحديث والحج قال القاضى او صفة حكمية
لوجوب ترميمها من الصلابة به او فيه فله في الابه عرفة المالكى واسار بالاول للثقة وبالثاني للكان
وبالثالث للتخصيص ولم يبق عليه ليشمل الميت لانه لا يطهر عندهم بالفضل ولا بد منه ونقصه ما ذكره
انما انطلقت حقيقة على الفعل ولا على المندرك وليس كذلك فانه صريح كلام الحق في تعريفه لما طهرا عليه
فعل المندرك حقيقة حيث قال من رفع حرك او ازاله نجس او ازاله نجس او ازاله نجس او ازاله نجس او ازاله نجس
المتنفة والوضوء المجردة وما نسب ذلك الى الله تعالى واسار بالثمة لما سأل في معنى رفع الحرك لوجود الابهة
ومثله طهارة النفس في معنى ازالة النجس في الاستنجاء لذلك ولا يهتد كونه في المعنى على الصفة ايضا
وبالاعتقال المستند الى ما سأل على صفة رفع الحرك الاكبر فاسم على صفة ازالة النجس ايضا على قول الجواب
والصلى ان مربيان الغسل ليجتنب جميع البداء او بعضها مع الاستبراء ويجوز به الوضوء الى ما سأل على صفة رفع
الحرك الاصغر وبالفعل الثانية والثالثة الى ما سأل على صفة الاولى في الحديث والنجس في مسائله لا يقع
الطهارات الواجبة والمندوبية وعرفنا ما بين جميع ذلك انه مع زيادة الاختصاص بقوله في فعل ما يبرر

كتاب الطهارة
باب في طهارة النفس
باب في طهارة البدن
باب في طهارة الثياب

الطهارة
اصطلاحاً

كتاب الطهارة ابطال الكتاب لغة

بمعنى الضم والجمع اي المضموم والجامع واصطلاحاً جامع اسم الى
او بمعنى اسم المفعول في لغة علم كذا على الابواب وفصول غلبا في لغة الكتاب والكتاب
في مصادر متشعبة منها لا متشعبة عن غيرها ولا بعضها منها بعض خلافا لبعضهم وسوم السراج كالباب و
الفصل وكذا ما واخترنا منها اسماء للآفاظ باعتبار الدلالة على المعاني وفصلها في اللغة والفصل
وقيل للتفريق وقيل لالتبني منها وقيل للدلالة في جمع احوال لان غير الاول والخيار وسماها عرفاً فقامت
وانما اختلفت لغة في الباب فوجه بوصولها من داخل الى خارج وبالعكس والفصل في الجرح من شئ وبينه وبين
ما بينه وبينه والاصل عكسه والمستألف لغة السؤال وعرفاً مطلق خبري يبرر سأل عليه في العلم واشاروا
بغيره غالباً الى خلق بعضها على بعض والعلامة بضم الطاء اسم الماء الذي ينظف ويكسر اسمها بضم
الى الماء من شئ وكذا وبالفصح المراد من لغة النظافة والخلق من ادناس حيث كانت كالجائحات او مغفلة
كالعبيد من الحد والحرك والبرياء وكذا ما في حقيقة فيها وصحة البدنية وكل جاز في ادناسها وقيل
مستكة وعطفاً الى ذلك نقب وعرفان في كل المنع المستكة في الحديث والحج قال القاضى او صفة حكمية
لوجوب ترميمها من الصلابة به او فيه فله في الابه عرفة المالكى واسار بالاول للثقة وبالثاني للكان
وبالثالث للتخصيص ولم يبق عليه ليشمل الميت لانه لا يطهر عندهم بالفضل ولا بد منه ونقصه ما ذكره
انما انطلقت حقيقة على الفعل ولا على المندرك وليس كذلك فانه صريح كلام الحق في تعريفه لما طهرا عليه
فعل المندرك حقيقة حيث قال من رفع حرك او ازاله نجس او ازاله نجس او ازاله نجس او ازاله نجس او ازاله نجس
المتنفة والوضوء المجردة وما نسب ذلك الى الله تعالى واسار بالثمة لما سأل في معنى رفع الحرك لوجود الابهة
ومثله طهارة النفس في معنى ازالة النجس في الاستنجاء لذلك ولا يهتد كونه في المعنى على الصفة ايضا
وبالاعتقال المستند الى ما سأل على صفة رفع الحرك الاكبر فاسم على صفة ازالة النجس ايضا على قول الجواب
والصلى ان مربيان الغسل ليجتنب جميع البداء او بعضها مع الاستبراء ويجوز به الوضوء الى ما سأل على صفة رفع
الحرك الاصغر وبالفعل الثانية والثالثة الى ما سأل على صفة الاولى في الحديث والنجس في مسائله لا يقع
الطهارات الواجبة والمندوبية وعرفنا ما بين جميع ذلك انه مع زيادة الاختصاص بقوله في فعل ما يبرر

المستكة

الطهارة لغة

اصطلاحاً

الطهارة

اصطلاحاً

الطهارة

غسلات
الکلب
عنه
تأليفه
مترود

عند الغسل
بماء بارد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

لعل
جيد

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
بالحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

عبدالله بن محمد بن عثمان

حكمية
أكله
فادرا

المعقولات

البغداد
الشميلة

واریج

الف ارفقة

فصل کا مضمون الطول

22

شعاع الكافور
سنة ١٢٠٠

عَلَى الْكُفَّاءِ

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في بيان

فانهم لا يكتبون فالكلام

541

بلا خلاف وفي الذمب على الاصح جازم الاصح اي مع الكثرة ثم صفة قال لمختار
عنت الامانة على المحمد بلا خلاف لما في ذلك لا يمتنع فيه منع العرفه هو اعتمد

باب في اقسام الحدث
يجمع سبب وهو لغز ما يتصل به الغير وعرفا ما يلزم من وجوده والوجود من عدمه العدم لانه
واضافتها الى الحدث بيانها ولامه للجنس كذا قالوا والوجه بقاء الاضافه على حقيقة ما لا ينافي
في المراد وليت الغالب فيها الا شبيهه بالثبوت حدثا وليت فيه كبر اي مع انه يعلم ما بعده فثبات
وفي اشبهها وجه تقدمها على الوصف وتوفاقه الوجود والطبع والحق في عبارة الفقهاء الاصغر
عند الاطلاق وكذا عند غيرهم الا لغيره كونه الجنب ويرفع الى تركه فينصب الى الاكبر بشرط كونه الذي
عليه وتطلق حقيقة عما هو كذا احد من المضاف اليه شأنه ان يثبت بها الظاهر وهو المراد منها كالتعم
وساكنها امر اعتباري بقوم بالاغضاء مع وجود تلك الاشياء وتاكيدا لمنع من الصلابة ونحوها
المرتب على الحساب حقيقة وعلى الامر الاعتباري اعتبارا لانه يتجه له والافهام متعارف بالادلة لذلك
متعارف كامة الاسطر اليه والمراد بالاغضاء ما يفتل وجودها من اعضاء الوصف ويرتفع الركن
جزء منه بغيره يتوقع الحجة عليه ودفع المذهب فيه ما كانت سبب الوصف له وبطلان تقدم
بجميعها فيما دل في المذهب منها وبطلان جميع البراءة وترفع بقتل الواجب منها ومنه حتى لا يمتنع
بغيره مما وبقيتها ولو بعد غشيه لغات شرط الذي هو غشيل كذا في بطلان الوصف ذكره لفظ
الحق ينقض بقاها الى ان اصلها في ما قبله من الاصل الذي هو بطلان الوصف ذكره لفظ
كالعبادة منها وليت مراد ان من اكل الميتة لا يثبت عليه بطلان ما في ما قبله مما يثبت عليه
ان يمتنع الحصر فيها لغيره يعقل المعنى فلا يثبت عليه فاسد وسفاهة دائمة الحركه غير ثابت
لان حركته لم يثبت كذا قالوا والوجه فدانته فقد لا لغز في غير ذلك من غير ان يكون من غير ان يكون
ولا يمتنع بطلان طهارته بسفاهة وح بطلانها بسفاهة بعد حركته في منته في ذلك مستبعد الى ذلك
الخارج الذي عنده في الصلابة للضرورة وقد ثلث فثباته وبطلان مستح الحرف من المظهر بوجوب
غشيل الرجليه فقط على ان بسبب الحركه السابقت فثباته وانما افراد ما يقع الخارج منها معقول
المنع فثباته عليه وانما هو فلا والحق النادر فيه بالمعناد من حيث عموم الخارج بغيره له حركه
منه فبطلان وجوب المراد بغيره فلا تنقض بالسله كاي في الانقطاع شرط للصحة والقيام
للصلابة وكذا شرط للقيام الوقت والمراد مما ذكرنا بغيره حركه الشيء وبعضه وان عاد او امتنع
ومنه كل عمل عند افراد حركه في حق قضيه مع بقاء ما يقع من ان ينقض بالتحريك لم يغيره الا حركه
من قبله هو مفرد مضاه فيهم حركه البذل والقبض وبطلان الحركه وبطلان الحركه وبطلان الحركه
على غير مقتضى الاصل نعم في النقص الى الخارج من احد ما مع الشك بحيث يعلم من الحركه وغيره
ومنه كلام العلامة ابن تيمية رحمه الله تعالى في الامتناع كاي في ثباته ويعبى من ذكره
بطلان احد ما وعينه من الاكل الاول وهو ان المذهب اي حقيقة او فرضا منه تقريب والمراد

الحدث
كله المنع

كالعبادة

فلا
بأنه

لوحظ

في غير مقتضى الاصل نعم في النقص الى الخارج من احد ما مع الشك بحيث يعلم من الحركه وغيره

الحدث الموصوفه فلا بد في الحركه من الوصف من قبله المطبق بكثرة وقضاها اصله الخطا في ذلك الجار
فانصل الفهم واسكنه الخارج من الفعل والذمب قال الغزالي قل نادل كالمع كالمع ولوم الباسف
قيل حركه وبقي حركه بغيره الباسف او زيادة حركه وكذا عقدة المذهب ولا يمتنع فيها
بعده الوصف ولان بطلان ولا يمتنع فصل لانه لا يمتنع في ذلك الحركه الا الحركه اي
الموجب للغسل في حركه من غير ان يكون حركه بغيره وبقي الحركه في حركه بالمتن الوصف
ومنه حقيقة الوصف مع ايجابه الغسل مطلقا وقال المختار ان لا يمتنع لو كانا كالمع وكذا فيهما
وطولها عقبه قبل الغسل ونقطه لو كانت صالحة وتنفقه العدة وانما حركه بغيره الوصف في حركه
ولا يلزمها به غسل حركه بغيره ولا يمتنع ولا يمتنع فافعله من العبادة قبل غمامه وبطلان الغسل
بكله من وقال الخطيب في حركه الغسل والوصف في كل حركه الا حركه اي حركه جميع البراءة فاعده
ان ما وجب اعظم لانه لا يمتنع في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
وبطلان حركه بغيره كونه في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
بخصوصه كونه منها فلا يوجب حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
كونها مع وجوب القضاء بغيره كونه مفضل ولا وجوب الكفارة في العبادة بغيره كونه
عرفنا مع التفسير بغيره كونه منها مع وجوب الحركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
الادون بعض الاغنى ولا يمتنع في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
والنفاس اجاب عنه الله رحمه الله بقوله وانما ينقض الحركه لانا نرى في حركه بغيره
فليقله فائدة في سبب بطلان حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
قد ينقض مثل ذلك في النفاس وكذا في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
اصلا نعم بغيره غشيل الحركه وبطلان حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
منه الزطافه انفسد بان لا يمتنع في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
كل من قبله وبطلان حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
الا نتمدد او كان يفعل وكان علم غشيل حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
وفي ذلك تنقض بالخارج منها فلا يمتنع في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
بعضه اذ ب بغيره في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
واللغو بغيره وغيره والمراد بها مناهي حيث الاحكام نفس الستة وما اذا امر
من حركه وجوانبه كاي في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
ومنه الترخي خلافا لاي حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
منها الغشيل ولا ينقض الا حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
والمنه كاي في حركه بغيره وبقي حركه في حركه بالمتن الوصف في حركه
مراد ما لم يكن وجوده كالبطلان او اعتبار المنقح وانما يجب الغسل بخروج الحركه من ذلك

الحدث

الوجه الثاني

الوجه الثالث

في غير مقتضى الاصل نعم في النقص الى الخارج من احد ما مع الشك بحيث يعلم من الحركه وغيره

اشاء وشار

الى الخياط

الخط

10

کالا ہفتی
نومبر

والتورق
بغير

نظم
على البيت
انقض
في ضوء
الحق

والاسقف
المفتي
السكان

emile

١٢١

10

...

10

10

ويعمل
توان المصنف

مجلس
مجلس
مجلس
مجلس

فَاعْبُدْ

الغضن

عبد

خفیه
جامع بصیرت
اکمل مدارج

نا
عبد الحليم
قد اراد
بالحسين

من انك لا تسمع
 بعد ان تسمع
 النطق بالامر
 التسمي بالامر
 وقد كثر هذا
 الى كثر هذا
 واما انك تسمع
 فاصح الى ان
 يحكى في الحرف
 انك لا تسمع
 واما انك تسمع
 فاصح الى ان

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or name, located at the bottom right of the page.

فراجع الكتاب
وحيث
بنت تامة
المكتب

و يكفر
المنقلب
عن دينه

وَمِنْهُ لَا يُبْطَلُ الْأَخْرَافُ

بسم الله الرحمن الرحيم

一

مجلس

لا ينبغي للأنس
أن يعزل عن
الحيث

تقريباً
الأمم
مرفوعهم
لأنهم
وذلك
لأنهم
لأنهم
لأنهم
لأنهم

حب الفم

الأعيان
حادي وجو
كلية

11

في حق التفتان

من حيث الارض كالزمن فيخ والامام احمد وابو حنيفة صاحب ابى في ما لا يغيب فيه كالحج والصلوة
 بانه ليس من باب العام بل من باب المطلق كونه نية رقيقة واطلا في الكفاية وبان الية الشريعة
 دالة على ان يغيب في نفسه فاما متى ما يوجد بكم وايدى بكم منه اذ لا يبدى من من الية الشريعة
 فيكون من الركن من الركن وهو الغيب والغالب لا يغيب لغير ذلك فنعني وجعل من الية الشريعة
 خلافا للحق والحق اخفى من المراد والله يقول الحق وهو يهدي السبيل واجيب بغير ذلك ما يعر
 في حجة: واجيب عطفه على الميراث فغايز محل كونه على الاضطرار خاصة بحمله على الاصح وصريح
 كلام الله تعالى لا يورثه ومثله الى الركن والنفاء ومثله كل غل ما نرى ومثله اول
 من في سبيل السلام وما في يغيب لا يراد الميت الا ان يذكرنا بما قبله واول من يغير
 وظن قائل به ليدخل الوعد الجرد وخرج بالوضوء بغضه المندوبه كونه غل الكفاية او صح
 الاذني اذا استعمل الماء فيها لم يورثه ما يوجب كونه لغرض فقط فلا يثبت النية عنها
 خلافا لما في: لا يثبت ابى لا يثبت ابى واول ذلك لوضوؤه وفي الحقيقة ان السبب واحد
 وما يجزى عن استعمال الماء حيث او شرا وغيره اسباب له حقيقة وللشك في جاز وعندهما
 الحق والله من الله في الرخصة سبعة والى ما في لفظ من حيث العذر وقد نظم بعضهم
 السبعة المذكورة بقوله: يا سائل استبان حل النية في سبعة منها عارضا في: قنوت وخروج
 خاذا اضلاله: من يشق وجهه وجراح: تنهين او طية في عمل ولو راية او نصير ينسج
 المتأخر سوجي على الغالب فامتنع مثله: ففداى اى اى في هذه الغوث او الغوث كاستبانى ولا غنة
 بوجود ما يستل للشيء فيهما او ظنا ولو يجب العزم كاستبان على الطوق: لقومهم قال ابى في
 عائد للمضاد اليه عايدة فانه رجب وهو نعيم لان المراد النية وفيه نظر فذلك: جوع ذلك
 اسهل المراد بالنعم نطق الله في قوله رجب ونحوه في الركن والعدم وما الخافه تمام
 بعد دخول الوقت اى وقت كل صلاة ما دام النعم ولا يجب الطلب قبله وان علم بتفارق
 الوقت في غير المعتذر فلا مانع من سببنا الركنى وان اومر كلامه في مزجه وفارق السجى
 الى جهة باده وسببنا في اذنا وياضنا الى اليوم واذا في صفاق الوقت قطع الطلب ونهيم به
 نعم لو طلب قبل الوقت لعطء او فاشه كنه وخبري بالطلب لان فيه قبل الوقت في وقت
 فام يفتيك بما قبل الوقت وفارق عنهم الكفاية بالاذن في القبلة بان سببنا على الاجتهاد
 ولا ينعى اجتهادنا من اخر: من ركة وهو ما يثبت ليه مما منعه واوعيته زاده ومن ركة
 ونفذه: ومن ركة ومن المستبعد اليه المولى ففقد له عادة في الخط والسهل واليسار
 وغير ذلك وان كنوا او لزم على استبعادهم من وجه الوقت كنه ينقطع الطلب منهم اذ ضاق الوقت
 كفاف وما زاد على الرقة داخل فيها بعد فيكون في النظر ولو بلا سؤال يجوز له ان قطع
 منهم السجدة والافينادى باليهج اى فتر على النية كما يابى: نرد داي في الجنة المحتاج الى الشؤد
 فيها: على نفسه اذا او منفعة والعرض كذلك: او مالا وان قل وكذا اختصاصه وامر المحرم
 من ذلك

وجعل
 من الية
 خلافا للحق
 والحق اخفى
 من المراد

واذا
 كان
 في
 النية

هو نية
 بان
 في
 النية

من ذلك لا يلقى فاطم طرفه فتم فله ولان في ولا عصف نصف القطع في نية شرفه ولو قال نفي
 او قال لكان اختصوا اعم واو لم يثبت نية في وقت وقال غيبا المحدثين وان لم ينعى الركنى
 بلحقه فيه ففقد الركنى وهو قنوت ما يثبت صفة لمعشر وان له سبب هذه الغوث واول
 من حجة: وقاسنا في ركة في النية: فان لم يبدى ولو حكما لعدم الية على نية: نظره ففداى ومنه
 اخبار عدل بعده او غير عدل واعتقد صدقة كنه ولا غنة باختيار فاست بوجود الماء في الفة لا ضن
 الاصح الا ان اعتقد صدقة كنه كانه لم يبدى ومنه الفة ففقد الفرق بينه وبينه في سببنا: وجوب الطلب
 اى نعتف به: صلاة اخرى اى واجبة ولو بعد او قضاء او نذر: ففقد لاي يجب لطلب قطعا
 ففقد علم او طية في عدل او فاست اعتقد صدقة كنه لا يغيب ذلك: فوق هذه الغوث السابق وسبب حدة
 الغوث واول من اقره الغوث ومن ضبطه بنصفه الغوث اى ادخل فيه هذه الغوث السابقة: بخلاف
 ما اذا اخاف ذلك وكذا لو خاف خروج الوقت بان لم يبدى ما يثبتها وبها واولها الا انقطاع عن الرقة
 الا ان يترك الماء علم منه انه لا يثبت الا على الاضطرار وان ركة: ليعلم اى لغيره كانه نفي
 ففقد سبب في الطلب مثلا الى اخره الغوث الغوث فرائى الماء في سببنا كنه في هذه البعد من حدة او مري
 لم يجب طية: والماء في حدة الغوث اى في حدة علم ما ليعلم ان للمبتم احوالا في حدة
 كنه او نها حدة الغوث فان يثبت ففداى كنه في نية بلا طلب وان يثبت وجوده فيه وجود نية طية
 ان لم يكن مانع ولا ينعى وان خرج الوقت وان نرد في نية لزمه طية ايضا بسبب الية على نية ومنه
 الية على الاضطرار والوقت وان نها حدة الغوث فان علم ففداى كنه في نية بلا طلب بالاولى مما قبله او علم
 وجوده فيه وجب طية بسبب الية كنه ومنه الية على الوقت ناعا على الاضطرار والمال الذي يجب
 بذله ماء الطهارة وان نرد في نية لم يجب طية تطلقا كانه حدة البعث وهو فافق حدة الغوث فلا يبي
 فيه الطلب تطلقا سببنا في جميع ذلك المتأخر والمقدم وحده الفة والوجود: آخر الوقت بمن يسمع
 الوعد والصلوة كاملة: فانظرا افضل موقفة او صريح في ان الماء يابى اليه في منزله ويمكن سببنا
 لذلك ولعكس: واول المعتذر وما قاله الماوردي وجوبه فراجع: فتعجل النية افضل خلافا لما في
 قال الامام ابو المعتمر كانه يفتي: ويجاب اة اعلم من نية من الجواب: مستحبة لم يقبل
 افضل لعدم الفضيحة في التأخير بالكلية فتأمل في حجة: ففقد النية حدة الغوث
 فضيلة خلت عنها الاخرى في فضل تطلقا كنه ونه وخلافا حدة الغوث في وقتهم المقيم
 الاول على غير الركة الاخرى ونعتف به عليه ونعتف اذراك الجاعة على اذاني
 كالسبب ويجب ترك الادب لضيق الماء والوقت واذراك الجاعة: ولو وجد ماء وهو في حدة
 صريح كلام الله والمراد بوجوده ان يقدم عليه ولو جف لا مسنة فيه: لا ينعى اى الواجب وقوله
 مع المندوب: بعض اعصائه ويجب السبب في الاضطرار ويذهب لطلبه في الغسل
 في الاكبر ويحب تقديمه الى الجائنة على غيره او توب نعتف به ونه: على المتكبر لكونه في حدة
 على ان السبب في ذلك المقدم والى ان على المعتذر وما في الجمع من وجوب استعماله او برك

مطل

نصف
 الفرقة

مطل

في وقت

في حدة

فصل في صحة أي من باء العضل لعليل وأما غير فلا خلاف في غسله كما شهد كذا في
الجنب كعضل الجنب فلو غسله غسله فان غضم غسله خفيفا كما قال الشافعي
من غضم الغضف من باء باءه فانه لا ينجس بالماء وما قيل ان الشافعي قال مسح بماء ذوق
خفيفا وخفف في عمارة الامام السائفة وفارق الاكتفاء مسح الجنب عنه لان مسحها بغير
غسله وامامنا اصل ولا ينجس المسح عنه لانه الغسل اولى ولزله قال بعضهم لو قدم على غسل
جمل لعله غسله فحينئذ لم يكن من النجاسة لانه النجاسة في منه في جمل النجاسة على ما ذكره لو اجرة
فله عليها فان بعده وجب القضاء ولا يجب تزج شارب خفيف من تزج والا وجب النزج
خلافا للامة الثالثة ولا يشرب الا من كونه النجس وقت طلب غسل الجمل العلة في
ان النجس على العلة ولو على في العروق وفي الحديث ان اذا كانت العلة في اعضاء النجس
فقبلها اي وجب الشرب بينها والا كالمسح على العلة الوجه واليد فنجس بها نية واحدة عندها
وكذا لو عمت جميع الاعضاء فسقط الشرب وسائر اي على في العلة ومنه عصاة النجس
لا يمكن نكاحها في طهر وجوب المسح وصحة الاستسقاء والالحكم عليها
وسمع كل جبهة ان كان كذا في كل الف واللام يجب مسح ما خاض في الخارج عنه وبغضها
عن النجس عليها وان اخلط بماء المسح فغسل لانه ضروري وبه وقع صحة المسح عليه قال
سفيان قال وجب لستم على العلة في ضلع كالجبهة وجب المسح عليه وكفى فلا يمسح
الجل يندب اذا كان مع مسح بالماء على ما سبقت في شرب علم ما تقدم ان الشبهة
بذل عن العليل فقط واء المسح بدل عما حكى الجبهة من النجس الحائض اليه او نازد عليه
ولو مسح استعمال الماء في بعض الوجه وبعض اليد او بعض كل منهما بعد النجس في الثالثة وجب
مسح جمل العلة بالثاب في الكل اعم بكنه سائر وشرب عليه ان كان ولو عمت اعضاء الرضف
او اعضاء النجس وعت الجبهة اعضاء النجس سقط المسح والنجس كالغسل فيصلي كذا في
الطهارة وبعد ولو نفي من عضل النجس في مسحه بغير المسح في النجس كذا في
وفي النجس ما عت ومن بعضهم نوب النجس سائر ولا يجب وانما يعبد النجس وبغضه نية واحدة
وان تعدد في الاول بوجوب الشرب وبذلك علم سقوط الشرب في النجس مع تعدد في العلة ومنه
جلب به علة في اعضاء الرضف وعت في غير النجس بنية واحدة ولا تقدم في غسل الصحيح
والنجس عنه ولو شربه ولو احدث واد فرضا آخر في ذلك لسقوط الشرب بالنجس لانه المفاد
ولا نظرا خلافا للحل ومنه جنب في طهر جبهة فغسل الصحيح من يده وبه نية من العليل ومسحا
بالماء وصلى فرضا واحدا ثم جرت يداه في الصلاة فكيف ينجس واحد كذا في بعض اعضاء
الوضوء ليست للنجس ولا في النجس في الوضوء ويخلف في الاخر نية واحدة في الوضوء وس
يد يد فالتيمم وسه احسن وجب عليه النجس في النجس ان ارد فرضا غير ما نعله والاكفاه
الوضوء كالمسح في فرضا وكذا الجنب لا يعبد النجس لعله في غير اعضاء الرضف الا ان كان

نعل
زف

والا فاستعمل الماء في بعض الوجه وبعض اليد او بعض كل منهما بعد النجس في الثالثة وجب مسح جمل العلة بالثاب في الكل اعم بكنه سائر وشرب عليه ان كان ولو عمت اعضاء الرضف او اعضاء النجس وعت الجبهة اعضاء النجس سقط المسح والنجس كالغسل فيصلي كذا في الطهارة وبعد ولو نفي من عضل النجس في مسحه بغير المسح في النجس كذا في وفي النجس ما عت ومن بعضهم نوب النجس سائر ولا يجب وانما يعبد النجس وبغضه نية واحدة وان تعدد في الاول بوجوب الشرب وبذلك علم سقوط الشرب في النجس مع تعدد في العلة ومنه جلب به علة في اعضاء الرضف وعت في غير النجس بنية واحدة ولا تقدم في غسل الصحيح والنجس عنه ولو شربه ولو احدث واد فرضا آخر في ذلك لسقوط الشرب بالنجس لانه المفاد ولا نظرا خلافا للحل ومنه جنب في طهر جبهة فغسل الصحيح من يده وبه نية من العليل ومسحا بالماء وصلى فرضا واحدا ثم جرت يداه في الصلاة فكيف ينجس واحد كذا في بعض اعضاء الوضوء ليست للنجس ولا في النجس في الوضوء ويخلف في الاخر نية واحدة في الوضوء وس يد يد فالتيمم وسه احسن وجب عليه النجس في النجس ان ارد فرضا غير ما نعله والاكفاه الوضوء كالمسح في فرضا وكذا الجنب لا يعبد النجس لعله في غير اعضاء الرضف الا ان كان

والا فاستعمل الماء في بعض الوجه وبعض اليد او بعض كل منهما بعد النجس في الثالثة وجب مسح جمل العلة بالثاب في الكل اعم بكنه سائر وشرب عليه ان كان ولو عمت اعضاء الرضف او اعضاء النجس وعت الجبهة اعضاء النجس سقط المسح والنجس كالغسل فيصلي كذا في الطهارة وبعد ولو نفي من عضل النجس في مسحه بغير المسح في النجس كذا في وفي النجس ما عت ومن بعضهم نوب النجس سائر ولا يجب وانما يعبد النجس وبغضه نية واحدة وان تعدد في الاول بوجوب الشرب وبذلك علم سقوط الشرب في النجس مع تعدد في العلة ومنه جلب به علة في اعضاء الرضف وعت في غير النجس بنية واحدة ولا تقدم في غسل الصحيح والنجس عنه ولو شربه ولو احدث واد فرضا آخر في ذلك لسقوط الشرب بالنجس لانه المفاد ولا نظرا خلافا للحل ومنه جنب في طهر جبهة فغسل الصحيح من يده وبه نية من العليل ومسحا بالماء وصلى فرضا واحدا ثم جرت يداه في الصلاة فكيف ينجس واحد كذا في بعض اعضاء الوضوء ليست للنجس ولا في النجس في الوضوء ويخلف في الاخر نية واحدة في الوضوء وس يد يد فالتيمم وسه احسن وجب عليه النجس في النجس ان ارد فرضا غير ما نعله والاكفاه الوضوء كالمسح في فرضا وكذا الجنب لا يعبد النجس لعله في غير اعضاء الرضف الا ان كان

فصل في صحة أي من باء العضل لعليل وأما غير فلا خلاف في غسله كما شهد كذا في
الجنب كعضل الجنب فلو غسله غسله فان غضم غسله خفيفا كما قال الشافعي
من غضم الغضف من باء باءه فانه لا ينجس بالماء وما قيل ان الشافعي قال مسح بماء ذوق
خفيفا وخفف في عمارة الامام السائفة وفارق الاكتفاء مسح الجنب عنه لان مسحها بغير
غسله وامامنا اصل ولا ينجس المسح عنه لانه الغسل اولى ولزله قال بعضهم لو قدم على غسل
جمل لعله غسله فحينئذ لم يكن من النجاسة لانه النجاسة في منه في جمل النجاسة على ما ذكره لو اجرة
فله عليها فان بعده وجب القضاء ولا يجب تزج شارب خفيف من تزج والا وجب النزج
خلافا للامة الثالثة ولا يشرب الا من كونه النجس وقت طلب غسل الجمل العلة في
ان النجس على العلة ولو على في العروق وفي الحديث ان اذا كانت العلة في اعضاء النجس
فقبلها اي وجب الشرب بينها والا كالمسح على العلة الوجه واليد فنجس بها نية واحدة عندها
وكذا لو عمت جميع الاعضاء فسقط الشرب وسائر اي على في العلة ومنه عصاة النجس
لا يمكن نكاحها في طهر وجوب المسح وصحة الاستسقاء والالحكم عليها
وسمع كل جبهة ان كان كذا في كل الف واللام يجب مسح ما خاض في الخارج عنه وبغضها
عن النجس عليها وان اخلط بماء المسح فغسل لانه ضروري وبه وقع صحة المسح عليه قال
سفيان قال وجب لستم على العلة في ضلع كالجبهة وجب المسح عليه وكفى فلا يمسح
الجل يندب اذا كان مع مسح بالماء على ما سبقت في شرب علم ما تقدم ان الشبهة
بذل عن العليل فقط واء المسح بدل عما حكى الجبهة من النجس الحائض اليه او نازد عليه
ولو مسح استعمال الماء في بعض الوجه وبعض اليد او بعض كل منهما بعد النجس في الثالثة وجب
مسح جمل العلة بالثاب في الكل اعم بكنه سائر وشرب عليه ان كان ولو عمت اعضاء الرضف
او اعضاء النجس وعت الجبهة اعضاء النجس سقط المسح والنجس كالغسل فيصلي كذا في
الطهارة وبعد ولو نفي من عضل النجس في مسحه بغير المسح في النجس كذا في
وفي النجس ما عت ومن بعضهم نوب النجس سائر ولا يجب وانما يعبد النجس وبغضه نية واحدة
وان تعدد في الاول بوجوب الشرب وبذلك علم سقوط الشرب في النجس مع تعدد في العلة ومنه
جلب به علة في اعضاء الرضف وعت في غير النجس بنية واحدة ولا تقدم في غسل الصحيح
والنجس عنه ولو شربه ولو احدث واد فرضا آخر في ذلك لسقوط الشرب بالنجس لانه المفاد
ولا نظرا خلافا للحل ومنه جنب في طهر جبهة فغسل الصحيح من يده وبه نية من العليل ومسحا
بالماء وصلى فرضا واحدا ثم جرت يداه في الصلاة فكيف ينجس واحد كذا في بعض اعضاء
الوضوء ليست للنجس ولا في النجس في الوضوء ويخلف في الاخر نية واحدة في الوضوء وس
يد يد فالتيمم وسه احسن وجب عليه النجس في النجس ان ارد فرضا غير ما نعله والاكفاه
الوضوء كالمسح في فرضا وكذا الجنب لا يعبد النجس لعله في غير اعضاء الرضف الا ان كان

صلى

احتمالا

والا فاستعمل الماء في بعض الوجه وبعض اليد او بعض كل منهما بعد النجس في الثالثة وجب مسح جمل العلة بالثاب في الكل اعم بكنه سائر وشرب عليه ان كان ولو عمت اعضاء الرضف او اعضاء النجس وعت الجبهة اعضاء النجس سقط المسح والنجس كالغسل فيصلي كذا في الطهارة وبعد ولو نفي من عضل النجس في مسحه بغير المسح في النجس كذا في وفي النجس ما عت ومن بعضهم نوب النجس سائر ولا يجب وانما يعبد النجس وبغضه نية واحدة وان تعدد في الاول بوجوب الشرب وبذلك علم سقوط الشرب في النجس مع تعدد في العلة ومنه جلب به علة في اعضاء الرضف وعت في غير النجس بنية واحدة ولا تقدم في غسل الصحيح والنجس عنه ولو شربه ولو احدث واد فرضا آخر في ذلك لسقوط الشرب بالنجس لانه المفاد ولا نظرا خلافا للحل ومنه جنب في طهر جبهة فغسل الصحيح من يده وبه نية من العليل ومسحا بالماء وصلى فرضا واحدا ثم جرت يداه في الصلاة فكيف ينجس واحد كذا في بعض اعضاء الوضوء ليست للنجس ولا في النجس في الوضوء ويخلف في الاخر نية واحدة في الوضوء وس يد يد فالتيمم وسه احسن وجب عليه النجس في النجس ان ارد فرضا غير ما نعله والاكفاه الوضوء كالمسح في فرضا وكذا الجنب لا يعبد النجس لعله في غير اعضاء الرضف الا ان كان

منها فائده **ولو نسي صلاة** فيها لم يبين انما عليه ان يحسن ما قبله ويجب فضاؤه فيها
 حتى ولو نسي ما قبله بطريق الخلل لم يفت في الآخرة **واذا نسي** في مقدار ما عليه من الصلاة
 فليس عليه ان يفتن فقله قال الغافق وهو لا يراجح في المذهب عندنا لم يفتن في كبحنا الرقعة والبناء
 ولا التورع بفتن ما يفتن تركه على الاصح ثم قال ونسي ان يجازي **وهذا** كذا وهو انه اذا كان
 يصلي نارة وبشر كافر ولا يعبد فهدى كقول الغافق وان كان تركه نادرا فكيف بالبدن فلا يفتن
 وان جهل بعد فراغ صلاته الى بلد لم يدخل وتنبه في الفقه مطلة كمن اقام معه فراقه من حجة نفسه
 فانه يفتننا وفيه نظر على ما في الصحيح ان له حكم البدن المنفصل في جميع الاحكام وفيما نسي على ما ذكره
 غير مستقيم وفيه شئ من وجوب الاعادة وهو واضح والمراد بالفتنة ما يسهل الاعادة لهدى ماله
 يفتن في الوقت انها وقت قلة كالنعم والسبب انهما مثال للعدو ويجوز ان يكون كغيره بان حصل
 من كونه كلب يطرح **في** ويشترط ان يكون في الصلاة باقلا ما كان ذلك ماله يفتن
 بغيره وهو كذلك لان رعاية الشئ اولى فلا يفتننا ان لا اتم عليه اذا شغل في الفضاة **ولو نسي**
صلاة لم يجب فعلها في وقتها انما اعظمه سبحانه الرقعة وقال يفتننا في فعلها في وقتها ويجوز
 ان يقال بالنسي ان ضايق الوقت والافلا وعليه الشافعي **لكن** لا يفتننا في فعلها ان يفتن في الفضاة
 حيث كان يتركه مما لا يضره كغيره في وقتها وفيه صريح في الكفاية واعظمه سبحانه يفتننا في فعلها الرقعة
 ومقتضى ما في الرقعة وان لم يكن اذ لا بد من اذله في جميعها وفيه واعظمه سبحانه في وقتها واما في وقتها
 بغيره في وقتها ووجوهه ثم يذكره غيرنا وهو كذلك **فاذا راي** الما في حاضته وعليه
 فاشق قال افضل فعل الغائبة منفردا ثم اذ ترك مع الامام من الحاضرة في فضاة
 والا فلا **في** ان يحج بها خلفا الحاضرة او يحج بالخاصة مع الامام لكنه في الاول اشد في
 مقتضى خلفا من كان وفي الثاني عدم الشئ وفيها خلفا **ولو نسي** في حاضته فذكر فيها
 فاشق اتمها وجوبه وان اشغ الوقت وكان الغائبة بغيره **ولو نسي** في حاضته منفردا فري
 جماعة فله قلبها نقلها ونفسه على كعبها ان لم يكن جازيها وان اشغ الوقت والا فلا **ولو نسي**
 في فاشق معتقدا لعدة الوقت فبان ضيقه على جميع الحاضرة وجب قطعها ولا يجوز قلبها نقلها
 فان اتم ركعتها وكان في الشد لا ان اشغاله ولو بالاستلام بوقت جزء من الوقت وسعها كذا
 قاله سبحانه واعظمه سبحانه ونقله سبحانه الرقعة جازيها نقلها بغيره من وقتها من وجه
 في عندنا لا اشغاله ولو نقله بل كذا في ايام الرجال اي لو صادف الحرام لم يفتن لانه وقت
 ضيق **في** بعد الصبح اي الحوادة المغنية عن الفضاة وكذا يقال في العصة كرجح وهو قد
 جميعه اذ مرجح في راي الغني ثريا والا فاشق في طوبه لان الفلك الا عظم يفتن في قدر
 النطق بخلافه في قدر من مائة عام واربعة وعشرين في شحها كامن **في** بعد العصة
 ولو جرت في قدرها على المعتد **في** ففضاها بعد العصة اي ودام على كعبها في ذلك الوقت كما قالوا
 لان من خضا نسيه اذ فعله نسي ان يداوم عليه **واجعل** على صلاة الجنان اه

من خضا الجنان اذا فعلها
 ان يداوم عليه

اي كذا **فصلى** بعد صلاة الصبح او العصر قبل ما وسمي بحت فاعلمنا ان خيرا لاجل صلاتها في
 ذلك الوقت **واما** التي تقع الان من قصد ما قبله لاجل كنة الجماعة فلا يفتن في وقتها غير ذلك اه
 اي وقبيل على سنة الفلك المغنية الثانية بفعله **وعلى** صلاة الجنان بالجماع غيرهما في
 النجبة **واما** معناه لا سبب لها اي اصلا كالنافلة المظنة قاله لم يفتن في وقتها وان نسي الوقت
 والحق بها ما لم يفتن سبب مناه في تركه كركعتي الاخرى والاستحارة **في** كرامته في يومه في العدة
 فلو اتم بها اي على النجيم والسنن **في** اخذ ما بعد **في** لم يفتن في الحرة على النجيم **في** اشتهر وعلى
 الاخر للثبوت بالعبادة الفاسدة كما قاله ابن عبد الحن وغيره **في** اشتهر **في** قيل **في** نعتد اي على
 السنن **في** اخذ من الشئ بطله كالصلاة في الحرام **في** فرق بان نعتد الصلاة بالوقت لنوعها عليه
 حيث من نعتد ما بالمكان لعدم ذلك وبالنسبة في الوقت راجع للزمان وفي المكان راجع **في** نعتد النجيم
 فان قصد ما فقط فلا نعتد **في** قال سبحانه او مع غيرنا لا نعتد بهته وكذا يقال في الغائبة **في** نعتد
 كركعتي سجدة التلاوة فان لم يفتن في وقتها كركعتي هامة الفكة والتجف ولا نعتد
 او لا يفتن في الصلاة ولا يفتن **في** ولا يترك صلاة الاستسقاء وكذا صلاة الكسوف فاقبح في نعتد
 لانها صالحة الوقت كسنة العصر **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 في الفصح لان المعتد اه اول **في** وقتها من الاربعاء **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 الاوقات الثلثة او الحرة غير ما كوقت اقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح
 وبعد غروب الشمس الى صلاة المغرب **في** وقت صعد الى طيب الى المنبر فالصلاة في ذلك
 مكرمة كرامته شريفة ومنعقدة **واما** الصلاة حال الخطبة في ام ولا نعتد اجماعا
 ولو فرضنا الاربعين النجبة ولو مع غير ما حجة لو كانت الجوعة في غير مسجد منعت الصلاة
 مطلقا لعدم طلب النجبة في غير مسجد فاشق **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 على الكعبة وعلى صخرة الفداء وعلى طوبى شتاء وطوبى نهارا وعلى الصفا وعلى المروة وعلى
 جنة العقبة وعلى عرفات **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 وجوب الصلاة ومن يجب عليه ومن ما يفتننا **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 اي يفتننا فلما سبب حبسنا ثم وكافر في بقاء الاشباه ثم يطالب احدنا بها ويقال
 على من لا شئ من بالبع غائل لا يفتن الصلاة اذا شئنا ومن ذلك ما نقله سبحانه الرقعة في نعتد
 من الاذرع ان ما لم يعلم له اسلام كفتننا مما يلهي الذي يفتن في الكلام بدارنا لا يفتننا
 كذا ولا يفتننا لا خصال اسلامه **في** قال الخطيب **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 وهو نعتد **في** بالبع غائل اي شام الى اخره **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 ولا يفتننا نعتد ما عتدنا ولا يفتننا **في** الا اول الفضاة اذا حصلت حوائج الامم اليها فيجب عليه
 الفضاة في كل كانت اذا يفتننا نعتد ما عتدنا **في** نعتد ما عتدنا فلا يترك من نعتد في العيد والمهرج
 ليجوز النائم والسامى والجاهل بوجوبها لعدم تكليفهم **في** وجوب الفضاة عليهم وجوب

٤٢

ووقت
 الفصح
 من الاربعاء

نعتد الصلاة
 في جميع الماكن

من خضا الجنان اذا فعلها
 ان يداوم عليه

فالمستثنى منها صلاة المنفرد في كلام المنفرد وحده ومثاله الجماعة في كلام المنفرد وحده فمما يرد فقلنا
اي عند مراد فقلنا سواء الذكر في غيره ولا يرد في اي ذكر لمثاله الا ان لا يطلب منها الاذان
مطلقا كما بان ليجماع القديم المتأخر فيه اشعار بان القديم من غير القديم الاول وفي فلا حاجة
لغيره لجماع اة لا حتمالة القديم منها بغيره بل بدية المنفرد في المؤداة فالقائمة الاولى فثامه وافهم
فانهم المنفرد اة ولم يصر صلاوة الحرة لانهم نكس سري في قوامه بل لا فاذن اة لا بقا لمثاله الا ان لهما
لانه لا يندب لهما الاذان في سنة الصلوة على الاظهر لا في غيرهما فثامه منقطع اي فلا يندب له على طيب
منه الاذان قلت القديم منها الظاهر القائل بالاذن للقائمة اة فثامه وبه قال الاثمة الثالثة
وحين ارتفعت الستة اي خرجوا من التواضع الذي اخبره اة به سبطنا ثم اذن بلال بالصلوة
قال بعضهم في غيرهم بالبلاء دون الله اشعار بان معنى اذن اعلم الناس بصلوة النبي ثم لم يحضر
لا ينعى الاذان المستفاد فراجع في صلاوة الغداة اي صلاوة الصبح التي فاشت بالزوم وتوهم
بغيره الذين يتعلق بهم من وقت الستة لا ينافي لانه لا ينام فليست ولو كان فاشت اي وصلاته
مناوية وان تذكر كل واحدة بعد فراغ ما قبلها فمما يرد في غير الاذان فيهم بغيره لانه على
فاستدق في يندب جماعة النساء الاقامة لا الاذان على الستة اعلم انه يستفاد من كلام الله
اة كلام الاذان والاقامة للثناء حرام مع رفع الصوت قطعاً وهو معتقد في الاذان فقط
وكذا لو قصدت فيه التلبية بالرجال والا فليكن وليست اذانا مطلقاً بل على صحتها ويجري
الحادي في المنفرد في جميع احكامه المذكورة واشعار بغيره بناء على نوب الاذان للمنفرد الى انه لا يندب لهما
قطعا اذ لم يندب له وانه يندب لهما الاقامة قطعاً وخروجهم بالاذن قراءة القرآن والثناء
بكسالة مع الله من ذكر فلا يخبران وتوهم في الستة لانهما لهما وصانف الرجال والحق ابر
عبد الحق بالقراءة بالاذن واعلم انه يحرم سماع الاجنبى لشيء من ذلك مع السعة او خوف الفتنة
ان يسمع بفتح اوله وفتح الفاء اي اى باى به سنفقات ثم المراد معظم الاذان والاقامة
والله هو الله عليه راحي لفظ الرقابة واسرار بغيره فان كلمة التوضيد اة الى المراد معظمها
الكلام لانه اخرج به النبي اول الاذان والتوضيد اقره وما خرجت ككلام من حيث عنة كلمة واخرج
النبي الاول الاقامة مع لفظ الاقامة وما اخرج ككلام من حيث عنة كلمة ويورد عليه النبي الاقامة
من حيث عنة كلمة مع ذلك ككلام من الاقامة عنة المذكورة ودعوى انه لم يثبت تكديرا
اولى لوى الاذان والاقامة فيه لا يثبتهم مع عنة المذكورة ولو ارادوا معظم من حيث التمتع
لكان اولى لاه انواع الاذان ستة او سبعة اة عنة النبي مرتين وهي تكبير سبادة الرسول
ثم صليته صلاوة ثم صليته فلا يحرم تكبير ثم توحيد ومنها خمسة انواع امة والنوع الاقامة
كذلك مع زيادة لفظ الاقامة من سبعة او ثمانية ومنها خمسة فادى ثامه وافهم وكان
الاقامة اة من الاذان لانها كانت في كل خطبة الجمعة وتكبير العبد وقراءة الصلوة
والاذن سبع عنة كلمة بالسجدة لا ينفى اة الصلوة عنة اعتبار السجدة سبادة به سبعة عنة

اذن واثم في بيت المنفرد لصلاته عمة من فيه ليله الا شاء ولا ما قبله اذ عمة رايها ليله المخرج
في السعاء على اة رايها لا ينفى مخرجها قبله وبذلك يعلم انها السعاء خاصة من سنة
الامة فراجع للمكتبة اي من الحديث كما بان في لاه التكميم المكتوبة خاصة من
عند لا طلاق اولنا المراد في الاطلاق فمما حلف لهما اصالة كما مر فلا يرد طلب الاذان
من خلفه من النساء او بهمة او المعروف او العصبان او عند من يرد من الجيوش
او على الطريق او وقت نغول الغيلة وطلبها معا وخلف الحاضر وفي اذني المؤلود
دون المفاخرة ومنها المعادة وكذا المنذرة وصلوة الجنان فيكرهان في جميع ذلك
وبقال اي بدلا من الاقامة اصالة على المعتمد فهو مخرج واحدة عند ارادة الجماعة الفعل
فلا يرد عدم طلب ذلك للمنفرد في العبد اي اذا فعل جماعة وخلف اي لعبد كل نفل
يطلب فيها الجماعة اذا اراد فعله جماعة فيخفي صلاوة الجنان قال شيخنا ويندب في كل
ركعتين من الشرايح لانهما الصلوة مستقلة وكذا من الوتر وفي اذ فعل كذلك فراجع
في الصلوة جماعة ومثله للمؤلف الى الصلوة او الى الفلاح او بالصلوة برحمة الله
وتوهم ذلك وتنب الصلوة اة اي في غير عبارة الحصة راحة للعين التي رفع فيها يابسة
من الفاعل ويجوز رفعها على الجسد والخبر ورفع الاول ونصب الثاني وعكة على ما ذكر
في الاذان دفع به عود الضمير لكل المؤتمرين لبيان الملا في الاقامة وليست كذلك
في المنفرد اي لذكر كما بان في وكذا ان بلغه اي يطلب الاذان لنفسه واه بلغه اذ
غيره الا ان يسمع الاذان من محله وقصد الصلوة فيه وصلة به فلا يطلب له الاذان فيه
واكتفى عنها اي من طريق الحديث بذكر الجسد وعلقه وجهه اة القائل بالي يرد قد يترك
ناقيا للقدم فهو طاع وقد لا ينفى منه حال وقبل غيره في وقبر مع صوته اي المؤد
المنفرد زيادة على ما يسمع نفسه المذكور قبله بطله وقيل المؤذن قال له اي لعبد الله
بن عبد الرحمن وقبل لعبد الرحمن كما نفلك من الشافعي رحمه الله عنه سمعت ما قلت لك وسدوا ارا
حبة اة في خطابي من رسول الله كما بان في واورده في ذكر ما ورد في والامام والغزالي الحديث
المذكور بلفظ يدل على انه كلمة من لفظ النبي عمة على حسب فهمهم ولفظ ما ورد كانه قال لا يبي
سعيد الى انك رجل يحب الغنى والبادية فاذا دخل وقت الصلوة فاذن وارفع صوتك
بالنداء فانه لا يسمع مذي صدك المؤذن صلا ولا انتسا ولا شيء الا سبده يوم القيمة والاعجوبة
اة اي لا يرفع المنفرد صوته بالاذن لنفسه في سجدة صلت فيه جماعة وانصرف في دخول وقت
صلوة اخرى ان كان من الاذان قريباً من آخر الوقت او عمة دخول وقت تلك الصلوة قبله ان كان
قريباً من اوله فيستد لثم اي للجماعة الثانية وان لم تنصرف الجماعة الاولى او كانت الجماعة مكررة
ولا يرفع فيه اي الاذان للجماعة الثانية الصلوة فوق ما يسمع صوته فهو التبت على السامعين
من غيرهم لانه والمراد ان شان ذلك التبت فلا يرد بان يكره مناك الا غارل ونسبة الاقامة
في المستثنى

فالمستثنى منها صلاة المنفرد في كلام المنفرد وحده ومثاله الجماعة في كلام المنفرد وحده فمما يرد فقلنا
اي عند مراد فقلنا سواء الذكر في غيره ولا يرد في اي ذكر لمثاله الا ان لا يطلب منها الاذان
مطلقا كما بان ليجماع القديم المتأخر فيه اشعار بان القديم من غير القديم الاول وفي فلا حاجة
لغيره لجماع اة لا حتمالة القديم منها بغيره بل بدية المنفرد في المؤداة فالقائمة الاولى فثامه وافهم
فانهم المنفرد اة ولم يصر صلاوة الحرة لانهم نكس سري في قوامه بل لا فاذن اة لا بقا لمثاله الا ان لهما
لانه لا يندب لهما الاذان في سنة الصلوة على الاظهر لا في غيرهما فثامه منقطع اي فلا يندب له على طيب
منه الاذان قلت القديم منها الظاهر القائل بالاذن للقائمة اة فثامه وبه قال الاثمة الثالثة
وحين ارتفعت الستة اي خرجوا من التواضع الذي اخبره اة به سبطنا ثم اذن بلال بالصلوة
قال بعضهم في غيرهم بالبلاء دون الله اشعار بان معنى اذن اعلم الناس بصلوة النبي ثم لم يحضر
لا ينعى الاذان المستفاد فراجع في صلاوة الغداة اي صلاوة الصبح التي فاشت بالزوم وتوهم
بغيره الذين يتعلق بهم من وقت الستة لا ينافي لانه لا ينام فليست ولو كان فاشت اي وصلاته
مناوية وان تذكر كل واحدة بعد فراغ ما قبلها فمما يرد في غير الاذان فيهم بغيره لانه على
فاستدق في يندب جماعة النساء الاقامة لا الاذان على الستة اعلم انه يستفاد من كلام الله
اة كلام الاذان والاقامة للثناء حرام مع رفع الصوت قطعاً وهو معتقد في الاذان فقط
وكذا لو قصدت فيه التلبية بالرجال والا فليكن وليست اذانا مطلقاً بل على صحتها ويجري
الحادي في المنفرد في جميع احكامه المذكورة واشعار بغيره بناء على نوب الاذان للمنفرد الى انه لا يندب لهما
قطعا اذ لم يندب له وانه يندب لهما الاقامة قطعاً وخروجهم بالاذن قراءة القرآن والثناء
بكسالة مع الله من ذكر فلا يخبران وتوهم في الستة لانهما لهما وصانف الرجال والحق ابر
عبد الحق بالقراءة بالاذن واعلم انه يحرم سماع الاجنبى لشيء من ذلك مع السعة او خوف الفتنة
ان يسمع بفتح اوله وفتح الفاء اي اى باى به سنفقات ثم المراد معظم الاذان والاقامة
والله هو الله عليه راحي لفظ الرقابة واسرار بغيره فان كلمة التوضيد اة الى المراد معظمها
الكلام لانه اخرج به النبي اول الاذان والتوضيد اقره وما خرجت ككلام من حيث عنة كلمة واخرج
النبي الاول الاقامة مع لفظ الاقامة وما اخرج ككلام من حيث عنة كلمة ويورد عليه النبي الاقامة
من حيث عنة كلمة مع ذلك ككلام من الاقامة عنة المذكورة ودعوى انه لم يثبت تكديرا
اولى لوى الاذان والاقامة فيه لا يثبتهم مع عنة المذكورة ولو ارادوا معظم من حيث التمتع
لكان اولى لاه انواع الاذان ستة او سبعة اة عنة النبي مرتين وهي تكبير سبادة الرسول
ثم صليته صلاوة ثم صليته فلا يحرم تكبير ثم توحيد ومنها خمسة انواع امة والنوع الاقامة
كذلك مع زيادة لفظ الاقامة من سبعة او ثمانية ومنها خمسة فادى ثامه وافهم وكان
الاقامة اة من الاذان لانها كانت في كل خطبة الجمعة وتكبير العبد وقراءة الصلوة
والاذن سبع عنة كلمة بالسجدة لا ينفى اة الصلوة عنة اعتبار السجدة سبادة به سبعة عنة

قائمة الاذان
وغيرها

قائمة الاذان
وغيرها

قائمة الاذان
وغيرها

دلالة مع
القبلة

الحمد لله

[illegible]

ای ایضاً

ومن جرحي الى جرحي

ای ع
ولایت
مقام
وخل و جوب السفال

جوان
نقد
محارب
المشرك

انقصه

احدى لغة ذلك ومنهم القصد بعم ما كان فيه فلا حظ للفعل اولاً وما كان مفارنا للشرع في
 الفعل اولاً فان لو حظ الفعل واقتت باوكت في النية سعاداً لذلك يقال النية شرعاً
 فثبت الشيء مقبلاً بفعله ففعله ارادى شرعاً وقول بعضهم ان النية لغة وشرعاً قصد
 الفعل مطلقاً واعتباراً لا فساداً في صحته لم يعتد به مردود وكذا قول بعضهم اعتباراً لا في اللغة
 الا في النية في اللغة فخالقاً لغيره فخالقاً في صلاته ولو من دون او جوازاً وبكفي في النية التمسك
 في المندرج عن نية الفرضية واما مندرك الامام فمدرك على التعليل ومثله نذرنا محلاً فقط على
 الروايات مثلاً ولا يكفي نية الكفاية عن نية فرضها لانها قد تكون في المندرج مما شهد فرضاً شرعاً
 بذلك الى المراد بالفرض ما يصدق بالفرضية ولو على غير الغايل فلانها في ما بعد ويسمى
 صلاة الصلوة والمعادة والتميز في فعله عائد الى ما بيننا المعنى فماله وماله لا يفي ان سلكا
 لا حاجة اليه لان النية من الصلاة لامن فعل الصلاة الذي هو في كلام الفقهاء والشارح رحمه الله
 فلا حاجة لقول بعضهم انها كالشاة في الزكوة تركت نفسها وغيره مثلاً ولذلك قيل انما شرطه قيل
 وقائدة الخ لا في نظرهما في التخصيص مع مقارنته من حيث كان فيل عاماً في كل الركعة لا في
 وعلى السطبة يصح ويرد ديانة في الشارط والركن في اعتباراً للصحة واحدة ولان تمام التكبير
 يبين انه في الصلاة من اولها فيلزم مقارنته جزء منها لعدم الشرط ويرد منتهى وقد صرحوا فيها
 بان ان الكلام الكثير لو شغل في أثناء التكبير فيبطل وغير ذلك فافهم وثالث قول بالرفع اي عطفاً على
 قصد لا بالجر عطفاً على فعله لان قصد التعليل لا يكفي في النية فمن ظهر وغيره مما كل ما يفيدها التعليل في
 النظر عن صلاة بنية الابدانها وفي الصحيح في صلاة بنية لما او صلاة الغداة او صلاة الفجر
 او صلاة بنية لما ابدانها وكذا قولوا في نية نظر وسبائ في المنهج ليمتد من الفعل الى لا في
 الضم للفعل والتعليل من حيث هو وجوده في الفعل فلا يغير الفرضية عن الاية الفرضية وليست
 المراد بالتعليل نية في قصد الصلاة كالمظهر مثلاً ومراد بالتميز الاصلي فيبطل ما لو في بعضهم من اراد
 لتعليل في قصد فواجب استعاط من التعليل فماله والمراد بالفرض ما في نية الفرضية
 والتعليل في المعادة على المعتمد مع ما ذكره من قصد الفعل والتعليل وضمن لصداق وبعدهن
 عائد الى ما ذكره من بناء منه على عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وقد علمت ضعفه
 واما صلاة الصلوة فيجب فيها نية الفرضية ايضاً عند شيخ الاسلام وغيره كوالد شيخنا الرضائي
 وضعفه شيخنا شيخنا الرضائي واعمال ما في الجرح وفاقاً في المعادة بان صلاة تقع فعلاً
 اتفاقاً وبذلك علم ان لو تقي فافاد في ضمن التميز كما لم يجز بنية نية الفرضية فيه وان كان الآن
 مكلفاً خفاً فالبعض في الا بقصد المعادة مقتضى ذلك وجوب قصد المعادة فيها على القول الثاني
 في الجرح وقد وكن الاضافة الى الله تعالى لا يوجب التعريف لها بمعنى ما حفظها التفتت مع الاخلاص
 فلانها في كونها لا تنفك عنها لا اذ لا يصدق في عبادة الموحدة ان تكون لغير الله تعالى ومثلها اليهم
 لا في عبادة الله تعالى في عبادة الموحدة ان تكون لغير الله تعالى ومثلها اليهم
 لا في عبادة الله تعالى في عبادة الموحدة ان تكون لغير الله تعالى ومثلها اليهم

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

الآخر عدد الركعات كذا قال شيخنا الرضائي وغيره وفيه نظائير الخطاء بالقلب فماله في
 نوى جامل الوقت في خلاصه وان قصد معناه الحقيقي وبين خلافه وفيه قال بعض مشائنا
 وفيه نظر والوجه خلافه كما في خدمت تقييد مسألة البارزى ومضى انه شغل عن رجل كاي
 في بعض ما في موضع مظلم عشرين سنة وكان ينادي الفجر فيصلي ثم يبين له بعد ذلك انه
 فضاء متابق على الوقت فاذا ابغضه فاجاب بان يلمه فضاء صلاة واحدة لا في صلاة
 كل يوم تقع قضاء عن اليهم الذي قبله بناء على الاصح ان لا يسطر نية القضاء والاداء
 قال العلامة ابن قاييم والراجح ان محله ذلك ما لم يقصد فرض ذلك الوقت الذي ظن في خصوص
 والا فلا تنفع عن القائل ووافقه على ذلك شيخنا ابن حجر والرحمى وذكره في ذلك في كتابه
 الرقصة المذكورة اذا كان عليه صلاة فائتة اما العام فلا تنفع اي قصد المعنى الحقيقي
 والابان قضاء المعنى اللغوي وان الاداء يعني القضاء وعكسه او اطلق لم يقصر وتوقف بخلاف الاطلاق
 ولا يكفي نية صلاة الوقت وتعيينها الصلوة عند لفظ اي وان نذر بها مع نية الفرضية كما في
 والركن ولا يكفي رتبة العشاء فيه وان كان من الركعات كتاباً في وقت لسانه وكذا في نية
 بالمندرج اي بما يطلب نية وجوباً او نداءً او غير المذكور منها كالفرضية والافاء والجماعة والتعليل
 والاداء والاضافة الى الله تعالى ولاجل اتمام انقضاء كلام الله على هذه الحالة وما قبل غير هذا مردود
 في ما يندرج في التكبير والنية كما في الاشارة الى الله تعالى لا يفسد لفظ بالنية كقولنا نية كذا بل قال
 بعضهم يندبه في غير الخلق في الجعة وفيه يندبه في التعليل بالنية بل هو مبطل للنية الاصح
 قصد النبي كسائر العبادات فيبطل لاطلاقها لان نية التمسك على الجرم بخلافه في كل العدة ويضربها
 التعليل بغير النية ايضاً كقوله في قوله لم يكن من بعد فقال الآن كان قايماً في شرطه الا انك في كتابه في
 تكبيره الا انهم سمعت بذلك لان يحتمل على الا في بناء ما كان خلا لا في نية في الفرضية مطلقاً وفي النقل ان
 لم يقصد في وجه منه ولا يثبت تكبيره ما خلا فالابن في فان كسر ما لا يقصد في او يقصد لا ذكر لم يقصد
 او يقصد لا فتشاع في كل منع ودخل بكل ونسب وكل ان يقصد في وجه قبله ولو سلك من
 احرم فافهم لم يقصد في لو كتب بنية ركعتين ثم كتب بنية الزرع لم يقصد ايضاً ولو كتب ما في مرتين
 لم يقصد في هذا على الحال في يندب باللفظ قبله الى موضع كجده واطلق في رتبة قبله الله اكبر حقاً
 من اللفظ يندب على القدم والعظم بخلاف غيرهما ويندب ان يجزئ به الامام وان لا يقصد بنية لا يفيهم وان
 لا يبطر بالتمطيط فالاشاع به اوله من التتميط للامام والنية بخلاف التكبير في الا نفا لانه لا يخل
 باهلهما الذكر به ذلك علم ان ما كان طال لا يقصد وهو ما في نية الرضائي وفيه خلافه في
 كان فالما وطلوع الحجة لا يقصد به احد من الفقهاء واعتدوا بنية الزيادة ووصلت منه الله خلا لا في
 في ما مضى الله اكبر ونطقه افضل وابداً لها في ما يبطل كسائر ما كان لا يخل من كبر والى للعلماء
 الجامل وقيل لا يثبت مطلقاً لانها لغة كذا في شيخنا وكذا في حاله واستأذنه او تكبيره بين الكعبتين وكذا
 كان اكبر منه في الجرح او قبله عن غيره او من بعد لغة وكنت زيادة الى بقية الموحدة او شهادتها في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

وكانت من الغنم المعجزة في ايامهم ما يدرهم اذ اذوا بلا حقا وجرى جرحه في خلقه وغيره او خلقا كثيرا
او خلقا ذكرا وقتل المحيا بالانبياء والسيف وخلقها كذلك العبادات وقتلها انما يكون ما عتد
الاختصاص او وقت القيت وفي الرقصة او من المعتمر والمراد اقل مما ياتي به منها سواء الاقل والاكمل
الا ان يكون اما اي لغرض محدد في فكيه ولا يندب لاما من فله ان يبطل ما شاء ما يقع في سبيل
كالمنفرد فليجوز اي ويبطل صلاة العاجز وان فقهه العلم فلو ترجم اي القادر بطلت صلاة
فليجوز اختراجه ويبطل لصلاة بذلك من العاجز كالفار واما لا سلام عليكم وكذا عنت
وله كره لئلا يفتننا وحكمة السلام ان العاصي كان مفعولا عن الناس ثم اقبل عليهم وسرط
سماح نفسه وقول لا وعزم زيادة فيه وتغريبه والخطاب فيه وفيه الخج ولا يفتن بغيره مع
التعريف ولا زيادة واوله ولو قال السليم عليكم بكسر فسكو او فتح فسكو او فتح فانه فسر
السلام كفي والافلا لا يفتن بمعنى الصلح والانتفاء وكونا صلات بالشيء فيغير شيئا لا يجوز
انتفاء لا يجوز بل يبطل صلاة ان نعمت وخاطب وقصد الترجمة لكن لا يحتاج الى تقييد الصلاة اي
الوجهين فلفظ غير ما فيه مما يبطل عليها او افطأ بطلت على الثاني المرحوم دون الاول الرابع
نعم من صلى نغلا مطلقا وسلم قبل تمام ما عتد من غيرنية اقصه ولا قصد الترجمة بطلت
صلاة قاله في الترتيب ورحمة الله ولا يفتن زيادة وبركانه من الثاني من ملكة القبلة
لامنها فتجوز لغرض مانع وضوح وقت جفة وتخرق في وقت عتد وطرد في جنة لا يفتن
عنها ولو سلمها معقدا ان سلم الاولى فبان عدم ما اعادها فعاد هو الصارح بالان منبها
وتجوز لئلا يفتن في الصلاة في ان سلم فيجب عليه ان يسمي وان طال الفصل و
لا يتجوز لانه مكلف في كل طوبى عينا اي في المرة الاولى ومنها في المرة الثانية ولو سلم
الاولى بشاره سلم الثانية كذلك قاله في الترتيب وقال بعضهم سلم الثانية من يسمي على
نظير في صلاة سلم في الجعة والمنافقين في الجعة مستقبلة القبلة اي بوجه في ايديها ونهبا
مع انتهاء الاثنان ويفصل بينهما بكنة لطيفة ولو فقه على شبهة واحدة فقاما الى القبلة اولي
ناوي السلام او انما فيجب الى ذلك لان وضع السلام من الصلاة للخلق فيها ولو حفظه للسلام
عليهم اول علامتهم بفرار صلاة بطلت صلاة اما او ما من نعيم في فاعل ناوي وجرى على
منه من وصف كاستمر في الملائكة وفيه في الانسان والجن ودخل فيهم غير احصائهم ولو مع يفتن
النافذ الى منقطع الارض كاستمر في ذلك اي فيهم خلفه وكذا امامته والمنكر كالا مع كافر فنهى في سلم
او مدبته على المطلب من ناهي تسليمه العاصي في سلمه الامام والى صلواته كل فصل بنوي التلا
على من سلم عليه ونهى الرد على من سلم عليه من غير ايمانه او خلفه او امامه **فصل**
موجب على غير احصائهم الرد بسلام المصلي عليه والوجه نعم ان علمه في فقهه بل في ترتيب الامانة
فيها السنن مع بعضها او مع الاركان فنت فيها شرط لا عند بانها من حيث حفظها لولا بانها
وعنت عن في الصلاة والوجه فيها ان يقال ان فترت بعد بطل الركن الفقه او بطل

فصل في السلام واجب

مطلب

الفصل

الفصل

بعد السلام فانما في شرط للصحة والافلا ويعلم اي فلا يفتن عدم تقييد في الاركان السابقة
وعتادة من يمتنع على ان الشرب بمعنى الشرب الذي سئلته الى اصله للشيء المربط والافلا
من الافعال لانه جعل كل شيء في مرتبة صححة اي حقيقة والافلا صححة مطلقا **فصل**
اي على فعل آخر ولا حاجة لتعديله او على قولي ليدخل ثقتهم الركوع على الفلاة فانه يبطل بخلافه
تقدم قول اي على مثله او على فعله كالشك قبل السجدة وسلكه بحسب الصفة في وجهها على الركبة
كافر والبطلان بغيره السلام على حلة الخرج به من الصلاة لانه جهة الركبة فيجوز ما بعده
اي وجوبه والافلا بطلت صلاة لعدم الاعتراف بانها في وجهها على الركبة كالوقوف لئلا لا اعطاة
تابع للاعتراف بانها قبلت فيها شره فعله بل ولا يفتن فعله على مثله بغيره فان ذكر الركبة
اي على بركته او سلم فيه فعلة اي وجوبه في ذلك فلو شك في ذلك بطلت صلاة الا في صلاة
الفاحية قبل الركوع ويعزم المأمور ببعاله ما به في ذلك بغيره امسك او اخرها اي حقيقة
او حكما لان ما بعد السجدة لعفها اشار اليه بقوله لو وقع في غير حلة قاله في سركه ابدل وفيه
بركته افرى فعله مثله في ركعة كقراءة في كل سجدة من ذكرانه لم يفتن في القيام فلا يفتن بها
ولا يفتن في سجدة التلاوة مقام سجدة الصلاة لانه ليس منها وبذلك فارق جنة الاشياء
حيث يفتن مقام اي يفتن بسجدة السجدة في آخر صلاة او بغيرها وقبل طول الفصل فان
فتى قبلها عن فاقولكم كبرك او استند بر القبلة وكذا لو وطئ بجائته غير يعق عنها
عند سجدتها وقاله في الترتيب واما في سجدة اي وجب جبهة عن الجبهة في السجدة
ولو بقصد السجدة لانه من الصلاة وكذا جبهة من يصلي بقصد بقصد القيام وكذا امره
من سلم الركوع فبغيره عند ذكره كاعلى المعتمد ويبطل صلاة بانضمامه الى سلم
اي شدة بر حجة او وجوبه اي بسم الله اشار الى ترك السجدة في شدة وانما الشدة في حركتها
ومنها المرافعة كلام المصنف رحمه الله ولا يفتن في سلمه بل في سلمه في فعلها كذلك وكذا يفتن الاركان
نعم الشك في النية او الكبرية لفتن في صلاة خلا فاجب لفقد بغيره لعدم انه لا يفتن وان علم
والسنة مثله كما تقدم سجد من قامه اي نزل عاجلا فان نزل فاعدا بطلت صلاة ربا عنه
شبه الرباع المعرول عن اربعه ويلغى بايديها ما بين السجدة والمجسفة اخذ بالاسماء اي فيما
فيه التزمه كسجدة السجدة وفي المنة كذا الثانية اي على الاخذ بالاسماء من ركعة اخرى
بسم الثانية والرابعة بهل في الجملة فاعلم حلة في سلمه وفي الصفة المتبع وهي ترك
بسمي يني وما بعدها ولا حاجة لجعل محل في السجدة ولا في التلاوة وبه صرحوا في السجدة لا يفتن الجمل كاعلم
ادامته نظره ولو بانقضاء كالا على العاجز وفي ظلمة او على جنة وكذا لو صلى خلف
او عند الكعبة او فيها نعم يندب النظر الى جهة العدة في الحلة والى سجدة عذره فعلم
في الشك في قيامه والى سلامه ولو كان في محل سجدة ما يلهي كثر بها او صعد من بيتها النظر اليه
وبسبب النظر اليه عند الحلة وان لا ما فيه وكنت بطله في نوبه ورجا يفتن في النية

الفصل

فصل

فصل

ادامته

والنظر الى المصلي

والعلم بالعدم في قوله ما يعلم عدم الشيء كالفاد على العلم وعدم الاجزاء كقوله العلم بالعدم في قوله
السبب فاذ ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العلم بذلك وهو في باقية الخانع فانه ما يلزم من وجوده
العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم كذا واضرار بهذا السبب من اخرجه باولية وفيه زيادة زادة
بمن السبب ليدل على المعارف للشيء والخانع فان لزوم الوجود لما قول والعلم للشيء فافاد ما ذكر
لان ذلك الرطة **ح** في اي بعد علم علم الخانع شرطا والافنى شعنة كما علم بها شيخ الاستدلال كذا ولم يعد
العلم والشيء كفاة عنها بغير الحرك ولا بد بقاء طمأنينة المرئ لانه قطع في الدوام ولا طمأنينة في الوقت
لغير المحرك كالفاد في وجود الشيء في الشيء وانما اعترضت من غير الفاعل للمضحية ولا لينة الكافر
في كفاة لكونه ونسبة الكافر في العلم لان الكلام منها في نسبة الشيء لانه العلم لم يعد
العلم بالكيفية لانه غير معين مطلقا فان منها اعتقد ان جميع افعال الصلاة وافعالها من صحة صلاته
مطلقا اوقات جميعها نقل لم يصح صلاته مطلقا اوقات بعضها فرض وبعضها نقل صحت صلاته
ان لم يقصد بغيره نقله والام لم يصح قال ابن حجر وسواء في سائر العبادات والمنفعة وخصه شيئا الرمي
بالعلم والفرج المنفعة وسد من غيره من العلم طر فابست به الى باقية فلا بد منه من عرفه الفرض من الستة
حقيقة والام لم يصح صلاته اي العلم ان استلحاق المراد بالمعرفة ما يعلم العلم والظن وان في كلامه اعلم
مضافا في زوايا المعصية لم يصح وان وقع في الوقت وسد ان كماله فيه لكونها على الجن بخلاف
غيره كالاذان وقطر رمضان **و** في العفة وهي لغة التقى والمستلج فان سئل مع الفدية لم يصح صلاته
بخلاف العاين عنه ويجب عليه انما جميع اركان صلاته كركوعه وسجودته ولا اعادة عليه ومنه احتياجه لفرس
حسنة في عجب مجيد عليه او تجسنا مع عجزه عن ما يدفعه له او من يفسده له او عن علمه
او اجرة مثله **و** يجب قطع ثوبه ان لم ينقص بقطعة فذكر انرا لدا على اجرة ثوب بصل فيه ولا نظر لثوبه
ولا عفة على المعصية ولا يباع فيها سك ولا فادام وعفة الرجل اي لذكره فيها ولو من الجملة او الملائكة
او غيرهم كطول ما لو اذ به ما بين امة شمل البسطة والشعكة ان خرج بالامة عن العفة وقيل عفة
الرجل سواناه فقط وخرج السرة والركبة فلبس من العفة لكن يجب ستر الجزء الملاصق منها لها العام
سنة الواجب وكذا عفة مع النساء الحرام او مع الرجال مطلقا وامام مع النساء الاجانب فيجوز بدنه وامام في
الحلة فسواناه عفة منها اي الامة في الصلاة وكذا مع الرجال الحرام او النساء وامام الرجال الاجانب فيجوز بدنها
على ما سئل في النكاح وفي الحلة كالرجل كما قال ابن حجر وقال شيخنا كالحرة وعفة الحرة اي في الصلاة وقيل
ليست باطن فدمها من العفة وامام عند لقاء الكافر فابيد عند امنته وعند لقاء المشرك ورجال
الحرام فابتن السرة والركبة وامام عند الرجال الاجانب فيجوز البدن وامام في الحلة فكل الحرام وقيل كل الرجل
في عفة النكاح في الحلة لانه في عفة كثيرة وكنت ثياب ونظف وحول غير هؤلاء المرأة والرجل
ولا يجب ستر عورة النكاح عن نفسه مطلقا الا في الصلاة لاجلها **فائدة** قال الفقهاء لما كان
المختل بين كبري العباد بخلاف بطانة اللباس والبدن فيمن يدي رب العباد اولى واخرى مانع
اي حرم منع كاستان وجعل مانعة لاجل صحة العمل لا يمنع من ذلك لئلا يرد عليه كماله ودخل
في الحرم

في البحر

[illegible]

وبعثنا من القبايل من بني
 ام والفاحنة
 النش ونفله
 طبعنا على
 حرمنا الارض
 وبعثنا من القبايل من بني
 ام والفاحنة
 النش ونفله
 طبعنا على
 حرمنا الارض

عليه السلام وحديثه كاستبائ: تحريم اي ستمها وكذا الحرة: اخماي يجوز عنها فلا بد من ثلث منها: فهم
مقيم اي بقية وان قصد به عدم الامتناع كعكسه: تحرق من الوفاة ويخرج من الوحي وفي من الوفاء
ويستوي الوحي وحديثه كاستبائ: تحريم اي ستمها وكذا الحرة: اخماي يجوز عنها فلا بد من ثلث منها: فهم
بالحزة في بغير عارض بها واحد ولا يترك الكلام مما اقل من حرفين كما اشار اليه الله بغير الحركتين
اليه: ان ظن اي وجب من عام عام غير معذور: بله اي بكل ما ذكر ولو عذر او من شبه الله تعالى
او عكسه الصلاة: حر فان او حر من ممة او ممة بعد من كارت: لانه او ما ذكره من جنس الكلام فلا
يعتبر بالثبوت عليه: او نسي الصلاة حر من نسي حكم الكلام فيها فيبطل او جهل بحكمه اي حكمه مالي به
فلا يبطل ولا يعلم حكمه جنس الكلام فيها لانه ما يحكي ومنه تكبير يبلغ او امام حر من يشيخ من ثبته على هذه
او قايح على امام يفصل لا علم في ذلك فلا يبطل مع الجنب بحكمه ومنه من الى ستم غير يبطل وظنه يبطل
فكل من يبطل على اول فلا يبطل: فارق من اكل في الصلوة نائب فظن انه افطر فاكل عابدا فانه يفطر على ذلك
عند النوري بان جنس الكلام اغتر على الصلاة وخرج بما ذكر من علم بحكمه فاني بله وجب كونه يبطل
او نسي حرمة الكلام في الصلاة كما قاله الخطيب لما يبطل ان قرب عكسه بالاستسلام اي استلم فريسا ولو اتي
لنا قبله ومنه من بعد عن العلم بجك حر ما يوصل اليه من الجنب لا في الحرج **تنبيه**
لما قبله من الاصل الفهم اما في افاق العلم كعكسه لا علم في المبلغ مثلا فيعذر فيها مطلقا لانه لا ينسب
نار كمال الى نفسه علم: لانه اي الكلام الكثير يقطع نظم الصلاة اي فلا متا وانه مع هذا الفرق الفهم كالمثل
ويصدق في اي الكلام اليه من فاما في الشرع ويصدق كلاما فاقول لانه في الشيء لا يتاويله ويصدق بغير
وسا كغير من ذلك ففهم ما في الشرع البطلان بالثبوت ومقتضى فاقول غير عدم البطلان بما كثر منها واعتبر خلافا
ويصدق عدم البطلان بالثبوت ودونها والبطلان على ان علمها فذلك استقام من الرخصة والمعتب من الكليات العرفية
ببطلان العلم كالمعروف بالاعادة بفعله واسهل امتها ما سلككم فظن ان الى ساقا للعاظم حرمة
العلم ونظر اليه الصحيح: نظر اعظمه وضربا بيبدهم على في ذم مع ان ذلك اكثرت متبع كلام في نية
وقبل اكثر من ان علمها كلاما وقبل اكثر من ان علمها فاقول في قصة ذي اليبس وقبل ما يقع في ذم ما يقع
ركعة من تلك الصلاة وقبل ما يقع الصلاة كلها فذلك شئ اقل: للعلة اي وكان قبله عرفا في
الجميع ولا نظر حره وان كثر لانه امر من الغلبة عدم فتره على دفعه نعم اء صار طبعه له بحج
لا يخلو منه زمان يصح الصلاة عنه فيه مطلقا ولا يضره الفتى الغفل اي الخالي عن الحروف وحرف الضح
مطلقا وفيه بعضهما اذام يكن متصلا عرفا ولا يضره لانه كلمة فراجع ولو سهل كالفرس مثلا فانه
كالضحية فيبطل اء ظنه حره: للفتا: وكذا كل قول واجب كالشك لا حرم: راجع للشخص اي لانه
غيره فاذكره مع لانه في الفتا عليه ولا يضره العرف في منه بقاء ولا كثر بل يؤمر الى جهة وان كثر
حره: بعد في النسخ ايضا لا حرم ثمانية شبه منها بطلان صفة او صفة كان حصلت في هذا الظ
لا الخي بالفتا: ولو للفتا: وكذا غير الفتا: ككيفية الا حرم والنسب ليعرف واء تؤلف صفة صلاة غير عليه
لانه لا يضره نصيب صلاة غير نعم اء يؤلف صفة صلاة نقتض عليه كمن يبلغ عليه يؤلف
عليه

وغيره
عنه

في صلاة

وغيره

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

عليه السلام في الركعة الاولى من المدة عند فيه: وتكفي اء اي في السجدة الواحدة مثلا
ولو اكره على الكلام بطلت وكذا لو اكره على الصلاة بغير طهر او بغير استقبال او بغير ثنية بخلاف
مالو غفرت منه بنظم القرآن اي بصفة وان على نظم المعروفة ونادى لقتل نظم ليهج التفتيم ونواء ابدا
او انشئ في قرآن اليه او قاله: بغير الامام او من يصح للامام ومنه كسبه صملا ووضوح بذلك خوف
صحة ونقص بالبراهين بسلام كمن فان فصل القرآن مع كل منها على انفراد لم يبطل ولا يبطل سواء جهرا
او سرا منها وخرج في ان التهمة امتنع وعملوا الصلوات او لئلا اصحاب النار سم فيها فالرد فيبطل
ان نعد والا فلا ويصح للسجد قال الفقهاء وبذلك نهدروا واعتقد معناه: ان قصد مع اي التهمة
قراءة اي او كمالا اء يصح قصد الذكر بالقرآن لا عكسه: ظاهر كلام الحنفية هو ان الحق صاحب التهمة
انما يبطل من المدة كمن قصد التفتيم فقط: فلا يترك من يفرح على ما يشره استفاد من التهمة الصلوة
كل الجنب: ولا يبطل بالذكر فانه لم يقصد حيث خلا من صلاته او قصد ولومع القياس كما كثر في القرآن
ومنه من جاز ان الله في التهمة كباي وتكبيره الا تنفلا من يبلغ او امام حر فاشيخا ولا بد من قصد الذكر
في كل تكبيرة واكنى العلامة الخطيب قصد ذلك في جميع الصلاة عند اول تكبيرة ومنه استغنى بانه او تركت
على ان الله عند تمامها ومنه عند ثبوتها الرتبة: وبذلك الزيادة كل لفظة التي هي صلاته العظيم او است بانه
عند تمام القراءة: والثناء غير محتم ولو منقطع الا ان خطبة اي بالذكر والثناء ولو لم يقرأ ذلك كقوله
للمؤمنين ورتبه الله: ورثه اي لا يبطل بخطاب رسول الله صلى الله عليه وآله في غير الصلاة عليه
عند تمام ذكره كصلى الله عليه وآله: ولو سكت طويلا ولو عمدا بلا قصد قطع لم يبطل ومثله نعم كونه ولو في
ركن قصد ان لم ينعما فيه: وبذلك المعنى ان الشيخ للرجل والفتنة في لاشي بالكنية المذكورة عند
الشيء منسوب والفتنة كالاتي فلو فعل ذلك لغارها او صغارا قبل مطلقا او سرا بغير الكنية المذكورة
او تحت فصلت شئ الشيء وان كره من حيث ان الله والشيء في كل ذلك الا في واجب فلو توقف على
او كلام يبطل وجب وبطلت به: ولا بد في الشيء من قصد الذكر ولو مع غير كمال ولا يضره في التفتيم قصد
الاعلام ولو في لاشي: ولان لاشي على ذلك فلات حيث لم يكن فيه بقا فحرمي اليه من الاثر وعود منها اليه لم يضر
ظه: بغير بطلان اليه على ظاهرها او عكسه او ضربه: فظهر على بطلان على بطله وكل هذا مما اصابه او مضرة
فالفتنة عانة على وجه التعبد اي فقط كما موطه كلامه فلما يضره قصد التعبد مع غيره كافي الذكر من جهة
وهي من الكيفية بذلك لغلبة فيها فغيرها كذلك: وكذا كل فعل ضيف كرفع الا صبح الوضوء بقصد الفتنة
فقال ابن حجر في التفتيم خارج الصلاة فظن لا يضر: بطل على بطله وبطل التعبد ومع بعدا حر
الدين على الاثر: وقال في الفتنة ان حره بقصد التعبد وكما التفتيم فيما ذكره من الفتنة على بعضه او يضره
او ضربه حسب على مثله حيث حصل به طهر: كمن يادة ركوع اي صوته بغيره بغيره فلا يضر وجوده: لانه منسوب
كفيل جنة او صلاها عليه: وان كثر في امام بطل كباي ولا في من سبقه في التفتيم ولو لاشي: وان عاد قبله لم يضر
فبانه على الجنب ولا في من كذا او اقل في الشك خلافا لما في جرحه وشاره الى بعض ذلك بقوله ولو اقله
واجب منها بعدة بغيره الى فتنة الا حرم من السجدة واحدة قبل شروعه المصلي فيها المصلي عليه فعلمها فافطرها

72

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

بطلانها وان لم يطل الفصل بين على الاول وانما هو لا يجب ما فعله من الثانية
فيجوز ان يعقد ثم يعقد لا تمامها ولا يضر امره بالثانية ولا اشهد بان القبلة قبل امره
ولا وطئ بجناسته ولا مزارقة مصلاته ولا كلام قليل وفي ذلك ولو شك بعد السلام اي طرأ له
بعد السلام الذي ذكره في حال قبل صلاته او فيها وخرج بالرد ذكر حاله واخبار عدد التواتر قال
مختارنا وكذا ظنه في غير ذلك لان الطهارة مع كونه في تركه في ترك ركوع
ليتم الركوع وبعضه والمعين منها والمبهم كثير الفاحش او بعضها او الركوع او طمأنينه او بعضه
الاركان او لا تنقلب في جميع صلاته او بعضها او لا تنقلب في بعضها او بعضها ولو ثبت وان كان
الان غير منظر او ثبت الا في غير الجعة او بعضه ذلك ومنه ما لو ثبت الطهارة وشك في الركوع
او غيره وفادى في جواب الاعادة في صحة العكس نعم الرد في شبه الصلوات وتكبيرها الا ان
يوجب الاعادة لان التارك لو اعادة منها اليه في صلاة الا ان تذكر فعلها ولو بعد طول الزمان وفيه
بالرد بعد الفرج كما قال في الركوع وحكمه في حال الرد في اثناء الصلاة قبل
فعل ما رد فيه في غير الشروط وبطلان صلاته فيها نعم الرد في بعض الركوع بعد فراغه منه لا
يؤثر فيه فلا يرد اعادته **فصل** عليه صلاتان فضلي واحدة منها ثم بعد فراغه شك في اتمها
الى صلاتها لزمه اعادتها مع الابداء ذمته بغيرها وبطلان صلاتها في الثانية كان عليه
بعضه لان الله ونوع السلام من تمام والا صل في افعال العباد ونوعها على التعداد وسهوها حال
في ذلك اي مرة وجودها وحكما كسرها لفرقة الثانية في ركعتي الثانية في صلاة ذاك الرقاع
بحاله امامه ان كان املا الخلل والمرد ان يحل فتنفسه كما قال ابن حجر وغيره قال سبى في التعداد
فلا يطل من المأموم ويحكي انه يحل الخلل الواقع في صلاته ايضا يعني كانه لم يوجد فراجع ما يحل
اي قبل استعادته في قيام القياس على اليه لانه ضعيف ولعله ذكر في بيان ضعفه
كاتبان وفيه ما كلف في الحديث اي بعد سلامه اي المأموم اي يجب على المأموم ان يستلم ثانيا
مع الامام او بعد سلامه الواقع منه قبل سلام الامام لو وقع لعق في غير محله ولا يستحب وان
كان ما فعله وبطلان الوعد ولو ذكر اي ذكره في علم وخبر به الشك في سجدة لاحتمال الزيادة
كثرة ولا يستحب جواز الكلام الله ولعل الله كنهها لان التمام له واحدة منها اي النية
والتكبير لنية في صلاة وكامة في العلم بركها ومثله الشك فيه ما لم يذكر قبل فعل ركوع او مضى
زمنه قال سبى الركن والسرط مثلها في ما ذكره قدم ويجوز الشك في النية والعم بركها
في غير الصلاة من العبادات واستثناء بعضهم من الشك لنية في محله الا ان هل على الشك
في النية فيه وقعت قبل الفجر او بعد فراجع وسبق بعد سلام امامه لا يحل له ان يستلم
في ان سجد مع سلام امامه محله عنه فقول به ان الله بسلام امامه بمعنى بعدة لانه يصعب
ما قبله ولذلك فرغ بالفاء وهذا ما قاله ابن حجر قال واذا اتم ركوعه خلف الامام في انغفا
صلاة جماعة ولا يضر في ذلك اختلاف الفارقة بالسجدة في السلام لبقائها حكما وخالفه في غير الركعة
فان سجدة

عليه
صلاة
نوع
اعاد
كما

فيم
عليه
عليه

والتي
وتنقل
بعض
صلاة

في
في
في
في

فإذا
فإذا

فان سجدة اي امامه ولو لم يغير سجدة كما عتاد في حنفية ترك الفقرة في الركعة في حال
لزمه متابعتها فان لم يعلم سجدة لان الان يحكي متابعتها هي لو ترك بعضه امتنع على المأموم امامه
وبذلك فارق عدم متابعتها في قيامه في صلاة واما السجدة لاجل سجدة الامام فيكون في الآخر
عملا فلو كان سجد وجب عليه فعله بعد الذكر ولو بالعود بعد سلامه وان سلم الامام فان لم يفعل
بطلت صلاته في سجدة اي المأموم السجدة سجد كما قال الامام او واحدة منها او كان ترك
التسبيح بعد السلام وقصد ذلك لان الفقرة انقطعت رعاية لتتابعها في التسبيح معه واجب
ولو خالفه عن الامام الاصل من لم يتبعه مع عمدا علم بطلان صلاته كما تقدم ثم ينبغي ان يذكر
واحدة منها متابعتها في سجدة اي سجد في الركعة وان كثر التسبيح ونفع التسبيح فاجب
جميع الخلل سجدة ان اي نية يستحب التسبيح فوجب بالقلب فقط قال ابن حجر والخارج
المأموم الى نية ولا يحل له ان يسجد واحدة في الركعة وان كان سجد منها فلو تركه
فيه الفصل المذكور اتفاق بين شتى في اي الشك في الصلاة على النية ثم وثاخيرها الواجب وجوبا
وعلى المندوب نداء ولا يضر طول الفصل قبله ولا بعده ولا شدة بعدا ايضا قبل السلام نعم
يندرج الامام تاخير سجدة لما بعد سلامه في سرية وان اظالة فانه يفتي في الركعة وفيه نظر فراجع
وطال الفصل اي بين ذكره وسلامه ومثله لو وطئ بخاتنة او نكح كلبا او ان يفعل فيطل
وكالتعدا لجله فلما يفتي اي وان في الوقت واذا سجد اي اراد السجدة صار غائبا الى الصلاة
اي على القول بان التسبيح قبل السلام اتماما لآخر فلا يصح ان ياتى في الركعة او في الركعة او في
شك في لزمه تركه قبله يسجد فان سجد قبله بطلت صلاته وبذلك يفتي في حال شك في
النية بسنة فزومه فرض **باب** في حكم سجدة التلاوة والشك في ذكرها
متشككا في وجوبها بعد صلاة النفل لانه اكل بالشك في تمام ما فيه تتحقق سجدة التلاوة
للاحاديث الواردة فيها منها حديث مسلم عن ابى مسينة رضي الله عنه قال اذا قرأ ابن آدم اية سجدة
وسجد اعتدل الشيطان يبكي يقول يا ويل هذا ابن آدم بالسجدة فسجد فله الجنة وامرته
بالتسبيح فعصت في النار وحل الشبهة في غير الصلاة وغيره قال الكرامنة ولو يقصر
او في الصلاة لا يفضل سجدة او في صبح يوم الجمعة ولو بفساد التسبيح لكنه يفتي في الركعة
بسجدة لم تنبيل فقط وحكمه في الزيادة في كل اية سجدة فراجع ولا يستلزم ان في
في الصلاة يقصر التسبيح وسجد بطلت صلاته وان في وقت الكرامنة لا يقصر التسبيح ثم ترك الركعة
ولا يستحب التسبيح ولا يطل وان في فيه يسجد بعد فذلك مع كرامنة الركعة **تنبيه**
لا يصح نظر التسبيح اذ اتم بسجدة كسائر العبادات ولو تعارفا مع العجبة في قوله عليه السلام في الركعة
ولا يفتي اتمها بالآخر **فصل** في مقام التسبيح للتلاوة والشك في تمام الركعة
لم يرد فعلها ولو منظر وسجد سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر سبحان
ازرع عشرة قال ابن حجر وحكمه اختصاص التسبيح بهذه الموضع ان فيها من من يتسجد في غير

76

ك

الفتا
يذكر

في حال الغنى
في كلامه
في ركعة

حكم
سجدة
الشك
والشك

في حال الغنى
في كلامه
في ركعة

ای داود
سنة بی
حقیقت
العلی
دعوت

الحمد لله
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده

قل جلد

و نفقته به
و نفقته لجماعة

نقطة غيرة

لحم طيب
صفاء
قوله

طبرستان

في



من الاماويل

دو الامام
في الاولى وب
في الامام في
في الاولى

فصل في
الاصطفا
في

فوق

قائم
یہاں


الحقوق
الشرعية

1

21

17. 10. 1915

8:26 p.m.



1/2

مجلس

در کتاب التوحید

الى اعرفها

الصدق

*in a U.S. Court
held by [illegible]*

وَلَكِنْ قَوْلُهُ زَادَهُ وَعَمَّا لَوْ كُنَّا كَالْبَسِطِ : ثُمَّ يَكُنْ

الوقت

عقرب

بسم الله الرحمن الرحيم ثلثا اللهم اني اعوذ بفضلك من سخطك ومن عاقبتك ومن عاقبتك
منك لا احصيه ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يجوز في الوصل ان يخلو جلدك فستبد
او جلدك بفصلك لست في ذلك بطلت صلاة فاما سخطك وفيه نظر فراجع صلاة العشاء فلابد
من فعلها ولو مضى او جردت فقام ما واصل وان لم يقم من الغشاء راجع من هو سخطك انهم جمع
انهم لا يفتنهم ما جمع حار وخصنا بالذكر لاننا اعزنا افعال العرب عندهم من اجازة في الاصل
لهم لليلة بطلت بطلت اذا نام وشجع اذا نال نومة تنقل ليست قبل بل الغرض كفضاء كذالك
حيث وقع بعد فعل العشاء وبعد نومه ولو قبل وقت العشاء وقع الوتر في هذا الموضع او وثر
وجود النعم قبل ان ينام لا يجوز وفعل بفضله آخر الليل ولو نزل افضل مما ذكره اوله ولو جاعته
من بعد ما ادى من اجادة فيبطل في العام العاصم ويطلع لغبره فاما مطلقا لا وثر في ليلة اى اداء
ولو بركة وان كان الا فضل عليها خلا في الاصل على المعتمد وصح اذمة او ثر بركة وهل على
بيان الجواز ويجوز اكثر من اثني فضاء وفي الوتر بركة او ردها على كلام المصنف رحمة نظر الى ان المراد
اخر ركعات وتره ولو جعل على التراخي وشرا ليلها ويصير في المنهج ما جمع عمره في الله عنه عليه
السلام اى جمع الرجال على ابي بكر لعنه الله بجمع التراخي وجمع النساء على سلمان ابن ابي هاشم
مملة فمثلة ساكنة ليصل به كذا ذلك وافضاء السجود اى سجود التوبة بركه وكذا يفعله
في غير محل لعدم بطلان صلاته به كذا لو فتت في النصف الاول وان طال به الاعتدال كما اعتد
سجونا ونقدم عن شيخنا الرضى بطلان صلاة بطولها تخفف بها بركة اخر المصنف والحق
بكلهم الحق والذى لا يخلو في الحاشية بركة الحاشية المملة ونقشها بمعنى اللاحق بهم والذى الحق
الله بهم ومنه ما في المحرر وعن القاضي الى الظنية ان الله عني كفة اهل الكتاب والمسلمين الذين
صعدون من سبلهم ويكذبون رسول الله ويقاتلون اوليائه ويدينون دينه غير ذلك الله اعرف
للمسلمين والملتات والمؤمنين والمؤمنات واصلي ذات بينهم والى بين يديهم واجعل قلوبهم الاله
والحكمة وبنيتهم على ما روي عنه واومرهم ان يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه وانفسهم عاهدوا
الله الحق واجعلنا منهم ائمة والحكمة المأداة منها ما ينع من الفصح واحتلنا وضع الشئ في حجة ومعنى
اقر عنهم انهم والمراد بالبعد القيل بالاولى الله تقا واجتباب نواصبه ولا يست واذ آخر قوله
اليتفرق مثلا كدائمه القراء في غير القيام كدائمه وان الجماعة شدد في الوتر اذ لو نفضاء كالسجود
ولو اراد ان يست فيها لنعيم بل ولو ترك الشرح ايضا ومنه الصلح وهو صلاة الاوابين وصلاة
المشركين على المعتمد عند شيخنا الرضى وحين الزيادة وقيل كما قيل في الاحياء انما صلاة ركعتين
عند ارتفاع الشمس ركعتان وقراءة سورة الاخلاص الكافرون والا خلاص فيها افضل من قراءة
والكسب والضحى واكثر من ثمان عشرة ركعة ومنها وجه مروي والافضل ان ينام اذ فيه
لشأن يجمع اربع اوتى او ثمان في اهرام واحد وسد كذا وله الشدد في كل سبعة فان شدد
في وتر فنية ما في النفل المطلق وتباني وان او ثر قبل ان نام لانه علم ان لا يستفاد اهل الليل

جمع اخر

اي يندى
الوقت

معنى
الحكمة

قوله في الكافرون والا خلاص

فيقوله
وقته

معنى
الحكمة

اي يندى
الوقت

منقح

او من الذي يندى
الله قد ضاع

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

فيقوله وقته : اكثر ما عندنا لا كثير من ثمان ركعات فضلا وعده او سجد المعتمد : ما ارتفاع الشمس
هو المعتمد وكذا في النفل من المعتمد ان ينع ويصل ما يقوله الارتفاع الى الاكثر : وخجته المسجد الحجة
ما يجي به السجدة اى يعظم به وسمى انواع فحجته المسجد ولو لم يستجد الحرم بالصلاة وخجته البيت
بالطواف ولا يفرق احد من اهل البيت والاولى تعظيم الطواف وخجته الحرم بالا حرام وخجته المنى
بالرسى وخجته عرفة بالوقوف وخجته المسكن عند لقائه بالسكاه وخجته الخطيب يوم الحجة
بالخطبة ونفوت الخجته بالا عرفة او بطول الفصل ولوناسيا او جهندا وبالجلوس على
لا يهائي بهامنه ولو فتمكنا ولا السجدة ووضع وكفى بها متوقفا ولا يسجد ثلثة ثلثة سبع بها
عند دخوله ومثلهما شدة الوضوء وسئل المسجد المشاع والمثوب بغير ائبانه كبداط وكفى
ركبانه السجدة ووقفه سجدة ثم انزل : لراخلة ولونزحفا وحبذا او نحو لا وان لم يرد الجلو
فيه على المعتمد نعم ان خاف في جماعة ولو في نفل او في غير الجماعة او كان قد
صلى جماعة او خاف في رايته مثلا كرس له كخطيب فخل في وقت الخطبة فوقف المشي بريد
الجلوس فيه ضعيفا على وضوء وكذا لو نوضاه فيه على ان ان جلس له متوقفا كما مر
قال في الاحياء بركة دخول المسجد على غير طريقان لم يكن منظر او لم يرد الخجته بالصلاة
فهو سجدان الله والحركة ولا اله الا الله والى اربعة ركعات في الاذكار فانه يغزل
ركعتين زاد به الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومضى الباقيات الصالحات والقول
الحسن والذكر اكثر من صلاة سائر الحيات والحمد لله على ما سجد في الاستسبح
نحوه واستثنى بعضهم الحمار والكلب والغراب لا يرفع اكثر من ركعتين شفعوا وترعته
عند الاول ولد الشدد في كل ركعتين او اكثر وخجته اى يحصل الخجته ونضيلها ما لم تلي والاستسقط
الطيب فقط ومنه ما هو المعتمد : لانما استند غير مقفلة ومثلهما شدة الوضوء وكفى الطواف والاهرام
والاستسحارة وادهم المسافر وعقد ذلك ما سباني : ولقد دخل وقت الراتبة اذ سجد المذكور في وقت
الفعل واما الوقت الزباني فهدر خل بوقت الغرض فيها به ليل ما بعد : يفعله ولو في الغشاء
: باطلاق الحرك المذكور لسبب النفل والغرض : ففي سنة الفيلة ورد اذمة واطب على صلاة
ركعتين في ذلك الوقت ابداء وموسى حضائفة : ولا مدخل للفضاء وان نذر ذلك وان لم ينفذ
بغير عنده ومنه صلاة الاستسحاة وفعلها بعد السجدة لا قضاء نعم يندى
قضاء نفل مطلقا بطله او وثر له فانه **تنبيه** علم من لفظه في كلامه اولا
ان اول هذا القسم غير مخصوص فانه ذكره وهو كذلك كما بان ويغنى في افراد استنباطها مطلقا
وله فعلا ولو في وقت الكرامة الا ما انا من يبيد كركعتين المستحقة ومن افراد ركعتان بمنزلة
عند اعادة سفر ويغفر فركعتين منه قبل دخول منته وكذا ما يستجد افضل وركعتان عقب
هزوح من همام او من سجدة او في السفر او في ارض لا يعبد الله فيها ولم تزلت له عرفة قبل
الوقوع ولها اية وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا بها وجهها وقيل عقد النكاح وعند

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

اي يندى
الوقت

للمصلاة لتفقد السند فالوجه انعقاد صلاته جماعة لتبين ان الامام لم يخرج من الصلاة فراجع
 فمن طول الفصل والاطلاق اي قلماني مايل بالفقار والباقي ببعض الوقت من الطول مثلا
 لان السعة اهل من بعضا كالتيمم ونقص من الاذكار فدر نظرية التيمم تحت من السعة
 ومثل في صبح يوم الجمعة يندب ان يتفقد مطلقا... يستحب سوا غيره ومحمد في غير الاثنا
 والاهراء وكفهم فدا عتبة بر صلاتهم بغير ذلك في التطويل ولو في الامور الاصل او انهم
 فملا علة انهم يكن ملازموا كراديا فيكون ان لا يتصل وراء عنهم ولو غير محض كما بالعد
 كما اشار اليه السنة ويكره التطويل وكذا تاهل الامم ولو قبل الاقامة ولو احقها الامام ومثله
 المنفرد وكذلك لا يستط في ما ياتي في الركوع اي غير الثاني في صلاة الكسوف: يدخل اي في صلاة
 وان بعد لا خارج وان في وسوا عسجد والبيت المعية لا إقامة الجماعة او ما يستحب فيه عرفاء الصلوة
 بقدره اي وسوا بعد ادراك الركعة بالركوع وادراك الجماعة بالشهادة ولم يكن به وسوا ولم ينف
 التمام فزوم الوقت او بطلان صلاة الداخل كان قبل عام التكبيرة وحجم الانتظار في خروج وقت
 الجمعة مطلقا وفي غير ما انشع المدة: ان لم يبالغ فيه بان يطول زمانا وترجع على جميع اركان الصلاة
 نظرا لرؤا ولو بالنظام ما مع لآخر: بل يستوي في الانتظار بينة فحق هذا في الركعة والروضة
 معناه معنى الانتظار بينة سوا لشعوب بينهم: ولا ينتظر في حينها نعم يندب الانتظار في التكبيرة
 الثانية لغير موضع او لو ايقف تحت للقيام الفائق هو قوام فرك الركعة عليه وفي القيام ما مع احتسبه
 قبل الركوع وظن عدم عليه بشرط التكبير: ونسب لصلاة صلاة لانهم اعادها ولو لاني او خشي
 اوصيا او رغب في غير ما وغيره: من الخشوع ومنها الجمعة فيعيد منها جعة سادركها في كل اخر من بلد
 او غير ما فلتضع اعادها ظرا ولا عكسه نعم لو ادركها بعد ان حيا ظهر صلاتها كذا لا يلا
 لها إعادة فلا يستحق ان يفرضه الا ان وثقل ظهره فقلما وظن ذلك تعذيب لو كان من الاربعين فراجع
 ومنها صلاة التي وصلاة السجدة وحيث إعادة المفترقة ثامة وعكسه حصة او سوا على ما ذكر في حلة
 وفي الخشوع صلاة الجماعة كالماني والوتر وان طبت فله الجماعة او نذر والتقل المطلق
 وان نذر فلا يصح إعادة شيء من ذلك ومثله ما سبب كالختم ولا يندب إعادة النقل
 الموت وان نذر كذلك يصح اعادته نعم يندب إعادة ما شئت فيه الجماعة وان نذر
 مع جماعة اي في جماعة فيكفي مع الامام او ما مع وان كانا مع يدين: يندب الجماعة في جميعها بان لا ينفذ
 بجئ منها كذا احرام ما مع احرام الامام معيد او نذر عند ما مع معيد عن سلام امامه ولو ينام
 شديدا وجب اولادة استجبت سدا او نذر ان نذر كذا فانه فيبطل في جميع ذلك ولا يتعقد احرام
 متيقن بركعة منها وظه كلامه ابا جواد بكفادراك الجماعة ولو يجزئ منها ولا بد في الجمعة من ادراك
 ركعة فاكتم مع الجماعة وقال الخطيب به ما ادراك ركعة فاكتم مع الجماعة مطلقا في الجمعة وغيره
 فتنبيه: ظه كلامه ابا جواد الخطيب لا يندب إعادة بركة وسبائ: وقال شيخنا الربيع
 لا يندب إعادة الا مرة فقط وان جرى خلافا في صلاة الاولى وقال شيخنا الزبادي اذ اهرى خلافا

الجمعة

والجمعة

بغير غير

مطروقة

وكذا

بأن

او

غير

بما

الاصح

خلافا

و

في

الجمعة

في

الجمعة

في

الجمعة

في

الجمعة

في

لا يندب إعادة

في صلاة الاولى ولو يندبها في مذكره جازت إعادةها ولو بالانفراد اذا اتي بما يرفع الخلق كزوم من حرام
 صلاته ويجزئ إعادةها بالجماعة وقال الشيخ الطبري وغيره كالمزني من ائمتنا في الجمعة
 اكثر من مرة ولا يندب بعد ولا يندب في الوقت اي في وقتها وان كان وقت كرامة ويكره
 ادراك ركعة لادونها لوجود الاداء فيها وبذلك فارقت الجماعة عند سببنا الربيع ونقل عن
 اعتبارا بقاء جميعها في الوقت: بعد صلاة الصبح وكان في مسجدنا في يوم قومي في وقتها في
 نظرات الجماعة الثانية لا تتقبل في الاولى قطعا واستدراك جابر عاقبات من الكمال لا يتوقف على جماعة في الثانية
 وغير ذلك فافضل من الثانية وكذا لو خلت الثانية عن الغفلة كغرة بض في ضيق وفي الغفلة وقبل فرضه
 الثانية وقبل كل منهما فرضه في المبدأ فينفع الفرض فيها وعليه فالمراد بالنافذة في المبدأ مطلق الزيادة
 فينفع في الثانية الفرض لا بقصد إعادة عليه والآن يصح فيكفي لاطلاق او كونهما فرضا في حلة او على المكلف
 تنبيه: لو يندب له فساد الاول ثم جاز في الثانية عليها ويقع نقلا مطلقا وقوله الغرض بالانقضاء
 حله في المبدأ على العلم بان الفرض احدهما لا ينعقد الا بالانقضاء لا كفاية اذ اطلق فيها في الفرض وهو جاز
 وحل عليه ما في المنهج في الرجوع الى اي حيث المعنى لان الذي نسب وهذا اي استحباب الصلاة مع الثانية فقال
 اي النبي صلى الله عليه وسلم لا امام الا محمد ابو بكر الصديق بقا في الله عنه في حله عند شغل الشفاعة
 ولست بهذا كذا في العذر من ان المسح بالمطروق وسوا ذلك في الصلاة ولو فرادى ولا تكسر
 الصلاة في جماعة قبل التراب ولا بعد ولا معه وتكسر في غير المطرقة الا باذن التراب ويؤى لا يصح الا صلاة
 واحدة او لا الوقت وتقبل في اخرى: لا رخصة اي لا تستيط الكرامة على من النذر والجمعة على قول
 الوجوب غير ينفق عليه السجدة فيها الا لعذر نعم يحصل من قصد فعلها مع الجماعة ولو لا العذر
 لو ان قصده الرخصة بشك الى ان العجز: لغة التسمية وتغيرنا في الصلاة الى صلاة لعذر في قيام السجدة
 الاصل في قبل وبفتح الى ان اسم السجدة لفت في الالعنة وهو ما يندب الخشوع او كمال والتعليل بغير
 للزوم في له عام وهو ما لا يندب معي كط كمن يحرك كتابه في وقتها ونقاط السجدة كالمطرفة وحل
 بفتح الممنلة وكذا في اللغة ردية تنعاصف وصلة للرجح باعتبار لفظها لانها في وقتها ومثلهما البادية
 وكذا الظاهر بالليل ومنه ما بعد الفجر في ليلته الرجل هو يقرب للسجدة وتواء فيه الليل والنيل
 قوام في الروضة وهو ضعيف في صلاة سوا المعتمر وذكر اي المرو والبرد فيهما في صلاة
 في المساجد ووافقت سوا تقرب للظفر المساق للاستسقاء وهو من سبب الشفقة وسوا الجبل الى الاطمن: في
 الاذينة فلهما عزرا وما في حصره كالمناصرة فينا كل لقراءة قال شيخنا في صلاة الربيع بل بالكل
 الى ان يصل الى حاله لا بعذر فيها ابتداء فيبدا اي ان استمع الوقت واقام الجماعة والاهم قطع
 الفرض ان لم يجزئ من قبلها او ظنا والواجب قطع وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في اثنائها
 ظلم لست قبل اذ المعقب فوات معصية من نفسه او مال وان قل او انقصاه ومنه في وقت بذر
 بناخه ووقا تملك في وقت بزرع لم يقطع: وكل طهر لغيره او بزرع وثق خبث في تقير
 في ايام وان كثر وبغت سدا او تنهت اذ ادم برحوا العف كصية حتى يبلغ كالفضاء ومثله

في

جمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

كما مفارقة ولعل الخلاف في المسئلة بعد ما هلم عليه كعبه : ولولا عدم إلهة من خلفه كعبه وبعض
 وعلم من ذلك ان الماموع لو طوله الا عندل عملا لا يبطله حتى لو جئت الامام بين السجود
 لم يبطل صلواته لفرقة السجدة ومثلها الفسق وجلسه المشاهدة والسنة الاولى ولولا ان
 بطلت صلواته اي يحد خلفه ان قصده والا فبعد ثمارها نعم لو كان في السنة وسنة في سنة
 فله فعله بعد سجدة الامام وكذا لو سلك فيها قبل قيامه وبعد قيام الامام لعدم الخلق الفاضل
 وانغفل لدركه في ذلك : غير منه لو لم يبطل به كان نام في السنة الاولى انية فقام فركع
 الامام فانه يأنف ويثم الفاضل وهو من خلفه ببطء الفاعلة كذا في سنة سبعمائة وقال ابو جريح
 ان ركع مع حيث لم يدرك فيه الفاضل وهو الوجه ومن العذر شعبان الفاضل او شك فيها بين
 ركوع امامه ولو بعد ركوعه فيعود البناء وجوباً لم يركع الامام قبل عود ، ومن العذر ما لو نسي
 ادخ الصلاة ومن العذر انظر الموقوف فراغ امامه من الفاضل في الاولتين ولو في السنة سواء
 لم تغفل بدعاء افتتاه او لا ومن العذر وسورة خفيفة عرف اوليت منه ترك قراءة الفاضل عملاً
 لغیر موجب كلها : وسويط الفاضل اي خلفه واسار بسند الى ان المتراجح في كلامه ان صلاة الفاضل
 المعتمد انما المتراجح الهيئة فيكون الماموع فيه ما ذكر ، ولو بطيء الفاضل وجب عليه الركوع مع الامام
 فان لم يركع بطلت صلواته بحالته للسنة بان سركع منه والا فمجدد جلوسه للزيادة فلا يقبض
 لا يفرقة اي لا يذنبه مفارقة : والاصح يتبعه فيما سويته ومن قيام الثانية ومن سبعمائة في رواية او يكتفي
 بعائنه الاولى عليها اعلم من ثبوتها اليك اذ لم يجز وعليه لو فرغ من الزمة قبل ركوع ركع معه وفي سنة سبعمائة
 من جميع الاول فيشغل بدعاء الافتتاه اي وان لم يطلب منه كان علم عدم ادراكه الفاضل مع سبغده
 من خلف الموقوف وهو من ادرك اول القيام مع الامام ولو في غير ركعة الاولى وقد يطاق الموقوف
 كما لم يدرك من يتابع فم الفاضل المعتمد وان لم يدرك اول القيام ومنه معتبر في الزمة بانام الفاضل
 : فاما مستيق من لم يدرك اول القيام وان ادرك فيه الفاضل : ترك قرأه وركع ويكتفي بآثاره
 وان كان بطيء الفاضل فان لم يركع بطلت صلواته كما في ويجزى من خلف الموقوف بالاولى : حكاه في الفاضل
 عنه كتابي عن الروضة : وان الشغل او نكح : بغيره اي بغيره زمة لا بغيره حرفة خلافا لما في سنة سبعمائة
 اي في وغيرهما : فاما يدرك اي يجب الاصل : فاشبه الركعة فينبع الامام في سوي السجدة ولا يركع فان ركع
 بطلت صلواته ونكح قرأه : واعتقده فليس ببطيء الفاضل على العمد بل ان فرغ والامام في الركوع
 سركع وادرك الركعة او في الا عندل يدعه للسجدة ولا يركع : بغيره في التمام اي فلا حرفة
 ولا كرامة في خلفه : المستوفى اي الذي لم يدرك اول القيام كما : لا ينبغي اي لا يذنب له تركه
 : ترك ركعة اي مع الامام او قبله وادركه الامام فيه كما : ومثل الفاضل بغيره الا كان : فله علم
 تركه انما ولو بعد تركه حتى تركه الامام فقال ابو جريح بطلت صلواته والاصح لا : فانه انما يام تركه انما تركه
 وكذا يقال في التي قبلنا وهذا كله في حق الماموع واما الامام والمنفرد فيجب عليها العود الى قولنا
 بطناً فان لم يبعد ابطلت صلواتها الا ان ذكرنا في السنة عن ترك ولو سلك الامام والماموع معاً

والتاريخ
بطلان
الامام والاعاصم
معا

معاً وجب على الإمام العتق وكذلك على الخادم ان علم بشدة الامام والآن يكره العتق معه وقال شيخنا لا يفتي
 الخادم مطلقاً وينظر الإمام فيما هو فيه ان كان ركناً طويلاً ولا فيها بعدة فليس يفتي بطلان الصلاة
 فيها غير ان كان من ثلثة ان كان طويلاً **فصل** في تركه ما تقدم ان مدارك الإمام
 في اول القيام يقال له قول ف واء ثم يركع ثم القاء واء ثم ادرك ذلك الزمان يقال له انفسه
 فواقف وان لم يركع اول القيام وضمة المستوف فيها ويحصل من ذلك ان يركع احوال وقد علم
 فكما امر **ولو** في الزمان الذي ادركه مثل بيع القاذية او لاقاه كان قبل ركوعه يخلف
 لا تأمرها ومنعها كبطيخ القلة والافاشة الركعة ومما لا اعني من سببها الركن وخالف بعضهم
 قام بتعذر صلاته اي لا جازع ولا فرادى على العترة **وتجوز** كذا **تختص** اعادته من وجبات خلاص
 ما اوجبها: فلما بطل وجب عليه العتق الى الامام على التفصيل لا في بعده في الركوع: يركع او قل وكذا
 يركع ويعتد ركع بطريق الاولى **وهذا** السبب ولو بيعه ركع حرام على العامة لعالم بالنعيب
 بفعله ثم نصيب للركع وبفعله غير تام نصيب للركع: بقائه من سببها معتد عنه ما نحنا
 يستحب له العتق **وهو** معتد واذ ام يركع والامام المستوف لم يبطل صلاته لان ركعاً بركعها
 فعليه في عدل ويكره له الامام واذا عاد ولو يبطل لا عدل او في فقه الامام ومكره مع الامام حسنة
 الركوع الثاني كذا لا يركع وقاله شيخنا وهو الوجه لان الثاني لما بعده فان لم يركع مع الامام حسب عتقها
 ومكره فيما عتق عن اعادته وان لم يقصد عاد عتق **ولو** يركع الامام قبل عتقه امتنع عليه العتق
 وفي السبب كسب **وهو** معتد **وتجوز** كون العتق اولى لا جلال في وجه من الالاف: فاقية اي اقل من الركع
 وذكره لا جلال بعده: **وتجوز** قاله شيخنا الركن **وتجوز** اعادته ما عدا في الاولى الا في الركع
 في القطع العتق وما يبعد: او غيره اي من كل ما يبطل الصلاة الامام ولو في اعتقاد الخادم كركع
 الطمانينة اعتدال او تركه وضعه من الاحتياط عتق السبب: انقطع الفدية اي وان بقيت الصلاة
 بدوام الامام **وتجوز** على الخادم منه المقارن في منبه ولا يكتفي ببطلان صلاة الامام لدوام الصلوات جاز
 اي فلما يبطل الصلاة به وان هم في نحو ثوبها لسعر عليهم نعم يبطل في المعادة في الركعة الاولى
 من الجمعة مما نوافها: لان السنة لا يلزم انما لا يركع والعتق من غير المبالغة الا حرام لعلم الاكتفاء
 باهتالهم فيهما سنة في حكمهم ولزوم الامام لهم من حيث عدم صحت الخرج من الا حرام لا وجوب عليهم
 الا في اجتماع صلاة الجنازة ظاهره وان كثر وصلاته فيها طائفة بعد اخرى ولو عتقها في كفاية من الجمع
وضوح بطلان الصلاة غير تمام اقصاها **فصل** في تركه ما تقدم ان مدارك الإمام
 وكذا في سبب فيه لا يستلزم مثاله: لعقده **فصل** في تركه ما تقدم ان مدارك الإمام
 والحق الجازع به لطلب المختلف فيها جوازي الاداء عتق معلوم من الاهدات من جواز قطع صميم النكاح
 وغير الصميم مثله **والفقه** اي منعه من اعطاء الركعة ولو في البداية لان المدة النظر في عادته التطويل
 والقلة في غير فاشا فقال الصلاة واصلها كذا ولو لم يرضه بالتطويل ابتداء اذا حصل له عتق
 : مما لا يبطل منه لغيره **فصل** في تركه ما تقدم ان مدارك الإمام

فقال الصبي
سند لك

تكملة
فضيلة
الجامعة
فجيرة
الكتاب

الافضل
عن الاولى

احمد
في نسخة
الطائفة

شک

عنه ما يدر
الاف
والله اعلم

17

سنة
١٢٨٠
١٢٨١
١٢٨٢

من البقية

وكتبه
السيف
منقذوا

الخمس
٦١


والخندق
ونقطة

زنی

تفسير
معاني
الاصناف

ارضك
الروقة

111



R
n

حقيق
قف
كوة
م
س
خاف
لف
ف
ف
صبع
ع
نات
الاساقفة
والشيخ
والامير
محمد بن علي
من اعيان

وشتها
الفاور
ان طه
والمراد ما على المعنى كونا
التفرد من حيثين
في اللابنة

نقل
و نواس
نقل
محمود الان
ع

تے بعد ہا

مجلد اول

الحق

ویدخل بنصف
الليل

omitted

او الادارة ذلك الزمان
تقسم منتهى الزمان
قسم منتهى الزمان
سنة

ولا يسطر
صلى الله عليه وسلم

اولو متحنه
ایه غیری لخته
جواز الکاف
ای بلا خلاص
سواء وانف
فی نظم الصلوة
ام لا: ویری
الحکیمه ای که
انه کان مقصد
فبک استثنای
یقینت فیها و لول
سید القنوت
منه محمود است
لم یطلب
ما یخفی علی السامع

ضريح الادباء
و قبور الانبياء

الحمد لله
الذي
والله

مد
والله
عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بخلاف التقية

19

توبى الى

علم القدر

三

2

File

1

وكانت جلدًا ممتلئًا باللبنة وكذا لاجل استعمال بيته اجزائها نعم على الامتشاط عظمى من العا
على المعتمد حيث لا رطوبة ودمية لبنة اذا لادى ولو لم يهرم اوفى الشباب كفاء الذباب وعلى
لغيره في وانما مطلقا والذئبة كذلك وعلى المصباح في الاخر مغير مطلقا وفي ذلك غيره
وقد عرفنا ان لوث فيها وعلى طلي السنفه واطعامه ليهته وبعده صابونا من البسب
يكون تكفي ليدل على كبره وشيئا ووطء متواضعة واصلها في نبله في زنت كجسمه في صبح
وان وجهه غير والندوب به وعلى تكفيته ملكه كوضع زنت كجست في اثناء كبره ما لم يفتق به مالا و
تكفيته ذلك غير وقد قد غابرت به العادة كالرؤد بالتزجها في البيوت ونزبه كحل لرجاله فيها
وشبهه لارمها وذبح الجلد بغير مغلظ لارم **وقال** في هذا الركن يحج الفاء القل ونحوه في التبر
ولو حيا لانه وبها كونه فيه ويحج الفاء الحى في غيره ان اذى واذى وخالفه ابن حجر وفيه الفاء
حيث لا اذى ولو في المسجد وسقط كونه كونه **باب** العبد
المعتمد فيها ما لم يغير غير ما كرمه اليه في التكليف وان نزل الى المظلة فيها ما لم يظلم في غير ما لم ي
من فضائله من الامة والعبد ما خفف من العبد لان الله تعالى يعيد على عباد الله فيه بالزور ولذلك طلب
عقب الصلوة والحق الموجهين في عرفة الذنوب التي هي اعظم انواع الزور وقبل لعوده كل عام وقبل غير
ذلك وصرح في الباب في قوله وصرح في بيته من اعداء الفسب على اظنه في غير ممر وعينها كانت في
السنه السادسة من الهجرة كالاضحية واقل عبيد صلا النبي ع عيلا لظفر فيها وفرض رمضان في شعبانها
ونكاه العطر في رمضان من كونه جماعة ولو للشاء والعبد والصبيان وكذا الخايم الا في بيته فتد به نرا
ويطلب امام السافريه وكذا غيرهم كالعبد والصبيان وكذا النساء ان امنته ذكر ولا تخطب اناسه
فان وعظمتا واحدة بغير خطبة فلما لم يطلع الشمس اي يبدله على المعتمد يوم يعيد الناس
ولو في ثاني سوال كالبان وبسة نافذنا للارتقاء فلو فعلنا قبله ثم نكح على المعتمد خلافا لابن حجر
به دعاء الافئدة والافئدة بالتكليف لزم لنا ونفقد بالتعق كذا في الصلوة يتبع تكفيته
ولو با في القضاء على المعقد وبكرك في ثمن منها والزيادة عليها وعند الامام مالك في الركعة
الاولى من وعن ذلك في تلك في كل من الركعتين وفي الركعة الثانية بعد لفرة فلا يول ففة
في فعلها ولا يلهي مغارته ولا يظلم صلاه فلا قال ابن حجر وعلى كل لو كان الماشي سافريا وبكرنا امامه
او نقص عنها ولو بغير اعتقاد تابع فيها ولو زاد عليها لم يتابع في الزيادة ندبا وان تابعه في التكبير
لم يهتد اوفى ربع اليدين معه ونوا الى بطلت صلاه نعم لو صلى العبد فلهما الصبح ثم يكرها امامه
فيما عكس وبها في الشاك في عده بها اليقين يفتق اي يفصل ندبا وان صلى جالسا او قضا طجعا
فيكرك نوا بها ولو وقع الرقع ولا يظلم صلاه فلا قال ابن حجر بين كل تكفيته في اضافه بين الكل شمع
وخرم بها ما قبل التكليف وما بعد منها فلا فضل كانه معتمد له ضابطا ببعض بيته سورة الاخلاص
ويجوز اي يعلم بشتيج ونجيد ونجسة ومما ولى من غيره من الاذكار وعنه من الاذكار والى سر
السكوت وزاد عليه في العبد وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم شيئا كماله ولو شتمنا قاله
اولا بالفت

و
و
و

اولى بالنسبة. ورفع في الفداء الجمل والنقص فما نقصه كالا يقدر الاقتناع بما قوا فا بالشعور
قامت ولا يهدأ كما في الثانية على العقد وفي الاولى في الا وفي في كما في الحجة بما قوا فا بالشعور
المحضر وفي بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
فا خطبة الحجة الا العقد ونقص فقد قوت مما يعتد بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
فيما القيام ولا غيره الا الاستماع والاستماع وكونهما عبر وذكر في الخطبة لنصح خطبة الجنب بما قوا فا بالشعور
قوام عليه والاصح يستحب مما يعتد بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
ويستحب افراد كل تكبيرة بفتحة ونقص التكبير بالشروع في الخطبة ولا يشارك في كافة الصلوات يفتح ا
يقدر في التكبير لست من الخطبة وهو كذلك لأنما يقدر لها على الاصل من السنة الا سواء قوا فا بالشعور
والاصح بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
انه حسن وعليه فالمراد بالولاء عدم طول الفصل بينما عنا ت سبب بطلب الفضاء فا بالشعور
من تكبيرة الصلوة وطول الخطبة ان صلواتها ها و ان تم طلب وتكبير لها والجهر والسكينة ونفيل هنا هنا
الفطرة والاصح وغير ذلك الفتل ولولم هنا هنا وذكر في خطبة لعله وبد قل و كذلك لما من هنا
العبد كالتكبير لما قال ابو جرو وتباني ما بالفهم سبب الركن والباع و الحج بالغروب ينقص الليل و
بعد الفرج افضل ونقص بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
لهم اقام ما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
الندب و لما سبب ما بعد وما قبل والشعور في الحجة الا في الحجة بما قوا فا بالشعور
الطلب و لما سبب ما بعد وما قبل والشعور في الحجة الا في الحجة بما قوا فا بالشعور
فانما و لما سبب ما بعد وما قبل والشعور في الحجة الا في الحجة بما قوا فا بالشعور
و لما سبب ما بعد وما قبل والشعور في الحجة الا في الحجة بما قوا فا بالشعور
ويكفي ان يخطب بعد الامام ولا عليه منه و الحج مع النبي ولو صلى الامام بمن في الحج و لما سبب ما بعد وما قبل والشعور
ما ينبغي بغير هم فاحج ففيه ما ذكر افضل قطعا م مسجود الحديث م الا فمن م غير ما موضع آخر ا
يد خل في نولية امامة العبد خطبه وفي نولية الكسوف خطبه وفي الصلوات
الحج خطبة الحجة ولا يهدأ في احد منها غير منها وبد خل في امامة العشاء ولو مع الحج امامة
الرب والشرايح تكتب للاجر اي على ما في الحجة ومن بها عدم الاجر في الرجوع لانه ليست عبادة ولا
وسيلة لما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
التم وهو في الحج بالشعور و بؤ من منه اعتبار فصل الصلوة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
التم وهو في الحج بالشعور و بؤ من منه اعتبار فصل الصلوة بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور
بما قوا فا بالشعور الحجة بما قوا فا بالشعور الحجة <

فصل في
الخطبة

والرخصة خلافا لما في الاشارة الى ان كان الاستغفار ذنبا للذنوب مع كونها على الكفر فلا يجرى كالعبادة فلا يصح ان يجرى فيها
بالكسب من كسب المعتمر خلافا لما في وجوه والاصح انها معتبرة بضعفها وان كان قد اختلف بين
سنة فيقول بدل كل تكبيرة استغفر الله الى الله تعالى في كل ركعة وان كان قد اختلف في الزحف
في السجدة بعد بضع النعمان من السجدة و قد مر ما يغيره جولة وصلها من سبعة في السجدة بعد في الاصل المتخذ
من السنة حديثا بالمد والهمزة كمرعاة بفتح الهمزة وكسرة الراء وبعد سائمة حنة فيك العين المثلثة يعينها
اي بالنيك الناس عندهم عملها في شدة يد الثانية يقال سبعة اذ اتى الى السجدة وساج اذ اتى الى السجدة
وهذا الارض زيادة المذكورة في وجوه ان بالعبادة والعبادة من التواء والحمد والفضل لا لا تفسد بالعبادة الا اهل
الشيعة انيت لنا الضرع وادركنا الضرع واستقامت بركات السجدة وانيت لنا بركات الارض التمام ارفع عتق
الجنة والجمع والعري واكشف عنان البلاء فالا يكتشف غيرك والثناء بالمرحة واعدة شدة الجمع والحمد الثقب
والفضيلة شدة الثقب ويستفيد اي في با بعد هذه الخطبة الثانية ولو استفيد في الاولى لم يجر في الثانية
لا بد من سائمة في الثانية في الدعاء قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى في استقامته وبطلب لكل من يقرأ
السلام انك انت يا ربنا يا ذا الجلال والإكرام وفرد عتقنا لك كما نشتا فاجبت كما وعدنا الله فامتن
عليها بعبادة طاقنا ما قاربنا واجابنا في سنة بنا وسعة رزقنا وتبدي لكل من حضره كسرة الاستغفار
والشفاعة الى الله وتحويلنا الى الصراط وبما نريد في الصلاة بطلب الكفر حاصل الجمع بين الشافعي فيه ان
الاشارة بطلب الكفر في كل صيغة فيها يد في كسوف ورفع وبطنة في كل صيغة فيها كسوف كسوف وانيت
لنا ولا في الشروع من اعتبار الفضل في الاطلاقات ولما جتمع التحصيل والرفع والاعمال في كل صلاة
مختصا في دعاء الله افعلي في ذلك ويذكر في اليد المضمومة في الدعاء ويجوز ان يكون في كل صلاة
اي بعد استنباط رداة لا غير من كسوف في صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
تقريبا وعرضه في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
فالقول بل يكون فيما في ذلك لا في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
او بالفضل فقط لان الدعاء مع ما بعد الى حاله الاول كما تاتي وفي ذكر معنى الى ربك بقولهم فلما ثقلت قلبها
على الله نظرت الى الناس في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
وفتح ثابته وكسرة ثابته ولا يطلب تكبيرة الدعاء غير المربع كالا بطلب الى قول ولا التكبيرة
في المرأة والخفي: ويذكر في الثانية اي الذكر كرامة حتى تنتهي الكتاب اي بالفعل او بالعدد الى محل شريعنا
ولو شئت لالامام الاعتناء او لم يكن امام ولا من يقوم مقامه كرامة فعلة الثانية اي نداء او بالاسماء
السابعة من الخرج الى الصلوة وغيره نعم بذكر ذلك بغير من وجوه ان فاف في سنة منه ولو طلب
الصلوة جاز وكذا في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
يعمل لتقريبها من هذا فان في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
في ابتداء السنة سواء اوله ووسطه واخره ومن لم يركب الا كرامة والآخر بطلب لكل من يقرأ
بطا كرامة او وسط واسماء كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
اسماء كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة

اسماء كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة

عنه الجهم
لله

وفي مطالعة الدليل للمدلول ثابته يتكفينا اي بما ذكره في كسوف غير عورة وهي عورة
الصلوة او غير عورة الخلو ان كان خاليا وليس من انما الى جهة التي يكسوفها العورة والوجه
ان براد سماعه في الجاه فراجعه او يعضه في ما نفعه فلو لم يجر في افضل ثم الغسل وهذه
ثم الوضوء وهذه ولا يجر فيهما حيث التكبيرة الى نية ولا يجر فيهما ونية غيرهما ان صاد
ويحصلان مع كراهية الكنية وهذا المعتد والتبديل كالتبديل في سنة في الغسل كل يوم في ايام الزيادة
كما قاله في السنة المذكورة في وكان ذكره في ظاهره عدم نية السجدة للبق وهذه والمعقد فلو
الاعتناء في ان يترك سيجان من يركب البق خوف او طمعا وفي الحديث بعك الله تعالى
فمنطق احسن النطق وضحت احسن القبح والرعد نطقا والباق في حكمها ووعى في امره
ان الرعد ملك والبق لعان اجنحة التي يتوق بها السحاب قال المتكلم في هذا الموضع
او صفت شيئا او صفت سقفة ولا عيت يقول الفلاسفة ان الرعد صفة اصطلاحية اسمى
والبق ما يقع من ذلك الاصطلاح ففعله وذكر بالبناء للمفعول: او الودق قال بعضهم وكان
السحاب الصالح لا يهتر من الية ويقولون عند لا اله الا الله وهذه لا تسبى لم يتبع في وقت
ويقول اي نداء او ثابته صبا من يهتف اذا نزل الى السجدة وفي رواية بالسجدة بمعنى العطاء
يشهد يد الباء ويحتمل تحفيفها ولما نسب مع السجدة ينف ولو قال في نداء كذا لم يكن وهو محتمل
ويذكر في الربيع فلا سيجان الركن ويطلب الدعاء عند ما لا يرد ان كان يقول اللهم اني استنزل
حيثما وخير ما فيها وخير ما ارسلت به واعوذ بك من شر ما ورثنا فيها اي في الواقع
ونسب العذاب اليها في الاثباته وفيه المداخلة عنها بذكره بطلب الكرامة بان يقولوا اي نداء
لان الدعاء يدفع الضرر مطلوب وليس منافي للكل والتبديل في الصلاة ولا يصح في ذلك اي الصلاة
المستفاد من بل يصح له فرادى كافر في الزلازل والرياح **باب ما يجرى في الصلاة**
لان في الفرض ولا نزل في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
متعلق بصلوة في الحياة فلو نسب من ذكر الوجوه والرحمة والروضة له بعد ما و من ذكر جماعة
له اوائل الصلاة ووديع بذكر التعقيب فيتم الاضافة لفتادها الا ان يراد الاضافة للحجة ان
ذكر الصلاة خرج غير ما في الركعة والحق بفائل عليها والصلوة يمنع ويجوز من الاكل حتى يصح
كذا قاله فيمنع باحدى الحجتين في هذا النافذة والمنذرة ولو في وقت معين: بان انك قد سوت في
الحج لغة كسلا او ثابته في طلبة اي يطالبه الامام او ثابته في ذلك ولا عية بطلب غيرهما والنية
بالفعل ان لم يفعل كالا في ولا يجر في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
المطلوبة ولو في اول الوقت الى ان يبقى بعد الامر ما يجر في الصلاة فان اصة اي لم يفعل يدل على ما بعد
وفيما في الدعاء عند كونه ثابته ولو غالب عية فلا قبل به في الحال مع اعتد كالا في الصلاة في
وفيما في الوجوه اي كرامة في وقت بان المنة في صلاة في النار فوجب النفاذ: ثم يضره عنقه
اي من كالا في ثابته في ذلك لا غير ما في لوم من انك المستوف فان فلك غير ما بعد الامر ولو قبل فوج الوقت

ويقف
عنه لا اله الا الله

نطق
الاستحباب
الاحتياط
الانطباع
والرعد
والبق

يا
الرب

فان
يكون
عليه

وذكر ليلة الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المفروضة وصدق عليه فرائد خلافا لما في الجمع
لان الامام لم يكن غيبته بعد مجيئه اماما جملة من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم القيان
وما كان من مائة الف واربعه وعشرين الفا كلهم له صفة خلافا للفقهاء والحنابلة والشافعية والحنابلة
عليه ثلاث ايام **فصل في انجيل القيلة** في باب الغلب او على ان المراد ليلة الاربعاء التي تلي ليلة
سبتمبر ويندبر فيها من الرعايا وقد غسل في قبره وذلك بعد ان اخذت الصحابة
في حربه فقتلهم جميعا النعاس فتم جعل قائل لا يجد وارثا لله في قبره الذي غسل عليه
تمت بعد ان غسل عليه في اربعين يوما وحمل عليه في سنة ثلاث وتكنين ومائتين بماء بارد واولا
الحمل وبعثه غير مائة من زم عليه في اربعين يوما يعرف منه بصغير الى متوسط يصيب به فالانبياء ثلاث
بليغ اي من هبت نكته لاسنة في حرقه فلفقه وجوبا في حق الزوجين فندبا على المعتق لم يجرى اعتق
والنظر في الاول منها المعتق وعقل يده اي ان تلوثت على اليد اي اليد صبيحة اي السبابة
كما ثبت في الحديث من هبت الاثر اذ اولى في الحي ان يترك بعد وفي باطن الاشياء باصبعه اي اخبر
من الهوى وينزل ما تحت الظفار ما لم يعلمها او هو منه كالحق ينفذ وفي السنة فيه واعتقه من تحتنا
الزنادي نبيها كالقتل والناجم وبقيته سنة الغسل فالسنة التي ولا يندب تكرار لو صحت
بخلاف الغسل كاستبانه وبسبب هذا في غير الحرح وقال في حقه فيكون الخط واسمع الانسان في
كفنه نساود منه واجب ثم حرقه وحرق كنهه على وجهه امرا له وانه له حيلة لانه حقه ويتد
الغسلان بالسنة والحزيلة قبل الثانية من ماء الفراع في تلك الغسلات يتبعه وتندب به قبل الثالثة
ايضا فليكن شقة ولا تكثر ثلثة الماء الفراع عن السنة ايته فنامل في حرقه وهو وسط الركن لاد
حل في الشعر ويقال لم يفرق بكسهم وفيه الرأ وكسياه ويتحجب ان يجعله وبكر تركه وحرقه
فعله في الحرح وجب ان لا ي قبل الصلاة منعه من صحتها عليه وعي شئنا الرقعة وجوب بعد الصلاة
ايضا وفيه نظروا برئفة ثمنا ولو لم يمكن قطع الخراج منه صلى عليه مع كالحى السكت: وان خرج
من الفتح لعنه نفس الوصف به كالحا كجبت بالوطاة وليس له غسل عند حجة وكذا الجمع وكذا الوشنة
ولو سببته وتوابعه في الزوجة المسنة الذممة وكذا الحرة والامة والطالب في جواب الغسل في الزوجه وفيه
والسبب وامنه حل البضع قبل الموت لا احد منها الا في امنه انكاسا كنهه وبقائه اي ندبا كما مر وان
بكر الغسل من طيل: ينبغي ان يندب: وان لم يحضر في محل يجزئ السجدة الحقة بتماع الداء او في
حل ميطلي ما منه: او لا هم بالصلاة عليه اي من حيث له حجة كما في الجمع يخرج به كالسنة والفقه
قال في حقه كنهنا الرقعة ومنه السبب من دون الآخ النفقة لغيره تحت في واجب ثم بعد ذلك
الارحام اي بعد بيت المال ان انظم: وذلك في حقه اي من حيث النسب: فان استوفت اثنا
اه المعتق نفقه من في محل العصف وان بعدت على غير ما ثم بعد الفرياق نفقه في الرجل نفقه ذوى
الولاء على ذوى الارحام وفيما نفقه ذوات الولاء على ذوات الارحام وبقعه عليهم اه وبوخر
عن الافينيات في عظمه الاسلام والحيطة الكاملة وعنه القتل وعدم عذوة ونفقت وصبي ومند

فالا لينة
ثلاث

فالا لينة
ثلاث

فالا لينة
ثلاث

ثم بعد ذوات الارحام
وذوات في حرمه
اه

اي كل من نفقه منهم

وصاية

وصاية: لا يقرب المحرمه اي فيحتم تطهيره لا ليقرب عنه **فصل في حكم اخذ شعره** ولو من راسه
فلا يخلق وان لم يبق عليه غير **فصل في حكم اخذ ظفره** ولا فدية على فاعله ما ذكر وكل ذلك قبل الحلق الاول وهو
بعد كنهه **فصل في حكم اخذ القفلة** ولو من غير حرمه وان على يده فدية **فصل في حكم اخذ اذن** فانه لا يخلق
او غسله من بعد غسل بطنه يده بلا صلاة خلافا لابي حنيفة قال يصلى عليه بعد يومين
حنيفا او من راسه **فصل في حكم اخذ شعره** وظفره ونحوه **فصل في حكم اخذ اذن** او غسله ما حرمه ولو من حرمه
في النكاح اي في كفيته وما يكره به وما يسهل عليه كيفن ولو ذمها له ليشه حيا اي بما يكره له
لا حاجة فلا يكره بالي من السنة كنه او قل وكذا القفال وجوه في حقه في الشهادة في القفال بغيره
الرجل ويكره به صبي ونحوه وان كره كراهة وبقيته التي على الجمل وهو على الجنبية وهو على
الطهي والمنع كالجبر في يكره المعصية ولو لمرة في كنهه بالنجس بغير الصلاة عليه
غاربا ان لم يوجد من طين في كل كف نفق من جميع البدن ثم بما بعده ومنه السبابة كالتكفير
وبقيته قال في حقه نذبا واو المعصية في الفقه والفتا ولا كثر العروة في حقه السبابة وان كان معصيا
على نفسه الا ان كان عليه دين مستغرق لان بقاء ذمته اولى وبقيته الحلف على ما كان رضاه لنفسه بقاء
في حقه حشنة وان اعتاد الجهاد في هبته العروة وهي متا بين السنة والركبة في الذكر وما عدا الرجم
والكفر في السنة ولو لم يبقه لان الرق يزول ما عدا ما ذكره في حقه وجب بالسنة الامام وهو المعتق
اي القفال الواحد وهو ما يستل العروة على الاول وجميع البدن على الثاني الذي هو المعتق ومعنى كون القفال
هو من حيث سقوط الواجب به في كونه المال كباي لان اي القفال الواحدة حقة فانه اي حقه حقة
في سائر العروة ومع الادوية فيما يلقه من جميع البدن حقة للميت اي حقة وسقط الحسم والكافر
في جميع ما ذكره ثم نص وصية اي وان فلما بان الواجب من العروة فقط لان النفس من جميع
البدن تكرر كذا قال في حقه الرقعة فقال بعضنا الى مما سالت لئان احدهما لو قال بعضه يكره
يقف وبعضهم يتاثر العروة ثانيا لو قال بعضهم يكره ثلثا وبعضهم يتاثر العروة والحجاب
طالب للميت في الاولى وطالب للثانية في الثانية لانه طالب لا كنه منها وسنلا ينفذ وجوب الثانية ولو بلا طلب
كما بان كنهها ما اعتقد كل لو كان في الورثة يجوز عليه قوله الثمالة اقبست هو المعتق في كنهه
بثلاثة وان كان فيه محجوا عليه كما قال ابو حنيفة وغيره اجبت الغرامة هو المعتق نقل صاحب كباي
اه هو المعتق وقد يستل اه فذيقا لمرضة الغرامة بذلك يؤدى الى حرمه لانه لو اعطى نظا لينة
في الآخرة فلا نكح ذمته من سيرة فنامل والا فقل اي من الزيادة الالبنة فلا ينفذ انها واجبة
والنكح كراهة: مما غير كراهة بدني خلافا لابي حنيفة **فصل في حكم اخذ اذن** او غسله او غائب
او مشع منها بعضه: كراهة او حرام بالاولى مائة فني لغائف قال في الجمع ندبا وقال في حقه الرقعة
وجوبا ولا يجاب الرقعة لو طهرها غير ما او كان في حقه عليه ومنه عند لا تنصا عليها فلا ينفذ ما بعده
لا كراهة المعتق كراهة زهدة اي في غير الحرح الممقمة هي لغافة وكذا النكح المذكور مع
قبيلا به وبقيته به منها على مال الورث او الاجبة وان طلبته نفقه ان رضى جميع الورثة بنكته

فالا لينة
ثلاث

فالا لينة
ثلاث

فالا لينة
ثلاث

في سقط علة
في سقط علة
في سقط علة

منه ولا علة وكذا في الاصل من له اصل حي وسكن وفي ابن حجر حصة الدعاء للكاثر يا حي وفيه نظر
 والمخرج خلافه كما هو مقرر في محلّه ومنه جواز الدعاء له باعققة خلافا لما في الاذكار كما تقدم في الرابعة
 مع عطف على المندوب لان ذكرها مندوب وتندب بطلانها يقيد ما ياتي به في الثلاثة قبلها وان يقرأ فيها
 ايات التي يحلّون العرش الى عظمه وقد تقدم الاولان لكن بلفظ ولا تضلنا ولو تخلف المقدم
 وكذا لو قلنا ثم ان اهرم المقدم عقب اهرام الانام ولم يكتبه كبر انما اى شرع في التكبير الثالث
 بطلت صلاته ومثلها الرابعة من اهرم عقب لثانية للعام في حيزه بالتكبير الشرع في السلا فلا يفسد
 وخبر في الثالث والرابعة ما زاد الانام فلا يفسد التي قبله لان لا يندب متابعتها بل اعني بالوكا
 لعنه كتابا وحيد وعينه تمام وثباته فارة فلا يطل بخلفه بتكبيره ولا بتكبيره ثانيا كذا في غيره
 واعنه سبعة الرتب والذكر من عليه في محله وما لا يهرم البطلان ولو يجمع الصلاة وسد الوتر
 في غير عظم السماع بل مع اولي من الصلوات الاصلية كسيف قال يفتننا اليك ويختار الزيادة المراد به
 من تأخر اهرامه عن اهرام الامم في الاولى او عن تكبيرة فيما بعد منها وان ادرك من القيام فيه الفاكه
 او اكثرا يدل فيهم وبها الفاكه وقولهم فلو كثرة وبها الفاكه قال ابن حجر في قوله لا يفسد ما فيها
 ما بعد الاولى ولو كثرت الامم التكبيرة الثانية او غيرهما كبر مع اى وجوبه وكذا لو تركها وحزب بغيره
 كبر ما لو لم يتركه الحبيب الفاكه لقولنا المتابعة والاصح هناك من الاعتدال متابعتها ولا يفسد فعلا
 قبل عاتقه ولا يفسد جباها قبله ولا يفسد عتاقه ولا وجوده حائل وكذا لو اهرم عليها ثانيا في جهة القبلة
 ثم رقت فان اهرم عليها ثالثة مع الشروط يفسد غير بعد عتاقه ونقله عن شيخنا الرتب ان لا يفسد
 من وجها قبله ايقه وخالفه شيخنا الزيادة نعم لا يفسد الا فداء بسا المستبعد في اهل له الثلاثة
 خلافا لبعضهم في سجدة الاستحباب في صلاة الجنائز كغيرها ولا يفسد فيها سجدة سجد ولا تلاوة
 ولا يفسد بها الا من اعاد الدعاء كالطهارة اى التبت وتما الصلوات ما يفسد في المحل كذا قال شيخنا وصيحه
 من حيث الحكم والوجه ان المراد طهارة المصلي اخذ من انضمام اليه الشروط من استقبال القبلة والسجدة وغيرها
 نعم يمكن سقوطها لما لا يخفى بغيره عليه بغير نجاسة على رجل ثابرا واحيت مربوط عليه نعم
 لا يفسد الصلاة بجملة في غير ذلك كالتقاء ولا يفسد في الصلاة عليه ولا الجماعة اى لا يفسد الجماعة
 فيها وكذا لا يفسد العدد اخذ ما بعده والجماعة والعدد فيها مندوب وبها يفسد ولو صليت مع وجود
 بالغ كاستبائى وقصليا بالذكر او بالوقوف على وجه مع وجود قادر على الفاكه او غيرهما وكذا في البصيرة
 لا تعد عاتقه اى الى الاجابة المقتضية فلما ينافي في عدم الاكتفاء به في اقباء الكعبة ورد السجدة على البالغ
 اصحها نعم من الاعتدال وسنالك اى في محل يجب لسعي فيه للجمعة بتمام التذكار رجال اى ذكره ونوعه
 من تدرج الصلاة والا يتم كالعلم كمر ويؤيد على النساء مع الصلوات او في الصلاة وضوء عليها فالمتبع صليها
 وان حضر بعد صلاتها او صلاة واحدة من غير رجل لم يجز عليه لسقط الفرض بسا ونسب الجماعة للنساء
 وحديثه على المعتد ونفع صلاته مع الاكتفاء بغيره نافي كذا ياتي ان الخلف كالمرة اى من حيث علم
 الاكتفاء به مع الذكر اذ لا يكتفى بصلاة النساء مع كتابائى ولو تعدد ثم سقطت الا بصلاة الجميع

في سقط علة
في سقط علة
في سقط علة

في سقط علة
في سقط علة
في سقط علة

في سقط علة

ويستقطر من الفرض عن النساء وقبله سجد وسواهما ولو في جنائز الرجال خلافا لما ذكره
 في الغائب خلافا لما ذكره والى في وجوه اى علم او ظن ظنه والمراد به من يفسد لحضه اليه ونفعه لا يفسد
 عادة ولو في البلدة صلى على الجائزة له هو صحت في انما صلاته على غائب وما قبل من رفع الخبنة
 اليه محمد بن عمار رفع الجاب لرفيقه مثلا وما قاله ابن حجر في هذا المحل صحيح فراجعوه ويستقطر ان لا يفسد
 اى ويستقطر عن الخائل بينهما الاسحية غير مستحبة وفيه بيت مفقود غير مستحبة من اسفل مرضها
 اى من يجنبه ويستقطر به ذلك الوقت بان يفسد بالغائنا لثالثا من قبلها يصح على الغائب او الغيبة
 من النصف بغيره ذلك كالحية يدا خلافا وغيره على المعتد خلافا للامام وقت الموت المعتد وثبت
 الدفن وقبله ابد وسواهما من الانبياء ومنهم من يندبنا عيسى صلى الله عليه وعلى نبينا محمد وسلم
 بعد دفنه ونفع قبله من حضره قوله قال شيخنا ونحسب الصلاة على قبورهم والتوجه بها اليها
 ولو في غير صلاة الجنائز وكذا لا يفسد في ثوب الصلاة على آخر كل يوم بعد الغروب على من
 مات في اقطار الارض ويؤيد الصلاة على من يفسد صلاته عليه من ذلك السهل للثبات واولاها الوقت
 اى الغيب ولو غير ذلك ويؤيد على الموصى له ببلدة او الى اى الجانب فله ولان والتب منسوب مندوب
 فلو تقدم الاجنبى لم ياتى ونائب من له الحق ففقد على الا بعد فان غاب ولا نائب له فيتم الا بعد والى
 على القيام امام المشيخ اى ان كان من الالى سوا تسمى الى امام المشيخ او اعلى منه والافاق امام المشيخ
 عليه كذا يقال على اليد بغيره على الشريك الذي منه يعلم تقدم الاخ للاب على ابن الاخ لا يوشى وابن الاخ
 لا يوشى على ابن الاخ للاب على الاظهر لتسابقه ثم عصبة ثم امام بيت المال ثم نائبة ان انتظم ثم ذو الارحام
 بغيره منهم اولاد البنات ثم اب الام ثم الاخ للام ثم الخال ثم العم للام بغيره الزوجه على الجانب
 وكذا الزوجية عند فقده كذا في ما الفاسق والمبذى فلا يفتق ولا حق لغيره الا امامه املا
 وكذا القائل وبغيره الحس البعيد على العبد القريب بغيره الا ان اذ الكلام فيهم لها فيه واكتفى
 بلوغا والافاق العبد للباقي على الحس القريب على الحس الاجنبى ونفعه الجانب بما في
 الصلوات عند الشرا لرجل الى الذكر وان كان معه ابنه في نفس واحد او صلى على قبور مائة وعشرين
 ولو على القبور ايقه وكذا على الجنائز صلاة بان يجمعهم في نية كمر فذلك في صحة النية وسنالك في ذلك
 ذلك فلما ذكرنا ان حضر اى في محل يجمع الامم عليها فيه رضى الاولياء سدا كانوا اولياء حال
 او نساء او فنية او مختلفين فان رضى اى بصلاة واحدة وكذا اى ولا يفسد على الكافر ولو هككا كالمطل
 لان من لم يبلغ منهم تعامل في الدنيا معاملة الكفار والمصحح التزم في الاخرة في الجنة ختماء لا يفسد
 وحل الحزمة فيهم تخلف كفر والا فكأنهم وفي ابن حجر خلافا وقد مر انه ينبغي فيه التغلب كالا
 خلافا في الجنائز للمسلم اى مطعها فلا ينافى ما بعد التكفي الذي يود منه ومثله معياد والى
 على المسلمين اى بعد من نذرهم نفقة من بيت مال في السفين وما عنهم اليهود والحنابلة عصف
 وتو ظفلا او كسر الا الشعر الواحدة على المعتد الحزمة المستات بالالى كالعصف لانها تقطع
 من الولد فاني جزء منه اما الحزمة التي فيها الولد فليست جزءا من الام ولا من الولد انشأه فسلم

في سقط علة
في سقط علة
في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة

في سقط علة
في سقط علة
في سقط علة

ليلا اليه لا لعنه كنعن ولا لعنه الامام والغنى النظمي المعتمد عدم الحاق فلان كذا كذا بعد
الساعة رضى الله عنه اوله صاحبه نعم لا كرامة في اسم صاحبه او لا يعرف الآلة فمسبلة
وسى ما جرت عادة الناس بالدفن فيها وان لم يعلم وفاته فبئس ما قيل له ولست منها الموات خلا فالبعض
لانه ملك بالحقه **مسألة** اي وجوبه علم حاله وقت وضعه والا فلا لا حلال وضعه كذا في البناء
في سواهل الارض **مسألة** اشئ بعض من وجوب الرديم من اهل الصالحين والعلماء وينبغي ان يرش القبر
اي حال الدفن بعد غامه بما اى من سوا المعتمد وبارد ويجوز بالحبس وبكس ماء الورد نعم
ينبغي ان قصده به اكرام الملائكة ولا يكره الخطه خلا فالبعض لعدم فعله اهل عثمان وسوا
مما جرد في البيع وذكر الاخوة في الشفعة واخوة الاسلام وعندهم قال عماري وكذا
عندهم جلية **مسألة** جمع الاقارب وكذا حريم الرضاع والمصاهرة والا فمدا والارحام والآباء والأقضاء
وبعد موبع ما في تقديم الدفن ان المكاة وتكره النساء وكذا الخنا وكذا على معصية ولزوم وفات
وبغيره اذن هليل **مسألة** يندب لبيت كالحرجال زبارة فبئس لانه مما اعظم الفرياد وكذا سائر
الانبياء والا اولياء قاله شيخنا الرقي قال القاضى وشيخنا زبارة الميت مما كان يزوره حيا
لغيره او صلاح او صلاحه وكذا القصد بترحم عليه واعتباره في ذلك **مسألة** مروج الميت
لما ارشاه بغيره لا تغار فيه بل كتمها سنة ان يبا طاب في عصره حتى يطلع شمس السبت
ولذلك اعتاد الناس الزبارة لبيتهم لوجوه وفي عصر الحديث واما زبارة عمه لسبب واحد يوم السبت
فلنصف يوم الجمعة عما يطلب فيه من الاعمال مع بعدهم عن المهرجته انتهى **مسألة** وضع كذا في
والرجحان مندوب ولا يكره لغيره ما كذا اخذ مادام رطبا فلتعلق حق الميت به واذا جف جاز
لكل احد اخذ وان كان من وقت عليه لم يمان العادة به فقد ورد انه يجفف عما الميت بوضعه
العذاب مادام رطبا وانما يتغفر له **مسألة** الزائر اي لعقب المسلمين ويجوز على الكفار ويكره
استقبال وجهه ميت حال الفاقة والدماء وان يركب فاما وان يرفع يديه في الدعاء وبغيره اي شفاء
من الفاقة وبغيره ثوابه للميت وحده او مع الحيوان وما ورد عن السلف ان من قرأ سورة الاحقاص
احد عشر مرة وامسك ثوابه بيمينه غفر له ذنوب بعد الموت فيها وروى السلف عن علي بن ابي طالب
انه يعطى له من الاجر بعد الاوقات وروى عن علي رضي الله عنه ان من قرأ سورة الاحقاص بالنية
والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا ومضى بها فؤده انزل عليه ما ربه منك وسلا ما في
من بلد اي حال موته ولو بصحراء ونفسيه بالبلد لاجل كلام العصفه ايلاد اخر اي لم يجز العادة
بد من امه فيه **مسألة** يقرب مكة المراد بالقرين ان لا يتغير مدة نقله وبمكة جميع الحرم وبالمدينة
هرمها ايضا وببيت المقدس مقابر وبجدة جوار النخل في سنة الثلثة للاستشفاء فيها لا عكسه
فيختار ان ينقل ولو شهيدا وشقة في ثوبه بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ليعلمها با
مثل محل موته قال شيخنا الرقي **مسألة** ينقل الميت من غير الصلوة ومن دار الحيا ومن دار الموت ومن دار
ومن دار الدنيا ومن دار الموت ومن دار الدنيا ومن دار الموت ومن دار الدنيا ومن دار الموت ومن دار الدنيا

ولا ينقل
نقل بعد

وينقل المقابر الصلوة

ولا ينقل نقل بعد فلان من ينقل عمار القبر شعبة كذا في المنهج قال بعض مشايخنا وعطى السمت
نقير لانه البناء هرام مطلقا وكذا فيما ذكر الصلوة وغيرها فان نقير ولو بالركعة الكريمة على المعتمد
لغير القبلة ومنه الاستسقاء كذا في لود في منبر ينسب مطلقا واخرى منه **مسألة** ينسب كذا في
او في نقير لانه من ميت اخر لغيره **مسألة** ويجوز ان لا عظام الميت الا في حاله كذا في ابا جابر
الاندرلس فيمنه **مسألة** ولو ظهر عظام ميت قبل تمام دفن القبر حبرة ونسب او بعد تمامه ووضع
لا لغيره اي لا يكره نسب له ولا لغيره عليه خلا فاما في سنة المعتمد ولا بد منه في الحيا وان لم يركب
ولا ينسب في الميت في صفة كذا في حيا في سنة فتبشيه ويشف جوفه من غير اكل ليهما القبر لا
لغيره ويجوز الجنين وكذا قبله فيها فان لم يركب حيا في سنة فتبشيه ويشف جوفه من غير اكل ليهما القبر لا
بطنها مني فبئس ليهما **مسألة** كتعريف طلاوي وعنف وتكره على ولود يذكرون وانكس ودنس
قبل العلم بها وكذا عوى وجهه من رجل وامرأة على ميت دفن قبل العلم بها فان ظهر هتية فبئس
بينه الرجل كما ياتي في الفرائض وكذا حوقة نذارة او تهل وكذا خلا في ذكره وانكس للدار
وكذا عوى جان سلك عصفه كاصبع خلفه وكذا عوى اثنين فجدلا اثنى لغيره على قائف **مسألة**
كفر في العدة ولا في الصفة اذا طاب له **مسألة** وكذا وضع الاوقات على بعض ما كالا منعه ولا ينسب لغيره
على صفة في المعتمد **مسألة** يحصل بالصلوة على الميت الميت بالخصم معه
من محل موته في الارض وفي الحيا ان كبر احد او كبر الجمل العظيم فان اتممت معه الى تمام الدفن
لا الحيا فقط حصل له في ارضه او في الحيا او كبر بالصلوة عليه مع الخصم معه الى تمام الدفن
من غير هتية فيلما في ارض فقط ولا يحصل واحد منهما بالخصم بغير صلوة وسلكه في الحيا
لا الغائب والقبر سقطه كلامه **مسألة** لا ينسب لغيره ولا يشهد ولا يني ولا يجوز ولا
يشهد له تكليفا وغيره لانه لا ينسب له على المعتمد **مسألة** بعد دفنه وبعد اسالة النيران
اولى وكذا الثلثين وهو مندوب محتمل ينسب في قبته وان كان يبعده واعادته ثلثا منه في
ابنه **مسألة** ان يقول يا عبد الله ابن امة الله الكريم اذكر ما خرجت عليه من دار الدنيا
سنة الله الا الله الا الله وانما في رتول الله وانه الجنة حق وان النار حق وان البقيع حق
وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضى بالله ربك وبالله
دينك وبمحمد ربه نبيك وبالقربان امانا وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخوانا وبكسك ملكك عند ربك
القبر وينبغي كونه من املا لصلوات ومن اقرار به اولى **مسألة** ينسب الى امة بغيره ابن امة الله
دون ابنة شمس عليه كذا في شيخنا وفي سنة شيخنا الرقي ان المستشف في يوم القيمة دعاء النافس
بابا شهم كذا في صحيح البخاري وفيه بغيره لانه في الحيا في سنة فتبشيه ويشف جوفه من غير اكل ليهما القبر لا
فلان بي فلان او فلان ابن امة الله انتهى وفي ذلك قبل الى فالفلة شيخنا او لا ينظر للشهادة
وقدر روى القبر لانه ابن عيسى في سنة قال ان الله يدعوا القاسم يوم القيمة يا مينا شهم سنة
على عبادة انتهى بلفظه وسنن مفار من امة في صحيح البخاري الا ان يقول بغيره دعاء بعض افراد ابائهم

ينسب في القبر

ذكر انما

الواقعة

الزكاة
الخراج

جنتی
دی
جنت
(

عفو و لو بعد و جود

وجوب الزكاة
من الأبل فخمسة
وعندي بنت
فخاضة ١٥

تراجم الشهاب

100

مکرمہ

طال

ولعمري التبعي بطل الاخر وفيه نظر فراجع: فتيح سمي بذلك لانه يفتح امره في المرعي ويجري
عنه شيعة بالاولى قال الزركشي ولما يفر سمي بعد الولادة مجل فاذا طعم في الثانية سمي
جزعا وجزعا اي وسمي يبعوا يبع فاذا طعم في الثالثة في سمي وثني فاذا دخل في الرابعة
فرباع ورباع فاذا دخل في السادسة فضالع ثم يقال ضالع عام وضالع عامي وممكن
: مست ولا يجري عنها مست ويجري عنها يبعان وسميت بذلك لكان استانها وجهها مستا
تضحى واستان كشم ولا جيل في غملا بل لعدي وروى كما سجد كثر: الا ان سجادتها اي فيها
صوفة مندوب لتعلقها بعنه الله

في كيفية اخراج الزكاة : ان يخرج من نوع المناسبة وان اختلف مكانها : اخرجته بالراء والى
 المهرل نسبة الى ارباب حب فيه من سائر الامم والمرتبة ينفع اعيان والبناء نسبة الى مرة اسم ابي قبيلة
 البصرة والجزيرة بضم ايم وبالجيم نسبة الى الحلة يقال له حجر وقال الدبري منسوب الى العجة وسد
 الشراء وسد الامم والعرب ايل العرب والبخاري ايل البصرة ولها ما كان كضمان سدهم
 فرد صانئ للذكر وضائئ للموت وكذا المعز وكذا المعز : يخرج اية بفيداة الخبز للمالك فالالا هذا
 بعد بمعنى الاعطاء او بمعنى اخذ الساعي ما دفع له المالك : اخذ الفرصة منه ولا يجب سراحه الا بعد
 او الا غبط وحسب بالنوع الصنف فيجب فيها مراعاة الا غبط فيها وفارق فيها الذي
 في الغنم بتمامها ان الضمان على المعز وكذا البقر فلما يخرج منها سويجك للسهو والمعتد خلافه
 وعليه يشار الى المعز عن الضمان مع تفصل القيمة بعد ثبات زيادة السنة في المعز جابر : يستقما
 صبح في انه يوفى ابيه في ارض عن حبه وعشيرة ذكورا وان كان اكبر منها منه فان ابيه في ارض
 من ابناء الزكاة : كما علم في انا اي من حيث الاثوث ويعتبه كون الماخوذة عن الانا ان اكبر
 من الماخوذة عن النفس : اما الغنم فيؤخذ عنها قطعا قال العلامة البصري اي بالتفصيل
 وفيه نظر ثالث وفي الصغار وسد في المعز واضح وفي غير بموت الامم كاذكره وفي الاجزاء
 الصغيرة ان كانت من الجنس اما الشاة الماخوذة عن الابناء لا الصغار فيعقب كونها جارية
 عن الكبيكة وجوب كبتها اي مع رعاية القيمة ومعنى كون رعاية القيمة على الجارية ان تعرف قيمة الكبيكة
 عنها لو كانت كلها ابناء وقيمة الصغرى عنها لو كانت كلها صغار وهر هذا كبتها شاة او ما يخص
 كل منها كما في الضمان والمعز فراجع في الغنم : في غنم الغنم اما الغنم فالعقب فيها
 بالعدد من غير نظر الى شدة بين قبيل وكثير : ربي بضم راء وشدة بها كوحدة المخذود
 سميت بذلك لانها سرج ولانها وجهها باك وقصده سائر باك بالكسر ولو كانت مائتة كلها
 كذلك وحيث سدد عطف من العام **تنبيه** علم ما ذكره ان عيوب الزكاة
 هذه الموصى والعيب والزكوة والصغر وداء الذبح ولو كانت مائتة كلها هذا اخذ منها
 الخبز الآخلة ولو كانت مائتة كلها حول فامر اخذ به فاما جاز اخذ منها وان لم يجرى في
 الاضحية ولود دفع المالك الخبز عن غنم فحسن : تصان هزج به دون النصف فلا عيب
 من اخذ

مطلب

جمع كذا
 الآن كان لا حدمها نصداً فلو كان الكلب من الثمن عشر من ساء
 فلو كانها لا سائياً فلا خلط ولا زكاة الآن كان لا حدمها عشر من افرى واكثر فلو كانها زكاة
 وهذه وتساوقه ولا بد من اتحاد اتمت بينهما بهن وكذا الحبل الذي شق فيه عند ارادة شقها
 او نقي البعش عن سائر المتفق عليه من العشرة سبعة المخرج والمخرج والمخرج والمخرج
 والرعي والفحل والمخرج والمخلفا فيه منه الخلط واتحاد الحلب واتحاد الحلب واتحاد الحلب
 اتحاد موضع الاتراء اتفاقا وادام الشركة والخلط كذلك واتحاد اتحاد الجنب فلا بد عنه
 كالتباني عن شقها الرعي وغيره وسيل بشرط في موضع الجنب مثلاً اتحاد فراجع: وسواء فاقط
 ان لا يختص مال كل واحد بفحل وكذا الرعي: وفي الحلب ولا في جاز الصفوف ولا خلط الدباء او
 الصفوف ولا يجمع اي يكتد ذلك فهو منى شئبه المالك والساعي: فشيء الصدقة اي شيء
 سقوطها او فلتها او وجوبها واكثر منها كسائى: على بشرط الفهر عاير للوجه المرحوم وبشرط
 يمتنع للفاعل فهو عداوة في الاعراض عليه اذ كنه لا ينفك بالحد الفحل مع اعطيه موضع الاناء
 اي طريق الفحل ويصح جعله لفهر لسائر وبناء بشرط للمفعول ليعيد ان لا خلافا في الشاطط الذي
 مولا عنده وبذلك فاذا ذكر ابنته جميع السنه فلذلك تترك مالها زمانا طويلاً او قصيراً بحيث لا يفسد
 لو غلبت كالباني وعلم به احد من اهل البيت ان يطلت الى نطفه والا فلا قال شيخنا الرعي ولا بد من كون
 المال من جنس واحد فلا خلط بين غنم وبقره: واخذ الساعي قال شيخنا فيه سائر في ان ينفذ
 اهل البيت كانه من نطفه الاخر وان لا يخلط في الاذن في الذبح بخلاف اخرجه عنه من غير ان ينفذ
 ولو عن المشتك: فخلطه المملوك بائناً او جواراً في الحاشية ويؤخذ منه اتحاد الجنب فراجع كذا
 فوضع جنتها للمملوك سائل للزيب وللزيب بالمشاة فهو مراد باليمين بكنهاهم وسك الرأى
 المملوكه وفضلا كونه واخذ دال منملة وفيه الجرس للزيب واليمين للزيب بالمشاة الفوقية
 والفاعل والمطالب بالاقوال وجوز اد بشد يد المثل الاول لانه الفاعل وبشرط اتحاد الفاعل
 واللفظ والمندوف: ^{قال الشيخ} اي باه تم انفصال الشايم قبل تمام الحول: ثم ما تكتفي بغير اعتبار تقدم
 الانفصال على الحول ولعله يفسر في التبعه لو كانت واحدة من الاربعين حال ولادها فري ثم ينقطع
 الحول وان سلة في المعبة لانه الاصل بقاء الحول فراجع في الشاطط الحول وكذا في الشاطط المستف
 اعتد بفتح الفوقية مثلاً امر من الاعمال اى الحبان ولا يضمنه اى ولو من الشايم كوصي
 باولادها: ومخبرتها معها: لا بالانكول: فالتكول غير موجب بل هو غير بشرط: يجمع اي بدأ
 ختام او ختام للملك كالتكول: او غير ولو يثبت لفرعه ويرجع فيها: فمكره هو المعتمد سائى اى راعية
 دل بمفهوم: وهبان اصحابها مملوكه واوراق الامتياز جعت لها فري من العلق وكذا الكلاء
 المحرم اذا جهر والآخر الكلاء والعماء التي شققت العسر وتوجب نصفه كالعلق منها يرضه فنسقط
 زكاة الحاشية وفارثك الزرع كالباني بان اقباه الى الحاشية الى العلف والسقي كسر ولم
 يجعلها في الارض كالعلق لا يثبت للمخارج دخل في نخبه الزرع: فان علف اى ولو من غير المال

٥٨ نقطہ سیمٹ

سید احمد علی

میرزا

لصفا

151 المخرج
منها

عبدون النكاحه

စက်တီယာ

الاسماء

۱۰۵

الفزالي

صدا
حاجه

المخوف في دار الخوف
عن غنمته لا خفا

والنظام ان يتابع العلم اي وان كان ملكا والمخرج وان خرج الاول عن ملكه والافلاحة وان تقارب
الملك وكذا يقال في الركاز البنية والافلاحة وعليه فيسقط الخادم ما ملكه الخادم كانه وكان وحفظ واجه
: لا يسطر فيه حصول النبله بها ظهريه وان وجد في ملكه لم يخرج اي لفتاد الفقيه وبذلك السامعيه ما قال
ميراثا ولا اجرة في ثمنه وجبره ما زاد وبترجع بما نصه ولو كان في يدك عين لزمه رد ثمنه وبصحة
ونقص الفرق بينه وبين الميراث والتميز: لعدم الاكثر اوجه قال الاثني عشرية: انما يملكه ولو احتمل لا
وان كان في يدك لبقية بنية او بعد ما ولم يبلغه الرجوع فان علم انه قد بعده بدو غنا وعانه
فدفعني وبشئ على كونه من ديني انما يملكه بوجوده في ثمنه هم او خزانته هم او قتلهم او ماله
كاتبان فان وجد غير مدفون فان علم انه كان خطه من فلفظ والافلاحة كالمودد فان مد فيهم
اولا فلول الضمين بجمع الفسهماء وملكه في الثانية بالافلاحة ولا يندفع على الاخراج الذي سوا لوجدها
المذكور ولو حلل الجيد على المالك لم يخرج الى ذلك وعلى سنا اذا قلنا بوجوب الزكاة الذي سوا لوجدها
منها هي ملكه لم يصح فاصريه العلامة البرسي فان وجد في مسجد او شارع فلفظ وان علم الذي
متبل لم يبرأ السدح ولو كان الاثني عشرية يملك المال لانه انما صار للفقير ولو وجد في رصا الغامض
فلم يملكه او في امه الفقه فلا مند او في داه الحرف في ملك هرج او في من عليه فله او في من فوقه على معني
فلا يملك ولو سجد في الناطق فان لم يدعه انتقل الى فق وسكتا وان لم يدعه باه سكتا او نفا
وفي السكت خلاف ذكر العلامة البرسي وصفا انه كدغق له وان لم يدعه اي ما لم ينفقه خلافا لابي
وجع بغيره تركه لا يعلم الخاصية فان بقاة فلا قام ولم يملكه في يدك بغيره فله عنه فان لم يعلم
ابن جعفر فانه يملك المال كالمقتل المبرح بربا او خلف الميراث ودعيه ولم يعلم ذلك مالك وعلى سنا فلا قيام
لكنه واذا علم مالكه ولم يملكه البرسي منه حفظ له او استمنه فلم يملكه في يدك بغيره فله عنه او لم يعلم
قليش المال وعلا ذلك بخلافه في كلامهم **في احكام الجارة**
ولا يفرجها من تركها لغيره القديم بعد ما او يمتلئ تغليب المال له منه صياح الثياب ودباغ او دمن
للجدة لا صابون لقتل وملح ليجين لمدالك عينه وفار قاله دباغ بانه ينقل الجلد من طبعه الى طبعه نكاد
باني ترد اي نضجهم لا بعده كاستدكوك ويشتد هولناج ولا يحتاج الى نية على الراجح: يستلحه
فيلد لعلامة البرسي بما فيه منادون النصيب ولعله لذكر الخادم لانه اذا استاء النصف لم ينقطع قطع العالة
فهمنا فيه النصيب من اول قول: على الثياب اي وعلى السلامه قاله الجرحي ولا زكاة فيها فذكر الجرحي الثاني
بيان المراد من الاول وذكر الاول لانه نزع ثوبهم ارادة صدقة التطوع في الثياب ولو تزين به بالمال الجرحي
الذي استاء اول قبل نضجه لانه انما نصيبه ولا بما استاء ثانيا: للفتنة اي بجمعه او ببعضه ولو يمينه او بعضه
نقد فانه يمتلئ الرطل وبه نظره: معاوضه ومشتا عروضا اخذ بدل فريضة وكذا كل عرض اخره بدل
دعيه او عرض اخره بدل اجرة في اجارة ولو ينفقه: لا بالقيمة ولا بالعرض لانه عقد انفاق ومدة بدله
حكم من احكامه: والاستد اد يعقب وكذا الاثني عشرية لعدم المعاوضه فيها: عرض فتيه من عرض الجارة
فالرد بالعرض لا يمتلئ حكمه لعدا الحاجة الى نية: والارثان ان نوى الوارث لا يقطع نية الميراث بموت

1977

18-11-0

6

2

1862

27

4

9

2

1

2

2

1

10

1

1

ولو تأخرت التوبة عن الكسب بالمعاصي فلا أثر لها أي تأخرت عن العفوة يعني ذلك في العفو لا في الجحيم
وفيه ما مر من تأخيرها أي تأخرت عن التوبة وبنينا فان باع به ما كثر من جميع
لا ان نص ولو يفيقه في ذلك فالاجنبى حصل الكل فلو نص بعضه لكل حكمه ان قيمته اي على
اعز حرمه والا باء لم نضم على الرجوع في ماله الرجوع بعد ستة اشهر وزكي فائده الاصل قبلها
عند تمام قول البخاري لان النصيب لا يقطع بكونه نصيبا ولو تم الى وفيمه دون نصيب انك
حول في اخره نعم ان كان في ملكه من اوله الى ما يسميه النصيبان كما هو من ان لا يرعى صاحب
الحق ان مال البخاري سواء كان من نعم او قبله او اياه او غيرهما ونظرنا مثله في غير هذا لا في
وبلغ يولد صوفيه ورشته وورثه وسفره وبنه ونعمه ونحوها فكلها مال بخاري ونعمه
اي عرض البخاري من ذلك وعقب وعقبه ما لا يخفى وكذا بنه واعضاده واوراده ونظرنا مثله
بنك بنه منا وتبانه **مستحب** بنظرنا لا يجمع المال من استعماله في غير ما انما
كركوبه من امواله في عفاه من امواله الاكل من حقيقته او امواله من امواله البتة مما في صومنا
ولا من وطى امواله من ماله من ذلك ولا من التصدق به على ما بان ولا من اعاره ولا من
وان كل ما خرج من ملكه بغيره لغيره ولا يملكه بغيره ولا يملكه بغيره ولا يملكه بغيره
ذلك كونه القنية او اقرى وان لا يملكه بغيره في الاستعمال وان اجرة ما اجرت له لا مال البخاري وان
كسبه بغيره ما وهرنا ما لبيت مال البخاري ايقنه كذلك ولو ولد منه الامه خرجت كولدها مال
البخاري بالاولى مما مر لا متتابعين وان ما تعلق من امواله بغيره من مال البخاري
ايضا الا ان التعلق جني ضامه فبدله مال البخاري كما مر من امواله فليراجع من حاله ويعمل بما وافق
منه الموقوف والله اعلم فيقال بطلان اي ما غلب للعلل به من التمسك او الفقه في بلد حاله الى
على المال وهو خارجا وارثا بغيره فبيع به لانه لا يملكه في التمسك فيه التمسك وبذلك فان
فما ولد له ان يخطب فلان كان فيه ويعين فيه وفي الوجوب لا وقت الا اذ لم فيه من انفس
لا ما زاد وقيل بطلان وهو المعتمد وما قابل العرض بالغالب اي من نقل لبلد ثم ان التمسك
بجنتها ضامه والنصاب والا فلا ثم ان بلغ احد من نصيبا وجب زكاة والا فلا **تنبيه**
لو شك في جنته النقد الذي استعمل به او في جنته العرض او في جنته ثامه براجع والوجه
فيه العمل بالاحوط : فزكاة العين للنهي والاجماع عليها كارت ويعين صومنا ونحو زكاة
البخاري ان كانت كما اشار اليه فان فلع نصيبا وجبت زكاة ولا يملك بالعين كعكسه
وان اختلف قولنا : فان اخرجنا مالنا من عندنا فلا فله وواضح ومنه ان لا يجمع بين
اماله على مال الغرض فراجع : حيث من الرجوع ان لم يصبه فبالنوع والاعمال به : ولذا
الاخذ اي لا يستعمل باخرها وهو يدان من حيث لو باع مال البخاري او تصدق
او اعطى عبدا او جعل صداق او فذل له بعد وجوبه وقبل اقراره بانه لا يملك
فيه كذا قال والوجه صحيح واعتبار فيه عليه بخلاف قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع وانهم

مطلوب
ولذا العرض
مال البخاري
وخرج به
ومثله
بنات
يقدم ما

حكاية

افضل
في
صداق

بما
جاء

مع الكبرياء

مطلوب
باب زكاة
القطر

باب زكاة القطر **مطلوب** اما معنى القطر اي الخافه من مضافه
النهي الى سببه وحكمها ان كونه التمسك ونحوه علمنا او بمعنى القطر من الصنع من مضافه
النهي الى اجزائها وحكمها ان جيب خلك يقع في الصنع كسبوك السيف للصناعة وكله ذلك انما
من خواص سنة الامه وكان مقتضى منزل عدم وجوبها كما قبل به وان قبل ان كان خطا الا ان
بقا من روي فيها النهي الا في ذلك لا يكره جاهد وفرض في رمضان السنة الثاني
من الرجوع ونظرنا القطر بكتب لغا وفيمه الى قوله لا عرق ولا عرب ومضى عما استمر
كما بان : فرض اي اوجب على كل اي مما كلفه باول اي بادراكه من ماله اول تلك السنة اي مع ادراك
اخره من الشهر قبلها لانها لا يثبت الوجوب كما بان : مات بعد الغروب بغيره ولو قبل التحكم
من اخرجنا لعلها بالذمة بكتاب زكاة المال وخرج من مات مع الغروب لعدم ادراكه الى الثاني
او شك فيه لعدم تحقق الوجوب من ولد بعد ولو اختلف الا وكذا مع عدم ادراكه الى الاول
بغيره والعبث بخام الانفصال لا بما قبله وان سبقت على الغروب ونهت ان لا تأخر عن صلواته اي عن اول
وقتها الغالب وهو بعد طلوع الشمس بغيره كغيره وحظي من خفيها نعم بغيره ناخبة ما عينا
ولو بغيره التمسك لانه لا يملكه في سبب كماله اخرجنا حاله الصلوة وبعد الخرجه اليها
والدليل المذكور وكلام الله لا يفي بذلك الا ان يعلق به في يومه اساره الى ان افضل ما اخرج
نعم لو شهدوا بعد الغروب بغيره بالامه فاخرجنا هذا افضل وكبره ناخبة ما عينا يومه ولو
الحق من سببه تقضى لان زعمنا المقام لها فداق وبذلك فان زكاة المال **موجب** الفجر فضا
ان لم يغيره في ناخبة ما كغيره المتفق عليه او غيبه فداق دون متافه الفجر لان غيبه فيها
مستقط لها كما بان : ولا قطر على كافر اي عن كافر نفسه او غيره بغيره فداق : قال الامام اه
فيكفي عند الاخر من غير سببه **مطلوب** كماله الى ان غيبه عنه ونقل عنه في الجوع وجوب
النهي كافر الكفارة لانها لا تخرج من سببه **مطلوب** فاصح الوجوب لزوم القطر وفي
النهي ما تقدم : وفي وجوبها على الخبز عن نفسه وعن من عليه تقضى وفي وجوبها عنه ايضا
اقوال اصحابنا عاد الى الاستدلال بغيره ابقاء ملكه واستلامه فوجب عليه وعنه والا فلا وهو المعتمد
عندنا في جنته فراجع : لضعف ملكه اي الكاتب فلا قطر عليه من نفسه ولا من غيره كركبه
وزوجه وكذا لا قطر على سببه عنه اي في الكنايه الصالحة والا وجبت فطره على سببه جزما
ولا تلزمه تقضى : فسطه اي ان خرج من نفسه وبغيره فطره كماله مما في نفسه كزوجه وولد وان تعدد
من سببه او الشراكه بغيره هذه البهنة وانما يستبعد وقت الوجوب ولو في ليلة العيد او يومه نعم
يسقط له في سببه الا اخرج فلا العلم ما بان : فاسم ونوع واجبا وحيث تملكه في لم يفضل مما في وقت
منه تقضى وفي ذكره من يملكه لغا في عن سببه للذواب والنفوس دسث يؤب بغيره ويمن
في تقضى وكذا ما اعتمد من كونه كعكس ونحوه وغيره ولا يثبت ذلك بغيره وبذلك مما مال
ومنه اجرة بغيره وليد في الموضع وخرج به الكسب فلا يثبت قال ابن حجر وماله لغا بغيره متافه الفجر

قطر
نقد

ق

ق

ق

ق

ق

ق

ق

ق

ق

ق

لا عم
ام
نقد
نقد
نقد

مطلوب
نقد
نقد

ولا يسط
نفسها على
الديني
له

عن
الافطحة
غاية

حكم
القضاء

غزل اے
ایک بار پھر
امداد

ع
د
ل

من لبن وتو من الدج

عند
الجزء

مراجع

30

وكانوا يذبحونهم
في بيوتهم
في بيوتهم
في بيوتهم

تیسک بان
بکشتہ الزکا
نوفتہ کا جیسے
کے ورا کا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳

11. 11. 11.

المجلد

انه ينوي للمنفعة: دواء المكاتب سواء على الكفاية القاسية والصحة: سبب ولا زكاة عاتبة
 فيه ولا في دينه كان سبب عليه وان مضى حاله: وغيره ما منه وليهما اي الساقى وان كانا حنفيين
 والاخذ في هذا الدفع الى الحكم بغيره بالاخذ في التدابير فعاد الى حنفيين فيغرمه فان كان حنفيها واما
 ساقية ان افرضا واضربها بعد كمالها بما ولا يرفع الامر الى الحكم بغيره بالاخذ في افرامه: ولا يجب اي على
 الحنفيين ولا على غيره وان انفصل مينا: والضال وكذا ما وقع في بحر او نسي حلة: ما سببه ويصدق
 فيها بانه نضل او يغصب بعد هو لها شائعة وقيل التمكيد: عما الاحوال الماضية اي وان لم ينقض النقص
 بالواجب والا فلا يجب الاحوال التي بعد انقضاء: وامتناع نصرة فيها فلو قدم على نزع الغصب
 او بغيره في المحل وجبت زكاة حاله: بانه حال عليه كونه اي من وقت انقطاع الخمار مطلقا في بلد
 اي حاله استقر فيه ومناك ساقى او حاكم يذفعه له: فان كان ساقى فليجوز افرامه في بطنه
 فانه ساقى لا يغيب بل حاله الى فيه والاحوال ساقى عليه ما فرجة: وقيل قبضه المراد قبل حله كما قال
 انه الصنف لانه الكلام في دينه على من مفر من مولى باذل وكلامه ان صرح فيه اية: وسمى لنقد والعرض
 اقمه عليه السهم: النقد للزكاة والعرض لزكاة الفطر: وسواء كان الدين اية اي وسواء دين القضا
 وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره: وما المستغرق النصاب وغيره: سواء حاله اي
 من جنس دينهم فقط: وسواء اخذ الغنياء ام لا فلا زكاة عليه لو ترك له ولا زكاة عليهم
 لو اخذوا ايضا الضعفاء ولكنهم فكيف يصب فيجوز افرامه بعد ذلك لا قبله: فان من اي
 الزكاة ولو من الفطر على الدين وان تعلف بالعين: وكا لزكاة كل حق لله تعالى كالفدية والعتارة
 وجزء الصبر والحق الاجنبي فكما هو الادب في تغليب الجاني بها ابراء وفي اجتماع حقوق الله
 ثلث بغير ما تعلف بالعين: فما تعلف بالزكاة: وهي بالزكاة التي فيقضى فيه دينه الا ودية
 اية في عليه الا لزكاة المتعلف بالعين لو كانت صنف لا يبلغ اة او يدعى وسوغه من كوى او من
 او من كوى: وم يبلغ نصابا او يدعى نصابا بالحنس: نصاب شائعة اي نصابا وسامه سواء كان شائعة
 قبلها ام لا: سواء كان نصابا او يدعى نصابا بالحنس: للمن الخفي قبض قبل قبض المبيع وعكس حكم الاجرة
 المذكورة تعرضه للسقوط بثلث مقابله: ويؤخذ من ذلك الوجوب في من شئ قال السهم لانه
 لانه لا يبره له الفسخ بانقطاع السهم فيه: فان اذا زكاة احوال
 في حنفي حاله اي بحضرة المال اليه او بحضرة عند الامام ولو تقدر بل فلو مضى بعد
 الخلاء من يمكن فيه حنفي حال غائب وجب الاخذ في ولا يذم من تنقبة الحق من مولى يني
 وجفاء من: وقد مال ذلك من دينه: ود ينوي ولا انقضاء من مولى صالح وجاء او ترك
 في استحقاق بشرط سلامة العاقبة: المستحق اي من نصرة في الزكاة من امام امتناع
 او المستحق او بعضهم في حصة: نعم لا يحصل التمكيد بحضرة المستحقين دون الامام
 في زكاة طلبها مال ظه: والتمكيد شرط للضمان للوجوب على الاصح ولا يجمع الثاثير
 مما ذكره جامع: وله التمكن اي البالغ عاقل وكذا السفيه واليه ان نوى وعين المدفوع له
 قاله سمي في الروط

في الزكاة

الحنفية

نقد

طلب

نقد

والتمكيد

فانه ينفق الرقعة: ولا اقل من القصة: وبعد الامام الساعي ونص الامام بالولاية لا بالنبات
 على المعتمد: جاء في الزكاة ولو عد لا في غيره: ومن في حال الباطل ان لم يطلها فان طلبها فيه
 او كانت من المال لظن وان لم يطلها فقتلها له: ولو جاز اقل كاتبا في كلامه بعضه عن الرواية
 واصلا: لنبت للولاية اي بحسب عليهم: بالصدقة المفروضة ومثله فرض الصدقة فالمعتمد لا كفاية
 بها ولا بغيره: سواء كان الزكاة الفطر كجزءا بالقرينة ثابته: ولو نوى الزكاة دون الفريضة اجران
 اة سواء المعتمد والمذكور بعد دليل عليه: واضح الا اجزاء سواء المعتمد كما تقدم: السبب
 فينوي الولى عنه: ولو نوى التصدق من النبي بل لا الا استقلال بالنبوة كما قاله سمي واعين: ولو نوى
 الموكل به وكذا لو نوى عند عزل مال ولو قبل التفرقة لانه اول جزء العباداة والتمسك
 في سبب الا استقلال بالاخذ: ويكفي فيها تفرقة اليه: ونحو على ما تقدم ولا ينعني على المال الذي
 صنفه ما افرقة بل له صنف غير لانه سبب المستحق لا يتقطع الا بقبضه: وبين في
 الساقى المعتمد في الاضحية: ومن التمكن في النبوة كالنقد: اي يقول: لغير اخرج زكاة
 او نوى عنى او اخرج فطر او اخرج من الدين: ويؤخذ في قبضه على الوكيل النبوة
 وله تمكيد واحد في النبوة وواحد في الدين: فان المستحق في المالك المالك هي مسئلة ثبت
 الوكيل وهذه وتقوم به الوكيل النبوة اليه: وتثبت الموكل وهذه: الى السلطان ومثله الساعي
 لم يذم اي ان لم ينوي المالك الزكاة قبل صنفه الامام: بل ان يني اي يقبض فلو ترك بعد الاخذ
 في النبوة لم يقع زكاة فيسقط: ثم ينوي ثم يعيد للمتيقن او يخرج غيره: اي السلطان فيها شئ
 بشركها ويجمع عند الاخذ او التفرقة: وله ما ذكره لا يكتفي الاخذ مع تركها فلا يقع
 زكاة وبهذه الامام الا ان استرد ونوى ثم اعاد: المستحق وسواء يندب لاخذ
 الزكاة الدعاء لتدفع والمالك ولي مع الدفع غير المالك كان يقول: اي استرد
 فها عطيته وجعله لك طهره وبارك لك فيها اقبلت ويندب لك دفع مال من
 زكاة او كفارة او نذر او صدقة نظير ولقارئ في دينه وغيره: لانه ان يقول بعد
 فراغه ربنا يقبل من الية: ويندب السبب والتمسك على غير الانبياء من الاخبار ولو لم
 غير الصواب من جهة الله عنهم: وتثبت الصلابة وكذا السلام على غير الانبياء والملائكة الا بعباد
 ولا تكثر من غيرهم: واما غيرهم على ما اختلف في ثبوت كلهم ومنهم: وسواء
 في تعجيل الزكاة اي في جواز وعنده: وقد منع الامام مالك صحة التعجيل: وان في ايمامه
 واما في ثبوتها مما احصا ببناء ويجوز اي لغيره من مال الطفل ولو لم يفرط ويجوز له من مالته
 وسواء دفع المعجل للمفقير او الامام: فان اي قبل غايته وبعد انقضاءه: والاول مقيد
 بالزكاة العينية: وسواء المعتمد: ثم يجمع مع المستحقين: وسواء المعتمد ولو جمل شاة على اربعين
 فتبعت اربعين ثم ما كانت الا قاسم على كبره فان جمل سبعة الشاة اجزاء على المعتمد: راجع
 في الاصح سواء المعتمد: اجزاء الجمل سواء المعتمد: لانه لو في اول ليلة منه فهو امة وضاع

١٤٩

و

ومن التوق

فان

في

الذ

وال

احق

لما

سواء

مجدد

مجدد

مطل بما انتهى وسوقه من جلي ولا يجوز الصوم في ذلك معانته ومكافاة ومن
 الظن الاجتهاد في كل شيء لا في اصل بل في عديمهم بالسلام مثلا فلا بد منهم
 من روية او يثبت في كل من سواد الفطر من التلبس من صومهم بل يجب عليهم
 وانهم من المبالاة ولو في الصوم لم يقطع بعده ومنه سماع الطبل وحسن الدفوف
 ونحو ذلك مما يعناد فعله اول شهر اخر ومنه روية العناد بل المعناد فان طفت
 بعد النية في غير ما يقع عند التردد في بوءه صح صومهم من يعلم بطلانها او علم به وروي
 بعد عادتها ولا فلا لزم كسبه ولو علم غير الفطر فسقط لشاكره عند اي او كسبه في روية
 لم يجب عليه الصوم بل يجب عليه واعادته من الرتبة قال والحكم كالحكم من روية بل ولو جع
 العدل عن الشهادة بعد السمع في الصوم او بعد الحكم لم يورث في الصوم ولا الفطر اذ
 لم يبرهنه الا وكان صوما في غير ما يورث فلا يصح ويقبل شهادة العدل في التاخر مضافا كاوله
 وحسنا اي بخلاف الرجل وضم اليمين اليه في كراهية الشهادة حكمة اي فلا يجزى
 الى دعي وان افضت بان تلك عند فاض ينفذ حكمه ولو ضررته وجب ان يصحح الاستسقط
 احتياط الصوم ولا يكتفي قول العدل ان غدا من رمضان الا ان علم ان مستند الرواية وروي
 ابن حجر لا يكتفي بظن في نكف الشهادة في الشهادة الشامدة ان راي المبال كحكم الاستسقط
 اليه لا يكتفي اي بغير البينة صدقة اي عرفت به وكذا غير كرامة افطن اي وجوبا
 وان كانت السماء مصححة ومن يبرهنه او دل الكتاب على روية على ما مر ومثل ذلك كما مر
 في صام من روية او من صدقة ولو فاسدا او حثابة او من صدقة او من راي مبالا سوال
 وحكمه كسبه بدين لم يقد لاء افضاء فطرهم والحكم بغير روية اظهره ايا طلع عليه واذا قل
 من وجب الاضفاء كما قاله العباد ولا يجوز الصوم با فطره لمعصية في النعم لعدم ضبط
 ضبط النائم افعاله وسواء جنة كل شئ مبالا سوال واحد مقتضى سداد عدم الفطر بشهادة
 واحد شفق عليه في المنصب ونفتم من شئنا الرتبة اعناد خلافة وقبل البعد ذكره
 بل فطر المصدة ليناسب ما بعد ما خلتا المطالع اي بالجمع الشامل للنامب والمعنى ان يكتف
 طلع الشمس او الفجر او الكواكب او غروب ذلك في محل منقطة ما على مثل في محل اخر او في اخره
 فتاخر روية في بلد من روية في بلد اخر او شفق عليه وذلك مستبب عما اخذنا من عروم المبالاة
 اي بعد ما من خط المشرق والطلوع لما في بعد ما من شاكل البر الحيط الغربي في كل تساوي طول
 بلد من روية في روية في حرمها روية في الاخر وان اخذنا عرضها او كان بينهما مسافة شمس
 او كان احدهما في اقصى الجوز والاخر في اقصى الشمال وفي اخلاف طولها بما يتباين استيعابها
 في الرتبة لزم من روية في البلد الشرقي روية في البلد الغربي دون العكس كما في مكة الحرفة ومصر
 فيلزم من روية في مكة روية في مصر لا عكس لاء روية المبالا من افراد الغروب لانه من جهة الغرب
 وما ذكره من شئنا الرتبة وعن السبكي وغيرها مما لا يبالا بعدل عليه ولا يجوز الاعتماد عليه
مطل

مطل

لغاف
م كالحكم

احتياط
للمص

مطل

ولو فاسدا

متفق
عليه

في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد

بعض

مطل وقول بعضهم واصل ما يحصل به اخذنا المطالع في مسافة نفسه ونفتمها وذلك اربعة وعشرين
 غير مستقيم بل باطل وكذا في كل من الرتبة انما اخذ به كاعتدلت التلبس اعيان المسافة واخذنا
 المطالع معبوس من كل بلد واخرى بعد ما اخذنا بذلك المقام شذا ففهم بعضهم يلزم على اخذنا اعطال
 دفعه بل لا يريب من بلدا اخر وهو روية البعد عنه خطا فله والله اعلم والامام قال انه واجاب عنه
 في سنة الرتبة بان لا يلزم من عدم اعظام ذلك في الاصل والملا من العامر عدم اعظامه في المطالع
 والامام الى صفة الشئ في الجواب شتم ما قاله وفيه نظير بل لا يصح اعيان المسافة لانه قد يكتف
 بين البلدين اكثر من مسافة فضة ولا يمكن اخذنا روية عند سكاكهم في المقام واقدم في الصوم
 اخر قال شتمنا ولا يلزم كفاية لوانه بالجماع لانه غير اصلي سواء شاف قبل ان يعبدا ويعد
 وخالف العلامة ابن تاسم وسواهم في روية لانه صار منهم ومقتضى ذلك ايضا انه يلزم
 فضاؤه لوانه اقوم بين التلبس فيتم لو وصل لغيره ليلها وكن يفيها الاحكام والفطر اخر
 كالصوم فان شاف صائما في جدهم ففطر من وجب عليه الفطر والا في ذلك في ذلك في ذلك
 قال في المنهج ولا اثر لرؤية المبالا من ان اي فلا يكتف ما ضمه فينظر ولا لا مستقبل فيثبت
 رمضان مثلا ومما اعيننا للمستقبله صحح في روية يوم التلبس كذا لا اثر له لكان العبد بخلافه
 يوم التاسع والعشرين فلا يفتي عن روية بعد الغروب للمستقبل كما يروى بعضهم فاصح
 روي بود اودانه ان كان يقول عن روية المبالا من روية وفيه من حيث امنت بالذي فاضله
 ثلما مرث الحرة ذمب كذا وجأحت بشئنا الشئ والله اعلم **فصل**
 في اركان الصوم وهي ثلثة النية والصائم والامتناع عن المفطر النية وسماهاواكل
 فوفامه الجوع او شرب فوفامه العطش ان لا يظ مع ذلك الصوم بفرصة ولو عارضنا
 كبار الامام او بالتميز او كان النواي حيا كالقيام في الصلاة والامتناع بالفرصة المفروضة
 ولا ياتي منها الاخذنا في نية الفريضة للصوم في الصلاة فثامل التلبس اي كل ليله عندنا
 كذا ليله والحنفية واما كفي الحنفية بالنية من ان كل يوم عبادة متصلة ولذلك تعدد
 الكفارة بالوطء في كل يوم **ين** اي ان يولي اول ليله صوم شهر رمضان وصوم رمضان
 كله لينفع فلهذا الامام مالك في يوم نية النية فيه مثلا لانها عندنا كفي جميع الشهر وعندنا
 ليله الاولى فقط ليله اي في ايام غروب الشمس الى طلوع الفجر فلو فارضا الفجر يصح
 وكذا لو كان حال النية من طلوع الفجر الى ان يجمع جملها في مالوسه بعد ما سئل طلع الفجر او لا
 فنصح **ولو** سئل ما كان قبل الفجر او لا او سئل من ان نوي ليله او لاقان تذكر فيها ولو بعد
 من طولها انما وقعت ليله اجزا والا فلا ولو سئل بعد لغروب في نية اليوم قبله لم يورث
 ولو لم تقع النية ليله ونوي من ان يجمع عن رمضان ولا عما غيره ولا نفدا لانه رمضان لا يقبل غيره
 انه لا يفتي الاكل والجماع بعد ما دام الليل لانه لم يثبت بالعبادة وكذا يفيها المفطر كالحنفية
 والشافعية والاعجاز نعم يثبت لها الردة ولو من ليله وكذا الرخصة ليله لا من ليله ولا من ليله

في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد

اكان الصوم
 ثلثة

في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد

في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد
 في كل بلد من بلد

الرفق كما قاله في هذا ولا يفسد قصد قلبه الى غيره ولا تركه فاجتنب او معتق
لهذا او نهى كالحج: فرضت الصلوة اي بقية لان الفرض انه نفل: قبل الزوال واوله
من الفجر: بعده اي بعد الزوال ولعله الى قبل الليل: فصل في صفة الصلوة او ومنه
عدم سبغ ماء مقمضة او تشنق بماء الغة فيضة لانه يفسد لو كان طامئا
ولا يفسد شربا بل بماء الغة: التعيين اي من حيث الجنس لا من حيث النوع والزر من
فيكون منه الكفارة لمن عليه كفارة ولو اخطأ في الاسم لم يفسد مطلقا كان في الجنب
بالجدة ولا في الاعتقاد كان اعتقاد ما ذكرنا لا حفظ الزمان الى اخره او غدا والام نصح
النسب ولو في الغنم والاعتقاد مع الغلط دون العامر للامعة وبذلك علم انه لو كان
عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنكر رمضان سنة غير تمام يصح وان كان غائبا
لغير مكانه المالا حفظ المذكور: ولو كان عليه صوم فصرام يدر حيلة كفاه نية الصوم
الواجب للصوم مع عدم امكن ضبط افراده وبذلك قارق من نية احدي الجاهل
ويفسد لتعريف من يدر او يمشي الله او ينفذ لك ما لم يقصد في شبه الله البترك
: وغيره كالواجب باقرا لا عام كافر: ويجوز من الجاهل معتقد من حيث الصلوة وان كان
التعيين اولى مطلقا: وكذا اي لانه اقل علم وسواء بك الصوم عارضا ولا يجتنب ترك
الغير في الاقل لان ذكره بالنظر الى البيت ولا يكره نية صوم الغرض غير ملاحظ رمضان
وكذا نية الصلوة الى حب او لغرض او فرض الوقت او صوم الشرب قال في الانوار والادب
ان الخطر في الذم صفة الصلوة مع دانه ثم يفسد العقد الى ذلك المعلوم فلو اخطأ بانه
الكلام مع جنده بمعنا تمام يصح انتهى فتاوى الاصح عندنا لا كثير من مواعيد: ان كان
منه ولو زاد والافطوح او شعبا لم يفسد لانه يصح بالواقع ويصح تطوعا لم يكن من
من رمضان وجاز له صومه والام يصح فرضا ولا نفلا فانه يفتي الرعية: اعتقاد الصبي
المراشق اي من غير مناسق وهو المعتقد وان لم يكن مامونا ومثله العبد
والمرأة والفاسق وانكاره حيث اعتقد صدقه والى تركه كذا كافر ولا عيب
باجتناب الطامح ولو لم يصادق كالتقم ومثلا فانه يفتي في الجميع واعضد: بالا جنتا
بقائمة كمن او بر ديان يعلم ان رمضان تلك السنة يترك في البر مثلا ويتركها في البر
ولم يعلم غير رمضان: ولا يكره ولا يفسد مع النية لعدم تحقق الوجوب وبذلك قارق
الصلوة والقبلة ولو شئت عليه لليل والنهك اجتهد ايضه ولا يلزمه القضاء الا ان كان يفسد
الليل وحده: اجزاء اي ان لم يقصد لاداء الحقة والام يكره كذا في الصلاة: التقدير الاول
بعد ان كل ولا ثاني سواء نفس منا وما بعد وكل حال اني على التقديرين المذكورين: فليس
بما بكل حال وكذا ان كان او نقصا سواء قلنا داء او قضاء: فليس اربعة: وكذا لو كان او نقصا
سواء قلنا داء او قضاء: بان لم يبين الحال او لو لم يبين الحال اصلها فلا قضاء فصل

مقمضة
معتق
خطا
لا يفسد

مطل

فصل في الركن الثاني من اركان الصلوة وسبب الامتثال
عما ياتي من مبطلة والسنة منصرف لوضعه فمن جامع اية اي عاملا عاما ذكر للصوم
قنات او جاسا غير معتد بطلان المعنى كان من عمد بالاستقام وان كان
معدا لقلنا وكذا بقية المفطرات نفسهم لو عت المرأة عليه ولم يحصل منه حركة لم يفسد
الا بالانزال لانه غير مباهمة ولا كفارة عليه كذا قاله وفيه وفيه ويقطع يد من ترك
لانه عن: بالاجماع اي في الجملة لان بعض الامم كاي لم لا يفسد بالقطر في العواط وانما البهجة
: ومنه الاعتقاد ان نعيم كجمل اعتقاد الاستقاء من شرب الخمر لهذا الوجوب عليه وفي كلامه
خلافه فيفطر مثلا: كخامة بالهم وبوال بالعين وهي الفضل الغليظة شرب من الدماغ وهو بائنه
مالو نزول بنفسه او يفسد في حال فلفظها فلا يفسد في ما يلفظها ما لو ابتلع بعد وصوله الى الفم
فيفطر في ما وصله ما لم يفسد في فمه: في حصة الفم من الفم وهو يخرج الى الفم عند
الزورق واعقده وهو من كل لانه من وسط الى اقصى او اخذ المخرج عند الرائي قال في الرقعة
وداخل الفم والانت الى منتهى الحشفة له حكم الفم في الاقطار بوصول الفم الى الفم والبلع الفم
منه وعلمه الاقطار بوصول العين اليه وان استكفاهه ويجوز غسل من كى امه وكذا حكم الباطن
في عتق الاقطار بالبلع الرئي منه وعلم وجوب غسله لوجوبه ولا يجزأ ولا يبطل الصلاة
ولو لم يصب بالقطر كمن لم يصب في اجزائه او كمن لم يصب في كفه او كمن لم يصب في رجليه
: وعن وصوله اليه ولو لم يصب في كفه او في رجليه فلا يفسد خلافا لما في او لم يصب في كفه او في رجليه
دخان معه عن شق فصل كما في شق من الرئي وهو من الرئي ومنه دخان كخجول ليد مع
عنه شق فصل والطعم باللسان وهو وصول الشئ الى الدماغ من الانف وعلى من لم يصل الى الدماغ
لم يفسد بقاء الجاهل كمن وان لم يكن الرئي: اة افاد به اة من كلام المصنف رحمه الله تعالى
فلا يفسد من طعم الدماغ ولا من طعم في الجاهل فلا اعتد بها قاله الاستدوي فيفسد ما جاوز عظم
الرأس او فرق جمدا بطي: والاهليلج او جاوز الحشفة ام لا وخصه الله بالذكر مع شموله الرئي
المتى بذلك اية نظر للفم ومثله في الفم ما جاوز ما يجي غسله في الاستحباب فهو مفطر ايضه
: باذنه لان طعمه يغمر لانه وان غمرك من دفع من طعمه وفارق النكهة في اخرها كالحب لانه غرضنا
فيه وسر المحرم لانه امانة في هذه المسلمه سويشده بها ليم الا فيه هم ستم يثبت اوله والفم افصح
وهي ثقب البعد من الى السحرة: ولا يفسد الا كحال اي ولا يكره ايضا زمانا فهو خلافا لاوله وعند
الاسلم مالك يفسد وان وجد طعمه في حلقه وكذا لو وجد لونه في ريقه او خاشه: يقصد اي من
فقد ما يمان: عند الطريف ولو نجس او كبرل وامكنه الا حلقه منه بخلاف طباقة في مثلا
ولو وضع في فمه ماء مثلا بلا غرض من ابتلعه ناسيا لم يفسد او خشفه او وضعه لغيره كمن
او لغيره شرب جوده او صلبه او دماغه يغفر فلهذا او بالغة ناسيا لم يفسد نعم لو شرب
قمره الحاء قد خلد جوفه افطر: وغريبه اة ولو يغفر معناه دنا وكس والغريبة امانة

اركان
الصلوة

مطل

مطل

من يعنى
في

اجمع في شرحه
في السيرة

عزلة
في شرحه

ولو نجس
لا يفسد

عن الجب في كذا لغيره طيبة من فيه: **مطلب** في دخول في تعليلها اي لا جدال في ذلك
او غائبة وكالغير ناذر مع وكذا باب ولعل جمع الذباب لا فائدة انه لا يتقيد بواجب
ويعلم منه حكم البعوض بالاول ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض وفي الجملة اي ان الذباب
اسم جنس واحد ذبابه وانه البعوض صغار البق: وعليه رطوبة قال بعض مسألتنا ومثله
مرطوبة على منقعة مستنجح **مطلب** ولا يمتنع اعادة منقعة فربما من منقعة ولو باصبع
وان دخل بعض اصبع منها وقال بعضهم ان الغائط الباقى اذا اخرج باصبع لا يمتنع
فيما عليه ونقل عن شيخنا ومثله من فراجع: **مطلب** في ريقه او من ريقه تحت اللسان
ومن منقعة ثلثه لسانه للزطف والباقي الاكل: **مطلب** في كذا اي وليست معذرة ولو لم يكن
ماء وثقل عليه البصق عن امره وذكر الازم في ما ينفذ ذلك بغيره لا يبعد ان يقال
فبما عمت بلوا بذلك بحيث يجرى دائما او غالبا ان يتساقط مما يشق الا ههنا منه
فيكون بصفه الدم ويعفى عما سرق انتهى: وعليه الرضا ولو فوق حائل كبقعة مثلا: لانه
منه عن الكمال في قوله من المرة الرابعة وكذا كل منى عنه: ما هو منى ومنه الجبال في
في غسل جثته بغيره وكذا ما نقله من غسل جثته من اذنه وانما امكنه ان يلمسه للمسألة نعم
ان علم وصوله منها وامكنه الا ههنا منه بلا مسأله فطره ولا يمتنع ابتداء ريقه بعد الحصة
وان امكنه فله لغز الحرة عنه وكذا وصوله في كذا الى جوفه بغير عطاء **مطلب**
اكل ما قلعه من بين اسنانه بخلافه باصبعه وبفطرهما معا: من غير قصد اي من غير
قصد ابتلاعه فان قدم عليه ما في حال الجريان كما مر فطر نعم بعينه عالج جمل الفطر به ويتكبد
الكلال لبلا مؤكرا ولا يجب ولو بلغ الدم من خوفه الفطر اطره: فكذلك وان نام وفيه عليه
وكذا ما قلنا بغيره: قلنا لا يطر بغيره نعم ان تناوله لال كراه اطره وكذا لو اكره على امرائين
معينه فاكل من الاخر وكذا لو اكل من واحد من اثنين اكره على الاكل من احدى من غير معينه فيفطر كذا الجنابة
فراجع ودخل في الاكره ما لو اكره على الذنا وما لو اكره على الكبر بكنه الزنا على الكبر بغيره
عنه او منقعة او مسأله لا تخمل فاكرا على الاكل وعلى المسأله فلا يطر بغيره الا ان يكسر اذا اكل
واكثر فكان لقم فاكسر: **مطلب** ولو نأ وطأ له منه او كثره: ناسبا ومثله الاكره كما مر ولم يذكر
الله تعالى من عدم تصدق لانه السوء لا يوجب الا من اختيار وسوء ردد والتفصيل لا جدال في ذلك
وعنه الاستفتاء اي اخرج من الكبر بالهر ولو مع حائل او بهد حبله: لا يطر بخبره **مطلب**
والودي خلافا لما مر: لان الابل احرى ولو في سوى الطريق او جائل ولو متجنا او غيرا دني
في قبل او دبر نعم لا يطر الخنزير بالبلادة والابل احرى فيه الا ان وجب الفسل على فامة في بابه فراجع
: وهو من المني بانه اي يجب بغيره وجه اليه وان تاه عنه نعم لو عت قبل الفجر وانزل
بعده لم يطر وحل الفطر به في من ينقص الوضوء ولو لم يفرج مباءة والا كما مر وهو من وعنه
مباءة فلا فطر ولو بسوءه كما عرفت شيخنا اقل: لانه انما من غير مباءة اي فلا فطره وان كره
مطلب **مطلب** **مطلب**

لان الشبهة لا ترجع الى
عن اختيار

وعلم ان ينزل به ومنذ ما مضى عليه ابنه والخطيب في حاله ما في الجرح وقال الا انه عن بطل
اذا علم الا انزال به وان لم يكن واعى شيئا تبعا لشيخنا الرضا قال والفكر كالتفكير في ذلك
مطلب في النظر والفكر كالحمل للسوء كالقبلة فيحرم وان لم يطر به: وكذا لو كان فيه
او في بقاء الليل قال شيخنا الرضا وغيره ولا يصح النهي في مسأله الى ان يعلم الجرم فيها كانت
: ولو اكل باختيار او بان غلط بطل صومه وكذا لو جامع مثلا كالبهي: وبطل وبطله الكفارة
ان افطر بجناح ومنه نعم لو بان له الضيق فلا قضاء ولا كفارة: فلفظ هو جناح اليه
في عدم الفطر بالسبب المذكور بعينه فانه وان صح صومه في امساكه لو شرب منه منى
الى الجوف اطره كما قال شيخنا الرضا: **مطلب** في مباءة اي من حيث الفجر وان كان زائلا
وحل صفة الصوم في ان لم يقصد اللذة بالنسج والابطال الصوم: **مطلب** في
اي لم ينفذ ثم امكنه صحة صومه بالنسج ولم يمتنع لزومه الكفارة ايضا
في الركن الثالث من ان كان الصوم والمذكور فيه شروط الصوم وشروط
الوجوب: والعقل اي الغير الذي لا يميز بين الا الجرم اذ من قاطعة: والتفاسد وكذا في
الولادة من الفاء علقه او مضغه ولو بدلا بل على المعتمد: ورفق اة وانظروا اليه بالفرق
وجوب قضاء الصلاة على النائم دون الفجر عليه فلا اعطى عليه: اذا افاق اة صحح منه
الوجوب عدم صحه صومه في الاغناء المستغرق لجمع التمسك بلا خلاف ومثله **مطلب** في
الرفق المذكور بعينه عليه وان علم انه ينزل عقله لعدم تقديره فانما يبرأ
العقل منه وهو في بعض المسائل: قلنا عقله اي بغير جنون وكذا في ان كره بعد ثباته
: **مطلب** في الرجوع دليلا فاعلم من ان يطره خلافا في الجمل اي عند السبب ومنه امر الامام بصوم
لمستغفارة كرامة عن القضاء ولو لم يطر او نقل: **مطلب** في الاطراف اذ لا يصح نذر منى منه
بعينه لم لا يصح منه ولا كراهية في صوم منى من ذلك لعادته وثبت العادة بمرة قبل
الارجل اة ومنه بما فيه غير جامع السبب: والتماء وصحة اي ليست مطبقة بالقيم لانه
مفهوم ما بعد وظهر صدق من اي وحالهم بغيره ايضا او سجد بها صلاته فلا بد
من العدد فيهم وفي من بعدهم واقله اثنان ومثل القسفة الكفارة لم يثبت اي لا فطره
ولا عموما في الصوم عليه اي ان يجب بغيره الوحدة وكذا من غير ايضا وسكذا ولا يخفى ذلك اليق
عما كونه يوم التمسك في ذروة الاصح لانه يسلك به هو المعتمد **مطلب** في مثل يوم التمسك
بغيره النصبة الثالثة من شعبان فيحرم صوم منى منها بلا سبب كره بطله: ولو يجرى
ولو وصله ثم افطر يوما مشيوع الصوم بعينه فانه شئنا وفيه نظر لانه ثبت له بما صامه منه عادة
مراجعة فراجع في محرم الوصال بالصوم لانه من فضائله نعم وكذا الامساك كما قاله
الحنفي وسواء لا يتعاطى مطلقا بين الصومين ولو جامع: فيجعل الفطر بغير الجناح ولو على
الحاء وان روي غيره وبكسر ناضرا ان عتق فضيلة كذا في الام على من والافضل كونه

والفكر كالتفكير
كالتفكير

واقل
العد
اشان

مطلب
مطلب
مطلب

وكان من الغيبين بالمشاهدة بالقلب وبشيء من الطبع بالخيال والسمع بالالهام والقدرة
وحكمه على غيره بالسوة فاما الخواطر وحدها التي تقع عند سماع مناجاة العباد بها

وسئل وكونه بذلك فاكبر في يقينهم عليهم الرطب والبر والخبز وبعده ناء من من غير
هم الخلاء بالمد فلا فالدرهم بالي ويقدم الدنيا على العسل لان افضل ويكثر في اعماء
والم يفتاها ما في سعة منكم ونا هذا سمي عظم على السجود ويسمى على ما تقدم في الفطر من
وغيره نعم ان فست من صبره لم يشأ ومرو بفتح السين المأكول وبفتحها الاكل النواع
اي اكل صلات من اللسان والنفث والقلب كاللسان في الغيب بالاول من حيث الصنيع
اي فلا يجاب اي لا من حيث الصنيع كسهم الرابح وكسرها والنظا الهنا وهي ما يخرج طبعها كس
والطيب والورق والزرع والرجاء ولو في يوم الجمعة مثلا وسواء الاعوج والبهره فالسجود ومحل
ذلك في الضربة من الشرف ومنه قول الامام لغيره عن: قول الزور والعمل به لعل المراد به كل
غير مطلوب في الصنيع وان لم يكن قال الحليم ينبغي للصائم ان يصوم بجميع جوارحه فلا
يسته رجليه الى الباطل ولا يبطئ يده في غير طاعة ولا يهاهيه ولا يقطع الزم بالاشعار
والوكايت التي لا طائل حتمها ونفذ ذلك انما هو صوم صلاتهم مطالعة ما سباني في الاعتكاف
فمن ثبات من ان كبر الصنيع لا يلبث ان يقع مما صفة النفس بناء على ان الدنيا تجذب اليهم
اي تجذبهم من قبل ما وضع من الدنيا ولو نظرنا لما قد فعلنا لا اله الا الله ولا ما يجذب اجرة
لم يثبت الاجر على من فطنت على الوجه الروحية فزاجعة ان يتسل ولو من الاصلام اخذنا العلة
فان لم يغسل غسل ما في فامر وصدق الامام الله كالاذا والبركة على الجماعة من حاجهم ونجى
ان الاولى اي فنكره وذوق الطعام نعم لا كرامة فيه لاجد كضيق لطفه: بفتح الهمزة
اسم للفعل وبكسر اسم للخلع الذي كلما مضى في وصب واجتمع ومنه قوله: افط
في وجه تسميته وهو مخرجهم نعم انما انفصل مع كس ما المعادك افط وطعاه وهرم الخلد
ولا يضرب وصدق سرجه وطعم الى جوفهم عند فطر اي غلب ما يحصل به الفطر وان لم يند
بحاجه واد قال كرمه في اذنه كما قاله بعضنا شائنا بل نقل عنه انه يكنى دهول وثك الانعام
كده رجاينا فيه لفظ وغيره من ذلك افط فنادى ورا جعة الصبر في ومنها التوسعة على عيال
والاعتناء في ذوق الارحام واظهار الصنائع بعك او ما قد عليه ونحوه: ونكاه والقران
ولو في هام او في طريق لا في حركه وهي في المصنف والى القيد وجرم افضل الا في راء
او شفعه في ولو على نائم في رمضان صرح به منا لطلب منه الامور ليلدا ونهلا فيه والافرى
مطلقا مطلقا لا سيما كانه يقيد ان ما بعد من اجرة في روي اولى بالكم ما قبله الا اداة استثناء
وهي شدة وتحت ومعانها العسل وسامو صولة او زادة ويخرج ما بعد ما خيرا في روي
ونصه في زور وجرة بالا صناد وسوا من جم: وكان اجرة ما يكون برنع اهود اسم كان ولا يكون
نصبه وما مضى في اي اجرة اولى اي او فانه او اضارة ان جبريل يفتح الرحمن ليعلم ما قبله
وفي عرضة اسم القران على جبريل كل نظر فانه حفظ عما ظهر قلب من هذا البسب الا ان يقال
ان الله قد بلغ على جبريل كل حفظ ما كان يقرا النبي عن فيه في ذلك الوقت عليه او يكشف

على الموضع
الحفظ

هـ
العلوي
حيث

في القرآن المصنف
والا قبله وجملة
افضل

على الدعاء المحفوظ فيقابل ما يقدر اليه من او يقد الله فراجع وانظر في كل رمضان يحمل ان المراد
في رمضان كل سنة فيقيد من اذنه الاعتكاف من غير تشبه بعشر فقدر في اعتكاف
الاعتكاف الاول ثانيا والاعتكاف الاوسط ثانيا ايضا ويجوز في جميع ايام رمضان في بعض السنين تولا فضيلة
ذلك اي الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيره او الكثار المذكور في كلام المصنف رهلة وكل صبح
وانه اعلم في صوم في شروط وجبة الصيام: العقل والبلوغ وبهاج
شركة قالوا من اي يجزئ من تقبل المصنوع بما يشي الله وانما لا يجزئ من فيه الفطر حيث شئت
منه لاجل غلبه في كل سنة البرية وغيره وضبط الامام المصنف بما يمنع من النصبة مع الصيام
ومثل المصنف عليه جوع وعطش لا في صلاحيه ووجه اذنه وسنة خفيفة: للمصنف اي وان
تعدى بما مضى من شرط جوارحه فطر نية الشريعة كما قاله الشيخ في الرتبة واعلم ان المتأخر
فان شئنا الزيادة والرتبة وان ادام السرور غلب على ظنه الموت قبل الفناء وكذا رمضان
والكفارة والمندوم ولو معينا في ندم صوم في كل للمصنف ندم اعمامة بعد شروع فيه والفقهاء
ولو ما تعدى بغيره او صفاق وفيه نعم اعلم ان الرتبة ان الواجب بالامام في الاستفتاء
لا يجوز فطر بالسنة كرامة والافعلية ان يفتاة قال الا قد عني ووافقه في الرتبة ومثل ذلك
في حصاد وبناء وهارح ولو شرب غاي فيجب عليه النية ليلام الى في سنة افطر: فان نقص
اي صحت لا يوجب الفطر: وان سافر اي بعد الفجر ولو اخذنا لبيان سنة ميل فارق السنة او المراء
قبل الفجر او بعده: فلا يفتل فحرم عليه الفطر حيث لو افطر بالجوع لزمه الكفارة خلا فالاعلم
الثلاثة نعم في لزوم الكفارة نظر في وجه: جاز لهما اي يشي الله ههنا كرامة وفارقة اشناع
الفطر بعد الامام المتأخر بانه صوم المتأخر من رتبة ففتا ولا يجب عليه الفطر بل يشي الله وكذا جميع
اعلم كونه لا يجب الفطر الا اربعة وهي قضاء يوم الشك والاعتكاف بغيره والمرتبة وتارك
النية ليلام على المحرم وبسبب التسايع في قضاء رمضان وقد يجزيه الفطر والسابع
لصيف لو فطر باه لم يفتل رمضان الذي بعده الا فطر من القضاء ومنه ليلام بالاصالة وفيه
نظر: وكذا السك في المعتكف به وهو كذا في الجاهل غير المعتكف به الا ان وقع في ردة كما بان
فلا يجب قالوا من الرتبة في رتبة فطر ففتا: ثم يذهب الى انهم استلزامه وقال غير يندب
لله القضاء مطلقا وبسبب في الصية وقضاء ما فات في من الرتبة في غير والجهل كالكر
في اذكره واجب الامام ماله القضاء على المجزئ كاعف عليه: ولو اضطر الى المراد بالاضطر المجزئ
بالردة وفيه في من من لا يبعد ما وبالسبب بان كرم ووجه بقدر لافيه وجهي فالواقع في من كل
منها بفضله والواقع بعد في الا يقضيه كاستلام احد بوجه في الردة فلا فرق بينهما في لو كان
له اصل من قبل رد لم يفتل من رتبة المجزئ بشي: وجب عليه اعمامة قالوا من الرتبة في رتبة
جامع فيه بعد بغيره لزمه الكفارة: فلا قضاء عليهم اي من بغيره فطر واسم او نافي بل يندب
لهم كالمصنف الصلابة ويصرف بانه لو شرع احد منهم في الصلابة امكنه ان يجهلها ولا كذا الصنيع

جواز فطر
في حصاد

منه ليلام
بالاصالة
وفي رتبة
المرتبة
فلا فرق
بينهما
في لو كان
له اصل
من قبل
رد لم يفتل
من رتبة
المجزئ
بشيء
وجب
عليه
اعمامة
قالوا
من
المرتبة
في رتبة

ان الفاضل
بما في
الكتاب
في حصاد

لا
لا
لا

وسواء لم ينعض ولا يعض منا وجوب بعمامة وبذلك فارق قديمه نحو الذي في الحج وحسنها
 اه قال ابن حجر ويحسب فضلهما بفضله على ما في الفطر ومقتضاها سقوطها مع الاعتار ونحو الفطر
 فقلنا انها تستلزم ذمة المعسر الا ان يراد سقطها اذا جازا حاله **وقد**
 في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطر الذي تلزم فيه من رمضان اي يقبل او طنا جبر عند
 او خبره ونحوه او صفة كافر نعم لو طهر باجتهاد او من مثل نوى ليل في جامع
 فلا كفارة وان يبين الله ان نوى بجامع ولو في دبر او بهيمة او عمت او فرج مبان حيث يقع
 وان لم يتركه فمنا هتة فهو خطيئة بالزكوة المستقر مما لا بد من ان يتركها والافرى الكف
 لانها عترة يندب لها عترة الا فتاد فبدل خرج به ما رعت عليه لم يتركه فلا كفارة
 عليه وان اتزل والصفه في بدخج به افتتاد حتى صلاه واعتكاف واليقوم فيه بدخج به
 بعضا اليوم كاستنائه راجع بحج ما زاد من الحج كالاكل ولو مع الجاه كالتعميم مباح اي في نفسه وائمة
 اذا لم يتركها لغيره لغيره اليه كونه لا اجل الصفه فهو من المحرم من عنه بقوله الققيم
 والمرحمة كالمستافر ومثله الصفه لغيره اعظم انه لا كفارة سواء المعسر: تسقط بالثبته اي وان
 كان اثم به فهو جواب عما ذكره الرازي بعد: الاصح بطلان صومه وسواء المعسر وفارق
 عترة بطلان صلاه من تكلم ناسبا فطر بطلانها فكل عام اذا بان جنس الكلام مقتضى القضاء
 بخلاف جنسه الجاه والاكل في الصفه من خطا اي ناو بالثبته: على الزوج لو قال على الواط ود
 الموطد لسئل غير الزوج والزوجة كالاخيه وفي التبرع بربوية المال وكذا ما اعتقد
 صدق في اخيه بربوية من تقدم ويجب الفطر بذلك في مسائل سوال وبندب اخفاء
 وكذا المرض ومثله الردة بالاولى: يعرف موافق المصلحة من كل من هو في الفطر ويترك
 مقادير في الحريم بقوله سبع هتة: عترة صاعا والصاع اربعة امداد فيه ثمانية
 متفرقة في ذمتهم والظاهر لان هتة في ذمة المالك اذا اوجب بشئ كل من لا سعة في
 بغير سبب الشخص سقطت عترة لغيره وطعا من كان الفطر او بسبب كالتداع صبه في حرم
 متفرقة قطعا او بغير تداع ككفارة الجاه استغنى على الاظهر واذا استغنى دامت مرتبة
 على المعسر: فعليه اي الفضل الموزع عليها فان قدم على فضله اعلى منها وجبت ان كان
 قبل الشروع فيها والاندب ولو قدم على الكل مرتبة كاعلم وفيه نظر بالقدم على المالك في ائنا
 السهم وقد يفرق بان كل فضله منها اصل: كفارة اي التي هي ماله اما لو كفر غير عنه فلم
 مطر ولعباد الاخذ منها سواء فرمها غيره او هو على المعسر الذي عليه لا ضحايا فلو كفر
 اب في ماله عن ابنة القنبر فله دفنها للولاء كان حجابا فباكل من كفارة نفسه ولو هل
 حديقته لا يترك الميراث المستحق بصلته بها صحه البياض على ما ذكره يمد بغيره بل سواولي
 من غير مالا جوي ولعله اسلمه كانوا سببا ادبنا وعلمهم بذلك

باب في صوم التطوع

عترة
قيود
بأن
حج
خرف
عن
بطلان
وجوب
الفطر
والصاع
الزكاة
امداد
الزكاة
قطعا
على الزكاة
ان
ان
ان

نعم الاموال اي اعمال الصبي على الله تقا واما العزم على اعلانه بجمع كتابتهم له فانهم كل يوم
 وليله واما العزم على الله تقا ونفعا شعبان كل سنة فليكن اعمال السنة وكل ذلك لا فطر العترة
 واما الجدة اذ لا تجزى على التبرع في الارض ولا في السماء: الاثنية سبع بذلك لانه ثلثي ايام في حرمه
 اخيوات غير الارض والحيث فامسها كالحريم وما قبل لانه ثلثي الاثني عشر مئة على مروج
 ان اوله لاهر واما اوله لسبب على المعسر كافي باب الفطر والاثنية افضل من الخيرة
 : اما الحاج ومثله المستافر ولو سافر ففطر فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عترة
 ويندب صومه الثمانية قبله للحاج وغيره ولو سافر ففطر مع ليله العترة بنفسه الشهر
 وكذا كان كالسك في يوم الاثنين من رمضان فلا هتة فيه ولا كرامته وهي عنك افضل
 ايام السنة وعلا سببها ان يجمع بذلك لانه عاش ايام شهر الحرم وثا سبعة ثا سعة
 ويندب معها صومه الى دي عترة والاثني عشر اياما وندب صوم بقية العترة اخيرا
 بعد بلفظ الفطر وفيه عترة الى التبرع واما هتة كونه عترة يكفر سنين لانه من فطرها
 منه الامة بخلاف عاشا كسائر ايام فموتى عليه في السنة اياما منه اخرها من الحج
 والمستقبل ولها الحريم والكفر للثوب الصغيرة التي لا تسقط بالادب قال النووي
 فان لم تكن صغيرة فخرجت من الكفارة وعترة اياما منه في الكفارة بغيره ومثله عليه
 ضاحك الزخاير وقال الخفيف بالصغار يحكم ومال اليه شيخنا الرافعي رحمه فان لم يكن
 ذنوبه في زيادة في الحتة كوفال الماوية الشك في بطلان الفطر وبمعنى العترة
 فيحل الاول على السنة الحاضنة والثاني على المستقبل وقبله مراد بغير المستقبل انه اذا وقع كان
 مفقودا وقبل مراد عترة وموتى ومنه غايد في معنى العترة فاشد قال بعضهم برفه
 من تكفير السنة المستقبلية انه لا يحس فيها الا التكفير لا يترك بعد عترة فراجع: خلا في الاولى
 بعد عترة وكذا المستافر: الثالث عشر اي في غير ذى الحجة لانه من ايام الشيف فيبدل بالساريس
 عترة منه: لانها تبييض في حكمة صومها شكر الله تعالى من النعم العظيم ويندب صوم ايام
 اليها الى التبرع ومثي التام والعروة والبناء وتحت بذلك لانها شدة بالظلمة من عدم الغي
 مما اول ليل في آخر في حرمه صومها خطيب كسنة تلكه لظلمة المستمرة وتزويد السرا الذي عنده
 على الرهيل بعد كونه كان ضيفا وبسبب صوم السابيع والعشر من محرمها خطا بالظلمة الشرا
 ويندب صوم تلكه ايام من كل شهر ولو غير المذكورة لانه كصيام الشرا في السنة بعد ائنا
 : من سوال واه افطر رمضان ولو بغير عترة فان قدامه عنه ذكيت فيه وكفصل ثلثيها في حرمه
 وكذا ثلثي رمضان الحرام فاما لا تسقط فان فطر ثلثيها ثم دخل ويصوم منها مدي
 القعدة وفيه ما ياتي ثم اتبعه اي هتة ان صامه او حكما ان فطره لانه قضاء يقع عنه
 فكانه مفتحة كصيام التمس اي فرضا لثبته من غير ما: وثا بعد افضل فله ثلثيها
 في جميع الشهر وثبوت بقوله وفي سنة كحج الرقما بغيره انه يندب فضاها بعد سوال

اول
السنة

في
الحج

بطلان

في

في

في

في

افضل

في الاصل
من تصاري
والسبب
ليس هو

لان جميع انواع هذا الصفة المذكورة لا ينفذ في رواد الطرفين كاخ القديسة فتأمل
فرد يوم الجمعة او فاذا الاحد واليوسن وهذا لا يفي وحده واذا السبب وكذا افراد الاحد
فما على لست كدرة التصاري تعظيمه كالغظم التبع السبب وانه بالافراد تفيد لتفهم
فرد منسوب وانه به جعلها وبعضها مع غير ما والاثنين منها لانه في بعضه احد وبوقد
من العلة انه يخرج عن الكرامة بصفة الجود والاخر وسوغير بعيد وحكمة كرامة الجود الضعفا
بما اعملها غالباً فبما انفسه عليه من قضاء او نية او كفاية فلا يترك الافراد فيها صفة للمسلم
فيه اطلاق التمسك على الزمان فبما انفسه او فاء وسو كذا في عرفا ولفظ دائماً او غالباً وقبل الزمان منه
الاشياء المتحركة والزمرة من الاشياء الساكنة وقبل الزمان منه الاشياء المتحركة والزمرة من
الاشياء المعقولة فراجعاً ويتبع لغيره سواء المعتمد **وينسب صيام داود** كان يصوم
يوماً ويصوم يوماً ويصوم يوماً في يوم فطر يوم هب او عرف فقطرة فيه افضل لانه
من **سبب** افضل الصيام بعد رمضان صيام الشهر الحرام واوّلها شهر العود
على المعتمد عند بعض ما ياتي في باب لظان وافضلها على الاصح شهر المحرم ثم رجب ثم الفعدة والحج
وبل يتقدم الحج ثم بعد ما شعبان وعشر رمضان الا قبل فضل من عرّض في الحج الاول لانه في
الافضل **وسمى** قال المازني لو روي في ايام صوم تطوع معناه نيب فطر في
ورد في الحديث الشريف انه قال ان الله تعالى يقول كل عمل عمل ابي آدم له الا القطر
قائه في وانا اجزي به فقبل في الجواب عنه انه المستبعد ان ياتي الى تبعاته ضعف وكل عمل
معتبر لصاحبه الا الصوم فيها وقبل ان الحصة يوم القيمة تتعطف على الاعمال فاذا لم يترك
الا الصوم فبشكل الله تعالى برضه الحقيق فيه ويدخل الصائم الجنة قال ابي جابر انه لا رياء فيه براءة
واذا الرياء باخبار صاحبه بغيره صائم مثلاً وقبل غيره لك فله فطعمه اي ولا كرامة مع العزم
ومثلها من النوافل كاعتكاف ومراء ولوف الصلوة وطوعة ووضع وذكر ولوف صلاة او عتقها
وفرض الكفایات كالنقل فبما ذكر على المعتمد الا في الحج وعمر وتوارة الفرض والنقل والآخر جبريت
لم يعم غير مقامه وبناب على فاضله من لا ينفذ في غيره دون ما ينفذ في غيرها ولا قضاء
فما في الدائمة الثلثة وان في محنتها الرقي بقضاء الموت منها نيبا كما مر وقبسه المتلدة
على الصوم وبناب عليه ايضاً بغيره النوافل وفرض الكفایات لانه لعمري نعمته بفضاء
لست فيدا من رمضان لست فيدا ايضاً بل كل فرض عني كذا لك نعم لا حرم قطع العلم
نعم العلم لان كل مسئلة مستقلة برئتها ومنه بعد حرمة قطع المسئلة الواحدة **وسمى**
بكرة الصوم تطوعاً على فضاء ولو غير فوري **وسمى** ان تصوم المرأة
تطوعاً ما يترك وزوجها حاضر الا باذنه للنية اما لا يترك كعرفه وثمة سوال
فلما صومنا الا امنعنا وليست الصلوة كالصوم لقصير منها **وسمى**
الاعتكاف **وسمى** السائح القدسية
كذا قال

في رواد
من تصاري
والسبب
ليس هو
فرد يوم
الاحد
فما على
فرد منسوب
من العلة
بما اعملها
فيه اطلاق
الاشياء
الاشياء
يوماً ويصوم
من سبب
على المعتمد
وبل يتقدم
الافضل
ورد في
قائه في
معتبر
الا الصوم
واذا الرياء
ومثلها من
وفرض الكفایات
لم يعم غير
فما في الدائمة
على الصوم
لست فيدا
نعم العلم
بكرة الصوم
تطوعاً ما يترك
فلما صومنا
الاعتكاف
وسمى السائح
القدسية
كذا قال

ضلع رمضان
صيام الكسوف
قال الله تعالى
الصوم
فيها
الكفاية

كذا قالوا ولعله ذلك باعتبار معناه الدعوى بدهل اني لن ابره عليه اي على عبادة
العجل عاكفني واما كونه بالقيمة المحصورة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة
فراجعاً ومعناه لغة الاقائمة على الامر خيراً او شراً ومرتبة ما ذكره الله في كل وقت
ولو بلا صوم او ليل وهذه كاستبالي خلافاً لما بين يدي من الله والي في رحمته الله عايت
انه **اعتكاف العشر الاول** من شوال وفيه يوم العيد فطما وسوا يقبل الصوم اتفاقاً
كانت في اي في باب الصوم وتقدم ما في وقالوا اي الا صلب فليت مرادة البرية من
بل بينك من ذل ليله القدر من خصائص هذه الامة وبأية الى يوم القيمة وتحت بذلك لعل
فهم ما اول شرفنا او لفضل لافضل فيها كما قيل به ونزله في **وينسب** من رايها كنيها
وينسب ايها ما في العبد وينسب من اللسعة انك عقق كرمي تحت العفو فاعف عنا
ويجمل فضله من ايها ما وانه لم يعبسنا ونفبه في عاقبة الحال كما قيل من دعنا
عازف عننا **وسمى** صلي العشاء والفجر جماعة فقد اخبر بحظ منها وعلا منها
عليه الحز والبرد فيها وينسب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلا منها طول
طول في شمس منسك الشعاع ما قيل من كثر تردد الملاكة فيها وبتفاد بعلا منها
مع فنها في باء الاعوام بناء على ان لا تشغل الذي هو الاصح الى ليله اي من العشر المذكورة
نظراً او من مفرده كما اخبر الغزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيه باليوم الاول من الشهر
فان كان اوله يوم الاحد والاربعة في ليله تسع وعشرين او يوم الاثنين في ليله
احدى وعشرين او يوم الثلاثاء او الجمعة في ليله سبع وعشرين او يوم السبت في ليله
ليله خمس وعشرين او يوم السبت في ليله ثمان وعشرين قال الشيخ ابو الحسن ومند
بلغت سنة الرجال ما في ثلث ليله القدر بهذا القاعده المذكورة راجع الى شعبان بخبره نضماً
تلك ليله بعينها في عرفها في سنة عرفها فيها بعد ما كرم قاله صلاه اة الذي ذلك عليه
الا هاد من المذكورة ان الصلوة في المعجزة الحرام افضل من مائة في معجزة كرم
ومن مائة في الاضمة ومن مائة في غيرها وانما في معجزة كرم افضل من
صلوات في الاضمة ومن مائة في غيرها وانما في الاضمة افضل من مائة في غيرها
وذكر ابي جبر ما يخالف هذا من الاهاد من غير المذكورة افضل ما يكفي اي فلا
من زيادة عليه وينسب يوم لانه لم يزد انهم ولا هاد من اصحابه رضي الله عنهم
اعتكافاً دونهم وضم اليه بعض اصحاب السافعي ليله ايضاً بالجماع اي الحوجب للفتل جلال
الحق في بعض احواله عند الخوف اي معه والجماع هرام في الواجب مطلقاً وفي المند في المعجزة
في هذا المعجزة كالصوم واة الاستثناء بطله مطلقاً في مثلاً في الواجب عامر
ولا يثبت التطيئة ولا الاكل ولا الشر ولا الاقرب بالصلوة مفاضة ولا كتابة العلم
وان كثر ولا الصلوة ولا غير ذلك ولا ثلث الصلوة في مائة لم تكس ولا غسل بها في ثلثه

في رواد
من تصاري
والسبب
ليس هو

في رواد
من تصاري
والسبب
ليس هو

في رواد
من تصاري
والسبب
ليس هو

في رواد
من تصاري
والسبب
ليس هو

المريض بعدد المرضي او تعددت الصلاة على الجنائز بعدد الجنائز مثلا فكل
 يعبر كل واحد على انفرادهما ويعبر بالجمع والذى مال اليه من ثلثي الثاني نظر لما مر عنه
 من اعتبار العرق بعرضه اي بفضله كاستبدال وادرس بول واذا فرغ منها الى
 بعد كونه سابقا واستبحر فيه ان يوضاؤه الخروج للاستنجاء وجها وادرس بول
 قال كان الوضوء مندوبا فيها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فان لم يخرج
 فيه الخروج لم يقطعوا الكلام في الوضوء الراجح ولا يجوز الخروج للمندوب ويطعوا في
 منه في المسجد وفي سحر الرضا جواز الخروج لوضوء عند الحاجة لا لغيره ولا يقطع
 السابع بالخروج بمرضا يخرج الا وكما مر في حريف وهو قاصد مع فقد صحة ما فيه
 ويجب العود فوراً بعد زوال ذلك بالخروج بعده انه لو لم يخرج في سحره وما قبله من
 يبطل ثوابه فيجب من ذلك ان يخرج في حريفه بوضوءه فانه سمي في الرتبة
 ويخرج المكث مع التوبة مطلقا ومع عدمه الا في اخرج الدم للمعصية جنة
 والمكث كالتوبة ان كان بغيره راجع بغيره اصاب ولو لم يترك التوبة الا بعد
 طول الزمان فوجبان اصحهما لا يفسد اخذهما التوبة وكلام الاضحية هو المعتمد
 الا اوقات قضاء الحاجة وكل ما طلب الخروج له وقصد منه ككل وغسل فبا

الحج اول صلاة جمعة واجب الا بشروط
 وله كلام مهم علم كرامته افراد في جمعة او تحصيلها بالثبوت به هو من الشرائع
 القديمة لما صح ان جبال قال لاكم لغز طافا ملائكة بيتا البيت سبعة الاله حنة
 كذا قبل وفيه نظر اذ الطواف ليس حقا وبفضله على قول ابراهيم عليه السلام بالبيت
 الناس كتب عليكم الحج اذ لم يرد ان يسنه النبي المخصوص والمخصوص ببناء الامة ما عدا
 الطواف منه اي كونه ببناء الكعبة وينبغي ان يقال في العمرة كذلك وتلت آية في السنة
 الخامسة وقرن في السنة السادسة وبهذا جمع الشافعي ومعناه كالعمرة لغير الزيادة
 او القصد او كسرة القصد وسرعا فضا لكعبة للشك في الاى او اعمال مخصوصة بنسبة
 العمرة متمم بذلك كونهما وضيفة العمرة حيث الوجوب كالحج خلافا لما قاله قال
 الشافعي وابو حنيفة ومالك والشافعي وقال المزني ما ائمتنا كمالا ما مالاه واحمد وابو يوسف
 انهما على العمرة وبقعان نظرا فيما بعد ليلة الاولى ولا يفعان فرضا كفاية ابدا وانما فرض
 الكفاية اضاء الكعبة اي الحج لم يزل كل منهما يقول بالمعنى اللغوي مناله ومنه سواء
 ولا يقول فيها بالمعنى الشرعي فقامل وشرط صحة اة جهة ما ذكره اربع مرات وبقي
 خامسة وشرطها وهي من بين الذنوب وشرطها الاستلام والتكبير واما معرفة الاعمال فليست
 شرط لصحة الا اقام لا مكان معرفتها بعد فالولي في المال بنت او ما دونه والسنه
 في عبه غير البالغ كالولي ان ينعى اي يقول لو لم يأت الا اقام عن سنه او فلان او جعله

حرم ما يكذب

حرم ما يكذب ولا يهين الحيوان بذكره ثم ان جعله قارنا او منعا فالدم على الولي واذا ارتكب
 خفوا بنفسه فلا ضما فطلقا ان لم يكن ميلا ولا فعلى وليه ولو اشد فابغى ولا يصح
 اهرام الصبي بغير ذنوبه لانه تسان السنه الى حيا الى المال وبذلك فارق الصلاة
 والصبيح وبطلان الولي اي بغير المهر لا يكفي فعل احد منهما حتى لو انكبت دابة اعيت كونه قائدا
 له او متاعا به وبسط طار منها من هذه وجب وشعره من نعم لا يسهط جعل بيت
 الولد لان العبد اصابه سوا الولي تنبى لا يصح الا اهرام عن ورا الكافر قال اعتقد
 المذاهب ولا يسهط اعتقاد ولدا المسلم الكفر في صحة الاصل عنه وقال شيخنا يسهط فيه اذا كان
 الميت عنه وبنوا له اي بنوا الولي غير المهر ندبا بالاجار لغيره فانما فناء له كرهت عنه
 فليست مسئة كالفيل والمهر يسهط بنفسه وجوبا وكذا السبي والربوي وبسط سوط الطواف
 فيه لا في الولي الحر في الواقع اكل بعد اي بعد جهما اي بعد فوث الوضوء فيه والالتزمها فعلها
 وان عكست او وقع منها بلا جدر لهد اهرام لبقاء الله لزمها اعادة الطواف والسبي ان كان فاعلا
 خلا فالبعض تنبى الطواف في العمرة كالوضوء في الحج فليست فعله وما قبله ان كلاً
 قبل فرائضه ولا يعيدان ما نعلمه بعد كماله ولها سوط اي سبعة ومضى وجوب الزاد والزل
 وكون الزاد وكفوة موجودا في الحال المعقودة واما الطريق والنبوء على الرحلة بل
 مسئلة وامكان السب والوقت **تنبيه** يعنى على الا يسهط عنه امتداد من المني
 من وقت خروج اصل بلدك الى عودهم اليه فمن اعس في جزء من ذلك لم يلزمه
 حج في ذلك السنة ولا غيبة بغيره قبل ذلك الوقت ولا بعدة ذمبا واياك
 وكذا اقامة بكنة او غيرها والا صح استنابا هو المعتمد في يوم اي في اليوم الاول
 من ايام سفره على المعتمد كفاية ايام اي ايام سفره وهي ما بين زوال سابع ذي
 الحجة الى زوال ثالث عشر من شهر النفل الاول من سنة او تبعه ويعتبه العمرة
 فليس ما يسهط اعمالها وهي كمن لم يسهط النفل الاول من سنة او تبعه ويعتبه العمرة
 للقادر ولو انش على المعتمد مسعة شديدة هي ما لا يحتمل عادة عند شيخنا كابن
 حجر الكنته وهي معرفة الان بالجماعة ما خذوة من الكنته وهي سنة فالحج في
 فان حج فسرجه لرجاله اي مكنة فلا يغيب عنه ولا الحرام من دينه ولو سبه
 ومنها عقاب الاب ومنها المؤنة اجرة طبيب وممن ادوية وكذا ذلك من عليه نفقة واجرة
 مسكنه ذمبا واياك قال شيخنا الرقلى ومحمد بن علي لا يسهط على ما ذكره وان اومهم
 كلامهم جواز حجهم اليه اي الى ما ذكره وخبره بالحاجة من استغنى بكنة زوج او بغير
 رباط فليزيمه بعده وصحة في الحج على المعتمد لزمه بغيره وسواء احسن الكتب
 اولوا ولو فقه بعضا مشطاعه لم يسهط الكتب ولا سؤال الصدقة او الزكاة لبقاء الحج
 في ذمته على الشك في خلا فالغفر الى الاحياء ولا يلزم الفقهاء بيع كنية ومثله

١١٩

الطواف في العمرة ساقط حلة في الحج

سنة

ومنها اعتاد الاب

ولا سؤال الصدقة

كل ذي حرفة لا يملكه الله حرفة الخنازير والهناء ومنها خيل الجندى وملكه
 وبينهم النزل وجميعهم اسم سوال صحيح المعتمد وصحي في الرقعة سوال المعتمد
 لان حاجته النكاح لا يملكه وجوب الحج لئلا يقدم النكاح اولى وعليه لو مات
 بعد تقديم النكاح عا حيا وبغض من تركه واذا لم يخف الفتن فالأفضل
 تقديم الحج وفي سنة لو مات قبله كان عا حيا فلو خاف وان اختلف الخوف
 به على المعتمد ماله اي الذي يبدله للحج لاخذ مال بخارة او رصده بأوسو
 من يرفق لطيف لهاخذ من المار سينا وجوب ترك الحج اي ابتداء اوده واما
 عند غلبة السلامة صحح في التبرك بالبحر اصحابا لا يجب سوال المعتمد
 اصحاب النجيم سوال المعتمد ولست اراه المعتمد انما في وقت سبيلنا كالحج
 وفي شرح المذهب باعتبار العادة وسوال المعتمد وانه كره اجنبيات فلا اراه المعتمد
 خلافه ان وجد فانه او انا احسن المصلحة ولو بغیر العزم فسرعي لو طعن
 مقطوع من عروا وغيره استحبنا الغالب فان لم يغلب شيء وجب الخروج
 فان لم يخرج لظنه وجوب المانع والمنسقط فبان عدمه بيقين الوجوب كعكسه
 انه شرط في وجوب الحج سوال المعتمد فمن مات في غير من تركه وفارق الزكاة بانه
 عبادة بدنية ولو حج عنه اجنبية اي فرضا واجبة الاسلام واما كانت نقدا
 بان لم ينقطع قبل موته جاز والعلة للاصل والا غلب واما النقل فغيره
 فلا يصح اذ لا يتواءم من الوارث او غيرهما على المعتمد كما بان في الوصية تركه
 على الفور اطر العجز والا كمن بلغ مما جزا فعلى المراضة وعلى كل بيع للمكتمل اجبة
 على المشتري ان امتنع فاضله مما اوجباته اي يبيع الاستحجار فقط وبسقط
 مخرجه العاقد من احوال الحج فرضا ونقلا حتى لو تركه مندوبا سقط من الاجرة
 ما يثابه ولو ان لا جبره وقع له ولا شيء على المتاجر وجب بقاء قضاء من
 القاض له ويلزمه رد ما اخذه من المتاجر له او يبيعي عليه الحج اكان في الزمة
 او اجنبية مالا نعم يجب ببقائه اكان اما اوله حق في بيت المال بالاذن له
 على الفور فيه وفي الاجنبية وكذا في المال لو وجب واما فعلا لباذل فعلى التراضي
 قطع ما سببا ومثله فعلا على العاقد او الاستئصال

والعضو
 يجمع وهو
 القطع
 لقطع من
 اكمال الحركة
 وبعمله كاذ
 قطع عصبه
 صح

بخلافه على اعتمد بهما الرقعة الاجنبية كالولد في عدم الوجوب في المصلحة
 ولا يجب سوال المعتمد قبل اتمه اذ المراد به الزمن الذي يملك فيه مستطعا كالحج
 من جميع الولد كسلف المال ويجوز النيابة في حج النقل لعبه ومهر وحين
 الحج بالنفقة اي الكفاية ولو لا كثر من واحد كالاخجار ويبيع ما زاد
 عن الواحد نقلا كما في الميت ويبيع النيابة بالجماعة كفى من حج عنه فله
 كذا

فله كذا والاذن فيها واحد فقط فاما اهرم عنه اثنان من يبايعها وفتح عنه
 الاول والآخر لم يقع له واحد منها او يقع لهما ولا يبيعه غيره ولو شتم الامم فوفقا
 الامر ولو شتم المعصوب بغير بغاء الحج عليه وجب الاجرة بغير نفقة وبذلك
 رد ما اخذت من الاجرة خشيتم مع بالياء المعجزة المعصومة والمصلحة الساكنة
 والمصلحة المعصومة اسم فيله ولفظ الحج في الحديث يدل على فريضة باب المواقف
 وسوال المعتمد في الورد والافواق المضروب بها واذ لا صد الملاح اسم للمكان او الزمان
 المضروب بها بان ذي الحج يبي بكنس كذا افسح من فسخها سمي بذلك لوقوع الحج
 فيها والا ففسح في فان الفوعة الفخ وسميت بذلك للفوعة عن القتال فيها
 نفقة مكة اي ههنا نعم الافضل ان يصلي ركعتين في المسجد ثم يذهب الى بيت
 فليحرم منه ثم يعود للتجمل لظلال الوداع ومن الشام وهو طول الامم العربية
 الى الفات على الصحيح وقيل باليمن وعرضه من جبل الرطبي الى بحر الروم ولفظ ذكر
 وسمي بذلك لما قبله ان كالمثابة في الارض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجليل التبرقي
 وهو المخرج وقيل لانه مستحب الى تمام ابن فرج لما قبل ان الذي انشأه وابتدئ فيه
 المصلحة بحج وقيل غير ذلك وسلكا في الزمن الاول ومصر مسمى باسم اول من سكنها
 وهو مصر بن يثرب بن تمام بن نوح وقال ابن جرير سميت مصر لانها حديبية المشرق والمغرب
 والمصرفة الى مصر ومدا وبكة والمدية فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظ
 يترك ويؤتى ويهوى ولا يصح في طول الامم الى البرقة بحاجات البصر الرومية من جنوب
 ومثاق ذلك فريضة اربعين يوما وعرضها من اسوار وما حاذ اسمها من الصعيد لا على
 الى ربه وما حاذ اسمها من فط النبل في البحر الرومي ومثاق ذلك فريضة من ثلثيها
 ويكتنفها العرض جبلان المقطم من شرق فيلها وجبلان لقاء من غربها والمغرب كونه
 عند مغرب الشمس واعظم اقليم الاندلس ودور ما كلف ثلثة اشهر واقضاه جزائر
 الى ذلك السنة ومثاقها كذا ما في فريضة واجبة او يقال لها مائة يوم من مسجده او مائة
 وهي المعروفة الآن بربيع وسميت بذلك لان التبرك اجتمعا اي ذهب بها وكانت فريضة كعبة وهي
 على ستة مراحل من مكة ومن اليمن وسوال الالم الثاني وثاقته طولها فيما بين المشرق
 والمغرب نحو عشرة الاف ميل وعرضه فيما بين الجند والسفلى اربع الاف ميل ومنه
 الصبيان والشجر بلعلم اصل العلم ويقال له برسم برانين يدل اللام من فطبت الرملة
 باء ومواسم جبل على مرحلتين من مكة فريضة بكنس الرء وغلظ من حركتها ويقال له
 فريضة النعال ومرتبة المنازل ومواسم جبل على مرحلتين من مكة ايضة واما فريضة بكنس
 الرء فانسم فيله يستب الهيا او بيتا في رضى الله عنه ذات عرق بكنس العين وسكون
 الرء فريضة على والدر العفيف وهي مرحلتين من مكة ايضة وفي رءول الله دم
 اي في عام حجة لا سلا عراقي سمى بذلك لانه ارضه بعلم الجبال والحق لا حجار ولفظ
 تذكر على التبرك وسمي في معارها في الجزيرة ويدخل من اقصى الجبل الى اقصى السور

المواقف

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
يا حي يا قيوم

وبی

151

وسمى مضافا هذه فت تارة للاضافة منسوبة بحجته والمراد منه التكليف وهو من ليا والاب
 البابا اذا قام بالمكان والمعنى انما منعه على طاعة عتق اقامته بعد قامة وبكده الكلام في اثباتها
 والسلام عليه ويندرج لوجه وثا حجة الى قولنا اهدت قال ليهك اي ان كان محمد ما والا قال اللهم اني اعوذ
 بك من ان يكون لي النسيب رابع ولا يلحق بالحق بل هو منكر في قد ضمن بعضهم ذلك لغير
 المحم نطقا بقرينة لا رغبة الى الباب لفاهه واذ كر عطف ملك ههنا عتبه فاهه واذ اريد زخاري
 الدنيا فقل لا ارم ان العيب عتبت الاخره بعد فرائد اي بعد فرائد تكرم مما لا كاي الى
 صلي على النبي ثم اي بصفت افض من صف النبي تحت يمينه والى ويندرج الصلاة والسلام على
 الله وصحبه وتكرير ثلثا ويدعو بما ساء ما ديني وصحبي ونبي ومنه اللهم اجعلني
 من الذين استجابوا لنداء الله واملوا بك ووقفا بعدك وتقطر بوعدهك وان يعطى الله
 اللهم اجعلني من وفاء الذين رضيت وان رضيت اللهم بصلواتك اداء ما نويت وتقبل مني يا كريم
 ما اذنت واما بالرسول المذكور ابراهيم لما ورد ان ابنه عيسى رضي الله عنه قال لما فرغ
 ابراهيم من بناء الكعبة اوحى الله تعالى اليه ان اذن في الناس بالحج قال هارب ما ينبغي صوت
 قال اذن وعلى البني فقام ابراهيم على المقام ونادى يا ايها الناس كعب عليكم الحج الى بيت
 العتيق وفي رواية عباد الله اجهروا داعي الله فجمع مما بين السماء والارض من في الاضلاع
 والارحام ضعفت اي من الحبيب الذي فيه التذلل ولتستضعف راجعا للصلاة على النبي
 خلا فاما الله ثم عباده المنجى فراجع وانه اعلم ما كنتم من بالهم وبالموهلة لغتان اسم للبدن
 وقيل بالهم للبدن وبالباء البيت وحيه او البيت والكان وقيل بالهم للهم وبالباء المسج
 وهي بالهم من الملك بمعنى الحق يقال املاك البعبع ما في ضرع امه اذا انتفض لقله ما شأنا
 وبالباء من البكة اي الاخراج لاجلها الجبابرة ولما فيها من الرفع والرفع والزحام
 وهي افضل بناد الله تعالى البقعة التي ضمت اعضاده في افضل حية
 من العرش والكرسي قال ابن حجر في كتابه في مناقب الانبياء وافضل بقاعها الكعبة
 في المسجد هو لنا ثم بيت خديجة رضي الله عنها وشهد ابنا وورقة بها
 الى الحرف الخطا طر بنينه او حذو من كفى معصيته اول من بني البيت
 الملائكة قبل خلق ادم وطافوا به كما في ثم ابنه شيب ثم ابراهيم ثم العا لفة
 ثم هره ثم فقي ثم فقي ثم عبد الله بن الزبير ثم الحاج بجانب الحج فقط ثم
 عبد الملك بن مروان وبنائي بناء المسجد في الطول وكذا كسوة البيت ومن اراد
 الوقوف على ذلك فعليه بالموافاة الذي ذكرناه فيه دا خلا بالرفع فاعل يغشغل
 ولو خلا او انني من طريق المديته وكذا مصر والشام والمغرب منها من فوه
 افضل من الليل وبعد الحج افضل وبينه كون الداخل ما شيا وحافيا لا لغز
 والم في سود جها ومثلها الخنن ودا عبا وخاسعا ومثلا لدا ومذكرا

يدخلت فيه
 من اعضاء
 في عام افضل
 فقع حقي
 العرش
 الكرسي

جلالة

جلالة الحرم ومنه على غير وجبنا للراحة والابناء وملتطفا بميزانهم بهي
 ثم يهدخل ولو خلا لكاف من باب باب بنى شية وسوا المعروف والآن باب السلام وسو
 تلك طاقات في قبلة الحج الاسود باب الكعبة وسوا من جهات البيت كانت وان خرج
 الى بلدة من باب بنى ستم المعروف والآن بين باب العمة وسوطاق واحدة بطول والواقف
 ويهتج طول والقديم وطول والقدس وطول واليزيد وطول والوارد وطول والخنبة
 اي المتجور الحام المعتمد انه كعب البيت وان كعبه المتجور الركعتان بعد اي انها تتدرج
 فيها اوف غيرهما صلاة يفعلها ولا تقف احدى الخنبتين بالآخري **فصل**
 فيها يطلب في الطول وسوا فضل اركان الحج حية من الوقوف على ما اعتقد من فخرنا
 الرتبة كطواف الحج اسار بالكان الى انه يقع من انواعه افراد وهي طول والخلل
 وطول والنز وطول والنفل ولا يجوز القطع بطوفا واحدة اما الواجب
 اي الشوط لصحة فلو ثمانية الشد والكل وجعل البيت عن اليسار والبداءة بالحج وكونه
 تبعا وكونه في المسج وعدم صفه ونهية اء استقل ومذاق ذكرها الله في التوبة
 آخر الفصل كذا الصلاة راجع للشد والطمحة وعند اي في حرمه الله صلى الله عليه وسلم
 ويجوز مع الجنابة والحيض بدنه ومع الحرك ساة عاريا اي مع القدرة على الشدة
 والا فلا إعادة او حذرنا اي مع القدرة على الطمحة وكذا في المسج بغير معفو عنه
 وينبغي ان سوا المعتمد بشرط في الصلاة وسوا لا يتعمد المسح عليه واما لا تكون رطوبة
 وان لا يجد مكانا خاليا منه فلو احده اي او انكسفت عورته او رخص ثوبه او
 الحذر اي بجزء من بدنه ولا يضره مسحه على يده او شئ في يده وسوا اي الحج عليه جدام
 قصير وكلم سنن الجلام حكم جعل البيت فيضة جعل جزء من بدنه فوفه او في رفرقه ولو قلما
 زاد على شدة اذ نزع فروجا من الخلاء كايي والحج بكس الحذاء كاهر ويهتج العظيم لما قبل له
 عظم اي مات فيه الوقت في الا نبي عتبه او غيرهم وفيه قبل استعمل وقيله وانه وكان في
 ماوى غنة ليله ويهتج ما بين الحج الكود والمقام حطوا ايضا كذا الدعاء سنة ذراع فقط
 دا خل المسج اذ كان ومع ما لم يبلغ الى ولا يضر ارتفاع الظل على البيت كسطح
 المسج وغيره واول من حوط على الحبي بنى عه ثم وسعت بعد الا قام الخليفة ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه ثم الخليفة بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجعل له جدارا على القامة ثم الخليفة
 بعد عثمان بن عفان رضي الله عنه وجعل له الارضة ثم امير عبد الله بن الزبير رضي الله عنه
 ثم الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ولده الوليد بن عبد الملك المذكور ثم الخليفة المنصور
 ثم الخليفة المهدي ويكلمه فتم بعد ولده الخليفة المهادي وزاد في بعض جهاته وجعل
 مربعا بين جداره وجدار الكعبة شتعة ذراعها كل جانب واستقل لا من عليه وبناء
 السلطان بعد بجدار من غير زيادة فيه واول من الكعبة ما دا خلا فقيته جده عه

افضل
 اركان

حيثما يتأمن قبل بناء في سبيلهم كمناسكهم بعد ذلك إلى الزبير بالقباء طي من خارجها حيث يتأمن
 ثم يدير لها السطبان في جدار فوق في خلافة بالكتوف السقوف من خارجها والتمت وحل بسط
 ذلك النول من منمنامو لغنا السابفة ما يشاء ولو امرأة ويدرب ان يقصر خطاه لكثرة الاجر
 وها فيها اولى لعذر وبك الزحف واما الركوب في خلافة الاولى والحل على الرجال اولى من الدواب
 والاب اولى من غيرها بل كرامة اي بل هو خلافة الاولى كرامة فكروا في كرامته كبره سواء كان
 في جهة اوله او في اخره فلو كان في جهة اوله او في اخره فلو كان في جهة اوله او في اخره
 وكذا ما بعد من الثقل وغيره سواء فعلها من قبل او من خلفه وحله لو انزل والعبادة
 بالتمسك كرامة وارتفاعه من الارض المستجدة في الخط فاذر عانا ونصفا تقريبا وسوم
 الجنة وكان استئذنها من الذين فسقوا خطاها باني ادم كرامة في الحريه ومحضه عند
 ثقلها من مودد ميه ولو بادى جزاء بل بينهما حتى يعادل ثم يهر فانه من وجب العود
 الى حلة عند استئذنها يهلك والجنة اولى في كل طرفة والادوات كرامة ولا يقبل الحج اولا
 يستحب بلا هو مباح وكذا يقبض اجزاء البيت ما لم يطلب فيه ذلك وكذا لا يبعد السجود
 على غير الحج وكذا يقبل البيت اذ كان عن استلامه اشار اليه بيدها ويقتضي فيها اول طوافه
 هو اول كل طواف من طوافه والاولى كرامة واستحبت ابراهيم من رفع اليدين عند التكبير
 ووفاء بعد ذلك اي ما لم يشاء به ونهنا عنه وما ذكره بعض العلماء ان الله تعالى خلق
 ادم استخرج ذريته من صلبه ثم قال لهم التمسوا بي فوالى ابي فامرا له به ذلك الامر
 في الحج الاسود وقد صرح بذلك على ابي طالب فليجمع من موافقنا المكارم اليه فتمت
 انباء وارفعاه فوق حنطة اذرع وعرضه ثلثة ارباع ذراع ويشير اي بقلبه
 الى مقام ابراهيم الذي هو من الجنة كالحج الاسود ويصلي مقامه لانه قام عليه حين نادى
 بالحج كرامة وانه كان يقوم عليه عند بناء البيت فترفع به حتى يقع الحج ثم يهبط به
 حتى يضع الحج ثم يهبط به حتى يخذ ما بين يده وسكرا مع دعاء عند الركن الثاني
 وسوا للتمسك الى اعوذ بك من السك والشك والسقاف والنفاق ونوء المظفر الامثل
 والمال والولد تحت المهراب وسوا للتمسك اطلن في ظلك يوم لا ظل الا ظلك
 واستغنى بك انت من جرة سبيلك سبيلك لا ظلالا بعدك ابد باذ الجلال والاکرام ودعاء
 بين الركن الثاني والتمسك وسوا للتمسك اجعله اى انا فانه حجاب من ذنباى وجعل
 ذنبي ذنبا مغفلا وسبعا مشكلا وجارة من ليوم يا عزم يا غفور ولبديع
 لى في خلال المذكور بعد فراغ كل دعاء في حلة فيه اى الطواف اذ في حاله ان يصدقه فقط
 وهي القراءة وفي وجهه اى القراءة افضل ففي الحجب يقبل الله عز وجل من سغله
 ذكرى عن مسكن اعطيه افضل ما اعطى السالكين وفضل كلام الله على سائر الكلام
 كفضل الله على سائر خلقه وامن خبيره الذكر للتمسك بالقرآن وان طلب غنى

مطل
في الاسود
من الجنة

في يديج
الحج الاسود

مقام
ابراهيم
من الجنة

لخصه لا يعارضه افضلية فاعل تنبيه يندب بالاسرار في جميع ما ذكر
 مع بعد الاولى سواء اول طوافه وآخر وما بينهما ويندب في الغرب الا حياط ويندب
 بعد يقدر ثلاث خطوات نعيم الطواف وهو ان يزعم كرامة ففيه عتامة من كرامة
 الرقل اولى في تنبيه كرامة في الطواف الاكل والشرب والبصاق وتذرع
 الا صابغ وشبهها وتكفينها خف ظهرك وكونه حافيا او حافيا او غير ذلك من كرامات
 الصلاة اليه ثانيا منا وكون المرأة منتفخة وقطعة لصلاة فرض كفاية او نافلة اى يرد
 ثداوة او شكر وكل ذلك هي لا عذر في ذلك في رضى من شروط وجب بذكر
 الا ان تحلل وفيه حجب والوجه انه لا يؤثر ذلك بعد فرائض كراهي الفاكهة والصلاة
 فراجع فخرج التطوع بالصلاة في زمن افضل من الطواف فيه ويصلى بعد ويندب
 قبل الصلاة ان ياتي الملتزم ويحكي بذلك لانه في التزم واخبره من ان ملكا يؤتى
 على السجدة وهو ما بين الحج الاسود وفي اذ الباب من اسفله وعرضه علوا اربعة اذرع
 ويصنف بطنه بجلد من البيت ويوضع فيه الايمن عليه ويبتسط ذراعيه وكفيه
 ويحلف باختيار الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق اعنك رقيب
 من النار واعزني من الشيطان الرجيم وسوا من يدع عايشا ثم ينصرف للصلاة
 ولا يدع من البيت فيها ان استقلت بخلاف الطواف لانه لا يترك من افعال الحج ويندب اخرا
 فالى بين اكرم من طواف ان يصلح لكل طواف ركعتين والا فضل ان يكمل صلاة كل طواف
 عتية ولو قصد كون الركعتين على الكمل كفي بلكرامته خلقا المقام فما افضل من داخل
 الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحج واول ما قرب الى البيت في الخطيم ثم وجه الكعبة ثم في يمين
 اليها يمين ثم يقبض المني ثم في بيت خديجة رضي الله عنها ثم في منبره ثم في الحجر
 الحجر من ثم في يقبض كفة ثم في باغ الحرم ثم حيث شاء من شاء ولا تقو ثانيا لا بالموت
 والمراد بخلق المقام كون المقام بين وبين الكعبة لانه وجهه كان من جهتها فغير مجزئ
 عن الركعتين في سبيله وناقله اخرى كراهي المنهج وغيره تنبيه في البيت كعبته
 ليرى من التكبير وسوا للتمسك راجع السبيل نعيم عتامة عرض جنة الباب وغيره فراجع
 ويندب دخول الكعبة من غير بناء وفي قول بجى لولا ان وقباسه الصلاة وجوبها
 على صاحب الضرورة بلا خلاف ويجزئ بها ليل ومنه ما بعد الفجر والوجه بالتمسك فيها
 ليل ومن ان كصلاة الجنائز نعيم بسط ان لا يصدقه اى لا غير طواف واما الوقوف
 والسعي والحلق فلا تنصرف ولا يجزئ فيها التهاية ولو هذا الحلال او الحرم او حلالا واحدا
 او اكثر في كل منهم طافا به فخرج السعي والميث بمزدلفة ومنه فيسعى في السعي الى اوط
 سطلقا وفي الوقوف لهما معا مطلقا ومثله الميث حيث لا وسر لا من يقع له طوافا
 وجود شروط فيه من سحر وغيره فصل في كيفية السعي

بعد
نقرة

وشروطه وما يطلبه من الحج وبقيته وتبني عليه في حكاية للايتاء فتمت **والمرحلة** وهو افضل
من الصفا والصفا من جبل الى جبل والمرحلة من جبل ففجاء وباب الصفا يقابل ما بين الركبتين
اليمينتين وهو حوض طافك للاتباع ومن الاتباع في الجحاة في قول الله تعالى فلا جناح عليه
ان يطوف بها واصلا بقية ان الصفا المسبح اساقا كان على الصفا وان الصفا المسبح تائه كان
على المروة وكان الى اسلمة اذا سعلوا عسى منها فلما جاء الاسلام خرج المسلمون على السعي
لذلك فثبتت الآية ابداء من مضارع يعود ضمير للشيء ثم لان جواب لفظة من رسول الله
عما اذا ابتداء اذا طفت وان يسعى اي جميع السعي وهو حرم او ذم وهو افضل
عند ابن حجر والخطيب بان يسعى قبله الى الووق ثم شجبت الاعادة بل بكسر او كسرة ان قصد
بها العبادة لانها فاسدة مكروه نحو المعتمد ثم دعا بهن ذلك اي بما شاء كما مر
ومنه كماله الا صاحب التمام انك قلت ادعوني استجب لكم وانتم لا تحلقوا الميعاد والى
اسئلكم كما سدد بهن للاستدعاء ان لا تتزعمه منه هيته تنقايه واتا مسلم والمراد بقوله
بها ذلك اي يعود لانه لم يكبره وان يسعى اي ثلثاء وجهه على الاكل وبعد ان نصبت
اي تركت وسبحت ان يقول اي الساعي قولوا اني او هني في المشرق والعذر ١٢٧

فصل في الووق يعرفه وما يطلب قبله وفيه وما يذكر معه او متصوفا
قالوا ونصبه واجب على الامام ان يخطب اليه بعد اهرامه كما مر يمكنه وكونه عند الكعبة
وعند بابها افضل واذا لم يده حل الحجاج مكة بل توجهوا الى عرفه من اقصا مكة
لما فهم الخطبة ايضا بعد صلاة الظهر اي اداء فان خرج الوقت قامت الخطبة
خطبة فردة وبذلك الحرام بالنسبة والى المال بالكسب ويستحب له ان كان فيها
ان يقول من سائل من سائل ويحيى بان فيها بالاركان الحية كما مال اليه في حنا ومنه
اول خطبة الاربع والثانية يوم عرفه بمسجد ابراهيم عمة والثالثة يوم العيد
والرابعة في ثاني ايام الشريق وكلها فرادى وبعد لصلاة الا الثانية فيها وكلها بعد
الزوال بالغدو اي قبل الزوال الذي بكسائهم وفيه الفون تحفة على الافصح
وتثبت بذلك كثر ما يمتنع اي يراق فيها من الدماء وهي ما بين وادي حنيفة واستقل
جرح العقبه لان الحجة لا الحجة لثبوت منها وذلك سبعة آلاف ذراع وما زاد ذراع
بذراع اليد وبينما بين مكة فريضة وكذا منها الى مزدلفة وكذا من مزدلفة
الى عرفاة بعد صلاة الجمعة فلا يكف خطبة الجمعة عنها وان تعرضا لها فيها
لان لم يده فلن وقضا بعد صلاة الصبح والاولى عند الرضي كما فعله
الى من فيصليون فيها الظلم ما بعده ويند المسمى في جميع المناسك
ويستوفى عطف على يخطب فيومندوب طلعت الشمس اي امرت
على تكبير بفتح المنة جبل كبير بمزدلفة على يمين الزايب الى عرفه ١٢٨

وهذه هي

وهذه هي الى عرفه من طريق خب سوجيل مطلع على منتهى ويعودون من طريق
المازني وبها جبلان بين عرفه ومزدلفة بينهما طريق ضعيف المازني لفته كما تقدم
بمنه بفتح النون مع كسائهم واسكانها ويكثر النون مع اسكان الهم موضع يندب
الفضل فيه للوقوف كما مر من الاذان المراد به الاقامة كما قاله ابن حجر. مسجد ابراهيم
الجليل عمة يقيم العين وفيه الرء الممثلة وفيه الفون وليست نعمة ولا عرفه ماء
عرفات ولا الماء ويعلقوا عطف على يخطب فيومندوب ويتالي الواجب منه بعرفة
سقيت بذلك لاه ادم وهو غار فارها بعد نزولها الجنة متفرقة ادم بجبل شرب
وهو بعرفة قبل لا بجبل على عليه السلام عرف ابراهيم عمة المناسك فيها وقبله غير
ذلك ولها حد ودارية احدها ينسج الى جادة طريق الشرق والثاني الى حافات الجبل الذي
ورائها والثالث الى البتانة الى عند الفريخ التي تسمى من عرفات والرابع الى وادي عربة
بالنقعة وجبل لرحمة في وسطها وعلامتها من جهة مكة العنان المشرفة الى الغرب اي عتبة
نزول الصفا وموقف النبي عمة المشرفة عوقفا الحامل افضل تحتها لانداء وغيره وسف
اسفل جبل لرحمة الذي يوسط عرفات وليست للوقوف على منسك الجبل فضيلة بل قبل بكرا منسك
كيفية جبال عرفه ومنسك للرجال وبعدهم الصبيان وبعدهم الخنثاء وبعدهم النساء اي حاشية
عرفه كما في الصلاة والافضل الووقا كما لانه اعون ويدعو اي الله تعالى ومما مر
الدعاء اللهم لك الحمد كما تدرى ثواب وخير مما تقدر وينسك ان يكبر كل ذكر ودعاء
ثلاثا واء يفتحه ويختمه بالسبح والحمد والتمليل والصلاة والسلام على رسول الله
وان يكبر من التلبية وثلاثة زواة هضبة صاوية الحنك لشرع فيها وان يرفع يديه ولا يجاوز
بها مائة وان لا يفرط في الحرب بالنداء وغيره وان لا يستظل بل يمشي للشفقة لا لعزم ويكون
في جميع ذلك مستقبلا منطلبا منسك ركبا فاشعيا كما او متباكما وان يجتنب المشاة وانما
واشبه السائل واحتمار احد وكسك الكلام فالتمتة وغيره ولا ياتسه بالنعير بغير عرفه
ان خلاصه نحو خنلاط رجال ونساء فصد ولا اي من طريق المازني كما مر من عرفه وشيخ
حقا بفتح الجيم وسك الجيم لاجتماع الحاج فيها وهي ما بين المازني ووادي حنيفة ليصلوها
اي بعد اناضة جبالهم وقبل حط رحالهم نعيم اسماء خافوا خروج وقت اخير صلوا
في الطريق وينسك لهم صلوة الرواتب لا النوافل لطفقة سلال ذي القعدة اي المنص
بها وهو في الحقيقة سلال ذي الحجة وكان الا صوب التجهيز كما عتبه اجزائهم ونف فتم
اي بعد نزول العاشق لا قبله وان يبين انه العاشق تكون ليلة العيد هي التي بعده ويجز
الوقوف فيها ولا تدخل اعمال الحج الا بعد نصفها ويجز منسك مزدلفة فيها واليوم الذي
سويهم العيد فلا يجز الا ضحك قبل طلوع شمس ويجز صومه وتكون ايام الشريق
ثلاثة بعد تجزى الاضحية فيها ويجز صومها ومنسك كلة بالنسبة للحاج دون غيرهم فقام بقر

عرف

جبل
الرحمة

قال في التذكرة في سوغر بعد والمحمد الاجزاء بقول من الغد له بعد الزوال اخذ
 ما قبله فراجع **ق** في البيت عن دلفه وسامعه ولا يتصور صفة ولو من
 حامل لغته والا ظهر وجوب التمس هو المعتمد لان الوجه البيت بها واجب ستاعة
 اي كخطه ولو بالمرء اوله يعلم بها لتبني لواعني عليه اوجبه جميع الثاني
 لم يثبت في الحجة وليست سوغر في لا لا يخفى قال الفقهاء هو المعتمد بالشرط المتفق
 ولا يجزئ عليه العهد الى المزدلفه وان عكس منه به فعود اي قبل طلوع الشمس ويكفي
 التاخير اليه قال الجليل في سوغر المعتمد واما فود منج ههناك هو المعتمد والاشهر
 اخذ حصوة زبادية خضبة سقطت واحدة منه وبين ان يغسلها ولا يكف الاخذ بها
 من بقعة من البقايا الا من المرمي او حمل بخت او من الخ او من المسجد وكفى من وقف
 متبكد المتعريف بفتح الهم والحلم بمعنى الحرم لانه منه وهو من مزدلفه وسعى بذلك
 لما فيه من شعار التيمم وهو جليل اى عند الفقهاء وعند المحدثين جميع مزدلفه
 ووقفه اى عند فلو فضل من الوقوف بغيره القصص استم النافذة ما لم يعمده وهي
 بفتح الفاء ولما لم يعمده بتكرره قبل طلوع الشمس ويكفي التاخير اليه فيصلى
 منه ويندب لكل من دخلها ان يغسل اللهم منك ومنه قد اثبتنا وانا عبدك وابن عبدك
 اسئلك ان تمنى على ما منتهى به على اولئك اللهم انى اعوذ بك من الخيانة والمصيبة
 في ديني يا ارحم الراحمين بعد طلوع الشمس اى وامن فاعلم كرم ومذاوق الفضة
 الى الزوال فبني كل وسع مستقبل الحجة وبطله الى جهته مكة ومنه الى جهته
 منه لان الحجة ليست منها كالمزبذب في مرمى غير من البعده استقبل الكعبة ثم يافز
 له موضعاً من منى والاولى منزلة وهو على يسار مصلى الامام ومنه الى مكة
 منه فيبصر به كافادة المفاة حتى انه يتدب للمراكب ان لا يتدب قبله ويقطع التلبية لانهما
 اجابة لطالب المناسك وان العبد بالخلل لا بالزوال فتنه محلك بكعب ولو قبل الزوال
 ولا قبله ولو بعد فراجع من باب صلاة العبد فذكر جميع الخلف في الخندق وفي شجرة
 حذوقه ويكفي اى ثلاثاً ويزيد لاله الا الله وحده **ق** في البيت ويرفع الرجل
 يده حتى يرى بياض اخبط مع كل حصاة ثم يتبع قال جابر رضي الله عنه مخ في ذلك
 ثمانية يد تدج بيد منها ثلاثاً وتسبب يد وتكبر في الله عنه باقينا وفي ذلك اشارة
 الى مدة عمر الشريف ثم يحث ويندب لكل محقق ولو حلالا استقبال القبلة والبداء
 بالسنة لا من جميع ثم لا يتدب كذلك وان لا يشارط عليه وان يبلغ به العظماء عند لاذني
 وان يد فتنه كظفر وان يقول بعد مع التكبيرة كان في التسمية اعطى بكل شعرة حسنة
 والحج عنه بها سبعة وارفع يدي بادرجه واعرف جميع المسبب ويزيد الحمد اللهم اغفر للمسلمين
 والمغصبة ويندب التيمم بغير الخلق كفصه ظفر وسارب والحق افضل اى للذكر
 من غيره

استغرق الى مدة
 عشر

سبع

وبسبب
 دفن منها
 الا

ونقص المرأة اى الانيه ولو صغير اى الافضل لها ذلك ويكفي المرأة الخلق فان منعها هليل
 او نقصه استماع هم الآخرة الا باذن اوله من كانت ثاذاى به وسواى الشعر لانه اسم جمع
 ولو نزل شعر واحدة في تلك مرات كفى كاصح النوى في الجمع والمناسك يستحب له
 امره لموسى عليه ولو كان به بعض شعر ندب مع ان له امره لموسى على بقية شعره وانما
 بحك لانه من الفات ما تعطفه الواجب وهو الشعر لا يشترط الركن وبذلك فارق المصح
 في الركن ولو نذر عليه خلق صبر الى مكانه ولا يسقط عنه الخلق ولا تكفيه الذرية
 ولا يحسن له اذا نبت بعد امره لموسى ويندب له اخذ شعرة من كفى سارب وحية ونم
 ما اطلقه ولا يندب الا امره لموسى طواف الركن ويتيم طواف الفرض ويندب ان يشرب
 بعد من شقاية العباس ومن زمره عي يعود اى قبل صلاة الظهر ولا يجب اى التيمم
 لمن وقف اى بعرفة قبل ذلك اى قبل التيمم فلف فعل شقاية منك الا من قبل الوقوف
 ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعد ولو ناز الوضوء فاشت ويشتى وقت الرمي
 الا خيانت واما وقت الفضيلة فمن طلوع الشمس الى الزوال كانت واما وقت الجفنة فلما
 قبل ذلك وبعد الى اخرها بام الشريعة فله ثلثة اوقات وكذا نقل عنهم في سوغر المعتمد بان اى
 وجوباً كما يتباني الشريف تيمم بذلك لا شقايها بامها بالشمس ولها ما بالشمس لا شقايها
 الحكم فيها اى جعله في السنة ويحصل بعظم الليل هو المعتمد بعد الزوال اى ولو بعد
 الصلاة كالمزبذب اى لصحة الرمي شروط ثمانية او تسعة او عشرة كونه في الوقت وشرب
 الرمي وشرب الجران وكونه سباعاً وكونه واحدة واحدة وكونه بحج وكونه سبعة سبعة وكونه
 من منى وكونه بيد وقصد الرمي وورعه في الرمي واحدة واحدة اى رمية بعد رمية
 ولو بحصاة واحدة او اكثر فلو رمى اثنين معا ولو يدهم بعاصيا واحدة جمع العقبة
 ومنه الا قرب الى مكة وليست من سنة كالتيمم بحج او لمقصدا او متقصدا وان هم او كره
 كاللذان سوا بالذال المعنى البلاط المعروف والبرم هو ما يعل من القدم والمرمر
 من نوع من الرخام المشفر كالآمن وسوا لكل الاسود فلا يخفى والحج هو الكذا
 بعد طبعه ومثله الخ لانه مطبوعه كالاخر فلا يخفى وكثر من مله ومهر وشرب لا يخفى
 وما ينطبع اى وطبع بالفعل وصنع من حجر والا كفى لانه فيه حجر كما منا ومنه يعلم
 صحة الرمي بخاتم فضة وفيه فقه من حجر كما في خلاف البعض وان يتيم من بها يعلم منه
 انه باليد لانه لا يرمى من بها غيره وان نقصه لانه يرمى وقوع وان لا يرمى الوضوء في المرة لانه لا يرمى
 من بها ويندب تيمم اليد اليمنى على اليسرى ووضع الحصاة على باطن الابهام ومنه يعلم
 التلبية وان يرمى من جلا الا في يوم النحر وان يد نومن المرمى وان يرمى من علوه الا في جمع
 العقبة فمن بطن الرادى ويندب للرجل رفع يده الى اظهر يمينه ابطه وان يستقبل
 القبلة في حال الرمي الاجرة العقبة يوم العيد كالمزبذب وكذا الرمي بدوه فله حصه الخندق

مع
 منكر

١٢٥

مر
 ار
 لا

او با كبر

فصل الرمي أي لا يقصد غير الرمي فيه فخرج به أن ينف على كل جهة من الأوتار
بعد رميها به عو بما شاء بقية القوة البقية ومن جاز وحده العجز الجسد ولو جاز
لما كان من الأداء الخلق في القادم عليه كانه يحل المحصر ودخل في العاجل الناجي عنه
معضوبه أو انتساب أي وجوبه ولو لحلال ولو باهرا فاضلة عجز القطر
الآن بعد رميهم عن نكته أي الجاني فلو خالفه بآراء من غيرهم لم يقع عن الغير وإن كان
ويقع عن نفسه والوقت أي وقت الرمي فليس عليه إعادة الرمي أي كنهها شئت
ويجب الرمي بمعنى أنه يقع من رما بين الجاني كسحب بذل الرمي الجاني أي الحصيات
فيها ويجوز التلذذ بالليل سواء المعتمد **●** يخرج على غير معتمد وتأخير في كل يوم
كما عزوبه وإن قلنا أن التلذذ له ادواء أصحها المنع المعتمد الجاني كما في الكتاب أي الوجيز
فعله دم أي وإن تركه لعزم كسوف وشيان وغفلة وكذا الشغل كالبالي تلك هي حصيات
التي فاكنت فالأمر المنع ولو من الأيام الأربعة أظهرنا في الحصاة الواحدة مرة وفي الأربعة
مئة مرة وسواء المعتمد وعليه لو جاز على المدة ضام حتمه أيام يجب كسوف في المدة سبعة أيام
بمعاني الحج وحتمه إذا رجع إلى منزله يجب سوا المعتمد في الليلة مرة وسواء المعتمد والأصح
وجوب التمسك سوا المعتمد فلم يترك الميت لبالي منه ما غير دم بسط الحنجرة التمسك من
منه قبل الغروب بخلاف ما قبل السجدة لآلة عليهم ليل وخرج بالميت الرمي ولو من يوم
الشمس فليست له تركه وهو كونه ما يقع الوقت والأفقه التمسك على قبل ما مره غيرهم كامل
فقد لم يتجاني على نكته أو قال أو فوف مطلوب كابق أو ضياء مرفعه بلا منع أو موت
حتى فليس فيه غيبه فله ترك الميت بلا دم لا الرمي **●** سفاية العتال للميت فهذا
بلا كل سفاية كذلك وسواء رعا بل الجاني وغيره من سفاية كلامهم الميت لا ينفذ
بالسوء والغفلة والتهيان كما مر في الرمي فنية الدم فراجع أصحها سوا المعتمد والمعتمد
من القولين جواز التلذذ كما تقدم في غير بعد فراجع التمسك صحيح مثلا أن طوله الروداع
ليست مع أحوال الحج فلا بد له من نية ولا ينفذ عنه طول في الركن لو أضر إلى فخر وجه أي الطول في
بيان منعك الجار وسواء ما سم كان أو حنبر ما لزمه دخول مكة هو المعتمد وسواء الثاني
هو الصحيح وسواء المعتمد ودون ما على الصحيح أي أن كان إلى وطنه أو قصد إقامة فطرح
السفر والأفلا بهنم **●** المسافة معبرة من مكة لا من الحرم كما في سنة مبني الرمي فإن مكث بقعة
أي في حلة لا يحسن فقه الصلاة فيه **●** يجزئ تركه ولو تركه بعضه وسواء تركه عامدا أو ناسيا
أو جاهلا قبل ساقفة الفضة أي قبل وطنه أو حلة أو إقامة كاتر وطه في سقط عنه الدم
والأم فإن لم يطق كان ما لم يسقط عنه **●** والى أرض تركه نعم للمخيرة ففعله ولا دم لو تركه
للمسكة في طهر ما وكالما أرض من خان على نكته أو مال أو منفعة أو تخلف عن رفقته قبل
مغادرته إلى حطة مكة أي ابتداء لا بعد ما ولو قبل مغادرته الحرم فلا عود عليها **●** وسواء ساقفة
مكة

مكة زمزم ولو لم يغير حاج ومعه من يضع منه وإن يستقبل القبلة عند شربه وإن نهى حال
حريم ما شاء من جلب تقع أو زال فرضه لا في الحرم ماء زمزم لا مريد له وسبائ ما يعلق بفضل
في الحرم تلك طعام طعم لعل المدا أنه يقع عن المطعم مكان من حيث أنه يبيع كالطعام وشاء
سقط أي شرب ما شاء يبيع من السقام بفحص بعد فراجع الحج لبيتها لا لكثرة له أكد فست
الزبالة ولو لم يغير حاج ومعه من لا يغيره المالك أي أنه قد مر به أنه أفضل من فضل الكعبة وبيت
فضل الروضة في الحرم في بيتي وميتروضة من رباها من الجنة أي قطعة من أرض الجنة أو العمل
فيها كالعمل في رباها من الجنة أو موصلا إلى رباها من الجنة أو أنها تكون من رباها من الجنة أو الجالس
فيها من الركة ما به الجالس في رباها من الجنة **●** على كل جنت من جلس فيها وحلف
أنه جالس في الجنة والمحب مفعلة على مرضى الله عنه أنه قال مني على حقه في فحتم
أنه ينقل إليه في الآخرة **●** وأقل لسلام عليه أنه وبذله عليه من فلان كان قد هلك السلام عليه
الآرد الله على روي حمله أنه على هذا قد الحفيدة لا ستمل من قبله وبعد وسواء أولى
الأجوبة **●** ومحمد بن سدر حقيقته لأن روجه في الأعلى ومحمد بن سدر هذا النطق
كما قاله الجلال السيوطي ومحمد بن سدر الملك الذي يبلغه كونه رواية من صلى على عند قبري
وكلالة به ملكا يبلغه وكفى أمر نباء وأخرى وكنت له شفيعا وشهدا يوم القيامة
بها من أي يمتد إلى الجنة بهنم وكذا ما بعد عنده منك من قول الله عز وجل أي في مقابلته من وراء
ظهره غوا من الله عنده منك على بكه على ملك ما ذكر قبالة وجه من قول الله عز وجل علامه
الكوكب المستبح بالبر من المصطفى محمد النبي أختل الحجة السنية وكان فيها من صفات
من فضله وصار لأن حجة من الماستد لا صفر ليد له به السلطان أحد من من سلطته ثم يستقبل
القبلة أي بحيث لا يتقدم بر القبلة الشريف وإذا أراد السفر دعى المستبح بر كعبته وإعادة
الزبالة المذكورة ثم يده عو بما شاء ثم يقول **●** اللهم لا تجعل آخر العهد من هم من حولك
وسبق لنا العود إلى الحرم من قبلنا سندا وارث فناء العقب والعاقبة في الدنيا والآخرة ومردنا
إلى أمنا سلمنا غنا غني ونصرك نفعنا وجهه ولا يحسن القنري كما فعله العوام **●** تنبيه
بك كرامته سنة هبة في حال الزيادة أو غير ما أن يصدق ظهره أو بطنه بحرام القبر أو غيره
بالبه ويقلها أو يثقل **●** ويجوز من الطول في القبر والصلاة داخل الحج بقصد تقليم
أو استقبال القبلة **●** يندب الصيام بالمدينة والحي أو غيره مما لا يستطع حرشا عند
والشدة في أسلمها قصد صا الماكث بالحي والغريبات **●** من البهرج المتكثرت ثقب العوام
ما كل الأمر الصالح في الروضة السنية على صا جينا أفضل الصلاة والسلام **●**
في أركان التمسك وما يبعد منها **●** سكت عما عدا الشرب ركنا سادا كما هو الصحيح
في الروضة وغيره لا لأنه لا بد منه في الحج لا في جوار ثقبهم السمي والحلف على ما يائي وفي العجم
وظلما أي نية الله فلو نية أي قصد أفعاله كالحج الصلاة فيحصله ويكتفينا من جهة

١٢٦

و

فصل

الا شام وعنه والا التي بها قيل بالوجه من الميفات بها للواقع لا فيه
 في الشرايح هو فيه في الا شام بالحق قبل الشروع فيه ولا يضره ثقل الجوز ولا
 مثلا فلو شرع فيه ولو بخطوة ولو كان سدا اهرم باحج قبل الشروع في الطواف
 او بعد صحه اهرامه وكان فارنا وقبل يصح سواي معتد من ميفات بلدنا ومن
 مكة اليه بنقيد كما علم من كلام بعد مسافة الفضة لبتا فهذا اذ لزوم الله فيها
 دونها اولي في سنة اي قبل فراغ الشرايح سواء اعتمد فيه بعد فراغ الحج او قدم العزم
 على الحج كان فوف في رمضان ولو بعد فوف اهرامه فيه على الاصح من المزمع سواي معتد
 والاظهر لا سواي معتد فاولي سواي معتد على الاصح سواي معتد في الاصح
 سواي معتد في الصفة ثلث ووقت وجوبه اه ويجوز ذبحه عند ارادة اهرامه لانه
 قماره سبيل والافضل ذبحه مع الحج خرجا خلافا لائمة الثلاثة فان جنى
 اي عند ارادة الاداء وان كان منسرا قبله او علم فدره بعد او لم يجز له اي او وجب
 باكثر من ذلك وسقطا بذكرنا على العمل الغالب كما في نفقة الزوج وعنه
 الزكاة ولو وجب كذلك اصابه الله فهو عاجز يستحب قبل يوم عرفه بل يجب ان كان
 اهرامه قبل يوم العيد بزم يستعاضا فاكسر ويجب يقدم ما دركه من اهرامه كان اهرامه بغير
 منى لا يستعاضا فان اهرامه ما دركه منى عصى وكان قضاء ولا يجب عليه ان يقد
 الا اهرام بزم لا يستعاضا لا يحصل حبس الوجوب لا يجب الى املة اي وطنة الذي لا
 تستعاضا به الحج ولا ينصف فيها القضاء ويستثنى لو نوى طرفة غير صام بها اي مكة
 ويجب ان يفرق بين الثلاثة والسبعة باربعة ايام الى هي العيد والشريف وان لم يوطئها
 اة فلا عيب باقا مشايخه يقطع والاظهر بفرقاه سواي معتد الحاصل حنة اقول اة
 وهي اة نزومه بالاخير معا وهو المعتد **باب** اي ساء الامور الى الحج
 سبيلهم ونزادة ما يحج على الحلال غير معيب راعى الرجل اي بشرا وشعرا في حدة
 بخلاف ما استدل منه ومن الراسا لينا من خيف الاذن ويجب كشف جزء قاعه الى الراس
 المعتد لا غناء الواجب وخرج به الوجه خلافا لائمة الثلاثة والمراد بالرجل الذكر
 بنسابة خذ البقي وخرج المنى لانه كرامة **تنبيه** تعدد الراسا
 بعينه في الوضوء بما بعد عاتر اي عرفا وان لم يعم بمنع ادراك لون البسك كالزجاج
 ومثل القصب موضع بديهة ولا فدية في شيء من ذلك وان قصد به السب وقهره
 وعند شيخنا كاتبا في وجوب الفدية عند الفصد المذكور والمطلوب ان لا يعمد
 مالك واحد ومثله رفع ثوب على اعداد مثلا لرفع خف في الماء ولو كسر ومثله
 لبن ومصل وفارق القنطرة بان المقصود فيها ما يمنع ادراك لون البسك وسنة
 يحيط خرج العضابة فيجب فيها الفدية ولو شذ جهرا بخفة وجبت الفدية ان كانت

الحنفية
كالملة

في الراس

في الراس والا فلا من اسفل الكعبين وان شئت الفهم الزمبول والنز منقذ وكذا القبايا
 والقطع قبل التمس وان خلا لفظ الحري ولا فدية اي عند عدم وجبنا غيرها
 فخرج ما في وجه غيره كالنعل او احنا له مع عصى وقطع كباو برن مثلا فبدره
 الفدية واجاز الحنفية نحو الزم مونة فطرقا مثلا فبقيته اعضانه كساعده نعيم
 لاهضت لفخرة على ان وجب ربطا عليها وامتناع خبطة الحبة وكذا الوجه
 ووجه المرأة وان تعدد كما في الوضوء جعل لليد اي الكعبين اما ما يهلك للساعدين
 يوجب للمرأة لا للرجل وتلك الفدية فلا فدية اي في الارئاء بالقبض وان الفدية
 على عاتقه وكذا الارئاء بالقبض بحيث لا يفسد في فها او ففقت وكذا لو ادخل رجله في شاة
 الحنف او لبع السراويل في احدى رجليه وكذا لو ثلثه بخرقته خلافا لما لا واحد ويجوز ان
 تحجامة على وسطه بلا عقد وادخل يده في كم غير وجب له ان يعقد الا زار وخرج بالعقد
 الا زار ففقت ان بنا عتق والا فلا واما الا زار في الرداء ففقت وان بنا عتق خلافا
 للحنفية ووافقه ابن حجر في المتابعة مثله الحنفية بخاوم ملة مضبوطة ووجه ساكنه وزاي محج
 وهي ما يدخل فيها النكس بكسر اللام وان بغيره اي مع الكداسة خلافا لما لا واحد وخرج
 بغيره فنه جعل ان زار من بينهما ففقت فلا للحنفية ولا بد للمرأة ان تستر ولا فدية
 عليها فيه وان ندى كالخفة والاعلام على المعتد لم يفرق الحج وسواي معتد الا في سبيل الحج المذكور
 من الامنة وله كشف الوجه اي بجملة لانه جولة بعد منع ويجب ستر رأسه لانه كرامة اهلها
تنبيه اذ البسك النجس ثوبا ففقت اهر او عمامة في اخرها فان شئت اللامي
 نه ثوبا ما سئل الاول بعد ردت الفدية والا فلا واعلم انه يجب على الحج البسك منعه من حياك
 الا اهرم فان وجهه منى منها يفعل اجنب فعله الفدية والا فعلى لوى ان كان يهين فيها
 والا فلا فدية مطلقا كامة **تنبيه** بعينه في كلهم جميع الحركات كون الفاعل
 مكلفا عاملا عاملا ذاكرا للهرام في ثلا والا فلا همة ولو على ففتن الا فيما فيه اثنان كما
 ان لا شعر ولفظ لا غير كجاء وطب لا منادى النعل ملبوس وبدل يعمله المراد بشو بهات
 بديهة وان لم يعم ثوبا فان اخل لا لا بعنة وال غيرة المذكورة وجبت الفدية ودمه شعر الراس
 والحية ولو شقعة او بعضا وبقيته شعور الوجه كالحية على المعتد وسواء الذكر والانثى والحنف
 ودمه اللون والشبيخ وغيرهما ولو من حيوان كشتم مذاب اناء الشعر ولو من النابت والى
 لانه اثنان بخلاف ما في طيب لانه شقة ولو بواستطه كح ودية بغير طفر وحركه رجله كعب
 على برذعة او ثوب وامتناع ففقت ذلك ان علم ان لا يه ويحج لفدية والا ففقت ولا فدية
 ومنع الحنفية والماكية الا مطلقا من الراس وعنه ما سائر البدن ولو ما نطلب
 ان لا كسر لعانة وذا حل الان والاذن **تنبيه** لا فدية في ان لا ما على عيشه

ما معة
 فبقاب
 والنز
 والنز

من شعره او حاجبه ولا في ان لا ثابت في داخل لغيره فان كانت من شعره واحدة فبها مدرك
في مكان واحد اي وزنه واحد عرفا ثلث شعرك وكذا ثلث ابعاضها ثلث شعرك فان
كانت من شعرة واحدة فبها مدرك الحذر الزمان والمكان والا فبني كد بعضا منه والظن
كالمشعر في جميع ما ذكرنا اذ وانفرد او بعضا وكلا ولا فربما في ان لا طفلا عكسه وناذي به
ولا في ان لا فطعم من لينة مثلا عليها شعر ولا في قطع اصبع بظف لانه تابع ولا في ان لا غنة
شعر باذنه او فربما على خلاف فالغنة عليه والافعل على العزبل وله سطر لينة بالاخر ولا يصح
اخرجه عنه فربما في جميع فربما في الشعر الواحد من طعام وفي الشعر من مذهب وان ذكر في الان لا
للشعر او الشعرين جميعا فربما في الشعر الزمان والمكان سعة الاختار لطعام او لا على المعتمد فلا فاما في
المشبح واذ اخرج من ذلك استغنى عنه ولا يشغل الى الصقير الجاهل اي في فربما في اذ في
او بهمة من نقى او غير من طيلة او غير ما ياد خال عكسه من ذكر متصل او ميان اذ في
او بهمة في فربما في الشعر من الرجل والمرأة ونقده في العنة المشقة واما في الفاء في الشعر
للح و علم من فتاد الشعر به ان لا ينفرد مع الا ان توي في حال الشعر ولا ينفذ اي الجاهل اي با
الجاهل بين الخليلي ولا فتاد بجاه الناس للاهل او الحكم بناء على عدم الفتادة الذي
سواء المعتمد ساقا وتعد بعدد سنن الجاهل كالذي بعدك فلا فربما في اي المرة فتاد
جها بالجاهل من الزوج او غير بل في على الواطن ان كان محيا بسطر والبديهة اي لغة ما ذكر
واو في كلامه للشعر ما يتبني والحسن في فاسد فيجوز اجتناب الجاهل وفقد ما وتلزم به
الفدية وتلزم بالقاسم الباطل بالردة في بين الخليلي كاتر فلا ينفذ فيه ولا يلزم
فقاو في كزوجه منه بها والقضاء على الفقة وعلى الواطن ان كان زوجا مؤثرا فقاو في زوجه
في ساقا واما او غير ما واذ اعقب انا بن عثمان ما يلحق في غير زوجه والمراد بالقضاء الاعادة
لانه في ذمة من المقتدر بفتح السين وكذا وضع اليد عليه اي ملكه اخذ ما عتبه بالشراء
وغير الملك مثله كغصب وجارة وعارية وغير ما في فقه في كذا الحية والعقود والحياة
والغراب الا يقع والذئب والاسد والعقاب والذئب والكلب غير العقود الذي لا يقع به
عنه والذئب في الشعر ثلثا لتمام الشافعي وقال في الشعر في فقه منه اليق والبعوض
والقنبر والفرد والبرغوث والفيل وبه في شعره وهي القيبياء نعم بذكر النور في فرائس
الحية وحيث هو الا شافعي ويندب لمن فقه مشيها ان ينفذ في بقية في الفل او البرغوث
الواحد وبه في الفقة في الواحدة من القيبياء ومنه الغل الصغير ويجوز اهرافه ان ينفذ
طبا كالثعلب واما الغل السليماني فنقل من شعره الرقعة فقه ومنه ما فيه منع
وسقمة كالقند والصفر ومنه الساسي والبار والعقاب فيباح فقه ومنه ما لا يغير
فيه نفع ولا ضرر كالنور والرخن ومنه الفرد والدمر والحق في والقند والصفير

فيك اودب
متصل او بيان
صح

ولا يفقد
الج ب الجاهل
ال

م
في الفاء
والباطل

والصفير والحق في والقند والصفير والحق في والقند والصفير والحق في والقند والصفير
كما ذكر الله واعتمد على كسبنا الرمي هرة فقه جميع ذلك فاحتمل لك اسمة في كلامه على الترم
في شعره موافقة الله فان اثلث اي بينها من هرة سوا على اثلث مملوكا وعليه مع
الجزء فقه مالك ضمنه اي كلاً او بعضا ولو ينفذ في فقه من جناحه وبقيت اي في جميع
ما ذكرنا الخلال في صيد الحية والاصح عليه في ان سوا المعتمد اي يجب على المكنا بفتح الراء جزاء
ما قلناه ويرجع به على من اسسه **تنبيه** من يوجب المحرم من القيد مطلقا
والخلال في صيد الحية مثله فلا يجوز اكله لانه وعليه الجزاء وطلبا وفيه ما كاله لو كان مملوكا
نعم لو دبح احد ما صيد لا يملك له النصف فيه في الحية من كرم على غير الحية و هرة بالزنج ماله جلب
حريم او كرم صيد او كرم يضاف الى كرم على غير يدنه ولا يجوز عتاقه بقتل وغيره وفي البرية
لو سلكه الوبر بالخدمة وسود وبه في دور السند كلاء الدواب لا يملك لها وفي الضبع كسب وسدا
اسم للأنثى وبه في الذكر ضبعان بكسر اوله وسكن الثانية ويجوز عنه الكسب بالاولى وفي الثعلب
ساق وفي الضب واما حية فيضم المملوك اوله وفتح الحوة جدي نيب العف موبيا منه
غير ضاني او يعلو همة عدلا ولو في مذكره هرة فقه بها ولو يملك الباب فقط فطنا
اي ذوا هرة ومعرفة ولو حكم عدلا يملكه واخرى بفتح فقه الا واما او يملك اخر حية فانه
ينصف العدل بقتل القيد عدلا عدلا لانه كيرة فانه السباط فراهجه فانه قال ابن قاضي
يجوز كلاء ما لا ينجس فيها الا جزاء في الا فقه الآداء القيد وارتضاء فقهنا ونجس على الخلال
والحريم قطع او يلع نيات الحريم ولو في بعضا منه او مملوكا فان كانت اغصانه في سواد الخلال يملك
عكسه مملوكا او مملوكا ساق او غير شجر ومملوكه ومملوك اي غير الشجر الحشيش الرطب
لو قال العشب والجزء او الكلاء الرطب لكان اولى او صوابا لان الحشيش والسمسم اسم للبايت
والعشب الخلاء بالقصم للرطب والكلاء بالرمز جميعا ففي السجدة اي الحريم بفتح الجزاء صفة
فانه يجوز قطعه اي المذكرة من الزرع والبقر والحفريات وان ثبت بنقه و حلة النصف فيه
بالبيع وغيره ويجوز اخذ ثمن اي الشجرة وفيه ما ذكر في الورق ولا يضمن الصيد والشجر والخلال
الحريم وسوا المعتمد ومثلهم المذكرة في ذلك وادي وفتح يفتح الورق ويشد يد الجيم بالقند في فقهنا
نقل من الجاهل الحريم خلاء الا في على المعتمد ونقل جزاء رصدها ولو لم يربها راجع اليه
ويجوز في الصبيح منها شعر في فقهنا وحلها كما ياتي في النظم احد وعشرة دما و
اربعة اشقام احد ما يرب لا ينفذ في فقهنا ذبح مثل ما لم يكن حاملا والا فلا يجوز ذبحها
والواجب فقهنا كاتر على ما كره الحريم ويكفي ثلثه منهم وان اخذت كما قال ابن حجر ولا يفي اقل
من ثلثه فان دفع لا شيء منهم ضمن لثالث اقل معقول و اضافتهم الى الحريم من حيث وجودهم
فيه ذلك الوقت ولو غير فاطمة فيه كذا الفاطمة افضل كما سبده كره بقاء بفتح الحية وكذا بقية
اجزائه كلاء وشعره وان صار فدية دراهم ان كانت الغالب والا فالغالب من غير ما وبه في

108

فيها احكام
غير سدا
فراجع الى
فيه عندنا

والحق في

ما شاء ولا اكل من طعام نكس لا جليل لان الشك نكس فعلم انه لا ينجى النكس من اكله
 كما ذكره والبقرة آة اى ان المعنى في هذه غير المعنى في اول الاية فانها وكما وفي هذه مثل اكل
 حكمة من ارادة نكس وفي سائر الطعام كذلك على النكس الا في كلامه والمعنى في هذه بدت الجراح
 من نكس وقت الوجوب ذبح شاة ويكفي عننا سبع بدت او بقرة فان ذبح البقرة وقع الزائد نظرا
 على المعنى لكل من نكس نصف صاع ولا ينجى اقل منه وليس في الكفاية محل يزد فيه الحسب
 عامة غير مندا كذا قال فانظر مع ما في النكس من دفع امرا داهيا لمسكنا واحدا والاصح
 اة مندا ما ذكره الا في الامم والقراني وسور وجوه والمعنى ما ذكره عن الاكثريين ان النكس في شركه المذمات
 دم تحريم تقدير ودم الفداء اكل في العتمة مع نكس كاسر كسر النكس في صفته وحكمه
 فنودم نكس وتقديره وينبغي في ذبح الفداء وجوبا فلا ينجى ذبحه في حجة الفداء ويدخل
 ذبحه وقتا وصوتا بالاهرام لا يختص بزمان من يذبحه النكس ولا بعد وجوده بغيره فلو ذبح
 فانه الحرام لم يفسد بل يذبحه ابدالا ويجزئ في ذبحه وكذا بقية اجزاء كاسر ولو ذبح قبل حرقه
 بغير غضب وسرقته ولو من فداء الحرام لم ينجى لكن له سرقه لم يبدله ويفرقه ولو كان يكره
 بالا طعام اة اى ينجى نكسه اى الطعام فابح في صفة النكس تامر وجب النكس عند النكس اى
 الا طعام ويكفي النكس عند نكس كراهة الزكاة والنكس في الذبح عند ولو نوى عند النكس منه
 اكل لانها اى الحرة ومنه حل حلالها وينبغي ان يذبح المعنى قبل حلقه وبعد سبعة
 ووفى اى النكس الذي يقع ضحية من تطوع او مندور وقت الاضحية وان عتق غيره
 له نكس الزمان ليس فيه فلا يصح نكسه ولا بد من صدقة فيها لنكس الحرام ولو
 الاكل من غير الزمان واجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت فداء وبوقت المندوب
 كما ذكره وسور النكس من غير الحرام او المعنى في غير اياه لا يختص بزمان كاسر
 غضب النكس اياق الى الحرام في الطريقة اى عن النكس ولم يقدح على حمله فان كان واجبا معينا
 وجب ذبحه في حل غضبه ونكسه جميعا على امته او معينا على الذمة فله اكله ويجب
 ابداله او مندوبا فله اكله بلا ابدال

باب الاصل

والنكس اى يمانها وحكمها وما يشبه عليها والاصح لغة المنع من احصاء وحصة والاول
 في المصاحف والثاني في العدة وقوله في الاول في الفداء للعدة ولا ينجى عن الفداء
 وسور المنع من النكس ابدالا او دنا كالا او بعضا والنكس لغة عدم ادراك الشيء
 وكراهة ما عدا ادراكه الرقوب بعرة واستباب الحصة فيندب ستة العدة والمصاحف والبيان
 والزوجة وذكر ما المصاحف لله والا صلته والمندوب منه فندب للفرج وان شغل استثناء
 جميع اصوله ولو كفال او ارقاء في اداء النكس ولو فرضوا لكل منهم منعه منه اهراسا ونكرا
 ونكس بعد اهلامه ان كان تطوعا الا ان كان مذكرا مع دون او كان سفرا دون مرحلتين
 ويجب عليه الكفيل باق ما باق ويندب لمن عليه لغيره استثناء دائمة وان قل الدين ونكس
 عليه

عليه لتدبيره ولا علم بوضاه او قضاء ولو منع من الخبز ولو كان قالا وسور وقا فاء النكس
 وليس ثابت في قضاء النكس والافضل من منع كالا بمنع من الاهرام مطلقا واذا كان لا ينجى من نكس النكس
 الا باثباته كذا واما حال العدة ونكسها عليه ينعم به وعليه لقضاء فان لم يهره منه نكس كان حصة
 ظاهرا كذا كغيره ما باق ولا قضاء عليه الحج منعك بالنكس كباقي فاسارة قال السبكي ان
 النكس ما عدا ما فيهم من اهرامه باق بغيره جات ربح حلت شعكهم والغشنة في الحرم فاستنبطوا يقول
 عنهم انهم انهم وكان في امورهم ما به بالعت من ذوى الكلفة هيئات المديونة الشبهة فلا يلتزم
 ومن نكس وان قل اى لا يلزمهم بذل الحال ولو قيل نعم لا ينجى بغيره من اهرامه او من يهره
 ولو منع من الوجوه في الاصل هو المعنى من سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 الطرف كالتقاضي في كلامه فلو منع من طرف دون ثلث وجب عليهم سلوك ذلك الغير وان كان
 اطول واشتق ولا يجوز لهم التخلل من كان مثلا لا اول او دون طول ولا يتسولون وقا لهم الحج فيه
 لزمهم الفداء كالمصاحف والاهرام من نكس زوال الحصة قبله والا فلا فداء كالمصاحف والاهرام
 الاهرام غير من نكس زوال ولا يتخلل بالحرم اى لا يجوز في الحج قبل الفداء ولا في العدة مطلقا
 ومثل المصاحف نقاد النفقة واضلال الطريق وحفظ العدة والحج من سبب سبب سبب سبب سبب
 ما من ضياعه بغيره الفداء البعثة وبالوصية وبعد لا ينفذ عن مائة بنت الزبير روى
 النكس وعبد الله ابن الزبير النكس الذي قلنا الحج اخذها عن ابنتها وامة عن مولاها
 ولما اخ سققت اسم عبد الله بغيره فندب احد ولا يفسد اى يسكن عن سرقه النكس حاله
 الاهرام لا يفسد بل لا يفسد بغيره اسم بغيره بخلاف المصاحف فالا فداء اى المعنى ان دم
 الاهرام دم نكس ونكس بل ويؤتى من النكس في الذبح والا طعام لا على النكس
 وجهاء على المصاحف الاول اقول اى على المصاحف انهما الثالث فيمن اى يذبح ويؤتى
 وبما سبب الحج العدة وتخللها كذا الحصة من نكس حلف ونكس فيها والام عليها
 المعنى ونكس نكسها بالجراح وعليها الفداء فندب وعليها الكفارة بطلق وسعى وحلق
 وبما حال العدة ويحصل التخلل الاول بواحد من النكس والطلاق المعنى بالاستعانة بغيره سعى
 بعد طلاق الفدية ويحصل بالآخر التخلل الثاني العام ولا يحتاج في اعمال سبب العدة الى نكس
 اكفاء بينة التخلل ولا نكس عى حقيقة ونكس لا ينجى عن عى الاسلام ولو كان نكس
 شعر حصل التخلل العام بالطوائ وهذا مع سبب لا يحتاج في كفاية الى سعى وعليه لقضاء
 اهرام يكن فاق بحصة من الفداء على الفداء في الاصل وسور المعنى وان فاك بعين لانه
 لا يخلو من نقصه غالبا والا صلح ذلك كذا اى المتعلق بالفداء متبار بشد به الموصلة
 واهرام مائة خلاصة بينة الحج الرجل بامته وان حمل مسددة معه
 وان باق اذا عاد من سفره ولو فضاها بغيره لا مائة وان يسل
 من ينجى بغيره ان لم يعلموا به وان لا يظن منهم الميلة وان يقصر اهرامه

فبعضه في غير كونه منتهى الفروم وان يضع الله له ولجهه شئ من الثبوت وان يثقف
 كغيره وان يقال له ان كان حيا او معمل فقبل الله منك حيا او غيرك وعقد
 ذنبك واخلف عليك نفقتك او غانبا لحرمة الله التي نصرت وكرمك واعز
 وينسب للخارج الدعاء لغيرك بالمعقق وان يثقف وان يثقف الدعاء منه من
 وذكر ان ذلك يثبت ان يبيح من ثقتهم فراجع بحجته ونحوه اعم بالصواب عنكم
 مروج العبادات بعون الله تعالى **كتاب البيع** احكام من العبادات
 لانها افضل الاعمال ولان الاضطرار اليها اكثر ولغة افراد قاعه ونقطة الاصل
 مصدر فلان افراد وان كان تحت انواع مولفه مقابلته شئ بئس عاوجه المعاضة فيدخل
 فيه ما لا يصح عليك كالاخصاص وما لم تكن صيغة كالمعاطات وخرج بوجه المعاضة
 كالتسليم وكسرعاقده معاوضة ماله بغيره فله عينا او منفعة على التاميد لا عاوجه
 الغرض وان كان ثلثه عاقد ومفعول عليه وصيغة وهي في الحقيقة شئ كاستئجار
 في الثمن جئت وسنة الادخال فيجوز بالعقد المعاكس وبالمعاوضة كذا المديونية وبالمالية
 كذا النكاح وبافاد ملك العين الاجارة وبوجه القوة الغرض والمراد بالمنفعة بيع كحق
 اتم والثبوت بالتاميد فيه لا يخرج الاجارة ايضا ثم البيع مخصص في حقه اطراف الاول في
 صحة وفتاد والثاني في جوارحه وزوجه والثالث في حكم قبل الثبوت وبعده والرابع في الانتقال
 المطلق والخامس في النكاح ومعامله العبد وفضل المكاتب الزمعة ثم الصناعة
 ثم التجارة على الزمعة سواء اي البيع بالبيع الشرعي وعقده بالمال دون الحية لانه اظهر بعثا
 فيه الاستناد الى جهة المخابر فلا يكون الاستناد الى جهة كرسه وان اراد به الجدة لا يضره الحق
 في الصيغة من العاقد كمنع نداء المتكلم وابدال الكاف منقمة استثبت به من ذكر العوض
 والمعوض في كل من الجانبين واغنى الخطيب عن ذكرهما من الثاني باركان البيع الاضافه
 بياضه كاعلم تمام وممكنه ومثله في الصحة والصححة اعطيتك واعطيتك كاشري
 ونبئت ومثله رضى وفعل واجب ونعم كذلك وهي صيغة ان وقعت
 جوا بالصريح والافكتاية سواء في المتوسط وغيره ولا يثبت في المتوسط اسمية البيع
 ولا نية في الكفاية ولا صحة عليك للبيع من اللفظ اي وان اشغى هو باطنا فلا يبيع باه
 المعاصاة بانه لم يوجد صيغة وكلمة تعاطى في ذلك العقد ان قصد المبيع الشرعي او اطلق
 ولا يثبت لصحة البيع كعلمه ولا يثبت زوجه بعقده بعينه كعلمه ولا يثبت
 التوبة منه مطلقا كما قال السبكي وقال غيره ما لم يوجد كغيره من صيغة ونقل عن شيخنا
 انه كسبه وسويجده جذا وبره كل اي ولو بلا طلب قال شيخنا ينبغي ان يكون وامره مثله
 حيث علم الحال واذا امر به ما اخذ فلا
 قال القزالي واللباس ان يملك
 مما الممن فيه فبعضه من باب
 النظر

مطلوب اعطيتك

بأنه لم ينفذ

فلا يصح في الاقعة

حيث وجبت منوط وكجمل لانه ذلك مطلقا الى اللفظ اي لان لفظ حيث يثبت
 شيئا قبله وينعقد بالكفاية ومنها شئ بكذا وان لم يثقف او بارك الله فيه او مثلا
 او سبطك عليه او يا عبد الله وليت من الكفاية الجمله لصراحة في عدم العوض ومن الكفاية
 الكفاية بالمشاة الفوقية قبل لانه قال شيخنا الا على سواء او مانع وشيخ من السكت ونظم
 التمهيد منه ومن الاخرى بكذا او اسئلة او غير ما يوشط قبوله قول وفك اطلاقا على لفظ
 البيع في الكفاية ناووا البيع اي ولو في جزء من الصيغة كذا الطلاق قالوا انقادة من
 المعتمد والمراد بالقرائن ما يدل على المقصود ولو فريته واحدة **كتاب البيع** الصحة
 وانتقال الملك بفارنا ان الصيغة على المعتمد ان لا يطول الفصل اي بتكده ولو سوا او
 جيلة كذا في الفاكهة على المعتمد ولا يضمن البتة لانه عالم عامه قصد به القطع كذلك لفظه
 المراد ما ينعقد به البيع ولو اشارة او كفاية منها او من احدهما وذكر اللفظ للغالب كلامه هو
 لا يثبت له الصلابة من الكثرة مطلقا او كفاية منهم فاكتر من عامه عام نعم لا يضمن قد اوانا بغيره
 ولو وكو باريد كذا فله انما استثبت بعينه باريد على وفق الايجاب اي في المعنى
 من حيث النعم والصيغة والقدر والاول والثاني وان اختلف لفظا من الشروط ان لا
 يثقف الا قبل تمام صيغة الثاني ولو باسقاط اجل او خيار وان يتكلم كل منهما بيمينته
 من يقر به بالمانع وان لم يتصد صاحبه كان وقع قبوله اتفاقا ولا عيب بحال البيع وان
 يثني امسئله الى تمام الصيغة فلو جئة او مات لم يصح قبوله ولنه او فله وان يثني الايجاب
 على فطاب او ما يثني مقامه كرامة وان يثني الخطاب للقبيل لكلا او جئة على عامه وان
 الجواب منه صدر مع الخطاب لا من وكيله مثلا على المعتمد وان لا يثني ثاقت ولو بالعام ولا
 تعليل الا فتمامه وان يقصد كل منهما اللفظ بمعناه اي ان ياتي باللفظ فاصلا حال كونه عارفا
 بمعناه كذا الطلاق فلا يصح مع تحجب لسانه ولا من ايجح بخلافه المازل واللاعب تحديق
 سنة الشروط معيق في الحاضر والقائم على ما سئل في غير ما تفرجه مكسفة قال
 بعضهم من قطع نقد مضروب قبل قطعه وهو الوجه لم يصح قال شيخنا وان تساوت قيمتهما
 على المعتمد وكذا لو جاب ينقد فقبل ينقد اخر وان تساوى فلا يصح ايضا كعلم مامه وظاهر
 فتاد العقد هو المعتمد وسقط العاقد ولو في غير البيع وخرج به الدلال والموسط لامت
 مصلحة الدين بان كان لا ينعقد في ما يثني لعله وبه خرج المخرج كاشري وماله بان لا ينفقه
 في حقه فخرج عن الرشد بعينه صلاح واحد من دينه وماله نعم هذا الاستثناء فيهم
 بقر في المال بعد صلاحه حال بلوغه وخرج به من فسف بعينه كاشري ولا يجر عليه
 وفي كلامه اشارة الى الالاد بالرشد في كلام الحق الرشد ولو فيما مضى في ماله اي في مال معينه
 له فيه ولا يثني الصيغة ولو بوكالة يخرج بيع المصادم فانه عقد صحيح وان علم انه لا يثني
 بغيره لبيع بغيره عقد المكنت وحوله كسبه فاذلة قول المكنت لا يثني الا بطلان

ودخل في
 ما لا يثني
 من حيث

بأنه لم ينفذ

صلاته فيطلبه وفعله لا يخفى الا في عدم الاستقبال في الصلاة والفعل الكثير منها وعدم القيام
في الغرض فيطلب صلته في ذلك والآخرة وجود الرضا عنه فثبت عليه النقص والآخرة وجود
الفعل فيطلبه من الكرم في الحكم اي من له ولا يولد ولا يولد بالغ بالقلب باكرامة اي الغيرة
من الاكرام بحق الكرام من عدم طاعة عيسى عليه السلام فاجد الناس اليه ان يفي بوعده فثبتنا
وسدنا خاصة بالطعام فراجع ولا يصح شر الكافر المصطفى اي لا يصح عليه له ولو بغير الشر
ولو بوجاهة علم عند لانه الملك يقع له وبذلك علم صحة العقد بوجاهة علم المسلم في شرائه
و قارنا عدم صحته وكالعلم عن المسلم في قبول النكاح فثبت بالاحتياط للابتناء والامانة
بالمصطفى من ان يفي بوعده ولو قبله فلو لم او لم يولد او لم يولد واجاز ابن عبد
الحق الصفي والرحمة افشاء بفعله في ذلك في المصطفى ما على جهل او سفاه او قبح
او قبح ما في بيع الكافر في الجلب مضمون و قد سبه لانه ساء جدا وان لم يقطع نفيه
وكنت ليرى ان كذب فيها حديث ولو ضعيفا لا موضوعا قال شيخنا وكذا في علم شرعي
والله و آثار الصالحين لا علم فلما عاين جميع ذلك فيهم والمسلم ولو في ما يفي كالمشقة
لما في ملكه ان يخرج بملك المذكور من المصطفى وما بعد اجارته او اعارته او رهنه
فصحة له كمن مع الكرامة في العقد على العين وعلى كل لا يتم العين اليه بل يفي بفساد
عنه الحكم من يار و وجوبه بان لا ملكه في كذا جاز العين و عنده من استأجره المصطفى
وفي غير هذا الحق ولو في دارنا كالمؤمن والمؤمن سلبها اي لا حرب لهما و ربح و فرب
وسببه سواء على جميع ذلك واحد من ذلك او بعضه و خرج كمن سببه صغير ومفطر وعبد
ولو كبره الا ان علم فثبتنا به لانه يستعين اي في حق فثبتنا في الدين بخلاف المسلم وان هدم
بان علم منه فذكر بخلاف النفي اي الذي يدارنا ولم يعلم انه يدته الى دارهم ولا فلا يصح
قاله في حق الركني وخالفه في حقنا كالمؤمن في صحة الدين في بيع لا يصح شرى كافر دار
في الحرم لثمة منه فادابا في ويحرم مثله في الا جاز و ثبت بكمه البيع اي بيع المصطفى
دون شرائه وهذا المعتمد والبيع شرطه في وقوعه بالعوض لثمة الدين حطه عنه
ومنه الماء المتحمل وقلوبه الطلق بالا جلتها ولا يفسد اشغال العقد على جميع تابع كطهي
بناء على شرط بشره ورهنه قبل من كونه و و رهنه وعبد و دود مته في حق خلق
و فاكنته فهو بيع بغيره من كونه فلا يصح بيع الكلب ولا يفي في اقتداءه الا في جنة
بغيره من كونه ما سبه و مزج و صهر و يجب زوال اليد عنه بغيره ولا يفي في اقتداء
الخصم مطلقا و يجوز اقتداء با في الجفان وكذا شرجه والمصلحة في الاجرة والخريف
المعجزة بالخير كالشرجه والرماد فلا يصح بيعه كمن يفي في بيعه في بيعه
ويكون في الصلاة عليه وعدم تجسس ما يوضع فيه من الحائعات وغير ذلك من مراتب
من الا نام الشافعي و خرج به ما فيه من لا يجلد منها لانه ظهر كمن يفي في الجفان

العوض
بشئ من الثمن
ولا يفتى
في

مطهر
فراجع
في البيع

ان جعل كاللقب المتنجس المراد كل ما يطهر لقتل اي الجنم بائنه نظر لبقائه الان
وسوالمعتمد ان كان دون قلتهن والافهم بيعه وكذا قال شيخنا و هو صحيح في المتنجس
المتنجس بيعه وفيه نظر النفع اي شرعي ولو كالا كمن صغير فخرج بما لا تنفع فيه
كما رزق من وقته نفع تحت كاهن ولا يفي ان نفع كل شيء بحسبه فنفع العلق بامضا
التم ونفع القلاوس بالاشتماء برؤيته ولونه ونفع العند لثمة بائنه صوته
ونفع العبد الرهن بغيره ونفع السنة بصيد الفاء والفد بالعلم وكذا ذلك
في بيع لا يصح بيع دار بلا حرم وان امكن احد ان يتر لها من كذا شارع امهول للمشي
لعدم النفع الشرعي بها حال البيع نعم ان كان في حقه بملك البائع صح وللشي المروى
من اي جهة شاء او من جهة عتبه البائع فان منه المروى او ذكر له جهة ولم يبينها لم يصح
والخل بالعلم بخلاف الخل بالماء الممل في بيعه بشرط الا في والتمراي الكبر غير العلم
وانما يصح بيعه لانه لا يفي في التعليم والسبب في صحة البيع في الرعية
والعند اي يصح بيعه ولو كبر لانه يفي في التعليم بخلاف التملك في بيعه والله التوقي
الحق لا يخفى لا يفي في بيعه ومثله في عدم الفسخ في الصلوات والصلوات ولو من ذمب او فسخ
لوجوه ولا يصح بيعه كمن يعلم المحرم والابق و اعرف في بيعه نعم يصح بيعه في بيعه
علا رده بلا مشقة لا يفي في بيعه عادة بلا مشقة لثمة و وقع ومثله الضال والمقصود و خل
في كونه ان راجع فيلدها والافلا ولا يفي في بيعه الكوارث وان كانت امة قبله واعاد
الرجوع اليها لقادمه وان جعل الغصب ولا يفي في بيعه الضال وكذا لا يفي في الايق
الا على الادب و قيل ان كان من خوفي انقب فقال له ساري من الاناء نعم ان كان من النقد
صح البيع لانه ما مؤثر بزواله مع امكان الانتفاع به كما ركن في ثمنه و فسخ من
خاتم وجنح في بناء المؤثر فاعتك على جزء قطعا ولو باع على اي اعوسر الواقع اي الموجود
والاصح صحة سوا المعتمد في بيعه ان يبيع الحري اخاه ومثوله له و و ادر غره ملكه
بالاستيلاء لا و لدر ثمنه لثمة له بملكه **تنبيه** قال شيخنا في حرم الا فله على
العقد المذكور وان كان صحيحا وهو صغير لا يفي في بيعه الى ان يعلم بائنه الشامل
الظن عينا اي بائنه الذي لم يخلط بغيره و فله وصفه نعم لا يصح بيعه في حرم
كالبيع بالشرع ولو بالدرهم و يفي في الربا ان الكم مع عظمه في العتلة بسمه كذلك
با طك اي قراءتها او احدها وانفق ثمنها لوجوب ذكر المعقود عليه بها وبذلك فارق
الكسفاء بينه المتكوه نعم قد يفتقر الجمل في صفة لثمة او في حرمه كبيع
حصته من غلة الوقف او من ذم الجبس قبل قبضه وكبيع داره فيها حصته لا يعلم
قدر ما يبيع في حصته منها ولا يصح بيعه في الطر بعض الدار مطلقا نعم ان يبي
ان ذلك البعده قدر حصته منها في الواقع فيصه الصفة اخذ مائة الغر من مونا انظر

بيع الدار
بلا مشقة
رويفة

التي
منه

فراجع
الرمي

بيع الضم

بيع الفلح
على الايق
والضمان

اي لا يصح

بيع الكسوة

لا يصح بيع الدار مع الا

عنا عاقبة او ما شئ ديها امرين اقليمها خوفها من صبيح اي شاة مائة قماش او
 اجزاء ويدل بعض على بعض وسنذكر افراد ما شئ في الاكثفاء برؤية بعض المبيع وخرج
 بما ذكر صفة في الآمون والرمال والبطن كرمات منها يكثر فلا يصح وخرج غير الصفة
 كساة يكثر من الاغنام وذل في النوى مثلا فلا يصح ايضه وبنزل على الساعة
 فان قصد مبيعها مبيعها ففسد العقد وكذا لو قال بعثك صاعا من اسفلها او بعثك
 الا صاعا منها او بعثك نصفها الا صاعا منه فيفسد العقد بخلاف بعثك نصفها وصاعا
 من نصفها الاخر او بعثك نصفها كل صاع بدينهم ونصفها الاخر كل صاع بدينهم فالعقد
 صحيح **تنبيه** علم من لعقد من ان الصفة اكثر من الصاع فان لم يزد عليه
 لم يصح العقد **تنبيه** اي بما يتعامل به في بلد البيع ولو مغشوشا او عروضا مثلية
 نعت الغالب وان ابطا لسلطان او كان ناقصا او اراذلة فانه فسد نعت مثله
 ان يفي له فانه والا ففهمه نعم في صفة العقد مع ارادة خلافه نظر فراجع او نقول ان
 من واحد مما ذكر افراد انما هو درهم فقط كمن درهم وفلوس معا مثلا او درهم
 غالبا والحاصل انه متى انقضى نقد فهو المبيع ومنه تعدد من جنسها او من جنس
 نعت الاغلب كان ولا استلزام النعت اي لفظ النعتين ذكر العقد
 بهما مع كون المعايضة حقة وبذلك فارق الاكثفاء بالنسبة في المنكوسة كما مر فان استوفيت
 فبعضها صح العقد بلا نعتين وهو المعتمد وفي ذلك الصك وان لم يعلم بالا استواء
 فراجع ولو اختلف في الغلبة او غير ما قدم من على الصك فخرج لو باع بعشرين درهما
 من التي فانه كل عشرة مثا دبنال مثلا لم يصح فاقال من درهم البلد التي فانه صح
 ويصح بيع الصفة الجيدة اي بيع جميعها بذكر حلتها ونقصها كبعضها كل صاع بدينهم والآخر
 كبعضها كل صاع منها بدينهم او بعثك منها كل صاع بدينهم بدينهم قال ابن جرير نعم ان اراد من
 البيه صح وفيه نظر فراجع ولو قال بعثك صاعا منها مثلا بدينهم وما زاد بجوابه بطل
 في الزائد وان قال عاا ما زاد بجوابه بطل الكل وكذا اي يصح بيع الارض او الثوب
 او الدار الجيدة النعماء وكذا الاغنام مثلا الجيدة العدد كذراع او شاة بدينهم
 او النقييد بالجيدة كل الخلا في العلم يصح جزا منه اذ من الجوز به مسئلة الله لا
 وهو غير ما مثله فهو دليل لما ذكر صح ان خرجت مائة ولا عبق بما جرت به العادة
 من حقل قدر من الثمن او المبيع بل لو شرط ذلك ففسد العقد والا فلا يصح وفارق
 ما لو باع صفة بدينهم شعير مكائلة او جرة ذهب بفضة فواحدة حيث يصح
 كفت معاينة نعم لا يكتفي الرؤية في وراء زجاج ولا ماء صا في الرؤية سميت
 او ارض محددة العلم بغيره وكذا علم الجنية او نوعه ولا يحتاج مع المعاينة الى تحقيره
 او ذوقه ولا الى معرفة استواء كل الصفة او عدمه فان ظهر شقاق او تخافض ثبت الجنية
 فان ظهر شقاق او تخافض ثبت الجنية

والصفة
 اكثر من
 صاعا

الصفة

منه تعدد
 النقد
 وبيع
 الاغلب

فان يرد
 الصفة

صفت
 ولو باع
 صفة بدينهم
 بصفة

فان ظهر شقاق
 او تخافض ثبت الجنية

من لحظ الصفت فان راها قبل البيع صح ولا خيد فخرج لو شك في جنسه مثلا اشعر ام ارن
 صح العقد ولا خبار ان لم يصح باسرها ما ياتي في الجوزة بهذه الدرهم فان خرجت خات
 بطل العقد ان صح بلفظ الدرهم والا فهو صحيح ولا خبار كما لو اشترى زجاجة بطنها جوزة
 فالعقد صحيح ولا خبار ان لم يصح بلفظ الجوزة والا فالعقد باطل وفي الثمة ان شراء
 جمل الزراري لا يكتفي وسو كذلك والبيع كالشراء والعقد كالزجر ولا يصح بيع الغائب
 هذا فالأمانة الثلث وغير البيع مثله كما سيذكر الآ في كذا الوقف فيما لا يتغير اي من وقت
 الرؤية الى وقت العقد والمراد بالتغير ما ياتي اصحابه صح البيع هو المعتمد وفيه فامر فان
 وجهه متغير اي بحالة الوعاء المشي لم يثبت وان لم يكن وصفا بقصد وضهر وجهه
 را به لا يتغير غالبا والاصح قول المشي بيمينه هو المعتمد ان يكتفي اي كل من العا
 متذكرا حال العقد الاوصاف التي راسا وقت الرؤية ومنها اي سائر اطلال ذكر الاوصاف
 وغير ما اي المذكور في الاكثفاء برؤية بعضها مثلا كالماء عاكف في ظرفها كالسهم
 ولو جامدا والزيت والفضة لا سود او من الخلد وخلاصة الشمع وكفه وكالطين
 في غمير لا وف جونه بعد تنقيحه وكالادفة والعنب والزيت في سلكه والرتب والتمب
 في قفصه والكبس والعجوة غير المعجمة مع نقاشها والسكنة فيمنه فخرج لا بد في المشتك من
 نزعه من قاربه ورؤيتهما مع قبل البيع ان دل على باقية خرج به بعضه ليس في
 وباقية في الضع وتصح بعض ثوب دون باقية وكف ذلك فهو باطل ومثل
 هو في موضع الكاف فلا يخرج عطف على فقه فهو افراد ما دل على باقية فلا بد
 من ادخاله في البيع اي في صفة كبعضه كذا ومنه ولا يضر عدم خلطه به
 ولا ثلثه ولو قبل لبقص **تنبيه** لا يصح بيع لب كفا الجوز في فكت ولا يصح
 الرؤس والاكارع وكفهما قبل ابانها ولا مذبح او جلد او حة قبل
 سلقه ولا متلونه قبل سلقه قبل تنقيحه جوفه الا نحو سلك لفته ما فيه ولا يصح
 صدف قبل جوده او شريكه حيوان لا خنثا ط بالحادث نعماء قبضا على قدر
 معين وباعه صح ولا يصح بيع حصه من الماء الجاري وحده او مع فرائه ويصح
 بيع حصه من الفراء وبيعها شاة ماء فيها والفقاع اي يصح بيعه مع كونها
 ولا يثبت رؤية شيء منه على كلام الغزالي المذكور المعتمد على ما لا يلهيانه وهو
 ما جمل عدم رؤيته بمعظم المالينة غير العورة ولو من احد الزوجين وفيه اربعة
 وكذا بطنها وشعرها الا لتانها وهو امرها وشعرها ومتا الرقيق وبعضه الستة
 رؤيته جميعها في الماء منها والاصح ان وصفه بغيره ان سئل من بيع الفا
 كالبيع ومثله الا قاله قال لا يتغير اي من وقت رؤيته قبل العلم الى وقت العقد
 عليه بعدد ويصح تكاثر اي عقد التكاثر وفي قبض المهر واقباضه فامر في عقد التمس

لا خيار
 ان لم يصح
 بلفظ الجوزة

خلافا
 للثمة

في الكل
 خلافا
 لشيخنا
 وسد
 الوجه

باب البناء

بسم الله الرحمن الرحيم

بالألف والواو والياء ويقال فيه البناء بكسر الراء مع الهمزة والراء بفتح الراء
وخطبة الحجة وهو حيث خرج من الكعبة كالسنة وعلامة على سوء الخاتمة كإهداء
أو بناء الله تعالى قالوا لا والله لم يأتني بأمر أبدا وحرمة بغيره وعمل
في شريعة قط وأكل في الحديث عند الرضا أخذ الزيادة وما كلفه دافعا قال بعضهم والمعد
بشيء عشرة كافي الخ وسولفة الزيادة ولو لم يكن كرا اليد وسرعا ماذكر القاضي
الزواني بقوله عقد على عوض مخصوص غير معلوم الثامن في معيار شرع حالة العقد
أو مع ثاخير في البند لينا أو احدهما والمد بالعوض المخصص أنواع الربويات **واقسام**
ثلاثة ربا الفضل وسوز بادة احدا لعوضين في متحد الجنت وربا اليد وسوزا خير
فبض العوضين أو احدهما مطلقا غير ذكر اجل وربا النشاء بالفتح والتمت وسوز ذكر الاجل
في العقد ولو قصدا في وقعه على وجه من سدا كان حراقا والأفلا وحسنه من حيث نشأ
العقد مطلقا ومع أخذ المال ان أخذت الزيادة وكلام المنهج في الحالة الثانية بل فيه ثمانية
وقد سكا يعلم بالوقوف عليه: اذا بيع الطعام من احدى قسم الربويات وثانيتها النقد
وبها في فلا ربا في غير ذلك جنتا بانه سدا اسم قاسا واشركا فيه اشركا معنويا في ح
بالمعنى الى ما استتم العام كالحب والذيق وما بعد كذا بطيخ الاخضر والا صفر لانا اشركا
في الملم لنظري وصفه في مختلف وكذا في اللحم والبناء: استسط في صواب البيع اي ابتداء
ودون لالة اشركا في البضاعة واما الخول بان لا يترك العقد اجل مطلقا كمرت واما الثالثة
اي في متحد الجنت بغيره والتقابض اي قبض الحبيبة للعوضين مطلقا من لالة البضاعة
ننته او غيره ولو مع حق الحب فلا يملك الاثر والحالة والاضمان واه قبض الضمان في الجنت
كالا في حقا فراجع ويكفي قبض شبه العاقد او موكله او عبده او وكيله باذن العاقد او بعد موته او بدنه
اي في العاقد في الجنت في الجمع فلتا لانا فاستم في الحب ويكفي قبض وارث العاقد لنفسه راجع
اشركا دينا بعشرة دراهم من الفضل واه قبض لبايع منها خمسة واستثنى منه فنة
غيره ما واعاد به في الجنت جاز **فصل** في ما لو استثنى من تلك الحصة ثم اعاد سدا فان العقد
ينطلق فيها على المعتد في الرخصة راجع: في العلة قبل الفرق والتخاير كالفرق على المعتد راجع
مثلا مثل ما بكسليم وعكس العلة بعينه سواء سواء فيها حاله وانكا ناكه فاذا اختلفت اي
مع الحاد العلة ما قصد اي ما جرت عادة الناس بحصوله لا كالا لا مبيته بشرا او بغيره او اذ فار
او غير ذلك او غلب اي من حيث القصد مطلقا **الحاصل** في ما قصد به الادميون فقط او غالبا
ربوي مطلقا وما قصد به غيرهم فقط او غالبا لبيد ربويا مطلقا وما قصد به معاسوا بغيره
غلبة الشاؤل فان استثنى ربوي على المعتد بالما العذبة او عرقا والمد غير العلي واد كنة
الا صغر وكذا يبد منها وصغار البهي وبياضه جنت واحد قري جنت ولا يصح بيع بعضها
ببعض

البناء
ببعض
الفرقة

لدينا
نفاع
ربا باليد

الربا باليد
الطعام والنقد
ربا النشاء

مطل

الربا باليد
الطعام والنقد

ببعض كالباني تحريم البق ومنه الى سوس والغنم من الغنم والمراد منها الاملية لان كل اسمي
ووحية جنتان والمعدلين جنت ثالث **تنبيه** في الجراد جنتا قاله النجاشي
والسود المعروف جنت وقاله النجاشي الربا اجناسا واما قبضه جنة البحر اجناسا لثاقا
والطير والعضائر اجناسا والرأس والكارع والكبد والطحال والقلب والكلى والري
والخ وليم وشحم الطير واللاية والستام اجناسا وقبضه جنة واحد **في ربا الزبيب**
والعب والحصص جنتا فلا يصح بيع احدهما بالآخر ولو قوما ثلا ولحم الخنزير
جنتان والسك والفاهدا جنة وهو العسل جنتان وكل صبر مع دهنه وكس
اجناسا وان لم يصح بيع الاول باحدا لاخرين والبطيخ الاخضر والا صفر القناء
والخيار اجناسا وكذا البقول وسباني الخلول: لم يعلم انه منه ما لم يعلم هل كان
في زمنه ام لا او هل كان في الجاز او لا او علم شيء من ذلك ثم نتج: ولم يغلب احدهما اي لم
يعلم غلبه برعي فيه اه واه خالفا عادة الجاز فان اختلفت العادة في البلد وعلى الاغلب
قالا كسب سبانيه في الكيل والوزن معا والوزن في الاصل: ودنه من اللوز قوته و
الرجح في اليد لانه لا يباع في غير ما قطع: فتم بفتح الحلة وسكون الزاء الحق وسوز بغيره
ولو يباع اه سدا في متحد الجنت فغيره صحيح مطلقا سواء اخرجنا سواء او لا كسب بيت الخيار
من حقه الضم فان سح صاحب الزيادة بنا او رضى الاخرين كسبنا بفتح العقد واه شاقا فتم
كمرت بلا عظيم اي لم يجز لعادة ببقائه فنة ولا في اي لغية الاضلاع فيه ومنه القيد كسح
العم بانه لانه اذا حال يحصل بالجفت: بفتح في الوزن راجع لعظم والعلم وفيه ظمير سدا في
لوجود الما كسب لصحة البيع في متحد الجنت الذي في كلامه وكذا هو قيد لصحة البيع مع اختلاف
ولو متفا خلا فان ظمير في ذلك لم يصح البيع مطلقا ولو بالدرهم كما علم فامر الجنت بلا
بالقصد **فصل** في لا يصح بيع بر مبلول بجنته ولو بعد جفائه او بغير مبلول ومثله ما يبطل
كالا بغير ذلك كالفتة والمعدى ومنه في النوى في كذا الترخيل في مفتح البطيخ والكرو
والعشم وكذا مناه وما لا جفان فيه الزينة كدر طوبى دهنه لا ما ينة فنة كان المعتد
صحيح بفضه بفضا ولا حاجة لاستثناء كالفعل بفضه: ولا تكفي مائنة الد فية اي ما يخذ
من الجوب وان لم يتم د في كسب الفول والعدس والكنافة والسعيرة وعطفا السد بفتح
فامر لاقادة المصق فها د خلة النار ونقشها بامر الشعر نظرا لاعتناء النوى والمراد الاسم تنبيه
للجنت ببيع شيء ما فيه الد فية فافه شيء منه كاليوى والنشاء والافط فرغ الخلاء والعشم
الى من الكسب لبيد بوقين كالشمع: في قبض الدهن اي من الربوي بخلا البز والفرط ودهنها
لا شام غير ربوي كما مر: حيا او د سدا وكذا اكتسب الى من دهنه بفضه فصد ونه ح
السهم كالخمر مثله وخرج ما ذكر الطحينة وهي الد فية كما مر فلا يجوز بيع بعضها ببعض
ولا بالكسب والادان سح ولا بالاسم فامر لاسم فامر لاسم: او دهنه اي الجوز ببيع

جنتا
البحر
اجناسا

سدا فان
ربا في
منه

بيع بعضه من السبع بعضه فثالثا وكذا بعضه كبته بعضه ويجوز بيع بعضه خذ العنب
 في حاصل صول الخلد المذكورة منها ستة عشر صورة من ضرب اربعة في ثلثها لا تمام عب
 وزبيب ورطب وعز وكذا منها اربعة اشعة او مع اربعة منها فيسقط منها ستة عشر ويبقى
 عشرة منها خمسة صحيحة وخمسة باطلا لانه لم يكن في الخلد ماء او كان الماء في احداهما واختلف
 الجنت فهو صحيح والاقباط سواء كان الماء عنده او غيره عذب بل يقتضي هذا التعديل البطالة في
 ثلثها الجنت فثالثا والمعتبر في التمس والحد والعصر الكيل نعم المعتبر في الستن الجاهل
 الوزن على المعتمد ومنه يعلم انه لا يصح بيع جامد غائبة لا فذلكا معيارها وبذلك ذلك
 في كل دس جامد مع مائة **تدريج** علم مما ذكر وما فاعده عدم صحة بيع شيء عاخذ
 منه او بما فيه شيء مما اخرج من كرامته لا يصح بيعه العنب ولا خذ به وبصح بيع خذ بعضه
 ولو متفادلا لانهما جنتان خذ فالله ياتي لبيان كذا في غير متفادلا الى حاله متابعه او خذ بعضه
 منه لا فصح له خذ الصاراج لانه ليس من الماء اي ومن فساد ستم او يخل الخار بالحاء المعجزة والمسلية
 هو ما بين الحلي الرائب وما فيه من الماء العنب ما لم يكن اي الذي يافعه فغنى بالتار فلا يفسد شجره
 وفارق الماء المغلي لان الزبيب منه ماء ما جنت وفيل وزفاة اي المعتبر في الستن الوزن في الجاهل
 والكيل في المانع وهو المعتمد كالتفاهم ذكره الجاهل بعينه غائبة في النجاسة لانهما اي الجنت والافط
 والمصل والتدريج فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض ولا يبيع واحد منها بالذي ولا بما فيه شيء
 منه ولا يصح بيع الزبيب بالستن اي ولا يغير ولو من الدراهم لا شئنا على الغنى المانع من العلم
 بالمقصود وقال شيخنا فاه خلا عنه صحح وعلم يخل قول السبكي بالصحة فيه وقها الشراء وبيع
 فيه عدم الصحة وسوا المعتمد ومنه القابض والقباء كالعقد ما لم يصل الى العقد واليكن
 قبله اي لا يجوز بيع العقد في شجرة بعضه قبل عتق عتداي ولا يصح بيعه مع شجرة ايضا ولا
 يفتل الى الص ولا بشيء الى الص ولا يلد من كرامته الذبد وقال شيخنا بالصحة في الثلثة
 لان الشئ غير يربوي وفي نظره لانه المانع عدم العلم بقدر المقصود كاخ اليك بعضه
 عقدا يبيع شامل للعتبة ولا في الزمة وقته ابراهيم الاول يخرج منه ما لو كان له عليه الف درهم
 وخمسون دينار فضاله على الف دينار عنهما فانه جائز سواء بلفظ الصلح او بالتعويض
 ووافقه شيخنا الرزقي في لفظ الصلح فقط ربوت اي ميسار بوبائمه بقيد باحد العلة
 منه المثلثة كما قيد بكون مقصود الخروج ما لو باع دار قبلها بئس ماء عذب عندها فانه يصح لانهما بايع
 بالاضافة الى الدار وان كان لا يدر من النصيب في العقد له فخره في البيع ما لو باع دار عترة
 بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار بذهب فانه صحيح فاه حصل فباطل ما لو باع دارا
 بذهب فقل بئس معدن ذهب ولم يعلم به حال البيع فانه صحيح فاه عا فباطل واغفرنا
 الجبل لانه في تابع من الجانيين والربوي بارش في الجانيين كما نك او في احداهما سمعت بئس او كما
 البارز فيها او في احداهما كسائين والذين فيها وكساة فيها لبا بلب من جنتها فانه غيب
 صحيح

حجة
 ع

في التمس
 الجاهل
 الوزن

في التمس
 الجاهل
 الوزن

من الاصل او المضاف
 في التمس
 الجاهل
 الوزن

في التمس
 الجاهل
 الوزن

في التمس
 الجاهل
 الوزن

في التمس
 الجاهل
 الوزن

في التمس
 الجاهل
 الوزن

فانه غير صحيح لانه لبا فيها مقصود وقد ثبتا الخرج في جنت الفينة من الجانيين كسائين
 بعضه فصحح وبيع بيع ذات لبا عندها من الادمها وكذا من غيرهما ان اختلف
 الجنت كساة ويقة وكذا غير ذلك لبا بلب من جنتها واليهما كاللبن وفي الثانية جنت لانا
 من قاعدة متعينة ولان اللبن مقصود بحد فالوجه البطالة سواء كان اللبن فيها او في احداهما
 سواء اجد الجنت او لا فثالثا جنت الربوي لو قال جنت المبيع لكان اولى له خذ درهم
 و ثوب درهم جوق موانع لنفع من ان ياع ثم اكد به التوبة فقال كساة اللبن بكساة اللام
 وكساة الكساة وفيه المكس في الجيع اي جيع صفة الصفة دون وفيه الصحيح في جنت النعم
 فانه باطل وان استوفى القيمة فيها كافر فان استوفى القيمة في الصحيح والمكساة في الواقع لم يطل
 او بالتفصيل فثالثا ايضا وعلى سنا يخل كلام الخراج لانه ظاهرا رجوع اخذنا القيمة للنفع
 ايته لكان تقدم على شجنتان فيقول البيع بالصالح من المكساة وعكسه باطل وان استوفى القيمة
 على المعتمد فلما بيع فانه متساوي بالبطالة في الاولى هي جنته والثانية هي بالدرهم
 ان استوفى اي بالتفصيل كافر قال بعضه والمراد بالمكساة قطع صغار تقصص من في الدراهم لسان
 الخراج الصفة كافر في البيع وهو الوجه لا يخرج من مزايا الفروض فلو شئت اي في الواقع كافر
 ولو فصل في العقد اي باللفظ لا بالنية كما علمه شيخنا الرزقي في القال والوالا لا يثبت بتعدد البائع
 ولا المشتري منها فوكالاتا وسنا يخل لفظ عقد فثالثا ويجوز اي لا يصح بيع التمس ومثله
 السج والكبد والطحال والقلب والالبة وجلد صغير يؤكل وتسله وجراد لاروح فيها
 بالحيوان ومنه جراد وسلكه لم يمتا وان جازا اليهم خلافا للشك وفيه شهد الادبي
باب فيما نهي عنه من البيوع وغير ذلك والشيء يقتضي التحريم والفتادان رجع لكان
 الشيء بفقد ركن او كان له لازم له بفقد شرط والاقا للتحريم فقط كما تبين كذا قالوا ويرد عليه
 وجود الشرط فانما كالجبل بالاجل الآء بول فثالثا والام على العامر العام والجاهل المقصود
 نعم ان لم يقصد المعنى الشرعي كماله او تعلم او اضطر او تحق ذلك فلا حرمة وسو ضاربة
 فثالثا لان الظاهر وبقال اجرة ضاربة اي استيجاره للضربان بدل ما يوعه ففداف سول الجنت
 اذا المقدم مضافا لبيع الشيء لانه لا يفتل الا بفعل مكلف عن فاه اي دفعه واخذها كاعلم
 لتعلقه باختياره والانتزاء كالضربان او سوقيته وما قبل من صبي استيجاره للانتزاء
 جود على ما اذا استعمله مدة فله في انتزاده ومذا الطرقة واجبة على مالكه حيث
 اضطر اليه املا تاهيه وعليها هل قول بعضهم انه منه كبشة ويجوز اي يستحب لجوهر اي
 متدوينه فثالثا لانهما احد ومنهما مكساة وقد يجز اذا شققت في حد ومنهما هرام في نفع
 المملة والموضوعة اي في اللقطة وغلط من سكتها فيها او في احداهما وكلام السك يدل على انه الجبل
 مفرد فثالثا للمبالغة او الدلالة على الثاني وثله مع مفرد هابل وفيما ذكر اطلاق
 المصنف على اسم المقصود واطلاق الجبل على غير الادبي وكل منهما جائز نتائج سومه نك

في التمس
 الجاهل
 الوزن

و عن المدايح وهي جمع ملفوح اي ملفوح بهما فترهم لفتح النافه فيهم الله اي حلت
 في لا فتح اي حامل ما في البطونه اي بطونه الابل كما قال الجنود وقال غيره مطفا وسوا المطر
 واخصا منها جمع بطنان كفتاح قال الامري عن ابن ابي عمير انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول ما كانا نبت
 من الماء قال لا نسوي ان سدا الماء ينال عام او عامين عن رؤيته فيبطل منقطع او ان قلنا
 يصح بيع الغائب لو عود الشرط القاسد التمس لا يقع مقام النقل سريعا ولا عادة
 عن الصيغة اي عن القبول فيها او عن الايجاب وحدها ان قبل او عنهما معا لئلا يفسد
 وكثيرا او يبيع اي ييجاب وقبول والفتاد في سنة للشرط القاسد كما ياتي او يقول
 عطا على يجعل اذ ما صيغة فيها اي علامته والمنايذة لغو الرؤية اي في العلامة
 فيقول ان هو يفتقر لغيره يجعل فهو عطا على بعثه اذ معناه ان يقول ان فغيره الشبهة صحيحة
 ان وقع العقد منها للجلد بالمبيع اي في الاول او من المثل في الثالث وسلف وبيع
 اي وضاع وبيع فان كان المراد من القرض عقد فهو جمع بين عقدين جائز ولازم وهو
 باطل او المراد شرط القرض في البيع فهو من افراد بيع وشرط المذكور بعد وضاع ومثله
 الاجارة والشروع بشرط ان يقرضه فلو قال في جوابه قبلت البيع واقرضك المائة
 فيما ظاهرا بشرط ان يقرضه وخرج بذلك صيغة الامر كما حصل وخطة فلا يفسد
 البائع ومثله الاجبة فان شرط الحصاد على المشتري لم يفسد والاجل اي في غير الركبي
 كطير فيصح في غيره والقبول اي بالمشتري اي يضمن في ذمته او بالبائع لم يفسد في ذمته اي بان شرط
 البائع على المشتري ان يكفله في الثمن الذي عليه شحته اضر حاشية الغائب نحو هذا الاخص
 او قلنا بما قلنا وكذا المشتري وخرج بذلك شرط كفالة احد الماهج في باطل
 في شرطه شيئا الرعي لو قال اشترى بغيره بالفا على ان يضمنه زيدا بشرط صح واذا ضمنه زيدا وجب
 في الاجل في ذمته وحذف المشتري اشترى فانظر وتأمل معناه لان شرطه في ذمته عليه بعد
 اي الآن فلور منه المشتري عنه البائع بعد تمام البيع وبعد قبضه ولو في جملته لم يكن مضرا
 في الرهن بالمساومة اي في العينة او الوصف فيها في الزمته واكتفي في الكفيل بانك مساومة لادامتها
 غالبا الى معرفته حال الشك صعبا وتيسرا وبما فارق عدم الاكتفاء بمساومة القرآن
 في الصداق الذي اعترض به الاسوي وفييجاب ايضا باق القرآن مناك مقصود عليه
 وهو يكتا طه فان السط باطل ومثله العقد لانه رفق اي لا في الاجل لمسوط
 رفق الا نعم ان تلف كذا او بعضه بعد قبضه فلا خيار لفوق رد ما تلف
 فتأمل وبصحة في الرهن في حر وث العيب بعد البعثة ان امكن تنبيه
 الاجل لا يقطع باسقاط بخلاف الرهن والكفيل لانها مستقلان وينبغي
 الاستئذان له راجع والاستئذان اي على جزاء العقد مثلا للمرية وصرف
 عن الوجوب الاجماع وهو افرار شاذ لا لحاب فيه الا لمن قصده به الامثال
 كذا قبل

معنى
الان

3. 11. 1931

北

من فتح الباب والمذكور بعد لفظة على الاول وصحة المشتبهات صغار وقال ابن حجر
ان التفسير من الكبار لا يبعد لك قال شيخنا الرضا ولا يحكم البيع الصادر من الصادق بعد
ذلك بشرط موافقته انما اذا اذنتهم على الختم فخصها الرضا بالمذكور الا ان يراد الرضا المرسى
على ذلك كذا قبل وفيه بحث واضح فتأمل من التضييق اي ما ذكره بالشرطين وما عطفهما الحجة
فليس حاله من اي من البيع على التمام الذي هو مراده او من غيره من الناس ففعالته اذ لا يزال
الضرر بالضرر العام ومثله الى اصل الفقه والحكماء يفترون في ان كتابه لا يخفى غايته
وان اذعي حيله والى صلة اية الحرمة مفقودة بالعلم والتقصير وانما التعزير مفقود بعد
الحقائيق غيبهم اي بالفعل في ثبوت الجواز والحرمة على المعتمد العام سواء اخبرهم بان كذا با
اولا فان صدق في الاخبار او كان صادقا فيه وانما في شتم بالفتنة فلا حرمة ولا خيار
وهم عاخرة اي بان خيار كافر وعكسهم من العلم ان كان بعد دخولهم البلد والافلا على
المعتمد ولا يخفى في التمكن اجتنابهم بالمتلذذ او غير ذلك لا يابى في الصفة بنية ولو عاد السعر
بالرخص الى ما استمر به فلا خيار على المعتمد خلافا لما عليه في العنصر فهو على النقص وبمقتضى
مدعى الجدل او بغيره ان خفي عليه وجها او رجحا للتحريم جمع راكب واصد لغيره لا بل والمراد
منه الا انهم والسعي بالرفع عطف على كسبه الذي هو بدل ما يبدل ما بعد وبالجرح عطف على
بيع لا يتعمد الرجوع على سبب اية ذكر الرجوع والاخ للغالب وخصوصا الاضافة للعطف وهو
اقا في النسخ الاسماء او العصب ولو كافر كالعاصم فيخرج الحزق فان بعضا شاتن ومثله الزنا
الحصاة والمرشد واطاع الطريق وسو يتنص الى ابتداء هؤلاء جائز والوجه خلافه الا انها
اذن الشارع باذنهم فيه فراجع صحح فخر ولا حرمة كافر في البيع الحاضر فراجع قبل لزوم
وكذا بعد في زمن خيار غيب على المعتمد حتى يباع او يذم لعل مراده حتى ينظر ومثله البيع على البيع
اي بيع المشتري في زمن الجواز لمصلحة الذي استمر انما حشيه ان يرد الاولى كاستحقاقه عليه كذا في روضة
بان بامر المشتري ومثله الامر في الحرمة ان يشتري المستعد من المشتري بزيادة مع حضور البائع وحل
الحرمة اذا لم يعلم الركنه باطنا على بيع اية اي على البيع الواقع لانه لا يملك لثاء على الرضاء
في ذكر المؤمن والاخ ما تقدم ولو اذن اي عارضة لا يفي بغيره ولا يبيع اذنا وكهل او ولي صح
اي ولا حرمة ان كان بعد وفور فتح والاخ لم وعليه يحمل الشافعي والجمهور موافقا للائحة
وبالمثل لما فيه من اثار الرغبة فقال بخلافه لثاء من مكانه بان يذم اي يبيع المستعد
كما قال شيخنا الرضا الاصح انما هو المعتمد لانه سبب لعصبة او وبتة بيع السلاخ ليق
فا طعم الطريق وذكرك من مبادىءه وكسب ما يباح به وملكه من عار بالفتنة وجاربه
من يكسبها على الزنا واذن من يملكها في حقها وللحكم ببيع من يملكها على ما تقدم عليه
وحيثما لم يملكها الا هو ومنه التفرق عما وضيف لغيره ان علم الحكم بغيره فيها
اي انما قال شيخنا الرضا ولا يبيع نفسه لو وجد ومنه التفرق عما نظر من يتبدل الوقت
او يملكه

ولا خيار
وان جمل
السعر
وعنف
والسعي
منهم
بالقبح
فلا خيار
ولا خيار

مطلب
موت
في ابتداء
المرشد
في بنية
المرشد

ولا خيار
في بنية
المرشد
في بنية
المرشد

او باكله بغيره جملته عندنا براء قال شيخنا الرضا ومنه يبيع المظوم لكان في نكاح
رمضان فخره حقيقته ولو بالنظر او منعه ولو بالسك كذا ذكره قبل ذلك الامم الرضا
وان رضيت الصغار ومثله المحقق ولو يبيع له نزع غيره ويجوز التضييق بين الكافر والعلم
ويجوز ان لا يملك كافر عا امة مثلا اسلمت وولدها لانه يبيعها في الدوام يبيع منها عند شيخنا
الرضا في سحره كالبني وحيثما في حاشيته وايضا عبد الحق كذا في اية المعصية جملتها باكل
وهذه وبسبب هذه وبسبب هذه وان لم يبيع ببيع تنبيه وفارق الصلوة حيث
اعب فيها البيع مع ذلك بان فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار البيع منها كالصلوة
واكتفى بعضهم منها بغير الخطيب وورد الجواب ولو قبل البيع ايضا يوم القيمة قال في الزواجر
المراد به عند دفعه الى الجنة وقبل في الحس وقبل عند الا هباج اليه وقبل غيره ذلك بالبيع نعم
اي باع بعضا كل منها مشا وبالمشهور احد صح فلا يبيع مشا وتحتا وعليه يجب لتسوية في المدايات
اذ اوفقت وكالبيع تفرقه وحشية ولو مع زوجا فخر التفرق به اية وحقق ما اي البينة كالا فلا
ولو كانت الامم في بنية والوكلة هو او بالفتنة او كانا هربا فلا منع من التفرق بالبيع وغيره كافر
من جملتهم الاب وان علا ولو من جهة الام كالاتم عند عدمها والجهة كذلك وتقدم
الجهة من الامم عليها من الاب اذا اجهلها فخرج التفرق بينه وبين الاولى ومن الثانية واذا جتمع
الاب وان علا والجهة ولو من الامم قال علي فاما سوا فبائع مع ابها ولا يحكم التفرق
في بنية الحارم على شرط الرد والنية قال ابن حجر وبما تقدمت
اعلم ان البيع لغيبه الا احكام الحنة فجوز في حق اضطرار وقال شيخنا
وحيثما عليه ويندب في حق زمن الغلاء وفي الحياطة للعالم بها والام يئيب
ويكفي في حق بيع مصحفا ودور مكة وفي سوقى اخذت فيه الحرام بغيره ومنه كره
ماله حرام خدا فالذخالي وفي هروجه من حرام حيلة ككفر با ومجتم في بيعه عند الغيب
ما وحيثما فيها عند ذلك وما يجب ببيع ما زاد على ما في سنة اذ اصحاب القاسم اليه ويجوز
الحكم عليه ولا يملك امتساكه مع عدم الحاجة وما يجب من الشجر على كالم ولو في غير المظوم فان
ولا يحكم البيع بخلافه لكن الحكم ان يفتقر من قال اذا ابلغ كسفا العصب فنوم التعزير
على الجائز وقبل بيمين وما يجب من الا حنكار ومما لا غيب في زمن الغلاء
يفضله ان يبيعه با على في بيع بالسك مالوا مسك غلة ضيعه ببيع في زمن الغلاء وبالفضل
مالوا سلة لنفسه او مطلقا طرأ له امتساكه لذلك وبزمن الغلاء زمن الرخص ومكان الغلاء
كان السك من مضمون لثاء الى مكة يبيعه با غلا او من احد طرفي البلدة الى طرفي الاخر لذلك
فلا حرمة في سعيه من ذلك على المعتمد عند شيخنا الرضا فلا فلا يبيع في بعض ذلك
فرض في تفرق الصفقة وثمة دسا وتفرقها لما روى

منها

اي يفرق
اي من الغيب

اي يفرق
اي من الغيب

ومما حاشا
مما حاشا

منها

منها

منها

منها

كما عرفت

الى الوارث والولي مثل اذا كان الميت او المجهول موصرا في نفسه والا انقل من يوثق عن
 كما عرفت له لا يوثق له ولا الوارث الميت فان لم يكن من تاب عنه املا كطفه نصب الحاكم
 من نفسه من و في معناه مقارئة العقل فينقل الجهد لولته فان قارن في زمن الجهد عادله
 فيها اي في التمس ومقابلته صدق في التراف ولها على العرفه الفسخ ولو اتفقا على الفسخ
 وانفردوا واختلفا في السابق منها فلا الرجوع فسخ لو اختلفا في التروي فاذى
 احدهما بعد القبض فانك لا افر صدق الاول لبقاء الفسخ والاخر لعدم الذم
 قاله في التروي وفيه نظر فراجع

في جيل شرط اي الشرط الناشئ عن الشرط فهو مضاد الى سببه لها ولا حصر لها
 هو بيان من يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من اجنبية لها ولا لغيرها ومعنى
 وقوعه منها ان ينفصل به كان يقول ان ينفصل منها بغيره كذا بكذا بشرط الجهد في
 تلك الابام فيقول ان ينفصل به بكذا بشرط الجهد كذا تلك الابام ومعنى وقوعه من اجنبية
 ان ينفصل به المبدئي منها ولا بد من وقوعه الاخر عليه ولو لم يسكت كان يقول بغيره
 كذا بكذا بشرط الجهد في فلهذا فيقول استنبط على ذلك فلا اعتناء ولا اشكال
 واما المشرط له فيجوز ان يكون لها او لغيرها معبوت او اجنبية كذا على الاخر لو قال
 لها او لغيرها او لاجنبية لكان اولي ما عرفت كذا راعى تعيين المشرط له يخرج ما لو قال
 بشرط الجهد لا حد تائلا فلا ينفذ وبقي العقد كالمسكت عنه الاول لوقوعه الثاني
 ولو قال بشرط الجهد بغير ما لم يقل لثا لثا في فلهذا فيقول لها قاله في صحيح الاسلام
 وبقي للتائل فقط في انواع البيع اي في كل فرد منها سواء في بيع المبيع او في بعضه
 وان تفرقت به الصفقة في بعضها اي في انواع فيمتنع شرط الجهد فيه وسوخت
 افراد التروي والتمس وانفصلت عليها لا متناع شرط الجهد فيها مما اجابته مطلقا
 ومن ينفذ عليه ان شرط الجهد له وحده كما سبذكر والمصلحة ان شرط الجهد
 للبايع او لغيرها وما يتبع الفساد ان شرط الجهد مودة بفسد فيها فالكا في فيها
 عيب بها عليه واما البيع الضميمة وبيع العبد من نفسه فما عقد عتاقه فلهذا
 فيها ختم الجهد ولا شرط فيه اي البعض مودة خرج ما لو قال بشرط الجهد
 او بشرط ان يشا ومن فلا يصح العقد ومن ادره شرطه ومنه وفيه منها كون
 المدة معلومة متصلة بالشرط متوالية لا تتردد على تلك الابام تلك الابام فان زاد
 عليها بطل العقد مجزئة مسوخت معلومة ولم يخل مودة على الساعه المعقود
 فلا يمان الجهد رضى فاحيط له فلا يصح بطلوع التمس ويصح بوثق
 طلوعه

صدق الاول

في بيع

البيع
الضيق
خير
مجتبى
ولا شرط

فلا يصح بطلوع التمس
ويصح بوثق طلوعه

بوثق طلوعه او فاد سبختا بوثق الاول اي بوثق طلوعه او فاد سبختا بوثق
 والساعة كذلك فان فسد لساعة الفلكية او الزمانية وعرفا مقبلا دبرها حال العقد صحيح
 والام يصح كالمواضعة فسد ما سبختا قال ابن حجر في بكس التمس اسم في الجهد في البدن
 من الحصة الى البطيخة وبالفتح اسم لما يتبع الذي المراد منها بالجمعة اي بيع ضم المبيع وتكون
 التمس وكس التمس واصله المجهول من السنة الفين واليدين لغة صحيح الشرط اول المدة من
 العقد حيث امتد على الاول وفي الشرط سواء في مضي قبله شرط تلك المدة او قبل
 او اكتمل خبر الجهد لا ضابط له ولو مضى فاسرطه ومسا في الجهد فان كان المشرط
 تلك الابام امتنع شرط مده اخرى فلهذا او كسرت او كان دون تلك جاز ما يقع منها فان شرط
 مدة في الاول او اكسرت ما يقع في الثانية بطل العقد فيها وبقوه وان كل منها مقامه فيما يخص
 له فلهذا في صحيح في زمن الجهد الى الاجل مائة الزمة وزياد احدا لغيره
 ونقصه الا في التروي يمتنع فيبطل فيه ولو حط فيه جميع التمس بطل العقد مطلقا
 او بعضه بطل العقد في التروي المدة لا في غير مطلقا ولو شرط الجهد لاجنبية جاز
 بشرط كونها بالغا ولو تفسد او غيرت ولو سوا العبد المبيع والمراد من شرط الجهد ان يتبع ارضه
 مما الفسخ والاجابة للمشتري ولا لاجنبية بالاولى للبايع ولا لاجنبية كذلك للموكل
 ان كان الموكل وكسرت فان جوتها اي على الاصح في المستلزمة فيه اي الجهد
 لنفسه او موكله ثبت ولا يما ومن فلا يجوز شرط الجهد فيه اي للعبد ولا لغيره
 بطل العقد وموكله من شرطه لو قال من شرطه كان اولي او الولي فان كان
 الولي سوا العاقد انقل الحكم ان لم يكن هناك ولي آخر والا فلهذا من ابياء الحكم
 فيها شرط اذا انفرد او من حيث ذاته لانه اذا اجتمع مع خبر الجهد ان يفسد خبر
 الجهد لغيره فلهذا فلهذا وان كان خبر شرط لغيرها واذا سقط احداهما
 سقطت وحده فان اطلقا سقطت معا للبايع اي من يقع له البيع فلا بد من موكل العاقد
 وكسرت وشرط الجهد لنفسه وكذا يغال في المشتري وحيث حكم له اي على التراج والمرجوع
 من الاصل ان قلنا المدة اذ اي التمس لغيره للبايع ان كان الجهد له وحده وان لم يبيع
 للمشتري وانما للمشتري ان كان الجهد له وحده وان فسخ البيع وعاد المبيع للبايع
 وانما لبايع المبيع ان كان الجهد لغيره وفي التمس في الاخر ويقال فلهذا في التمس
 وزاد في سباني حكم ثلثها الكبير وكذا الموقوف والوبر والشعر والبهائم وحل
 ونقد العتق وسباني ولا يجب شتم عوض في زمن الجهد لغيرها ولا شرط اذ كان
 يصرح به مالم يلزم العقد ولست لغيرها بعد التمس حيث ما في هذا لصاحبه بعد
 طله وكذا سائر القسوح على المعتمد عند منحنى واستثنى سبختا التمس الا فانه

بطلت

الحاق
الاجابة

والمراد

في بيع

في بيع
في بيع

في بيع
في بيع

الوطي

ما قاله ابن حجر وشيخنا الزبيدي وشيخنا الرزقي وبقوله لا يلزم في بيع رهنه في البيع
 لا يلزم فيه البيع بخلافه وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصح في المشتري في علم رهنه
 عيب ظاهر وقد وقف بموجب عاقل انما الساعى جسد كالتصايف والمجتمعة
 لا يملكه من اي فروع باب الفقه في الاجتهاد لا من التقليد لكنه غير مناسب لقوله دل على اذبح
 التلبد لا يحتاج الى الاجتهاد وقد يقال ان التلبد لا يلزم على الاجتهاد لا يمنع منه لعدم اشتغاله
 ما لم يكن في عاقله وذلك قال بعضه الاولى قوله انما هو دى ان التلبد انشئت بين العقدة
 فصار اجاعا سكت نيا وتهيأ في كلامه ما يصح به ينفذ في اي بالذال العجوة اي باكل وحول
 مع بفتح الناء المشاة وضم الاء والمشددة جري عطف على تفتيح فاقبله او بفتح الناء وفتح
 الاء مضارع رفعه وطلبه نائبا فاعدا في شغل احواله فهو عطف عام على بطلان الشرط
 اي الفايه موجودا عند العقد وبصحة البائع في وجوده بهينه لم يصب الشرط وانما
 العقد فصيح على المعتمد وكذا في التي ذكرها الله ولو شرط في حيز اطلاق العيب
 فيها فيلزم اراهاى بالمستامنة فلا يملكه اعلام به على المعتمد ولا يجوز لقاض الحكم بعدم
 الرد به كما يقع لبعض الموه في شرط البساة المذكورة اذا كان با جبارا البائع ومثله قول
 البائع للمشتري في بطله منى فزعه مثله وجه ما كذا في فله رد ما حيث كان في زمنه لا يغير
 وجوده فيها وقال في حيز منه لا رد له فراجع رجع اي ثبت له الرجوع فيشمل في الواحدة
 عيب يمنع الرد الفرعي بالازع قال في المنهج الا ردوى به بجنسه فيعتن الفسخ لئلا يلزم
 الرد في مقابلته الجنب باكثر منه ومنه في رد فاقاله وفيه نظر لانه ان ظاهرا لعيب بنفسه كليل في
 اكبل مثلا فالعقد باطل او يفسخ فيه فان ضمت اليه وجعل كالفقار العقد وثع عليها
 فغير الجنب بل غير الردوى كذا لانه من فاعده مترجى وسوالذي في كلامهم كالبائى والا
 فلا وجه للبطلان لا سلف اكبل خلا العقد والفاسخ في الردوى هو المشتري دون
 البائع والحاكم كذا قال شيخنا الرزقي **فتبين** قال شيخنا الرزقي وغيره في رد
 بالارشاد نصت فيه والافلام في الخضاء وفيه نظر فراجع وفتح الماخوذ اعنى
 لتعلق بالخضعة المستفادة به قال ابن قتيبة وغيره يقال ارسلت بينهما ناريا او ففت
 الخضوة بينهما وحيث ان المعتمد منها الرجوع لزوال ملكه بالعنف فيهما مع البائى
 من عود ملكه ولو كان اعتقه عن كفارة اجزاء ان لم يكن العيب مانعا من الاجزاء
 عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيبا قبله كان حركه عند المشتري
 رجع بما انقضى من القيمة مطلقا لا يستحق نفسه القيمة من الثمن على المعتمد قاله
 شيخنا في رد بطلية هو المعتمد والطلب على المشتري لانه قد يرضى بالمبيع
 بجميع الثمن وله اي القائل باقل القيمتين سواء كان في الاو وجها او طريقه
 فلا يخالف

وروي
 الماشي

ويصدق
 البائع

مشتري

نقص

اي القائل

فلا يخالف ما بيننا لا عيبك التي تطلبك الاصح اعتبار اقل فيه معينا في الاوقات الثلاثة
 او اقل فيهم سلبا فيلزمها فالعيب مشتمل الى وقت القيمة لا انزال في عاد كالتفيم ولو لم تنق
 القيمة فلا ارسل كذا والكلام من ان الرد بالعيب المعتمد منه ان لا رد في رجلته ولا شرط
 وعيبه اي فالرد بالاصح الرجوع من الطرق وسو طريق القطع وكلامه غير متعينا
 لان لم يعبه بالمزيب جريا على اصطلاحه ولو لم ينفذ رجع في عينه وان كان رفعه عما في الزمة
 بزيادة المتضمنه ويرجع بارسل نفسه عين وكذا صفة مضمونة كناية اجنبي ضاميا ومثل
 التلف الحثي كالموت والسعي كالعنف ومثله تلف حث لازم به كرمه واخذه
 اة والماخوذ ملك المشتري ان كان ماله او ماله ابيه او جده وهو في حيزها كاخذه الصديق
 ايضا وفيه بحث ولو كان اعنا من عند شيئا كقرب رجع به لا بالتلف على المعتمد وسبائى
فتبين لو علم البائع عيبا بالثمن بعد زوال ملكه عند فسخه كعكسه فله الرد
 ورجع برجع بما وقع العقد عليه ولو في الزمة او اعنا من عند غيره كما من نعم ان اعنا
 عنه من جنسه كطير من عكسه رجع بالفتح فقط لانه يجب قبوله لها والزيادة صفة
 لا عين وعلم ما ذكرناه لبس للمشتري الثاني رد على البائع الاول لانه لم يملكه منه ولو
 حركه عند المشتري الثاني عيب يمنع الرد ويبقى العقد فان اخذ ارسل القديم مما باعه
 رجع به على البائع الاول والا فلا لامكان العود خلا فالاشترى بالا عيبا من اي باخذه
 العود الذي هو الممنوع من المشتري الثاني والرد بالعيب على القديم اي ان كان في بيع
 معين في العقد او في مجلس عاقل الزمة والا فعلى المشتري لانه لا يملك الا في بالرفق بجميع
 عيوبه ولو علم عيب فزعه ثم علم عيبا اخر فزعه على المشتري لئلا يبين انه ملكه له في النكح والمرد
 ان على الفهم من حيث العيب وان كان في زمن خبر رجلته او شرط او قبل الفسخ لا بد
 من التلطف بالفتح فلا يملكه اذ كان رد فزعه لانه وضع العقد للزوم فيلزم
 في على اصلها كذا في نية الفاصلة من غير عيب فلا يفسخ الثاني لعيب كجسه باليدين
 ان خفي عليه بان يفت غير محال لانه لو لم يفت منها او يفت منها مطلقا يصدق بهينه في ذلك
 وكشف الزكاة بالمبيع حتى جيلها من غير وكما انفق رهنه حاضرا لا غائبا سلبا باخذ او لا
 وكشف البائع له ان يبل عنده العيب وامكن في مدة لا تقابل باجرة وكما انفق خلاصا
 مقصود او رجوع آبق وان اجاز له الفسخ ولو قبل عوده وكما جاز ان لم يرضى البائع به
 مسلوب المنفعة على العادة اي عادة من يملكه لا يملكه اذ المعتمد كل شخصه في كذا قاله
 الفقهاء وهو المعتمد ولو علمه او ظنه فضا فورا ولو باخبره عدل او من صدقه وسو يفت
 اي فرضا او نفلا فزعه او مطلقا لانه لا يزد فيه على ما كسبه وان نوى عودا ان علم قبل فزعه
 والا ثم الرخصة التي هو فيها فان زاد على ذلك او زاد في الفسخ او غنى عما يطلبه لتمام غير محقق

فلا يخالف

والعلم

والعلم

في حيزه

مشتري

نقص

اي القائل

مشتري

نقص

اي القائل

مشتري

نقص

اي القائل

مشتري

ما كان فصار المفضل مثلا او شرع في النقل المطلق بعد عليه بطل مرة مكنا قال القليل وقال
سبحنا لا الرتبة والسريع والمظنيل مام بعد مفضل عننا وقال شيخنا الرتبة ان بعد هنا برحق
في ترك الحاجة قال شيخنا وحيث عنده فيجب عليه الاستئذان كالا عند الآتية وجه نظر وعلى ما ذكره
لواشبه سقط الامناء الى البائع والحاكم فراجع وقد دخل وقت سعة الامناء خرج النقل
المطلق وليست ارادة وقتا وفيه ما نفقه وسلك الاكل ولو تفكرنا فام بعد مفضل انفسه
فاسقط اي شرع بالفعل ولا تكفي الارادة لهذا فام بخلاف العادة بالمسئ فيه والا فلا يعذر بليس
ولو جحد واغلاق باب ربيع الام او وكيله فوكيله عنده في عدم استئذان الوكيل لو كان عنده لا على وكيله
اي البائع ومثله وكيل موكله ووليه ووارثه وكذا يقال في المشتري وينتظم من ذلك حيث وعش
صحة بقطع النظر عن الحكم كذلك اي بنفذه او وكيله وكذا في اي لو ترك المشتري الرد على البائع
او وكيله او خلفا ابدا او بعد فلا فائدة على المعتمد عند شيخنا الرتبة لم يضره اذا حصل ما اعتد
ان لا ينظر حقه بعد وله عيب في البائع الحاكم او عنده ولو بعد المرافعة فيها الا ان في بعض الحكم وعده
عنه الى غير حكم كانه في الاند الحكم اي الخاضع بالبلد ليستحقه ويستطاع ان يبداء بالفتح عنده
فيل طلب حقه البائع منه غايبا عن البلد سواء طالت المسافة او قصرت لكن لا يحكم عليه كما
الا ان كان في متافه يفضي فيها على الغائب او كان متعذرا او غائبا وان فتحه هو انشاء للفتح
لا اعتبار عنه فتقدم الرعوى عليه هنا لا يضر فان كان قد وقع فتحه قبل ذلك عند عبود مثلا
او قبل طلب حقه فحضره فحضره كانت فموا جارية بنصبه اي ندبا و يحكم بالرد اي ان كان الغائب
في متافه يضره فيها القضاء على الغائب كما فان لم يجداه صبح في انه يجب عليه بغيره فراجع عليه
ولو في البيع فتحفظ على البقاء لا هتالة للغائب حجه بغيره اذا حضر ان المشتري الجيب فينفذ
عم الجيب في الفتوح بغير ذلك وفي شرح شيخنا هنا ما ينبغي عدم الجيب هنا اذا حجبته فهو مضمون
عليه ضمان به فلا يضمن ولا يعلم ان مؤنة الرد عليه لا على البائع وان دلتس وهو المعتمد وبه
صريح شيخنا في شرحه والمراد على البائع في عبارة شيخنا الرد ود عليه كاهوطة فذلك والاصح انه يلزم
الاستئذان حاصل في كلام الله والشايع اذا ادب المشتري الى مؤنة الرد عليه من البائع او وكيله او الحاكم
وجب عليه الاستئذان طريقا الى ما يثبت ولو عدلا متعذرا ليجوز معه وليست عليه حجة طلب
السند فان عجز بان لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التلقية وغاية وجوب الاستئذان صورة الى الردود
عليه او الحاكم وفيه استئذان سقط عنه الامناء ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا ولو ظهر من استئذنه
عند لم يطل حقه من الرد واتا حال عنده بعجز عن المضي الى الرد ود عليه او الحاكم لم يضره او خوف
من حقه عند او غيبته من الرد عليه وعدم الحكم فذكرنا في المخرج وقال في من زبادته والذي
يلحق فيها انه يلزمه الاستئذان حقه السند ولا يلزمه احضارهم وان يلزمه التوكيد ان قدر عليه
بان حقه

بغير
ا

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

تقدم
الرد
لا يضر

مضمون
عليه
ضمان
به

الرد
على
المشتري
لو ظهر
منه

بما يبعد لنا اي فيستد ماليت وما اشكاه معا وغير ذلك وعبارة الرقعة صاد في ذلك وخرج بما ذكر الحاج والعقد
والعقد وكذا القيد فيكون ذلك فيها او لا يثبت ان لا يثبت لان حقه ولو جحد او جحد صحتها او غلبها او غلبها او غلبها
بان حقه الوكيل وبعد التوكيد لا يسقط عنها طلب الاستئذان في حقه الرد
او يثبت التوكيد في طريقه على القادر منها الاستئذان ومنه استئذان احدهما سقط
الاستئذان عن الآخر وسقط الامناء عنها ويستطاع ان الاستئذان اي بعد
العلم بالعيب وهو شاك لشك من المشتري وموكله ووكيله وقوته ووارثه
فانظر من موكله وسلك يثبت التوكيد بالعالم دون غيره فراجع كقوله والاستئذان
ولو من ناطق كالقيد ووجه اجابه للخدمة ان لا ولو خدعه من غير سؤال لم يضره وان لم يضره
او ترك على الدية سرحا ولو حال الرد الخفي عليه او عليها او كونه لا يلزمه حله
و لم يجد من يحله وله الركوب عليه ان لم يلف به المشتري ولم يجد فابركية اكا فاما بوبكر
التمتع اشترى منها اسم لالحق البديعة فلما ارسل نعماء صح بغير خيار العيب
فله الارش ولو حذرت عند عيب وكل ما يثبت الرد ابتداء **تنبيه** لو فتح
المشتري قبل علمه بالحادثة في علم البائع فله فتح الفتحة فعلم ان الحادثة يسقط
الرد وان لم يعلم المشتري بالقديم ان رضى وهو من يعرضه لالحق وكيله ووقى او فتح
به عطف عارضة فليضم اي في غير التوبة ارسل الحادثة وهو باينها فبعضه سليمان العيب
الحادثة ومعيبا به فقط لا يعاقبه من التمتع كان بخلاف ارسل لعيب لقديم اجيب من طلب
الا نسالة نعم لرؤية المشتري بصبغ لا يمكن فضله وطلب البائع رده وغيره فبعضه الصبيغ
اجب لانه ما يفرقه في مقابلة الصبيغ فكانه لم يفرقه سببا بخلاف غير من ولو كان غزلا فتسجعه في علم
عينا فان ساء البائع تركه وغيره ارسل لقديم او اخذته وغيره اجرة التسج على العذر ويعذر في عدم
جذبه مطلقا ولا ريب وان شاكها بالرد لانه لم يثبت له حقا فضلا بغيره فانفتح قريب الزوال
اي ساء ذلك وغاية القيد الى ثلثة ايام فان لم يزل فيها رده بعد هنا فحقه والاستئذان سقط حقه
ولو اختلفا بعد زواله في انه القديم او الحادثة حلف كل فان اختلفا ونكلا سقط الرد ووجب
الرد لقديم ولو اختلفا في قديم الارش صدق حقه على لافل لانه المفضل على احد القديري
هو المعتمد ورد الارش هو مصدق عطف على الفتحة او وليست الرد الارش اي عوده للبائع في الاولى
وعنه اخذ في النابذة ولو علم القديم بعد زوال الحادثة فله الرد وسلك مثله قبل زواله وقبل التمكن
من الرد فراجع ومثل زوال الحادثة ما لو كان بعالي ردة هو المعتمد كسيف نعماء اي ثقبه لاء
بشركه والماد يكون يعرفه العرف لا عند المشتري بكسيف نعماء على الاضحة بكسيف الباء على الاضحة
وفيه لغاظ ومثله نشر ثوب بنصفه بشك وكان لاء قبل طهته لتطهير المكان منه قال
الرد كسيف اتم بنقله المشتري والا لزمه لو لم يثبت في بطيخ كسيف فوجدته واحدة ولو غير الاولى
مثلا عيب لم يجاوزها لبوش فقتله الرد بها فان تجاوزها سقط الرد والارش ولو علم
عيب دابة بعد تعلمها فاه لم يعيبها استعانة فله نزعها ولم يرد بها لانه لا يلزم البائع بغيره

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

او
لو
المشتري
الرد عليه
البائع

بجاء في الصفقة لانه يشبه السهم وان عيبا نزع مرة ثانية ولم يبايع فبطلت الصفقة ولا يلزمه رد
 للمشتري وان طلبه الا ان سقط فان نزع فلا رد ولا ارش فان امكك اي في نفسه كانت فلو
 نزع ابرة في بطخة فضاقت خلافة فكسرت فغيرها حذرت في الجانب الآخر فلا رد ولا ارش
 فرع زاد الشبهة بطول الكلام عاقله وهو في تقريب الصفقة بالرد وقد نفعه تقريرها بالعقد
 وسند كرمها بنسب عليه عبيد بن ساهم المتفق وهو مذكور في المتن كذا في معيبي في اي في الواقع
 كما اشار الله بقوله ولم يعلم عيبها واسرار بطله ويجوز في المدفع فابطلت كلام الحق من اخذها
 رد احد ما بالاسم مع المعيب آية رد احد المعيب كذا في رد ما ان يفسد في الرد والافلا رد في لو
 ظهر عيبا لآخر رد ما معا ولا يفسد فيها بعيب الاول كبيع ظمير عيب ورضيه به ثم ظهر عيبا
 اخر فلا رد في لا المعيب وهذا وان رضى به الاخر او انقل له لست ولا ارش عليه ولو نفع اي نفع
 لا يفتق العقد كالتق في تقريب الصفقة او بيع اي كله او بعضه ولو لم يبايع فرد المعيب او في
 بالحيث اي على الصف الثاني اما على الاظهر فله في الثلث اذ ارش حاله في البيع عند اليقين ما لا ينفصل
 اي وليس مثليا والاف المعيب في الاصح جاز في الاصح اعلمه شيخنا الزيادة في كسب الرضى
 تقرير اي تقرير كل منها سلبا على انفراد في فتم العدم يكون قبل تمام القبض وهو رد بعد
 بانه ادعاه المشتري او عكس ذلك كذا في شرط البينة من العيب وانفصلا رة على الاظهر
 لانه الاغلب صدق البائع نعم لو اختلف في عيبه واعيد البائع باحد ما صدق
 المشتري وكذا لو اختلفا بعد التباين فانه يصدق المشتري ايضا كما يصدق في عدم رضى به للعيب
 وفي عدم علمه ان عيب وفي عدم تقصير في الرداء خفي عليه شيء من ذلك ولو اختلفا في كونه
 عيبا او في وصفه لم يثبت الا بعد لين عارفين ثم يحكم البائع على عدم قدمه ومنه المسائل
 الاربعة المحتاج فيها الى البينة واليمين ثم تصدق البائع انما هو من حيث فتم الرد
 لا يفتق المشتري ارشابل للمشتري بعد عود البيع للبائع من يدعي عيبه وان اختلفا
 انه قديم ولو نكل المشتري فيما طلب فيه منه اليمين سقط رد ولا يلحق البائع لانه عيبه
 لا يقبل حقا بخلاف عكسه لو نكل العيب المنفصل على فتم صدق البائع في رد
 الاخر او اختلفا فيه رجع الى الفاد بقوله ثم ارشاه من غير عيبه راجع لكل من المشتري
 والبائع معا وسندنا محسنه عنهما بقوله امكك حذر وقرعه فيما رد وتعلم القنعة
 اي هو من الزيادة المتصلة ولو بيعه والفصادة والقبض كالمصلحة من حيث انه لا شيء له
 في نظيره ما على البائع في الرد وكالمصلحة من حيث انه لا يجب معا على الرد فله الامتناع
 وطلب الارش كذا في الميخنة فامل والولد اي الذي حذر به بعد العقد ومثله الحل بعد
 بان لم ينفصل واذا رد ما بعيب اخر فله حبسها حتى يرضى وهو نفع البائع لانها ملكه

المشتري

مطلوع في الرد

بيع

العيب

مطلوع في مصدق

المشتري مسائل لاربع محتاج فيها الى البينة واليمين

نصف في كسب الرضى في عدم رضى به لعيب عليه البينة وعلم القنعة في الرد

والمتمتع

الصفقة كالمشتري

يعلم من المتن

مطلوع

الرد

حل الحادي بعد العقد

المشتري ومثله

لا ربا هنا

والتمتع اي التي حدثت بعد العقد سواء ابرأت اولا فان كانت موجودة حال العقد
 وبما هي برة في البائع والاف الحل في لايضا وكالمصلحة الصفقة والوسر واليهض واللبا
 فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحل وما حدث بعده فلا يشتري سواء انفسل
 اولا واذا اختلف الى ادك من الصفقة بما كان فهو كالمصلحة الصفقة ويتباني بان لم
 تنفصل وكذا لو نقص وكان جاملا به ولم يجره الى ما بعد الوضع لانه في مستند لبيب متفق
 وزيادة الحل لا يمنع الرد فليت كالمريض لان زيادة المرض من بخلاف الحل فالحكم
 وثمة ثمانية ولو نقصت اي الى امل عند البيع من الامة واليهض بالولادة لانه منذ النزع
 عيب هادك يمنع الرد الثمرة ولو لم ينفصل الحل اي فيها لو اشتراكا حاصلا كما هو القرضا سواء
 الامة واليهض ردتها كذا في حاصلا لان ذلك الحل للبائع حيث رد في بخلاف الحل الحاد
 بعد العقد فانه للمشتري مطلقا ولو رد ما حاصلا فمسا كذا في كسب الرضى في البينة دونه الامة
 لانه الحل الحادي فيها عيب مطلقا فلا رد الا بالرضى في الصفقة الفعلية النقص ويقال للمصرة محفلة يشتد بدفعه من الخلق وهو الجرح
 في الصفقة الفعلية النقص ويقال للمصرة محفلة يشتد بدفعه من الخلق وهو الجرح
 هلم اي على العام بها والاف فلا حزمة وان ثبت الخبز بها وهي اي لغة واماسن عارفي
 اعم كاستثنائي التائبين اي عند اداة البيع والنقص مطلقا بوزن كذا هو بفسم
 الماء وفيه القناد وفيل بالعكس ثبت الخبز اي لم يدل على ما اشترط به النقص
 على الاوجه وسواء كان البيع بعضا او كلنا وسواء كانت النقص بقصد كذا او لحق
 نسيان او سغلا تحقت بنفسها فان رد المصرة اي ولو بيع غير النقص وغير
 المصرة مثله في رد الصانع بعد نفع الدين اي حسا ويتباني مقابله وبفهمه
 مثله الا سهل ولو باع صانع ثم واه كان اشتراها باقل من صانع او اشتراها
 بعينه اذ كان يابها ويعد الصانع يتعد العاقد بائعا او مشتريا لا ينفصل
 الممن للمحذرك اي مع مافيه من ضمه من التجرد من طعام يمكن حله على التمر لانه
 مطلقا اصحها الثاني اي على الوجه الثاني او غير ذلك على الرد على المعتد ولو فقد
 التمر اي في بلد الدين لانه المعيب وحوليه الى شاذ في الفضة بان لم يوجد بهن مثله
 فتمت اي بعم الرد بالمد بينة الشبهة كازجحة الماوردى وسوا المعتمد وقولهم
 المستلزم الماوردى لم يبرح سادود اي مع وجوده ذلك اي الرد والاخذ
 بما حدث اي بالحادك من الدين بعد البيع الذي هو للمشتري بما كان قبله الذي هو
 للبائع ولو في الضع وبه ساهب الوافيه بعينه او طراونه اي بخر د عليه على المعتد

150

در قیل
الفضی
مطهر

في الخيار يجب الاباق
والغصن فلا ينفط
باسفلها وحادة
البيوع واجرة ثقل
عمدة الغصن ودية
الاباق وان اشتد
وكلمه
حرام
افضل الاماي
في الخيار

وزواله
اماته

مظالم
تلف المظالم
والنكاح
اختلاف
المستوفى
مما تلف
لكنه

اختلاط
المشجج بصبغ
اللبع ورائحة
له وقولها
لأخبار مادام

سوفیہ

127

مثله
و غیر
المیسر

المعتمد
كلامه

والصحة
والسنة
مكتبة
الشيخ

وفاة
الشيخ

طريقه

فلا يصح بيعها قبل ان يفرقها ورثتها ومثلها اي بهج نصفه في حصته منه
 قبل قسمته فان قسمته غير جاز نصفه في حصته ايضا قبل قبضه وان قلنا انها
 بيع اذ ليست على قول نبي البيع لعدم اعتبار الرضى فيها بخلاف فسخ الرد لا يصح نصفه
 في حصته قبل قبضه لانها لا يبيع. **وفرا** في بيع النصف فيه لكل منها مائة ربح او لا
 وقعت قسمة او لا على المعقود **ومرسل** بعد انكاره ان قبضه فلا يصح النصف فيه
 ومنه الرضى الشرعي كقولون عند خياط سعة في خنطة وعنده فصار شرع
 في فصار له او عند صباغ كذلك وان لم يمت عمله اما اذا وفاء اجره او كان قبل شروعه
 فيه نصفه وان سلم له بناء على جواز ابدال المشتري به الا ان **ومنه** يعلم جواز بيع
 غنم الشاهد لربها مثلا وان مضى بعض الشرع كذا **واذا** اسم الاخير نفع
 بقية الشئ استحق اجره وفارق كذا الفصارة بعد الشرع لانها غير قنابل **ومنه**
 اي يصح النصف فيه وان لم يكن رده على المعقود لانها مضمونة ومنه حكمه **فصل**
في المأخوذ المأخوذة بالسقم مضمون كله اذا اخذ له لئلا
 كله والافقار ما يربى شرا فلا اخذ قطعه عليها عتة اذ مع لئلا عتة
 منها مضمون الحصة الثانية لانها امانة فلو كانا قطعتين لئلا عتة من
 واحدة منها ضمن حصة من كل منهما او لئلا واحدة منهما ضمن كلا منهما
 من المأخوذ مضمون **ولا يصح** بيع المسمومة ولو نفلا والمراد به كل شئ
 في النعمة ولو غير مسموم فيه فيسمل لبيع في النعمة من المسموم فيه وخرج بالمسموم غير
 من كذا ابرة وصداقة وعوض خلع ودين ضمان ولو لم يسم فيه ومنه ذلك المسموم ويستكره
 المسموم والجهد جواز الاستبدال عن المسموم اي الذي لا يشترط قبضه في الجلس والاكرب
 قال السقم قريبي واجرة في اجارة ذمة فلا يصح **ومنه** بيع الدين من ماله عليه
 ومنه الجدة ساقطة من بعض النسخ **وليس** بينك شي اي علقه واصحاب السنين
 الاربع **ورم** ابو داود والترمذي والشافعي وابنا ماجة **والمن** النقد سواء
 كان هو العين او مال في الذمة فان لم يكن نقد اي لم يوجد في كل من العوضين
 فالمن ما دخلت الباء **وفي** الا عتيا من عنه مائة **واما** المسموم مطلقا فلا يصح
 الا عتيا من عنه فعلم ان السقم لا يصح الا عتيا من عن احد العوضين فيه **وبع**
 الدين غير مسموم عليه اي بغير دين سابق كامت **والثاني** يصح وصحة في اصل
 الروضة وهو المعقود بان يشترط لا يخفى ان الدين في مثله عتيا لا يبيع فيها لف
 ما قبله الا ان يقال ان المسموم بغيره المبيع او مراد بالبيع مطلقا المقابل فتأمل
 الكافي

مرسل
شرع

جواز بيع
الغنم
الشاهد

خلافا
لما هو
في
نسخ

المأخوذ
بالسقم
مضمون
نحو

الدين
من
ماله
عليه

بيع الدين
من ماله
عليه
في
الدين
غير مسموم
عليه

الكافي هو بالالف قبل اللام ومنه مفسر بعدة وفرا اي عند الفناء وفي النسخة اذ يبيع
 النسخة بالنسخة وقبضها العفارة حاصله اطراف منه المشتري ان المبيع اما منقول او غير
 وكل اما حاضرة في حصة العقد او غائب عنه وكل اما يبدل المشتري او غير **وكذا** اما غير مشغول
 او مشغول **واما** مشغول **اما** بامتنع المشتري او البائع او جنيته او مشركه **والشرك**
اما بين المدين منهم او بين ثلثة **والمراد** بامتنع المشتري ماله بدل عليها وحده ولو بوديعه
 وان كانت للبائع او الاجنبة **وكذا** البقية **وحاصل** الحكم في قبضه ان يشترط في
 المنقول نقله ولو حكما وفي الغائب مطلقا فصح زعمنا يمكن فيه الوصل اليه عادة **من**
 ان كان كل منهما غير مشغول **بامتنع** البائع **اشترط** عليه المشتري منه يشترط ففانه
 مثلا او الاذن له في فعله **واشترط** اذن البائع له في قبضه ان كان له حصة الجنبه وان كان
 مشغولا **بامتنع** المشتري **وحده** **اشترط** مضمون من التفرغ لا فعله او بامتنع غير **اشترط**
 التفرغ بالفعل من الموهبة الذي لا يبيع غير حصة المشتري **ومنه** عطف النكاح
 على التخلية **تقتضي** في المبيع **امتنع** البائع **ومثلها** امتنع الاجنبة والمشتري ولو مع
 المشتري **ونقل** المراد بها **ولغيرها** ومنه زعم في الارض او من على النحر **واما** شرط قطعه
 او بدق صلاحه او يبلغ او ان يذوق على المعقود فيصح قبض ذلك الزرع بلا نقل
 وقبض الارض المشغولة **ومثلها** الارض المشغولة بالجاراة المدفونة كاستبان ومنه
 ماء بئر او صير في قبضه وقبضه نقله **ولا يشترط** في حصة البيع الزرع
 على ماء الصير بخلاف البئر **ومنه** السقفية التي لا تخضع لبيع عادة وان كانت في البئر
 وفي هاتين شيئا اذ اذ البع كالمنفرد **مطلقا** فان لم يجره بان لم يكن في حصة العقد
 اعين وان كان غير مشغول **وبعد** المشتري **كان** مضمون مضمون من العقد او من الاذن
 ان كان له حق الجلس **وقبض** المنقول **اي** غير البائع في صفته البيع عند لا يطلق
 وان نص عليه كذا البئر **نحو** **واما** اشترط حله مع او بعد او كان موكلا لغيره في كالا ب
 وحله اعتبار الحق بدل في غير ماله يبدل المشتري قبل بيعه بخلاف غيبه او وديعه والا
 فلا حائل له **بل** بالفعل **ولا** الى اذن البائع في قبضه الا اذا كان له حق الجنبه كامت
 ووضع البائع المبيع بغير المشتري بغيره **نحو** **واما** بامتنع قبضه وان ذاب عنه
 لك لا يضمنه لو خرج **مستحقا** **من** **بيع** **وقبض** **الجزء** **السائق** **بقبض** **الكامل** **وان** **ما** **اذن**
 شرهه **كما** في **شئ** **فخنا** **واما** **يعتد** **الاذن** **لعدم** **الضمان** **قطعا** **ونقل** **ان** **المنقول**
 شرطه **فغيره** **اذ** **كان** **قل** **فاكتسبه** **وقبض** **فيه** **امتنع** **واما** **اشترط** **امنا** **مع** **او** **بعد** **على** **مادة**
روى **الشيخان** **الى** **آخر** **الحديث** **فيه** **ذكر** **الطعام** **وهو** **المنقول** **وبقاس** **عليه** **كل** **منقول**

بيان
التقضي

بيع النسخة
بالنسخة

المبيع اما منقول
او غير

ورام
المشتري

التقضية التي
لا تخضع
لبيع المنقول

قبض الكبر
الشائع
بقبض الكل
وان كان
اشترط

الطعام
المنقول
وان كان منقول

وكونه جزا فالبينة فهذا بل هو بيان للواقع او هو قيد للاستقاء بقبض من غير تفرغ وبما
 على منع بيعهم لا بغيره التصرفات موضوع لا يخص بالبيع اي لبيع البائع فيه حصه وادخال
 الباء على المقتضى عليه صحيح ولو قال يخص به غير البائع او لبيع البائع فيه حق لكان اول
 ما يقتضيه دليل القسري ومثله ادخل معه وان كان موضوعا في ملكه البائع وكذا دار اجنبة
 وانما ياذن فيه وانما هي الى جهته ولو لم تكن او لم يكن ولما او طرد اية دار البائع اي مال
 به عليها او على من منها ولو بارة من غير اذن اي من البائع للقبض فلا يكتفي اذنه في النقل بغير
 النقل البينة او مطلقا وانما يمكن له حق الجبته دخل في ضمانه اي ضمان يده فبما
 لا انتقال وانما يقصد به القبض بل وان قصد غير وكذا شوق الدابة وشا ولا لنوب
 بموا لا يستنبط **يستط** في القبض الرؤية كما في البيع فيكون الرؤية قبل القبض
 فيما لا يتغير الى وقت القبض ويكتفي رؤية الوكيل في القبض وانما يرى الموكل وانما يلف
 بعد قبضه بل ان رؤية كان قبضا ولا يستط في القسمة كقول ولا قبض وان جعلك
 بهما والتوب ومثله كل خفيف فقت اول باليد وانما يضعه في مكان اخر كما
 في اجرة النقل لغفر اليه البينة على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كما
 في التقدير وسلكه اي برء منه فلا يتقبله اي القبض فيجوز عليه فله كذا بدل
 في ضمانه اي ضمان عقد فيستقر عليه الثمن وبذلك قال ابي جرح استقل به هو المعتمد
 ولا عيب في تسليم بعضه من البائع طعاما اي غير جزا وقد قام الاجماع على عدم
 اشتراط الكيل فيها بيع جزا فانما عليه اي الشخص مثلا اي الطعام فليكيل اي الشخص
 باء بامر من يد بانه يكيل لا ينفقه بانه يكيل اي الشخص ويكتفي الاستدانة في الكيل
 الى فقه يعرف كيقظة او فلوزاد او نقص بقدر تفاوت الكيلين لم يضر والا
 رجح الشخص بالنقص ورد الزيادة لبينة الغلط في الكيل الاول ولو قال
 يعرف ومثله يعرف فيئنه ولو ما دونه ووكيله بخلافه وكاتبه وابنه
 وليس لواحد سوى لطرفين ولو بوكالة عنهما الا وكما انما كان كالبائع عن
 بيان للواقع فلا يحتاج الى ذكره اذ لو قال احضر معي لا قبضه لك او لي مع
 ايضا اي يعرف صحيح فلا يرد لما فعه فقصوا عليه اي على عرو وفي
 ضمانه ما يقتضيه **يستنبط** اجرة التقدير واهضار الغائب على الموفى بانما او
 على البائع فان شرط على المشتري فسد العقد ومنه اجرة الالة لا في المبيع
 ولا بضم النقاد ولو باجرة لانه جسد ولا يتحقق اجرة لوانه خلاف
 لا بضم عبد الحفيظ ولا في وزن ونافس القبان والكاتب لغرض العوضا فغلبهم
 الرضا

ادخال
 الباء على
 المقتضى
 عليه
 صحيح

ولا يشترط
 في القسمة
 كقول ولا قبض

يستقل

مزمع
 لا يضر

اجرة
 الالة
 على البائع

مطلوب

نقاد

تبيان

كاتب فاعين

الضمان
 ولا اجرة

فعلهم لغنا ولا اجرة لهم ايضه كلف غلط التناسخ ولو قال لغريه وكل من يقبضه الى ملكه صح
 ومثله وكل من يشتري لي ملك ولو قال لغريه اشترى هذا الثمن لي ما اشتكته على واقتضيه
 في ملكه صح الشراء والقبض الاول دون الثاني فالبايع اي المقتضى عنه نفسه اما وكيل
 وولي وناظر وقف وعامل فراضا فيعتبه عليهم القبض قبل التناسخ فيجوز المشتري وحده ان يكيل
 نائب ايضا واللا اجب معا بئنه في القسمة اي وبعد لزوم العقد فلا جبر في زمن الجبته معينا
 اي كالبائع فلو كان الثمن معينا والمبيع في الزمة انعكس الحكم في العقدين الاولين من الذي في
 فبئنه المشتري على الاظهر ولا يضر كونها في الزمة سقط الفلان الاولان وبما اريد البائع
 وهذه او المشتري وهذه معتل بالثمن بانه يكيل له مال غير المبيع وانما كسبت فبئنه وليتها المراد
 في الفلسة بسط وهو وجه الحكم عليه فقط من غير نظر الى زيادة دينه على مال ولا الى طلب
 وغير ذلك ما ياتي وما له باليد اي البلد الذي فيه البائع وانما يكيله بدار العقد كما قاله في التناسخ
 في عليه اي جرح عليه كما في قوله كذا الى غير منها والغائب ويستمى من الجرح الغريب لا يضر فقه
 على سوال ولا ضيف مال ولا يتعدى مال حادك بعد ولا يفتخ به بائع ولا يبيع فيه ملكه
 ولا خادم ولا يتوقف زنا لا بعد ان يفتخ حاكم وينفق على عونه نفقة المورسين
 بمقتضى القسمة اي من البلد المذكور انفا والا صح ان لا الفسخ ولا يحتاج الفسخ منها الى حكم

انعكس
 الحكم

جرح

الحكم

باب التولية

والجرح كما ذكرنا اي بدارم عليه بية القسمة عانه الى عدمه الى الفسخ ولا يحتاج الفسخ منها الى حكم
 والاسك والملاحة والمخاطة فالقولية لغة نقلها العمل للغير والاسك جعله لغيره
 والملاحة الزيادة والمخاطة النقص ومغايرتها سعة نقل كل المبيع او بعضه الى الغير
 عملا للمع الاول ويزيادة عليه ونقص عنه كاستلاني اشترى مثلا اذ مثله السلم بعد قبضه
 المسلم فيه وعموم الخلع والصدقة والسفعة وصلى دم العمد والاجانة وبلدته فيها جميع الاقر
 ان ولاه قبل قبضه من مثله اجرة والا فيسقط ما بقى وان قال من اولنا قال من ثمننا الرضى
 ونظ عم بطلان العقد بذلك الشط والذي يجه في بطلانه بل وبلدته اجرة مثله
 ممة الانتقاع وبلدته في الخلع والصدقات من المثل وفي السفعة ما دفع للمشتري وفي الصلح
 الدية بعد قبضه اي قبضه كغيره للمصق العام بالثمن ولو قبل القبول وبذلك خذ بية
 العلم بكيه ووزنه وكذا ذلك فلا بد من العلم بها من العقد مناصح بنفقه وكذا يفت
 بما اشترى صحيح بغير ولو كانت عن ذكر العقد فهو كناية على المعتمد من الكناية
 جعله لك بما اشترى مثلا ولو حظ اي بعض الثمن عن المولى لا يلفظ كقبيصة سواء كان
 لفظ حظ او استفاضة او عقد او بارث او ابتداء من البائع او وكيله او وليه او غيره
 كتاب بعد جرح لا من فوصي له بالثمن وخالف به لانها اجنبتان وبوجه الخط في غير التولية ما ياتي

ما ياتي

اذ انشعق به الشجر والمر او احداهما ولم يضر الاخر ونجى الاخر على ما افقته ولو قال
 ان لم يضر بهما كان اولى وجها ان اصعبها الحكم فانه ايهما تنبت من شجره يمكن البائع
 وحول البستان والتمتع ما اعتد بالتمتع منه ولو لم يضره فقلت في البيع وليت ذلك
 من شرط النفع لنفسه لانه تابع فلا يطل عقد البيع ولو لم يضر احداهما الاخر نصيب الحكم
 ايهما ووجهه انهما يامر ولو لم يضر البائع وطلبه باخذ لنفسه الماء الذي كان
 يتخذه به لم يكن من اخذه **في بيان**
 كيفية بيع المر والزرع وبذول صلاحها ببيع بيع المر اى كله لغرضه
 وتباني بيع بعضه او شريكه ويشتط قطعه نعم ان يبيع مع اخذه امتنع بشرط القطع
 وبشرط ابتداءه ومثله بشرط عدم قطعه ان يبيع الا ان يبيع او من يومه من سنة الرضا فان يبيع
 فتداد جائز بشرط لا يحد اي لا يبيع الا بشرط القطع اي حاله ولا يبيع عنه العادة
 وبلنه المشت القطع فورا ولا ابقه لو نازح ولو يغيره من البائع والشجر في هذا المشت
 امانه لعدم امكان تسليم الشجر بدونه **وبذلك** فان كون شرط المبيع عارضا
 بلا شرط الصواب لا بشرط القطع بل بشرط البقاء وشرطنا القطع اي شرطنا في صحة البيع
 ان يشرط القطع وفائدة شرط القطع فيه الخوف من الغنى وحسن البيع في بيع
 يبيع بعضه مع من المر على الشجر بشرط القطع ولو لم يضره فقلت في البيع ولو لم يضر
 افرز مع صحة جاز بلا شرط اي على اي حاله من الاطلاق وشرط البقاء وشرط القطع
 وخرم بيع الزرع الاخر منه الباطح والباذخان وخفها قبل ان يضرها منه
 البقول فلا يبيع شيئا منها الا بشرط القطع ومثل القطع القلع فان يبيع اى يبيع
 منها ولا يبيع بيع بعضه معها لان فتح بيع بخلاف المر مع الشجر كافر جاز بلا بشرط
 اي جاز على اي حاله من شرط البقاء او قطعه او قلعه او الاطلاق نعم يبيع بيع
 معا بشرط القطع او القلع كالبوخذه من الشجر وسغير ومثله الفترة في احد من عينا
 والقطر في احد من عينة **والاخرى** حبة لبنة الحب قبل ان يضرها الاخرى المقصود منه
 كله او بعضه فيد خذ البصل والحنطة والقمح والبقول والحب والكرنب كالخنة
 اذ الكشاء والبسهم بعد انعقاد بزرهما لا يبيع بيعه اى الحب اي لا يبيع بيع حب
 في شتبه وكذا لا يبيع بيعه مع شتبه فان يبيع مع الشابل والحب او معها في اقله
 بكم موزج وكذا اكنة والحام والواحد حكمه وكما يمكن ان يكون فيها الاكل بفتح
 الزنة لانه بعضها المأكول يبيع ببيع طلع النخل مع شجرة وفي الروضة يوزج
 ببيع الدعوى

نصب
الحكم
ايتها

والشجر
في
المر

فان شرط
التمتع

كأن يزرع
بشجرة

بيع التوت اذ هو المعقد ومثله النخلة والمرة بالانعقاد عدم فسادها في الاصل بعد زوال الاعا
 المنع في القصة المذكورة وهي ماله كانا ونحوها حاله كس لا يضر الاكل وفيل كذا الكتاب
 وقبل ان يزرع في شتبه وغنم المرأة فاصلا ما ذكره الفقهاء والشرع ان يزرع من ثماره ذكرنا
 الماورد كغيره بغيره احداهما بالتقن كالبخيل والعناب ثابتهما بالظن كالأوه القصب وحمولة الرمان
 ثابتهما بالظن واللبان كالنخيل والبطيخ رابعهما بالظن والاشجار كالقصب والشجر فاما ثابتهما بالظن
 والامثلة كالعناب والبقول فتداد منها بالظن كالبخيل ثابتهما بالظن كالبخيل ثابتهما بالظن
 ثابتهما بالظن كالبخيل ثابتهما بالظن كالبخيل ثابتهما بالظن كالبخيل ثابتهما بالظن كالبخيل
 والاضابط لذلك كذا يقال وهو يوزج المشت الى حاله بطلبه فيها غالبا كالبخيل اى هو على الله والنشر
 المرش فالبخيل والعناب اللينة والاقامة للسواد والحسنات المتفرقة وقبل البيع مثال للبيع
 والا صرح لا هو المعقد كالثابت ومن باع اى لغيره ماله اخله ولم يشرط قطعه كالبخيل ثابتهما بالظن
 بصدق يبيع بغيره ويحمل ان يزرع اى قبل بل يشرط المشت اى فورا ابتداء على المعقد قبلها فان
 اى ينادى ر صحت قبل الفتح المشت ولو يغيره لفظ مبيع وسو عليه لا اعراضا لغيره الثمن
 واما ثابتهما بالظن والاقامة العناب عدم الانتفاع وهو المشت هو المعقد كفهمان الحواشي
 تنجز بزره **لو اشترى** ثمره عليها ثمنه للبائع بشرط لصحة البيع بشرط القلع اى غلب ثلاهما
 والآخذ **وعلى** كذا اذا حصل لا خذلاط فكم تر من ثمنه اجابة صاحبه فان شأنا فاشترى العقد
ففي الا خذلاط في المشتبه قبل القبض بغيره المشتوع فلا انتفاع وللمشت الخيارات لم
 يبيع له البائع والا خذلاط في المشتبه بغيره الانتفاع بمنعه من الصحة ابتداء واليد
 للبائع قبل القبض كانه بغيره كانه لا يبيع في قبلة وبهي ما هو فدية من
 الحق بفتح الحاء وكذا في الفان جمع حقة وهي لشاة البع شترع سمحت بذلك ليعلمها
 بزرع في حقة والتمرا بنية بغيره بغيره فلي موحدة بينهما في فدية من الذين يتكلمون الحجة
 وهو الرفع لئلا يقع العاقبة فيها بسبب الغبن العا بجمع عدية فعلية بفتح فاعلة اى عارضة
 عن حكم بنية البستان باعاء ما كذا بافادها لاكل فلا يبايع على منها او يجمع فقوله ما عارضا
 اذا نال لان ما كذا بافادها لاكل فلا يبايع على منها او يجمع فقوله ما عارضا
 فليست اولا منها منق للاجتماع والثانية باء لظن فهاهم ففتح الرمة ففليت الباء القائم في
 الرمة باء لوفقهما بين الغنم فشتبهه العقار بها جاز على الفقهاء وسواى اصطلاحا و
 التذكية باعتبارها ببيع بيع الرطب اى الذي لم يعلق به زكاة بان خرس على ما كذا اوم يبيع
 يتصاها والابطل في البيع للتحقق الحقا ضلة فاذ شئنا الوجه صحة في غير هذه الزكاة
 بغيره من الاكل كذا هو بطله في الزكاة فلا جرحه وابستر كالرطب وليت الحصة كالعناب

في البيع
والشجر

والضابط
في الثمار

بشرط
التمتع

اختلاف
المشتبه

حقل
من الحافة

من الذين
عليها

في البيع
والشجر

معنى
نفاق
الزينة
والزينة

بريقه سواء اذن فيه السهم اولاً كناية وانما قال ومنه قال يتابع ثم ينفذ بالمال من ينفذ
ومن معاملته بغير كمال كقوله لا رضاء منها كعدمه وما وجب برضى متخذه الكامل ينفذ
بنفسه فقط اذ لم ياذن فيه السهم والا ينفذ بها ويكتب ويجازى لا يصح سواه وكذا غيره من
النسب والقرابة غير مال كالاقتضاء منبهة الى الكمال او قوله وان بعد ذلك في المشتري من
اذن جميع الشركاء وان كان النسب لواحد منهم وفي المأكل بالاعتدال من صاحب التوبة والمبعض
في توبته كالحق وفي غير ما كان ينفذ في نفسه لغيره فان تصرفه لنفسه بما صح ولو في توبة السهم
بغير اذنه ومنه ينفذ لمبعضه من كمال العلامة الظهاري بذنه اي اذ كان المشتري مع غيره في
بعد العطف الى جميع المعتمد وما في المنهج مرجوح وان ينعابا جرحه وان اذ بالبناء للفاعل
والاخر الى كلامه السابق للنفذ والفاعل فاعلم بحسب بفتح السين اي ينفذ الا اذن به
ولا يحتاج العبد الى قبض لانه انما ينفذ في نوع او زمان او محل او قيم وبسبب ذلك فلا يفرق بين
التجارة ولا يثبت بيع في اي من عبارات المحرر ولا ينفذ في ولو بلفظه من نفقه الا انها يعلم من
السهم به

السهم ويقال فيه السلف ونحو ذلك السهم لما قال فيه وسلفا لبقائه على تسليم المبيع
فولفظة السهم اولاً كناية عن ما سباني واشار لفظ السهم وان كرسه ابا عن كنفه عنه
لا طلاق السلف على الفرض وذكر السلف لانه الذي في الحديث سويج فلا يصح كفاً ولا من
كان في سلم ولا مصادق ولا من شرط في الذمة بالحق لا مضافه لا بالشرع بقا لا اذ
يوسف المبيع لا المبيع مع شرط البيع اي الذي في الذمة بغير لفظ السهم فلا حاجة لاستثناء
الرقبة كما فعله المحرر الا ان اراد بالبيع المبيع وهو غير صحيح امس اي متبع منها ما به كراعه
او لئلا يوسى هل لسلطان مال وتسلمه في المجلد ويثان على السهم والذمة على تسليم العلم
بذمة والعلم باوصافه وذكر في العقد وزاد بعضهم العلم بغيره من المال وكونه ديناً
ولا حاجة اليها لا منها شرط البيع في الذمة كما في تسليم المبيع كافي الرتبة فلا يصح
مع التمسك عند كمال الحق في الوضع بين يديه في المجلد وان قبضه فيه المسلم فيه لا يصح المعتمد الحق
لان تصرف الغافل في زمن الجواز لا ينفذ ويؤخذ هذه المعتمد خلافه في المجلد المراد قبل
التفرق ولو في غير المجلد والغافل منها معتمد في البيع قبل قبضه فلا يذ في الغافل من مضمون
رسمه وصدور ومن النقل والتفريق قبل بقرتها ثالثاً حثا وسرعاً او ينفذ به حقاً على ثمانية
في اخلاص المشايخ اسكت اليك ومثله بعينه كذا في ذمته سلفاً ولا يذ من ذكر لفظ التسليم
في الميثاق قبل قبض الاخر ولا عبث به في المجلد مثلاً لئلا اود يشار في ذمته لانه مثلاً
في هذا المال ولا ينفذ بيعاً وان ناله على المعتمد انفق بهما سواء المعتمد اعطى باللفظ والاصطلاح

مطلوب
وقال البيهقي
ولم ينفذ على
بذمته فنفذ
لفظ بيعه
الا ان السهم
والرخصة والذمة
صح

اي تسليم
العلم اليه
شرط
البيع اذ كان
في الذمة

اي بقرتها
من نقل
استمر في
العلم

ففي هذا المال
البيع في الذمة

والاحكام فيه ايضاً تابعة للفظ فلا ينفذ قبضه في المجلد ويصح الاعتدال عنه
ونحو المجلد به وعليه ويكتب بعينه لو كان رضاء وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام
نعم لا يذ من نفسه او ينفذ بمقابلته في المجلد يخرج عن بيع التمسك بالدين وثباته انه لا يصح
الا اعتباراً عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في المنهج منها ما لا يضر بالاشراج
ما يخالفاً ما ذكر غير معتمد فحله اي من المحل الذي يطلب قبضه منه الى المحل للعقد
ويستعمل موضع العقد ان كان ضالماً ولا يذ من البهتان ينفذ اي الغير وان كان محلاً
العقد ضالماً العلم بالا جلد اي للعاقبة ويكتب عندها ان يفي في مسافة عدوى من يعرفه
عدلان او عدل يشار في العجز والخبرة ولو من كفار ولا يفي عدل واحد بشهادة العرفي واولها
الحكم ويجعل في قوله ونحوه وسلامه على اول جن منه واخره ومثله وفرغه على فريضة منه
وكذا البيهقي وان قال فيه لم يصح العقد والا جلد بالقبض ومن صحح وهو نزول السهم
اول برزخ الميزان وهو نصف سهم ثوب القبطي والمسلم لان اوله وكذا بالقبض
وهو متابع عشر سهم ثوب وبالميزان يسكن بهم وهو نزول السهم اول برزخ المحل وهو
وهو نصف سهم برزخ القبطي ولا يفي بفتح النصارى بكسر الفاء ولا يقطر الهندية وهما
عبدان كاتفق عليه لثاني رضى الله عنه لا خلتا ومنها فان اطلق السهم فلم يثبت بعينه ولا
غيره كما ذكره على الهاماني وان خالف عن الغافل لانه من السهم ولا يجلد على الفارسي
ولا الرومي ولا القبطي واول سهم الفريضة واول سهم الرقيم سهم الاول
واول سهم القبط ثوب واما ما فيها من ذكر في حلة ويجعل على الاول ان وقع العقد
قبله والا فاعل الثاني وقد يرد بالاول ما يلي العقد منها

في بنية شرط التسليم مقدور على تسليم اي شئ كما من بلا مسقة لا محتمل عادة
محلول لا جلد اي يعلم حالة العقد فذكره عليه عند حلوله لا جلد لا ينفذ مضافه الفرض
موا المعتمد فانقطع كل او بعضه ومثله نؤمن بحصوله بغيره المسلم فيه بين فسخه جميعه
ولا يصح في بعضه وان قبضه بعضه الاخر في لوفته في بعضه انفتح في جميعه كذا قالوا
وقد نفذ من اذ الفارقا بعد قبضه من المال صح فيه يذ من مقابلته قبضاً من كذا
الا ان ينفذ فراجع نصحه الثاني وهو كون المثل على المثل في موا المعتمد وفيها اي
الرقبة كاصلا فلو عطل على فيها بقطع النظر عن المائل لم يفسد في الاصح هو المعتمد
اصحها الاول وسود ومن مضافه النفس لا مضافه العدوى وهو المعتمد وقال الامام
مرجوح والمعتمد فلا مضافه من ان يصح لغيره الجرم بين الكيل والوزن وهو المعتمد الثاني القصار
من ما يطلب للمساوي لا للزينة كميل ووزن هو المعتمد فيها محالاً لانه المعتمد ما ذكر

يفصح
الفاء والياء
القادر والياء
المعتمد عليه
لم يعرفوا
نقل عن
البيهقي
السهم
وبسبب

منه ان
معه من
البيع اي
لا ان السهم
البيع في الذمة
صح

لان السهم
من البيع في
الذمة

الرائحة وليست فيه مخالفة لانه الذي كالحق لا ينكس في الكمال بطلان لهم فملا جلا في الحسنة
صالح سولم للوزن اضالة لانه ان بعد امتداد والحد رطل وتلك بالبدن اى هم صانرا
لكيل من فاصولها من كلام الحق صحيح لانه ذلك اى الجمع بين الكيل والوزن فبعد
كلمة بين العدد والوزن فقد سولم المعتمد عند شيخنا الزبادى واعتمد بفتح الاء
الصحة في الجلا دون الراءة وفيه شيخنا اعتماد الصحة مطلقا ولو في الراءة اذا اراد
بالوزن الثمن وكلام ابن حجر بن قنط وغيره على هذا كلام الله ومثله ايضاً وذرع الشايب
ويصح في الجوز كبدل وزنه ومثله كل ما كان مثله اود منه في الجسم كالبندق والنفس
ولم يثبت والمثبت سولم المعتمد اللين بكسب اللين وسولم الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه
اى لم يكن رطوباً وكذا الخنزير ان انضبط ومثله ليرة وشباب وكذا الخشب لغير الوتر
افضل العلة والاعتراف في الوزن فخط مستقيم سولم المعتمد ولو عني كبدل او وزنه فاستد
العقد اى لم يكن ذلك معناه اى ان لم يعلم مثله فانه علم للعائد من او عن لينة صح **ويجب**
تعيين الكيل اى بقدرة الكيل ولا غالب وتعيين ذراع اليد مستنداً لم يعلم فمعرفة كمال
لاضال الحرف ونظم الشيخ ابو حامد سولم المعتمد لعدم تعيين النوع فيه فمعرفة صغيرة
اى من حيث فمعرفة مرساة وعكسها الكبيرة واعتبار الوزن للغالب معرفة الاوصاف اى العائدية
وعند في شناعة وزنه جدا وامتداد به باء وجلا في دونه متانة النفس فيها لا ينضبط
منضبطة باء يعلم مثله كل جزء منه والمنضبط خلافه وسولم المعتمد وفي الخبر للنفق
من مضال اى مضال كل منها ويزيد الاقط يثبت فصح فتنم عما سبختنا لا يصح
بمع الشط ولا يصح العسل بسمه ولا يصح الزبد ولو بالترام فيها ففقه مناخفة اى
يصح السهم في الدابة خلافاً عن غيرهم وفي الشط ولا يصح ما فيها من بعض نقره اود ثبت
امر وفي العسل بسمه خال لانه مع ان السهم اصنف من البع فالوجه عدم الصحة
في ذلك وليست السهم في العسل كالنوى في التران السهم منقود لانه وليست بغارة فيه
من مضال كاسوفاً من جلي لانه ان عجن معه كالعجوة العجوة المختلطة بالنوى فلا يصح
والا فالسهم مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجمل با هذا المعنى من علة مانع
من رتبة العسل فيه اى لانه لا يفرق له والسهم في كلام الحق يراد به من حيث الصحة
العسل فالصحة من سعة فقط لا مع كاي صرح به ما سبختنا في ذكر وصفه عند العسل
وتعريف الشارح له بيان معناه اللغوية في ذاته اوله من رتبة كونه من المختلط الذي في كلام
الحق علة ان غير مختلط فتأمل وانهم والحق اصف من الماء ويصح السهم في المختلط ان
فما من الماء وكذا يصح في اللبن بشاره ان يصب الى الماء لا خلافاً هو صفة
يفتح السهم

صالح
شعر

ذرع
رطل

طوبى
سهم

خبر
لنفق

السهم
اضيف
من البع

صحة
في حق
العسل

والحق احق
من الماء

في الغصن اى خلاص ديار وتارة ما يصح ويحب ذكره الامانة اشار الى ان بعض المتكلمين طرقت فان
الافقية الكتاب للفرج القليل والامانة بالمتبع ما جزم لا ما هو غلبة لانه يصح فيه مطلقاً صح

يفتح السهم وضمننا اى مع سكون الهماء وبكسرهما فالتاء واجابوا بانه اعاد ضمير السهم والسهم
في العسل كالنوى في التران والحق لا صلاح والحد وغيره مضبوط كانه كذا قالوا وقيل علمت ما في
السهم والعسل فالحق كذا قال الوجه الثاني كالنوى في الكبد ومن ما يطلب للزينة كذا ذكره الله
ومن اى الصغار ما يطلب للشدق فيصح فيها كبدل وزنه ولا ينظر لصغره وكبره فيها كالكبد
الله اية وجارية واضنها اولها ومنها ومثلهما عند جاجة واخرها **شعر**
علم ما ذكرناه يصح السهم في الامانة غير المتروكة بالادوية واد يصح السهم في التران والشعر
والصديق والترنم ما لم يعثر فيها وفي الخبر والفرد يعثر نزع دوده وفي الفطر والغزل
والكائن بعد نفق سانه اوردته وفي الخبر والفرد يعثر نزع دوده وفي الفطر والغزل
وفي انواع العسل كالسك والزعفران وفي انواع البند كالسلف والبصل وفي نوى الخبز بقدر
الزاد ويره وفي الشاء والفم والتمريت واللين والخال والحطب ولو شعاعاً وفي قصب
السك بقدر نزع فسره الاعلى وقطع طرفه وفي الجب والجب والرقاب وكذا ما لم يثبت
والجاسرو يصح في القباب وميعار جميع ذلك الوزن ويثبت في كل واحد منها ما يثبت
به من جنسه ونوعه وصفه وبلده وكيفية غيره في ذلك مما يمكن فيه وانه يصح في الاسرة والعسل
بقدر نزع قشره وفي التفت وميعارها الكيل ويذكر فيها ما في الجب ويصح في الوتر
اليانما بالعد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورفقه وصفه وزنه
صنيفاً وفريقاً وغيرهما ويصح في البقرة الكبيرة والحجفة بدو ولا يهادون العجوة مع
ولا يصح في الكسك المعروفة والله اعلم فمن زاد الشرح به لطلب الكلام قبله في الجب
غير الحامل كلاً او بعضاً الملاءمة ومن شاست اعضاء جميع البقرة وفي الابل ولا يصح في الابل
قال ميمون الرقي الا في بلاد غلب وجودها وفي القاسم البيل في كاسود وبياض وليف
كدر برماء وفرس سابق ومع ذلك يقاب وهو مثل التماس بزم به ويصح في الاغفر وسولم
بين البياض والسواد والسن والنفق كبريخ والنفق لا وصفه كانه ونحوه والنق كخي
وعراب وصفه كارهية ومربية والنزع في الجمل كالسجى والحرق والنفق كالحمل والاسد
والنفق في الجب في الطير غير النحل لقسم صح السهم فيه ويثقل عظمه وجداً كبدل وكل
لا يثقل ويرجل من طير وذئب من سلك في القبيصة اى غير ما يثبت له من صفة فيها وفي الرطب
ومثله العنب وفي العسل من النحل لانه المراد في الاطلاق وحياء الاصح منها الصحة ومثله كالتم
الان السهم وميعار ثلثه الكيل والوزن منعه في رؤس الجمل ولوم من جراد وكرع
ولونيه كالى يصح الحاء المملوء وسولم عثره بين نيل النفس وغيره والمراد به من انبعاث كالى اية
وجهه جباب بكسر الحاء من السهم يكسر لواء المعصاة بهك منها الفم والنفق الطبخ بفتح اللام
في حق فافق

معنى
الاقيص

151

منه
ما في السهم

د
عسل

ملاحة

ابلف

عنفك

يجمع

في السهم

السهم
في الجب

في حق فافق

والآ
سوف
تخ

بسم الله الرحمن الرحيم

ان البسح القاسم
 وجهه في عقد
 المخلط كاد
 النكاح القاسم
 انما قيل
 فصل القصة

في سائر العتق كالتفكير في الصلاة وبالاعتق العبادات فالفاصلة فيها والبا
 ساء الآخرة كمال من حيث وجوب فضا الفاسد فيه ون الباطل وبالبرهان
 غير في كمال الضمان مطلقا وبلا عيان المنافع فلا بد على طرف القاعة الضمان
 على ان الترخيم كله للمالك او مستأجره على العتق كماله او على غيره وودي او غيره
 مائة لا يبرهن فيها او عتق العتق المستأجره على المتأجره غير بضمان او عتق الزمته
 من غير الامام حيث لا ضمان من اجرة ولا جبرية في ذلك في الغاشية ويجوز في الصحيح
 ولا على عتق الشريك حيث لم يبرهن اجرة على الشريك في الفاسدة دون الصيغة وحج
 بلا عتق من المصنف واجارة فانه العتق مضوم فيها دون الصحيح منها
 ولا يبرهن القصور في سباني او اقرار الضمان على الاول ان جعل الثاني العتق والآلة
 فعلى في الضمان والآلة خلف الضمان كما سيجار الوحي لطفه فالاجرة في الصحيح على
 التملك وفي الفاسدة على الوحي او خلف المضمون به كالبنيح فانه في الفاسد مضوم
 بالبدل وفي الصحيح باليمن والقصر فان المقتضى به مضوم بالقيمة في الفاسدة
 وبالمثل صفة في الصحيح والقصر والمستأجره والاجارة فانه مضوم في الفاسد
 باجرة المثل وفي الصحيح باليمن فانه مضوم في الفاسد مضوم في الفاسد
 على القاعة السابقة قبل خصه بالاعلان صحيح وابراد ما عليها بعد تقيدها بذلك
 غير مناسب فالوحي لم يبرهن الا براد ابقاؤها على عيها وجعلها غلبة كغالب القواعد
 التقسية فتأمل لتأنيث الرتبة صحيحا كان فالرتبة كذلك الى الحدود واذم اقله
 يبرهن منك او كتمنا كان فالرتبة كذلك الى الحدود واذم اقله
 من مثله من الى ان او في الدين كان باطلا مع انه يصح بالتمسك لوجود التأنيث فيه
 امانة لانه مقبوض باليمين الفاسدة وبعده مضوم اي باقصر القيم لانه مقبوض
 باليمين الفاسدة ويصدر في المرسى ودعوى التلقا من حيث انه لا يضمن والآلة
 فالتمسك بصدقة في ذلك لغرض ولا يصدق اي المرسى ودعوى الرد ومثله المتأجر
 فيما مستأجره من قاعة ان كل من ادعى الرد على من التمس بصدقة وفارق غيرهما بانها
 قبضا لغرض التمسك وبذلك يرد ما قاله غير الاكسج ولو اتلف المرسى اي كالا وبعضها
 من اجرة او المرسى او التمسك وانه لا يملك المرسى بتمسكه لو قال ان لم يرد على نفسه
 ويملك بتمسكه على من التمسك ويملك بتمسكه الراس ولو بناه او المرسى
 او العدل كذلك على المعتد ولا يضمن الا من كان في يده ولو بعد على امانة الا انه ويجزم
 على جميع البطل بالبرهان وان لا يبرهن على المعتد عند سجنه بدا انشاء عقد وفارق
 مطلق

الفتح الحج

التأنيث
 يبطل التمسك
 على ان التلقا
 يبطل البيع
 راجع الى

مستطاب
 يقتضي
 المرسى
 على قدر
 التجزئة

قيمة
 الموقوف
 الى انشاء
 الوقف

وفارق فيه المرفوع والا فحقه اذا اتلفا حيث يحتاج مع شراء بدل الموقوف الى انشاء وقف
 وفي الاصل كذلك قاله سجننا بفالغيرة وفيه بحث فله وقبل قبضة او هو مفقود قبض
 في تمام الحق الذي لا خلاف فيه والحكم عليه بالبرهان في النعمة على الثاني الاربع سواي عتق
 قاله زاد على قدر الدين كالتفكير من وفي قبضه فالتفكير الراسية اي المال له ثم يحتاج المرفوع
 هو بطلان لا يصح اذا المعنى ان ليس له التمسك بخلاف مطلقا فله في الاصل عتقه في الحقيقة لنفسه
 والخمس او ومنه حكم سجنه الله عنه فانه وفاد الرتبة اي فيها اقله من كماله او جبرية او جبرية
 خطه او بية على او بغيره وجوب الضمان ابتداء مانع كاصلية او سبادة لم يصح عتقه عنه
 ولا المرفوع به بغيره من المرفوعة ولا يفسد بابراد من الوتيرة الا ان قال سقطت حق عنها
 كتم فلا يبرهن من سباني او اقرار الضمان على الاول ان جعل الثاني العتق والآلة
 وانه لم يبرهن ان اليمين واليمين ولو في الفسخ وفي التمسك ولو بطلان او بطلان
 فتمت كذلك قبضت فالنفي والبيان رتبة وكبر سجنه فانه ان المراد غلبه لا طولنا بدل عتقه
 على السمن وبصره به بغير المبيع بقوله اذ لا يمكن انتصاليها وعلى سبده فلهما من الزيادة المنقولة
 فلا يبرهن الرتبة اليه ومثلهما سبده الزمته الحاد بعد التمسك ولو قبل قبضة وانه وسبق كذلك
 فراجع بناء على ان الحل يعلم اي يعلم حكم المعلوم
 من المرسى وما يبرهن في المرسى ولو مضوم او بغيره بعد منه باق سباده ومثلهما التمسك
 من لا يبرهن ومنه المرفوع بغيره اذ لا الرتبة فيه كتمه وبطلان المرسى قال سجننا الرتبة الى ان
 الرتبة لانه مضوم اليه وسباده في الفسخ في الكل والبعث والبرهان المرفوع بعد الفسخ او الذكر
 او الاذنان المرسى لم يبرهن من الرتبة اي ان الحاد العتق والمستحق ومن عليه التمسك كاعلم ما بعده
 فتأمل فبقي ما ادر ما ولو بالرفع لرساء الحاد التمسك فلهما الخطيب او خلف لان ما باقية في نفسه
 وكذا سائر الرتبة في الدين المرسى الا في مسائل كماله الارث والكتابة وبيع الوقف عما ياتى
 احدا من من دين من يبرهن لا يبرهن به نعم انا حاله انفسه الى بما اخذوا منها من حبل
 الا فضاها وما اخذوا من سبده فلهما من دين الكتابة لا يبرهن به وما اخذوا احد الموقوف عليه من
 يبيع الوقف لا يبرهن به وانه كان له النظر في حصة واجه بانفسه قال سجننا الرتبة واعلم وصم
 وفيه نظر فتأمل وانه في الموقوف عليهم ان باب الرتبة المرسى فباخذوا احد منهم من الناظر
 او غيره فتمسكه به وانه حرم على الناظر تقديمه على حقه من غير علمه برضى غيره منهم قاله
 سجننا الرتبة والزيادة
 في الرتبة في الرتبة وما يبرهن به او بغيره اي المرسى وكذا المرسى او صفته كذا لاجل ومنه
 صدق في الرتبة ولو كان مستحق وسبده وقع الا فضاها بعد القبض او قبضة انما رتبة ومثله

طول الشجرة
 وبتابل
 التمسك من
 الزيادة
 المنقولة

بطل
 او الفسخ

لا يبرهن
 التمسك
 في الرتبة
 المرسى

مستطاب
 يقتضي
 المرسى
 على قدر
 التجزئة

ان القاطن الامين
ناشئ القاطن
ليس هو الله ولا وجه
اخر من هذه الجهة
الذي لا يقابله في الحقيقة

القبالة

في قوله
قالوا له

ما هو الله

ما هو الله
ما هو الله

ما هو الله

ما هو الله

ما هو الله

عنه كان ادعائه ان من الله تعالى وافضاه ليس فيها على المعتمد اذ الكلام في ثبوت العدم
لا في الزمان ببقاء غير المتناهي وصدقه اذ ما في ونكلا لا في حقه ولم يفرصه شره وكذا
لو كذب كذا ما فان قالوا ان من وسر بي رسم في سبقة على سبقة فتقبل كذا وكذا ولا يثبت
في قبول الشبهة ان من المتناهي بكونها العدم فتقبلها بان ذلك على المعتمد فارجع الى قوله فله خليفه
اي فله كما خليفه المتناهي في نفسه من جهة التناهي وهو المعتمد رتب القباله الترتيب لكتاب
والقبالة بفتح اوله وثانيه اسم للزمن صدق المتكلم به ويحق المتناهي في نفسه العلم والرسالة
على البت فان نكل من طلب خليفه فحقه ما بان في المسألة بعد ما اذا احسن المتناهي واذا انكسر
ستقبل دعواه وان ثبت الخصومة ولا يفرم في الترتيب سبعا لان الجدولة هي صفة يكونه
نصفه من المتناهي اي ان لم يتقاع على وقت احدها والا فكل وجه قوي في الوقت الذي يدعيه في
الرائع الغاية وان اختلف في الاجل او في وقتها او في غيرها لك فادى القائلون غير
جسه اليه وولم يملك ولا غير بظن الاخرانه لثبوت مثلا صدق اة فان كان من غير الخشنة
ومر بصدقه واخذ مثله به

في ثبوت الترتيب بالترك وعليه دبر اي غير لفظ علمه لان غاية لتعلقه وقدر صدق الترتيب
بانه لا مطالبه في الاخر لان الشارع جعلها من جهة كسبه بخلافه من انقطع فيه لا مثاله
ليست المال بعد بغير العرف الغالب بسط فيه لان ما عادل ففما امره ففقه ولوم الورد
بغيره كل منهم في مضارفة وسئل الرب ما بين من او كليل وشمل هذه الله تعالى ومنه الحق فليس
للمؤمن ان يثبت في ثبوت منها في ثبوت الحق ولا يثبت الا في الشجر ودفع الاخرة كذا قاله استبان في قوله
الرب لا امره بسط منه بغيره ما بين كنه اي غير من يثبت حق المتناهي في قبله فان انك
تعلق الرب به بخلاف حق المتناهي فانه يعلق بغيره الشبهة انصه فان لم يكن الرتبة المشككة اة
افاداة جميع ما بان من المسائل مفرج على هذا ولذلك قال الاستدلال كان القول في ثبوتها فلا ينفذ
ا وانه اذا كان الملائكة من عند الحق المبيت نعم ينفذ لعنف والابلاء من قوتهم وفيه من الرب
بفكر ما جفته فقد تصرف في حقه الا ان كان من من هو الله المبيت قبل قوله لا ينفذ الشيء من
الاباء داة الجميع لانه الترتيب الجعلي اقول في الرتبة ولا يثبت ظاهر او موجود لا باطنا ولا في عمل
كله اي فطره به ليل ما بعد في عمل وكذا باطنا بغيره فلا ولا في سبقة لم يثبت الرب الا في
ما لم يثبت ليس له الابرار وغيره فتصح اي تحق الحكم فقط على المعتمد امتلاك عين الشبهة ان نعم
اناق من فاة الرب من عندها بعد بغيره او من عندها او بعد بغيره لا عنه وكان من جنسه
او تعلق بغيره لم يكن للمؤمن امتساكها اجيب للمؤمن نعم ان وجد الرغب بالفعل وجيب
الغريه كما ان كالكسب والشايع فبقية المراد الزائد المنفصلة ومنها استنبال مزيج

مطلب

ان لا يثبت
الا في سبقة
باعتبارها

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

القبالة

وتبادله في الطول وطول الميزان كاتما المتضمن ككسبه وغلظ شجرة وطلع
كم يدير وهل وجودك وقت الموت من الشبهة فبذلك هذا المعنى ونقل عن شيخنا الرقبي
انه يثبت الترتيب وكذا وقت الموت ونصنا فيهمه فان ادعاه للمؤمن وهو لا يثبت
الغنى عنه ولم يثبت بخلافه كالعلاقة بينه وبينها اسفة
اي البقاء وصداق فلا من الحكم على الشخص فهو لفظ الذكاء على الفلسفة وبه يثبت بغيره التفصيل
الافلاكي وشرا من الحكم من الشبهة كالعلاقة بينه وبينها كذا في الرتبة واعلم ان هذا الحق
لا يجل الغنى عنه ولعل ابرار الذكاء عليه في ماله ان فلما انه لخصه لانه ليرة ذمته والفلسفة
في العرفان لا مال له في الدعة من صار ناله فلو انما احتسب الاموال وفي السيرة السوء
جرحه عليه الحكم او لا فلما اطلنا اننا والحج حكم عليه فلا يجعل قبله من عليه اي من يطلو ولو
رغبنا ما دوننا فالحج عليه بالذات لا في السبقة دون الحج لست فيها والمراد بكونه الادمية
العينة اللازمة الى كذا بان فلا يحج بالمنايع ولا بد من الله تعالى وكذا في كذا وانما كسبه في نفسه
ولا يثبت كتابه وكذا في كذا بان فلا يحج بالمنايع ولا بد من الله تعالى وكذا في كذا وانما كسبه في نفسه
من غير باذل ومنفعة كذا وفوق عليه بغيره جاز في المشكك والوظائف والمعنى انه يحج كذا
الحاصل عنه ودبره المبيت وما يحصل من الاجرة بحسب الرغبة ومن ربح المشكك ونابرغبة
في الوفاء كذا بان كذا بما عليه من الربوا فلا يثبت لفصحة والفضل والحج والربوا
على معتر او غائب او نكس ولا يثبت والمرموز ان نعتي الحج الى جميع ولو المرسوا على المعتمد
نحو عليه ولو لم يثبت كذا من الحج على وجهه وانما يثبت الحج من الحكم او الحكم لا غيرهما بغيره حج عليه
او منفعة من الرتبة في الاموال او كذا في كذا وزاد انه يجب وهو المعتمد سواء كان الطالب الفلسفة
او الفروا او بها طلب في كذا في كذا بان واصوب الحوائج وهو المارد في والسائل وهو لا يثبت
الصباغ والبسط وهو الذي في كذا في كذا بان وتسميها بها من كذا فاصابهم خسة الصباغ صفتهم
فقال لهم النبي لستم لكم الا ذلك يعني الا ان لا يحج بالموجب اي لا يحج لوجه مشكك ولا يجب
من الله المقابل بالمال ولا يثبت صاحبه ولا يشارك عند الشبهة فان حل قبلها شارك صاحبه
الغنى عنه كذا في كذا في كذا بان وتسميها بها من كذا فاصابهم خسة الصباغ صفتهم
للايمان والالتزام وهو يثبت بالحق فلا يمكن التملك بغيره ولذلك الحق به صفة الرب كات
بغيره عال افرم ان لم يكن مال فلا يحج بطريق الاولى ولا يثبت له عطف اء يوجد بغيره كسب
ودفع اة قبله اي كذا في كذا بان امتنع كسبه او باع من ماله ما بين في المصلحة وان
غيره فلا في السبقة ولو طلب كسبه في كذا في كذا بان امتنع كسبه او باع من ماله ما بين في المصلحة وان
لغيره المشكك في كذا في كذا بان امتنع كسبه او باع من ماله ما بين في المصلحة وان

الحج من الحكم
او الحكم
الحج من الحكم
او الحكم

الحج من الحكم
او الحكم
الحج من الحكم
او الحكم

الحج من الحكم
او الحكم
الحج من الحكم
او الحكم

الحج من الحكم
او الحكم
الحج من الحكم
او الحكم

→
وَمِنْهُ
الْحَيَّاتُ
وَالزُّبَابُ
وَالنَّمْلَةُ

لا يجب
الغش
على النفس

وکلای

واری قاف
شبی
میشود

فلا تعلق
- ١٥٩ -
به / فلا

الفقه

معنی دست

وجع
النفوس
على المرأة

فيل
من قاتل سياء
الخر فودينه
كذب

اعظمه
والله اعلم

اذا صار فكذا به اخذ لغناء او صفة على باقائه في اخذ المثل والخلق هو ولا المثل
 على عدم الخلق وان شهد به بانه المال للقدس كما ولو غارص بيتان يستعمل
 واغسلت وتتمت بيته البيت حيث لم يبق له مال وبهته سبب بطلانها فانه والا
 فبما الاخرى وبهته بيتة الاغسلت بيته لئلا لمال وان كان اقربا فادعى وتقبل بيته الاغسلت
 في المال من غير مضي مدة كجس فيها لئلا يخلو فيها خلافا لاي شيء وسرط ساهبه ان شهد
 بالاعست فان شهد بذلك المال لم يخلو الى خبنة باطنه كما يتحول الى اشارة الى ان وهو
 الا خبنة تلك المال الى او المعاملة المسار اليها بالحق الطاء او المرافقة في السفر نحو المشتل اليها
 بالحق المسكة كونه ذلك لا يبرهن منها غير ضيق عنه حيث قال من كان لشا من دين عاذا انما
 قال بالدين والصلاحي فقال له هذا من جارها من غير ضيقها ومساكنها قال لا قال فبطلت
 في السفر والبيضاء الى التمسب والقصة قال لا فقال وميل في فقها في السفر الذي يستعمل اخذ
 الرجل قال لا قال فاذيب فانه لا يفر من العلة رأيتها في الجاهل مع بصليان انه بيته القصة
 اي خبنة الباطن فلا يخلو الى ان يطلب من الشاهد من يشهد انه يعلم بانه المعنى في الصف
 ولا بد من كتمان كتمان ولا يحق في النفقة اي لانه كذب كذا غير مقف ففقط فبما دعه
 وكذا راد عامما نعم للغيرم خبنة تقدم فانه والغيب الماد به لا يبرهن حاله بوجوه القصة
 قال سخطا الزيادة نداء وقال سخطا الرق وجوبا وذلك بعد حيث كاد من العلة بعد
 من حيث اي الشاهد من الرجال فاكسر لا يفر واحد واخر ثلثا على الغريب في ذمة فانه نعمة فعله
 المال فانه سخطا منها وهو الوجه وفرض عنه خلافه في اجرة العا دى عليه فزاجه ينبغي
 اي يندب او يجي على ما تقدم **تنبيه** لا يجتنب والى وان عدا ولوا ينفى من
 فاجبه الام او الاب ليدى ولما وان سفل ولوى جنة النفقة وان كان صغيرا او زينا ولا يجت
 من حيث ولا خيرة ولا ابن السبيل لكن يشق على الفاعل عليه بما يراه ولو كمنع من السفر ولا يجت
 طفل ولا مجنة ولا وصي ولا شهم ولا وكيل فيما لا ينفق معا لمسلم ولا عبيد جاء ولا سبعة
 ولا وصي عن نفقة ولا شافرا العين على عمل ينعزم في الحبس ولو في غير وقت العمل فلهذا
 لا يجر ولا يكله هضم في حكم الحكم او ينفق عليه والفا في ان يستوفى عليه كتمان
 وحبس لا حبس فيما ذكر فلهذا في المنع المحبب بما يرى المصلحة في منع كتمان الرضا فيه
 ومخافة الا صديق والاشتماع بالحيلة وله ضيق وخوف ان لم ينجح بالحبس ولا ينفق
 الحبس عليه الا ان الفاعل مصلحه ولا ينجح الا باذنه من حيث له وان تعدد وعليه اجرة
 السج والسج ان لم على بيت المال ثم المستدين المستدين فلو انقضى من الحبس لم يلمن الفاعل
 عليه واعادة الا يطلب هضمه ان فله عليه وبه لا مسمية فان عتبه باعتار لم يفر من
 والا عزم

ولا يخلو المثل
 والمقر على
 عدم المرافقة
 مرط
 شامس
 لا يبرهن منها غير ضيق عنه حيث قال من كان لشا من دين عاذا انما

والا عزم ان ان مصلحه **وع** ما عت به البولي لو حذف انه يفر فلما ناه
 في وقت كذا ثم اذ على الاعتار فيه فبها الفصل السابق في الحبس فبها قبيصة ام يفر له
 مال ويعزم بغيره صاحب البيت قال سخطا وبهته مويد الوك وبهته يفر ولو حبس
 الزوج فلا نفقة لها ولوى الزوج ظاهرا وكذا عكس الآاء حيث جقة فلما النفقة
 في الرجوع على الحبس في المعاملة معه وما ينبغي بسبب افلاسة حزم به في السعة وغيره
 فلا فتحة ولا رجوع فله هذا للمصلحة في النفقة وجوبا في المصلحة عن غير وجه غبطة
 نعم ان حكمه حكم غيره ولا ينفق ولا ينفق له معاوضة لئلا لا حتم ان يبراد بقوله حق
 اي ينفق ولا يلمن من ذلك النفقة بالمعنى لان المعنى في الاسكال فتسخ البهت وان كان الحبس
 خلافا لما في الحبس ولا الرجوع في المحي والمهت واستداد المبيع اي كلة وان كان في بعض الامور
 وله النفقة في بعضه وان لم يكن في بعض شيئا من المحي كالتباني ولو ظلمه مال يفر به يفره وكان اخفا
 لم ينعزم من الرجوع الذي وقع فلا ينفق فله سخطا وبهته نظرا لانه يفر بذلك فتداد الج عليه المرب
 عليه الرجوع ففان على القوي وهو المعتمد اخذ امر الشبهة بعد كتمان الحب فبها في هذه ولو
 صلي بعد جاسل يفر لم ينفق على الاصح اليه كالبهت استار الى الكا فالشظير لافادة كخص
 المعافاة ضات باحضة كاذرة لا للممثل لعقد المحرم الذي لا ينفق ارادة ففانل ومي المحض
 استار بذلك الى ضابط ما فيه الرجوع وهو ان ينادى الرجوع بالنفس ففان كل معاوضة محض
 لم يفر بعد جرحه والعوض باق ولم ينفق به حقا والحق دهر حال ونعزم حصوله بالافلاسة
 منها القصة والسلم والاجارة اخذت ذكره في النفقة لكنه ومي في القصة افادة الرجوع فيه
 من حيث الافلاسة ففري في الستم افادة ان ما في الزمة كالمعين في الاجارة افادة المنفعة
 كالمعين كاذرة ولو جرح على الوجه فلهذا في الفسخ ان لم ستم له العين وكانت الاجرة باقية
 لم يجر عليه او هل بعد الجرح على الصحيح الا في باقية فان تلفت فلا فتحة وبضار في الستم
 بغيره في الستم فيه لم يفر له فان رخص لسفر وفضل منها عنه سمي فله الغناء باجرة
 حاله من المرحلة ولو كان المرحل بعرضها فلا فتحة فيما ينفق على وجه صحيح في ستم الصغير
 وهو المعتمد فالمعتمد كذا الدين حاله وقت ارادة الرجوع بالافلاسة نعم ان كان به ضامرا
 لم يجر او كان بغيره وانما او حدة له مال ينفق ففانل ومي في القصة افادة الرجوع فيه
 في ستم الاحول فان نفقت فلهذا في الستم عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته عجن اي بالسلم
 وغيره في ملك المشتري اي سلطنة بملل ما بعد ففانل ومي في القصة افادة الرجوع فيه
 كالتسليم يفر وقد نظم السج راسه في ذلك في ضمة في جميع ارباب الفقه فلهذا في ستمه اذ انفق
 عليها من المقتضى وغرارة او ينفق ففانل ومي في القصة افادة الرجوع فيه ففانل ومي في القصة

مطلب

شظير

الوضع

على كيفية السابقة في التمسك الى الترتيب في تقليب الثابتة على الاولى. قال الجاهل قبل
 موافقته على مقابل الاصح والمعتد لا اول وبني مبنى للمجرب عطف على وجه المبتدئ
 لذلك ايدى بفتح ياء موافقته وبذلك اي بعد الرجوع وانهم بسطوا في الرجوع ولا بد
 من عطف تلك على المعتد بفتح هاء اي وقت التملك فانما مستحق للعلم بارش للجنان
 ولا يزال الفهم بالضم اي لا يزال ضرب البائع بضم المبتدئ وعلى الاول وهو الاظهر
 بضرب المبتدئ بفتح او يعود بعد الرجوع كما في وانعطف ذلك في قوله المستوط كانه منسطة
 اي مثلاً فالمراد كل مثلي وخصه الخط بالانكسار كما في قوله في الخط اي المبتدئ ولو باذنه
 او باجود اي بغيره بفتح عطف على تناو الكلبة منه وليست الاجود اكثر ولا قطع بالرجوع في الاول
 وبعده في الثاني ولو طعننا اسارة الى طابط فانها ان لم يكن ما عليه صفة يصح التفتيح
 عليها وبغيره من ما في مثل هذه العجوة وذبح الشاة ونحو الكم وضرب الدباء وتعلم الترفيف
 فرة او حرف او كتابة ونحو ذلك يعلم ولو شربا على الحلق ونحوه في حفظ الدابة ونحوها
 فلا تسكن للبائع في نقله الى اذارجع وله ان لا يرجع ولا يضارب وان زاد في القيمة بالصفة
 كما استلذه بغيره بما فعل فالزيادة للمفلس كالزيادة لا بسبب شيء او بسبب لغيره بارتفاع سعره
 وخرج بذلك بالزيادة بسبب نقاء سعر النوق في صاحبه ولا شيء للمفلس كالزيادة
 بسبب نقاء الاسعار ان جردت عن سعر واحد منها كما بان في قوله وان زاد في بغيره او جعل بسبب
 الزيادة في ثمنها بالنسبة كما بان في الاجبة وحيثما المعتد منها الاول في مركزه كما في قوله وبسبب
 عليها ان لو زادت القيمة بارتفاع سعر واحد منها في صاحبه او بغيره في ثمنها بالنسبة وكذا لو جعل بسبب
 الارتفاع فيها وبان ذلك في جميع ما بان وانما زاد لا بسبب شيء او بسبب لغيره في ثمنها
 كما في قبيل اي بعد الرجوع والبناء في هذه كالتقدم ان الزيادة للمفلس كانت بسبب الصنف او بارتفاع
 سعر الصنف لانه لا بسبب شيء كما في قوله وكذا ما بعد نقضه بوجودة فوثة وفاء وقضاء بفتح ميم
 للمجرب اي نقضه مع الرجوع في النوق اي الشاة والمفلس في ثمنها ان كانت الزيادة بسبب الصنف
 كما في قوله اي بالصنف كما في اصحابها هو المعتد وهو هو خذاه والى اصله ان صاحب النوق
 اذ ارجع فيه لا يبيع له اذا نقضت فوثة وله ثمن الرجوع بفتح الميم وان الصنف كذلك والحقيقة
 ان يبيع في ثمنه في البيع ان كان فضل ما نقضه في البناء فلو نقض المفلس والغربة على
 فله فعلاً ولا فليدفع بعد الرجوع فله وغيره من ثمنه بفتح الميم وبذلك بالقيمة والخطا والقصد
 والبيع والاطحان المبتدئ بوضع المستاجر عليه عند عمل في نقض اجرة ان صحت الاجارة
 وزاد في القيمة بما فعل والا فلا جرت واذا ذلك النوق مثلاً قبل قبضه المستاجر فهو كالمبيع
 قبل قبضه فانما ثمنه المستاجر او اجبة وزاد ما بغيره الاجبة على فوثة قبل نقضه مثلاً وجب

روى في الاصح
 البائع بفتح
 المبتدئ

فالمراد
 كل مثلي

بفتح
 المبتدئ

والخطا
 في النوق

الاجرة

وجبت الاجرة والا فلا دفع حكم العبد المذمومة انما لا تستلزم للبائع ولا للمفلس ولا للغير
 بل بوضع عند عمل في ثمنه كما في **باب** **الحج** **سورة الحج** **المع**
 وسرها المنع من التمسك بالمال في الحج **باب** **الحج** **سورة الحج** **المع**
 وذلك فيمن فرأى على الحج وخرج كذا الطلاق لصاحبه من نفسه وكذا منته الشاة الى ان يخرج
 كسب وقد انما ما بعضهم الى من سبها من عا وها اما لصاحبه الغير او لمصلحة الشخص لنفسه او غيرها
 على ما بان منها الى الغير والجرح على السب في مال غيره عليه دين وعلى المبتدئ في المبيع قبل القبض
 او عليه فيما استأجره بسط الا على او عليه بعد القبض بالعيب في برفع المبيع وعكسه وعلى
 السب في نقض الامنة من جهة فلا يفسد فيها في يفسد ما به لها وعلى المعتد بالاقراء والحل وعلى
 السب في اتم الوفاء وفي ذلك في غير التملك واقامة فلا يفسد عليه وان كان عليه دين متلفاً والعبد
 اي المكاتب واما ما هو فالحج في نفسه ومنه كما قاله اما وردى والوجه ان يقال ان الحج في نفسه ليس
 اذ يلزم على الاول ان لو اذله منه لم يصح وليس كذلك في الجوز ومثله المبتدئ لاصلي بالاسطة
 من جهة في ليه وفي الحج واما الاخر من الطارئ والنوع في الجوز كانه لا يفسد بالاقامة فيفسد
 بلا فاعداً فاض بلا فاعداً لانه يفسد بغير فاض وهو المبيع بفتح الصاد وكذا لو كان لا يفسد بالانقباض
 وهو يفسد الصنف لانه او بهما بين الحقيقة والحجاز وجب عكسه والحج في نفسه بفساد العبادات والولايان
 ولو لم يفسد ولا يفسد صحة اسلام امير المؤمنين عليه السلام لانه لا يفسد لانه استامه كانت
 منقطة بالتميز ثم تنسخ او هو مفقود منه وبسبب ان نعم بفساد افعال الصنف فانه في الجنون
 ما يمكن فيه والتميز من كل منهما يصح منه العيادة وكذا بفساد الصنف والاذن في الدخول ان كان في
 ما من ثابته لم يفسد عليه كذب وكذا ذلك برفع اي من غير ذلك فاض كما في بيلوثة ولو غير بفساد
 ونحوه في غير الرشد في السنة ونحوه في الولايه عليه لوليه في الصغر واذ ارشد انقضى عنه الحج بلا فاعداً
 ففقد ربه ما معبى لا تفكك الحج المطلق ولا يفسد على الرشد بعد البلوغ الا بسبب نعم لو لم
 يعلم ببلوغه عليه بعد البلوغ فهو كالرشد لان الاصل الرشد **باب** **الحج** **سورة الحج** **المع**
 ضد القتل والاستدلال والحركة ولو اقر الوي برشد الوي لم يفسد على الولايه عليه ولا يفسد الرشد
 ولو انكر برشد الوي ضد بلاءه ولو بلغ وهو غامض لم يفسد الوي الا ان علم برشد الوي ولو لم يفسد
 الوي فبان برشد الوي فالفلاس قد اذ نصرت ولو تغارضت بين الرشد وسقطت النافذة منها
 بطلان كل احدى عتقت بغيرها من جهة وهو المعتد في رقة اي معبى بالاسطة والجرح في
 اي من طريق المعادة او ما قام مقامه والمراد كلف نزول الى قبضه الذكر وان لم يفسد من الحنفية
 وفي الاصل الى مدخل الذكر وان لم يفسد الى النكاح ويصير في مدخله بلاءه في الاصل من جهة كطلب منهم
 غان وانما انتم في ديوان فلابد من الإيماء **باب** **الحج** **سورة الحج** **المع**
 شئ من جنس في حذر به على المعتد كما في شئ من جنسها وانما خالفه باب الخط كانه المنع منها وبنات
 العانة ظ من الغارة السهم للبسب والاصح انما للشعر ولا فاعداً بينا بفتح الميم والحر حوله الغرض

في

والنوع
 في الحج

في
 الحج

بفتح
 المبتدئ

الحج

الحج

ومما يقتضيه الاكتفاء بالعدالة الظاهرة في الاب والجد ولو مع الشك والهو خالف الفاضل
المستقيم قال بعضهم من اراد الشك في عدالة الباطنة مطلقا والقيمة كالوصي والشرط
الولي مطلقا عدم عداقة المولى عليه ولو في من ولا في الام ومثلها بقية الاثار كالان
والحق كذا لهم عند غيبة الولي او اذ في الاتفاق عليه من ماله في نادره وتعلمه للمساخنة
فيه ومثلها في الحق الذي لا يقع في غير السيرة كما في حق لولاي صبا وماله وخاف عليه
من حق الفاضل مثلا فله النفس له فيه بالمصلحة وبما لا يضره ولا ضمان عليه وبه صرف
الولي وجوبا وبالزراعة حيث رايها والاب يحسن نصيب غيره ولو باجرة مثلا من مال الحق او في
الامر الحكم يفعل ما فيه المصلحة والولي غير الحكم انما يباخر من مال الحق في غير اقل الامر بين
من الاجرة مثلا وكفاية فان نفق من كفاية الاب والجد الفقير في العام كفاية ولا نفق
اخذ ذلك على حكم ويمنع على الام مطلقا بالمصلحة ومما يبيع ما يبيع له اقله بغيره مثلا
خسبه رجوعه فيه ويبيع ما خيف خرابه او ماله او غصبه ولو بدوا عن مثله وله
ولو فيما فعل ما يربح في مكانه مولى له او بقاء ولو يبيع يبيع حتى يصيب شيئا وسواء
جواز بيعه ولو بغيره من حكم وتقبله عنه فيه اذ ان نذرته في حاله وهو ولي الامر
فيه جواز خراب وكيفية ربه ولم يكن به ثقل فراج ولا بعد عن بلدا الحق بجهت جراح في
تحصيل ثلثه الى جرة من بنو جباله لا جباله او لغيره عارة: ويبيع دونه فله قال شيخنا المعتمد
الرجوع الى عادة البلد وفيه شبهة في ما ينفق وانما العبد ينفق عليه وان خالفه العادة
وسواء في البناء او في غيره ودوامه فلو تركه علف دوابه او سجنها ضمن وكذا
تركه ينفق كل ما قاله ابن تاسم واعتمد شيخنا خلافه قال الفخار وبضمه وورق الفرض
اذا تركه في ماله في لا يشرط في العبد ان يباخر بغيره بناء ما صرح عليه على المعتمد
لنذكره في كتابه لبعض العلماء كرامة له من ابي ب... حكم ناظر الوقت في ذلك كالولي
والاجرة واول من صنع ماله من عند بناء الصبح لفرعوه ولا يبيع عفاة ومثله الى القيمة
ومن الحاجة ما في الحق فلا بد من كون الحاجة في ههنا اكبره ويجوز بيع غيره ما ولو الحاجة
بشيء ويبيع قال الفخار لمصلحة: وله يبيع ماله ولا يبيع اذ اصابه بلا ضرورة الا للفا في
فيمت الحاجة اليه ولا يبيع الولي الا لثمة ملى: على الفقهاء الى ان الاصل الصحة رجوع
والمعتمد عدم الصحة: وله يبيع ماله وله لنفسه ومثله عكسه وخرج الوصي والفقير فلا يبيع
مطلقا لا يحتاج الى امره وهو المعتمد ان كان ماليا قال شيخنا الرضى وجب الاستئذان والخالفه الخليل
نعم لا يجب في ذلك في البيع مضطربا فافادروا عليه ولينس لولي تصرف مال
محمي في الحق غلبت السلامة ولا سفر بالحق فيه عند غلبتها ولا السفر به وماله في غيره في الامر
وكان كان الحق الذي لا يضرها ولو حاملا فمع اوفسست الولي في زمان الخبار لم يطل بيع
وبت الخبار من يلى مكان في ذلك اي الاخذ او البذل فلا يباخره الا مع المصلحة او زياد مثلا
وعادة

مطلوب
ويجاب
ولا ضمان

اولا اذ كانت
وصية الحق
لا تباخر اذ وجب
بلا عمل في
العمل اولى

اولا
ولم يشر
البناء او العدا
صحة

نقد
كرامة
اول من
صنع
ماله

مطلوب
ولا يبيع مال
الفقير

ولم يباخره فلو لم يعل عليه بعد كماله ان يلقن والاب السليم ان يباخر بالسفينة لنفسه في بيع حقه
الحق لنفسه او غيره او من ماله ولحق الاب من الاولاد في غير الاولى وليس لولي مطلقا ان ينفق
من ماله ولا ينفق عن ماله لالاب في حق غيره ولا يباخر في غيره ولا يباخر في غيره ولا يباخر
عنه ولا ينفق زوجه ولو يبيع ولا يباخر في الامن ثمة ولا يباخر في الامن ولا يباخر
ماله في من ماله ويحب عليه في حق ماله او في حق ماله او في حق ماله او في حق ماله
وكذا يدره قال شيخنا الرضى وجوبا في غيرها وقال شيخنا جازا اذ اقام يعتقد وجوبها باه كانا
هتيفه وفيه نظر في الزكاة عند ما في غيرها من ماله في حق ماله في حق ماله في حق ماله
شاعيتان فان كانا احدهما شاعيتا جاز للولي الاخر ايج وعليه بكل كلام شيخنا وقال بعضهم
يجب عليه فيها قال شيخنا والاولى للولي مطلقا في الامر حكم بلز به بالاخر ايج او غيره في لا ينفق
المولى عليه بعد كماله واذا لم يخر هذا اوجب بها بعد كماله: وينفق عليه وبكسوة وكذا على غيره ومن
زوجه ويحب الولي على الكسب لئلا يباخر بها غيبا كارت ويخرجه من جنانا به ولو في دينه كماله بغيره
طلبها ولو بلا حكم: وعلى من يبيع ومنه الاب والجد المولى كماله في حق ماله وماله كماله
مع المصلحة: بالطلب ولو بغيره الا في معزى كمن عاجز عن الارشاد: بعد بلوغه الاولى بغيره
كالمسكين السب والمجنون: يبيع او اخذ بسفينة بان ادعى المولى ترك الاخذ مع المصلحة فيه
صحت في باله: لو من شتمها قال شيخنا الرضى ومثله الام واصولها كارت والفا في ولو قبل عنه كالوصي
اخذ من العلة: على الوصي والامير اي من غير الام واصولها كارت والفا في ولو قبل عنه كالوصي
على المعتمد وقال الخطيب مائة في غير اقل بل يبيع: صحت في موه قال شيخنا الرضى في غير اقل
الجحان وفي ماله لا يفسد الا شتما عليه ولا في المصلحة فانه ودعوى على المولى تنبيه
لا يبيع الحكم ان يحكم ببيع العفاة وموه في ييب عنه ان المصلحة با المصلحة قال شيخنا الرضى
منه في الوصي والماله جلال الاب والجد
مولفه وعرفا غاما قطع التنازع وسرعا عقد بغيره ذلك وسور حصة من المخطوط وقبل افضل منه
اليه وبطل فرج عن غيره من العقد ولفظ ينعدي للموت كمن ومي والمقنونة بعل والباء ولو
اغتال او غلبا كالباني ودليل هو انه الكتاب كونه ثمة والقيل في حق والسنه كلفه في الصلح جاز
بين المستبين الاصل اهل حراما او من حلالا في اهل بيتا وصحة والاهام والكفار كالمسلمين
وتخصيصهم بالترك لا يتبادر من حكم غالبية وموت ثمة اي با عيبه المذموم منها الذي هو في اعفا
ولا لغيره فلا يدر انما اقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كالمسلمين والامان وبين الامام والبطانة
كالمسلمين وبين الزوجه كالمسلمين والشك في غيره لا على غير اي هتيفتها كالبذل لا ما قابل
المنفعة كالبذل فمع مخرج الصلح عن منفعة كفى للكل وعم كفى السب من لان اخذ المال في
مقابل اسقاط حق لا مقابل المنفعة او الاخصاص فان ومثلا لا في الحق واليمين المردودة

ولا ينفق
زوجه
راجع
ماله

صحة

الصلح

منه

مطلوب

في المصالح عليه وكذلك المصالح عنه ولو ذكر كذا كان اولى بحمل المنفعة اية في اجابة غير
 العيني المدة غارة بها ما لم يرد عليه للمدعي فثبت الله على هذا نظر للفظ من لفظ على والافعال
 كذا كان يصالح بعد او قبل على سكت الزمان على اجابة العينة المتعاقبة بغير ما من المصالح
 للمدعي عليه: فبصح العقد بلفظ البتة وحرف من كذا المصالح ولا بد مع ذلك من لفظ الصلح كما هو
 القسم كان يقول وبذلك تضفنا وصالحنا على البناء فلو قال وبذلك تضفنا على ان نعطيه باقيا
 فقد الصلح: ولا يصح بلفظ البيع بان يقول بعتك تضفنا وصالحنا على البناء: والاصح
 صحة اي عقد البتة المذكورة وبصح صلح الخطية: بلفظ الصلح وبشرط فيه العبد كالمالك
 في الدين: وبهى الحصة في شئ وبشرط الحصة وان لم تكن عند فاض وعفا: فالاصح بلفظ
 اي بطلان كونه صالحا وهو كناية في البيع قاله الجوزي الرقي: وبصح العقد اي صلحا صحيحا على
 المرفوع: من غير غير نقد: فظ ان يبيع لان الممن التذرع وهو من في الزمة وليس مستلما فيه لعدم
 لفظ السلم فلا ينافي صحة السلم في النقود كما من: موصوفت نقد لعبد وثوب
 وجعل من المصالح والبيع وما بعد من السلم غير مستلهم اذ كل منهما مع لفظ السلم ومع عدم
 لفظ البيع كما هو مذكور في حله: فظ ان يبيع في ذكر لفظ السلم وسكت عنه الله لعدم
 وبصح لفظ الصلح ناسبا عنه: وسكت عنه الشيخ اي سكتا عن التصريح بتصديق والافعال
 مما سلكه اذ قد يرد بالبيع في كل منهما ما قابل لمنفعة كابدله اقتصارهم على ما في مقابلته العبد
تنبيه في بيع الصلح جعلا كصالحه من كذا على ردة عتق وهو في الخطية صلح
 على منفعة فهو من افراد ما تقدم: غير دين السلم لو قال غير المصالح كان اولى بسكت المصالح في الزمة
 نعم لو صلح مع المصالح فيه بغير مالا السلم صح وكان فسخ العقد: وفيه العوض اي الصلح
 عليه لا المصالح عنه لان من يبيع الدين لمن عليه ولا بشرط ثبوت ولا بشرط كونه بابه وبشرط
 شاق العوض ان كان الجاني: فان كانا بغير بين اي محاري على الربا كان شرط العوض
 اي نظما وغاذا كبريا تخيم الاقسام لا ما تقدم في دين ودين ومنه في دينين: وبشرط قبضه اي
 حله المنفعة: تحييج عليه اي على شرط القبض والعين على الره المرفوع فيها سكت ولا يخفى ان ذكره
 المستلهم لهم لاقسام الصلح عن الدين وصحتها بالقبض الله على ما تقدم في كلام المصالح في الصلح عن العينة
 على المنفعة والخروج ليس في حله اذ لم يتقدم في كلامه وكلام المصالح فاقابل وافهم: كالاستقراض ومثله الشراء
 والاقتال والخيل والعنف والوضع والمساكن: وصالحا كذا راجع لجمع الفاظ الابناء
 واجبه الى لفظ الصلح مع الابناء ليعلم من انما عقد الصلح فيشرط فيه بشرط الحصة وم
 بجح ليعلم لفظ لفظ الابناء كذا ذكره وفيه مام وبشرط مام في العينة ان لو قال ابراهيم
 من نصفه على ان نعطيه باقية فثبت العقد وان لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الابناء
 فقد كانت مع سكتها في جعلا على هتداه ولو معينه على المعتمد ولا بشرط قبضها وان

مطلب

صلح الخطية

لو سكت عن ذكر
 في النسخة
 عنه فذكر
 الزم وبشرط

وبشرط
 في المصالح
 اي الراعي
 والقوي
 يقع الصلح
 جعلا

مستلهم
 في المصالح
 المستلهم

ومثله
 التذكير

بشرط في الصلح
 الحصة

كانت في

الصلح على النكاح
 جاز في عقد النكاح
 النكاح

ولا ينفذ
 بغيره
 بغيره

لقد
 صادق

سكت الله
 من غلط لانه
 كل شئ
 من قوله
 الصلح

وان كانت في الذمة ولا تجبنا في الجلبه فالايجنا كسخت الرقعة ولا يصح بلفظ البيع ولا بلفظ
 صح الاداء وتوقع من الدين وان قلنا صح الصلح كذا في منه الشك اذ لا ادى على اعتقاد ان
 باطل فلو لم يشر ولم يشر الدين خلافا لما نقل عن بعضهم **تنبيه** نعم في التلويك وهو لو نصا
 منعلمان على ان لا يستحق احدهما على الاخر شيئا على طرة صحيحة: انما عدا في ثبوت فساد ما بطل التضاد
 فان قال ولا دعوى ولا شئ ولا جمل في ادعي الجمل او النسيان بغير ذلك لم يقبل ولا قيل: لفظ الصلح
 نعم ان صح مع ذلك الابناء صح على المعتمد الا انكار مثلا السكت وبهية في تدعي الا انكار ولو
 اخلفا في بعد الصلح: فيبطل اية خلافا للامة الثالثة في غير كذا في الوصية والخلع ولوا في بعد
 الصلح لم ينفذ صح فان صلح في صح ولو قال له بعد الصلح على الا انكار بغيره من الدين او انكار
 منه او ملكك العبد فله العقد الى الدعوى بذلك ولا ينفذ من الا ان يثبته على فاسد ولو
 عينا فقال انه من ملكك ثم صالحه فان كانت العينة مضمونة صح الصلح والا فلا ولو بطل للملك
 مالا لا ينفذ في ثبوت فساد في ثبوت فاسد ولا ينفذ في ثبوت فاسد في ثبوت فاسد في ثبوت فاسد
 بالعينة المبيحة والبراءة مستلثة حكمها واحد وهو البطلان وغاية انا البطلان في مسئلة النفس
 لا من الانكار في فساد الصلح بائنا اذ المصالح به وعنه وان امكنا الجلب: مع من يباع وان البطلان
 في مسئلة الغير لانكار فقط انتهى عنه كما ان كان المصالح صادقا فافقر الزم بغيره من ثبوت
 الجلب له قرضا عليه او كاذبا ففقد حله اذ لا يثبت تخلف بيعه الا بشرطه اية كذا في
 والمصالح كالظان ان كان صادقا لا يثبت الصلح الجاني الا ان كان مضمنا على الحريم والخيل لا يثبت
 نفوق في بارضه كالبيع كانت الاستسقاء اليه وفيه نظر فتأمل: وان كان المصالح ديناه من
 من اذ قد في الحصة وكذا السائل للدين والدين كان الصلح على نفسه الدين اذ اهل فيها فبطلت
 لذلك لم يصح جعلا فالايجنا الرقي لغرضه في ثبوت فساد وانما بعد ما ان يثبت الدين من عليه باطلا
 فراجع مع مام وبشرط انما يقال ان في الاصل بيع الدين بالدين وهو باطل بلا خلافا وفي الثانية
 بيع غير دين وكان القياس القصد لو لا لانكار فساد: ملكته ومثله يمينه وبعينه وروجه وبراءة
 قلنا ادعي انه وقف قبل ذلك سمعت دعواه وبشرط ولو قال اعزني او اخرجني فاقام بالمنفعة
 في العينة فبطل ما لا جد ناسبا في ما ان سكت مضمونة وثبوت في ثبوت في السكت وكلية اي هو صياقا
 ولا لا ينفذ في ثبوت فساد في ثبوت فساد في ثبوت فساد في ثبوت فساد في ثبوت فساد
 وقد صلح على الانكار: صح اي ان لم يشر المصالح عليه لانكار قبل الصلح والا فهو من
 فيبطل الصلح بغيره: من ماله اي الموكل وكذا من مال الموكل ويبي فرضا على الموكل ومثل
 ذلك بان فيما بعد: صح الصلح للاجنية ومثل العينة المدة عات: وهو مقرر لك لبيت قبل
 في كونه سكت مضمونة من الغصب من وجوه وشروط فلا يصح ثبوت في بابه ان المعتمد

مطلب

١- عاده
ليس له الاذنه
بعد الاذنه
خبره
والمقدم
الملك
او المقدم
محمدي علي
الا عاده
والمقدم
اعاده الجدا
محمدي

ارقاء
عمق
عرض
يصف وضع
الانقال
المقاد
والاشجار
مباشرة

صاحب
السفينة
المستكن
في العريضة

لا تجد على الأرض
بالعاقبة بالآخرة

بان السفل خاصة بالانفلة بخلاف الجرام ونفسي المعيد للسف من البئر والنفقة من النهر لبارادة
 اود والاب او حنة ولو جعل للمعبد جزء من الترخف مقابلته عمله جاز وعاد مشركا كما بان
 وشكك عمدة ذلك اي المذكور اي نفقة القيمة سواء المشركا مناصفة: بنفقة بكس النون وضمتها
 فلما من منع لانه تصرف في ملك الغير غير اذنه واشتد من التعليل انه مشتق من الاعادة بل اذا لم يوجب
 منعه وقال ينبغي لا يمنع قبل منعه على كل اذ اعاده قبل اعاده او بعد فالظن انه يعود مشركا
 وان لا يوجب باجرة ولا هرا بطلان بهدومه وان يمتنع عليه الهدم قبل الخطا به فاما ذلك وحده
 فوطرطه الاخر اي يعقد بلفظ اجازة او جعلنا واشتد من الاذن في ذلك اليانه يعاون المعبد
 عامر قبله انه لا يصح فعل زيادة معها فاما في الحالى وعينت لانه ووصف الجرام والام يصح
 تنسيقا لكل من السرى كمنه فقتمة الجرام وعرضه طول في عرض وعكسه بالمتاح ولا يجبر
 الممتنع ولا فرع لانهما فرضت لانهما ما يضمنه الاخر في ملكه وكذا في موقف فللناظر
 ومسحق الرقعة ذكر لك مع تقدير اربعة وذلك ولهم الصلح بل مال وهو عارية ولو انزلت
 لا فرق في التحاق او غير ثبت للمالك ما كان للمالك رجوع ومنع وغيره وله فرق بناء منع به
 الا في اجزاء الماء مثلا ولا يجوز الصلح في الموقف والموقف على هربه ونفقا على سطح
 وعلى أرضه بالاولى نعم انما يمكن الفاق من السطح الاول الى طريق ثم يصح لانه لا حاجة اليه في ارضه
 لا على سطحه الى ارضه الصالح الى سطحه الى ارضه لا الى سطحه فاما للبنيان وشمل للقائه
 الجائر ما كان من ميزاب او غيره ومن هذا الصلح انه حاصله انه في الموقف والموقف لانه من لفظ الاجازة
 وتقدير اربعة وان في غير ما يجري فيه ما تقدم في عقد هذا البناء فيصير بلفظ البيع ولفظ
 الاجازة ولو يقدّر اربعة ولفظ العارية ولفظ الصلح وينعقد بيعا فيملك به حقه وكذا لو دفع
 بلفظ البيع فارتق عقد التمر فيما مر بان العقد منها موجه الى العين ولذلك ينسب منها بيان موضع
 الابراء طول او عرضا وعرضا وعرضا السطح فوق وضعها: بدماء المطر ومثله السج: ولا يجوز
 الصلح على اجزاء الغنائه سواء المعنوي وان كانت الغنائه من كدهام على السطح ولا على الارض اليه
 على مال ولا مطلقا ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المحض في حصة عينه وعلى جميع الثمانية ولو كان
 في ملك غيره ولو كان مال وفي عينه مائة في حق البناء فحق لا يجوز الصلح على بقا اعضاء شجرة او عروة
 في ملك غيره لانه سواء كانت وله ان انشاها لنفسه ان يشاء ولا يبا القسط ولو يغير ذاك الكا ولا لاشنا
 في ملكه ولو كان عارية منها وان ادى الى تلفها ولا ضمان نعم ان هرا منها ينقص ضمانا ولو كان
 يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان بعاريه صدق قادم البغوى وليس له استحقاق دخول
 الارضها والسطح الا السقف المجري ومنع وعليه اخرج ما ينفق من ارضه او سطحه تقريرا لملكه
 كان دخل اة ما دخل جميع انصاف لبنات طرفه جازا اهدى ما في اذنه جميع انصاف لبنات طرف
 جهل الاخر من كل جهة وملكه ما لو كان على حصة طرفه ما في اهدى ما او كان على ربع بناء اهدى ما

ولا يجوز
الصلح
على امرئ
الفساة

卷一

ع
ولافان
خونسا

صدقي
الحال

طولا وعرضا ونحوها ولا يكون بعض لينان في طرف او اكثر لا مكانا هرجا او انفصل عنهما
 وكذا لو انفصل عنهما بيناء اهر من مال بحيث يعلم انهما بينهما مكانا هو مفقود فاقبله وكانا
 المناسب للذكر الى الابد دفع به ثوبهم اذ ملكها اصحاب الاولين سواء عتد فيقول
 والله لا يشترط من النصف الذي في يدي شيئا ونكلا لا اول وله الرجوع لبقول قبل حدث
 الثاني اصحاب الاولين سواء عتد لاحوال انما وضعت بحق كاعارة او اجارة او بيع
 او قضاء فاض براء الا جرد على الوضع الذي ينزل عليه والمنزل عليه منها الا عارة لانها
 اضعف لاسباب قلنا ذلك فليجوز بيع بالارسل والابقاء بالافرة بعد الرجوع ولا جرد له
 طامع من ذلك وقد قال ابو جرد ناجة وعاء على جردا ولم يعلم كيف وضعت فالنظر انما
 وضعت بحق فلا تنقض وبقيت كالتأنيذ اذ عا ولا ابرة فطاعا ونعاده لو انهم الى راس
 واعيد فلم يخلو مما على الاعارة كالتأنيذ وحاول يهتجنا الرقبة الفرق بين الرضاء بينا في العادة
 فيصلحهم على الاول ولا كذلك الا جانب فيحل من تأنيذهم على الاقوى كالبيع واعيد في تأنيذنا
 الرضاء كالا جانب فيحل على الاقوى فيها على ما تقدم وبظرا بان بان الحل على الاقوى ما لم يدع
 المالك الا ضعف لا بصحة قد دعوها كانه عن البعوث وغيره وبذلك يجمع الشافعي
 قائل وحيث لم يرد بالرجوع فلا يرد بالرجوع كالمخارب في الطاقات ولا بالرجوع كانه
 كخصيصه والتأنيذ لا ولا ينافر البعوث اي يترك عتدها من داخل او خارج وهي بكنس القفا
 وبسكون اليهم وبالطاقة اتمهلة خيال صغار يبدونها كالحجر بعضه لبعض كالشبابيل
 فلما حل لسفل لو شاز عان المرح في صدق صاحب العلوة لانه انما ياتي الى وضعه

الحوال الى بفتح الحاء

افصح من كسرها لغة الثوب والانتقال ونقال ما به حوال الى قوة كايين الحرك والوقوف من الحلال منة
 وكسرها عتد بغير انتقال من ذمة الى آخر ونظف على نقل الانتقال ولا يصح بلفظ البيع
 وانما لما ولا يدخل الا في العتد منها كسرها في سائر الرقبة ولا يدخل خيار مولى ان يخل او عتد
 من النصف الى النصف لئلا يملك كلام الحق بعد اهل ذلك ومثله ابتعك او مملكتك او تملكك
 حقل او جعلت الى فلان او حق عليه لك وقد ذك في فطلا سوا طلة المدا نعه وقل ذلك ثلاث
 مرات فهو كبيع منسلف وهو امر بالظلم في الحرك ودفعها من غير مقتضى على سواها
 كما قال الجوهري بسط لاه فالرضخ لبتار كسرها واما الركن الصيغة الدالة عليه لانها انما يجل والحال
 فمما كسرها وانما في الخارج كاحالة الولى نفسه على طفله وعكسه ويجوز ان يجل الولى على غيره
 مملوك وانما يجله على مولى باذل فان شئت فقل بطلت ويجوز ان يجل الولى احد طفلي على الآخر
 وان كانا احرارا ونافذ الوتف كالوفاة فيها مريض ولا يصح بلفظ كسرها نظل لفلان الشفاء ومضى
 من ذلك وما في النصف يعلم ان كانا متعة مجلد ومخال وحال عليه ودنيا وصيغة والحال

الاعارة
 اضعف
 لاسباب

وليس كذلك
 الجانب

قسط
 حلال
 حلال

في قوله مطلق
 الغنى ظلم
 او عتد ان جرد
 انما يجل الولى
 بعد ان يجله من
 مولى على غيره
 تجوز مع المصنف

ان يجل

انما يجل على الحال عليه والحال عليه انما يجل على غير ما كان في سنة الرضا فهو من مال
 وذلك لم يثبت ما فيه اذ لا يثبت في علة الرضا لا الحال عليه وبذلك يصح الحوال
 على ذمة الميت فتختلف بين كذا ان كانت ولا تصح الحوال على النكحة وان كانت ديونا نعم
 تصح من الولى على النكحة ان كانت وتصح عليه ان يمتثل في النكحة لانها حدثت دنيا عليه والرسول
 على الميت كالحال عليه ولا تصح على من لا يملك عليه اي بان على ذلك والا صحت ولو انكر الحوال
 عليه الدين لم يثبت كسرها لان يجل على الحال عليه لا على ما اذ لم يثبت نفسه بان
 يمتثل الحوال فتصح على الحال عليه كذا يوجب شريعت او يجله شريعت ولو قام الحوال عليه بيت
 بيت من الدين بطلت الحوال ويرجع الحوال على المحجل ولو انكر الحوال عليه لم يثبت بعد من المحجل
 فقام الحوال شاملا بان يمتثل عليه كذا يوجب شريعت او يجله شريعت ولو قام الحوال عليه بيت
 على ذلك جاز واعتبر الحوال على دين الغنى والمحجل لانه وسيله الى ثبوت حق نفسه ولو انكر الحوال
 عليه الحوال صدق ويرجع الدين فان صدق على عتدهم الحوال امتنع عليه وعلى الحوال مطلقا الحوال
 عليه وانكر الحوال واقر بها الحوال عليه فوفى له المحجل بالدين وهو يترك فيا فيه فانه الاثر لم يمتنع
 لا تصح الحوال في الزكاة من المالك على غيره ولان المستحقين عليه وانما خصت عاقبه من سائبة العتاة
 باسبابها للشيء والحق في الكفارة ونحوها فالاثر في مقتضى العتاة الحوال على العتاة من فراجع وانظر
 في زمن الجهد لها اول اذ لا يمتثل بها الا جارة فلو فسخ المشتري بالي يجل بعد حواله البايع عليه ومهرها
 بطلت على المعتد وبذلك علم ان المدا بالذم وصف الدين به في نفسه لا عدم المطرقة الى ايه
 ولذلك جعلوا منه العتاة كمن فاقهم وشاؤهم اي في الواقع وعند العتاة من وان نعتد الحوال عليه
 او لا دونه اذ هو على الاقر فيصح ان يجل من عليه حصة على من عليه عتة بحصة منها وعكسه ولو كان
 بالدين ضامن او اكثر صح الحوال على كل منهم وعلى جميعهم ولو تمعا ونظا لالحال كذا من جميع الدين
 او بعضه ولو بسط ذلك واذ احال على الاصيل يترك الضامن بخلاف عكسه فانه يترك الرقبة وصحة
 وكسرها وكذا كل صفة يمتثل بها الغرض ومثل منها اخذ في الغرض بريال وكلاب او ارباع وانضاف
 وكل من ومثله لك او الفضة ذات العتد والغرض في فراجع ونحو الصحة في حق الانضمام والارباع
 والاندك بعضهما على بعض وعلى الكل مل وعكسه حيث اخذ النفع دون غيره لك وليس منها رتبا
 وكسرها فلو كان باهرا لثبت في ذلك لم يثبت ولا يثبت لو ثبت له ولا يثبت بخلافه لان فليد
 المولى او غيره اي الحوال على ما تقدم فانه المصنف قوف انكارها او لغير المحجل لانه في الحوال مضمون
 على جميع شروط الصحة نعم لا يجل الحوال لانه لا يعلم براءة الحوال عليه فان لكل او فامت براءة
 الدين بطلت الحوال تصح سداد الحوال على الحال عليه نعم لم يرد على ذلك بل لو شرط
 الرجوع في شيء من ذلك بطلت الحوال فلا يرجع نعم لو ائتمن المحجل جاهلا بالاعتبار بغير فتادها
 كمن عتد الرقبة بغير اي مثلا فالحال والافادة كذلك في الاظهر هو المعتد لانه تفاع التماسه

اصح الحوال
 عليه

يغير الحوال
 على غيره

لا تصح
 الحوال
 على الزكاة

اختلاف
 القسوة
 او الفضة
 ذات العتد
 فراجع

اختلاف
 الحوال
 لا يثبت

مطلق

مطلق

فبشرط علمها ان كان في ضمن معاوضة كلع ولا فيك في علم المبتدئ فقط ويصح فيه لو كهل وان
لم يعلم لو كهل بالمبتدئ منه وبكى العلم بعقل لبراء هبة امكن وجوده في النفع ولو ابرأ من هبة
من المبتدئ ولو يعلم في علمها او علمها بعد عنده فبشرطها او ابرأ من هبة او من علمها لا يعلم نفسه
عن دينة او ابرأه طانا حياة في بقاء ميتا او ميتا بقاء ان لم يكن عليه بقاء عليه صح الابرأ
في جميع ذلك **دعوى الجرح** بالمبتدئ منه يعزل لبراء لا تقبل الا بقرينة ظاهرة كبرك وهبة بالا جبار
او بقرينة نفع لو ابرأ من هبة بعد انتهاء دينة منه ثم وجد زبونا فبشرطها بصر الابرأ في جميع
ولو ابرأه فما عليه بعد موت صح في الجرح لانه وصية ولو ابرأ من الهبة لم ينع عليه ولا يعلم قدرها
بري من ثلثه لا من ثلث الجمع على تقدير **بيع** بك في الغيبة النذم والانتفاء
ان لم يبلغ المقتاب ولو بقرينة غير او نعلم استخلا لا ينع وكذا في الاثبات من نفعها ونفعها
ما ضلنا ان اقلها به الغرض ولو ابرأه في الدنياه والآخرة بري فبشرطها لا عكسه الا من ابرأ له هبة
ومثلها الارش والحكومة فيصح الابرأ منها بقرينة ويصح ضمانها على الجاني مطلقا وعن الغائبة
بعد موتها لا قبله لسقوطها عنهم بقرينة ويصح ضمانها بالاذن بمثلها لا في هبة كالفرض ولا يصح
ضمان الحكومة والارش لبعده وان آل الى النزع من هبة ضمانت اي مثلا فالأقرام والعنف
والنذم والوصية واليمين كذلك وانما وقع الثلاث في طلقك من واحدة الى ثلاث لان عدد محض
فالظن استنفاد ولو قال بعثك المبتدئ من ماله الى ماله دقلت الغاية او بعثك من ماله الى ماله
الى ماله النجدة لم تدخل الغاية لان الاصل صيغة تعميم بخلاف الثانية فيجوز ضمان المقتضى له
فدبر ان كلام المصنف يشهد ويشهد لعين ايضا وثا في ذلك لعدا الى الكفالة لا لما تبين للمصنف
البدن **في الكفالة** التي هي ضمان الاعداء البدنية
البدن اي بدن المبتدئ هبة لجأته الحكم كفل بفتح الفاء افصح من كسرها وعده بنف
لان بيعه ضمن وانما كفل بفتح عاد كذا في الآية فينهى عن نفسه داغا فما يصح ضمانه ومنه
الزكاة والكفارة كامة ومنعها في هبة ودالته وان عثت على المعتد ومثلها عفو الله
كالنفي ولو عثر بالعفو كالذي قبله لمثلها ومنعها بالعفو في هبة الله كالزكاة
وقد تقدمت صحتها وقد علمت ما فيه لان قد يتخلفا في اشارة الى قاعدة هي ان كل دين
لو ادعى على شخص عند حكم لزمه الحنفية لم ينع الكفالة ببدن من هو عليه لان كل شخص
بدينه الحنفية ينع كفالته كالفهم فمماثل وغامض ولو فوقت تساقطت هبة وان لم يدره
الحنفية في قبل دقة اي قبل وضعه في هبة وان لم يدره عليه لثابت لم ينع الكفالة
والم يفرق فواء فان عرفت ذلك لم يجز لا حضار اذ في الوارث وان تعدد او كان عامالا لمام
اذ اسقطنا ان المكفول وهو المعتد فكيف في الغائب قبل غيبته واذ ان الجحش ولو في

في جميع ذلك

في جميع ذلك

في جميع ذلك

والجحش وبشرط الا اذا باللفظ او اشارة الا فرس لا اشارة فاطفا ولو فهمه وبشرط معرفته
المكفول له كذا في المصنف ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن في محل التسليم فان سكنت عنه
فسدت ولا ينع عنه مطلقا الا ان قاله شيخنا الرقعي ثم ان عثر كان التسليم اي عثر الكافل
والمكفول له اي مع اذن المكفول منه كان تقدم نفعه اي ان صله ولا يطل الكفالة ولا ان كانا
يتبعان اي ان صله وان لم يكن فوزه ولا ان فعلت في مكان المسلم فيه من التفصيل وبشرط الكفيل
بشرطه في مكان التسليم اي في زمانه وفي غير زمانه في هبة المسلم فيه في غير زمانه فلا يلزمه القبول
ان كان له عرض في الامتاع كاعانة امه له والاصح عليه فان امتنع قبل الحكم فان لم يجز اسهر عليه
وبري منه وبان محض المكفول اي بنفسه فوليته او واهله وفي الامتاع مائة وبكى في التسليم مائة
واحدة واه كان قال في صيغة هبة كذا طلب على المعتد وبكى تسليمة ولو جحد ان كان في ذلك
لو سلمه اجنبية ورضي به الدائم بري الكفيل وكذا لو سلمه الاجنبية باذن الكفيل لو كفل به اثنا عشرة
اهل من نفسه لم يبرأ الا من ابرأه او باذن صاحبه بري نفعه ولو كفل واحد لا يبرأ
فبشرطه لا هبه مائة من هبة الا فر **في بيع** المكفول له ابرأه من هبة ولا ينع في بيعه
على الاصح كالقوله لا دعوى على علي بن زيد ثم قال اردت في ثوب دونه دار لم يقبل وان جحد مكان
وبشرط في رد عوا الجرح فيلزمه ان قدم وامن الطريق ولا حائل من متاعه القصة اي متاعه نفسه
ولو فرق بينهما يبرأ ليد ما يعا مائة ذناب واهب اي واقامة وانفرد بقرينة وانقطاع كذا مطر وحل
جحشا وبشرط حصة الى هبة المكفول او نفعه كالباني او دفعه اليه واذا دفعه غير متبرع به لم ينع
المكفول او نفعه هبة بقرينة فلا ينع اذا لم يبرع على المكفول لغيره على المعتد عند شيخنا
بشرطه لا بد من الرقعي كالباني ودفعه واعاد بالدفن وضعه في القبر كالتيمم لا يصح اية اي باللفظ
ونفعه منه او من وليه كامة فمن مهي في يد اي باذنه او القصة على شئ عناية كالموت المكفول بغير
اي الاصح عدم لزوم هبة ما قبل لا يصح الكفالة على ابرأه بقرينة فبشرطه لو ثلث كامة في الكفيل لانه
ضمانا مائة يجب وبذلك فارقت من هبة فبشرطه ضمان الدنياه كامة فلا يصح ضمانها مطلقا
انظر مع مائة من صحة كفالته بدن مهي عندك على كلام شيخنا الرقعي **في**
في بغيره اركان الضمان والكفالة وبشرطه في السطحية في كلامه متوجهة الى اشارة اللفظ بما ذكره
لا الهه فمماثل لفظه معناه اشارة الا فرس امة وهي صبيحة ابرأه من هبة وان اختلفت بغيرها
اللفظ فكنية واللفظ والكناية ولو من ناطق كناية ومماثل الحكم يجري في سائر الابدان كما اشار اليه
بشرطه الا ان يبرأه اي بقرينة الشائع وان لم يبرأه فلا بد ان يبرأه حال الذي على فلان او ان يبرأه الذي
هو فلان ومماثل بدينه انما كفالته صلي كالباني وكما صلي ومماثل الذي عند فلان قال بخلافه عندك
فانه كناية وكذا ضمان فلان او ضمانا على فلان على دين فلان او عندك فان نوي في ذلك حال لزمه او البدين
لزمه واللفظ فمماثل اي مائة بدينه الا التسليم والمراد بالقرينة عند من عثر بها اليه وعلم ما ذكره

في جميع ذلك

في جميع ذلك

في جميع ذلك

في جميع ذلك

في جميع ذلك

لا يصح ان لا يصح فعلها ولا شرط الجهد فيها الا المستحق ولا يصح بشرط الابراء الا في حق جعله
كادارة في فائدة برئ من دينه فاذا اردت وحق وصية كبراءك بعد موتك او اذا مات برئ من دينه
ولما خلت في وجوده من صدق من على الصفة ولا يصح توثيق الضمان بلا خلافا في المصلحة
بجمل بموت الاصيل اي على الضمان على قول النجاشي الذي هو المعتمد من الوجهين اي المضمون له وكذا واريه
فالمحال من الضمان وان ندر على الاصيل او على ضامه او وسكنه بما يدين اي جميعه او بعضه
نعم ان لا ضامه مالك على زيد فكل ضامن للضامن فقط على المعتمد كانه والا يصح ان الدين
لا يبرأ من دينه الضمان بل هو احر ندر على كونه كفالة ولا يصح الضمان بشرط برئ
الاصيل ومثله الكفالة لو برئ اي ابرأ ضامه من الاصيل من الدين وكذا لو ادى الاصيل
دينه او ازاله او اعنا ضامه او ندر على برئ الضمان وان ندر على الاصيل او على بعضه لانهم
كلهم فروج الاصيل وقد حصل برئ من اي ابرأ الضمان اي لو ابرأ ضامه من الدين الضمان من الدين
على المعتمد فله مطالبه الاصيل او وليمه ان كان في حق وفائدة المطالبة اخصه في مجلس الحكم فله
لا يثبت له اي اء الضمان لا يثبت له الاصيل بخصيصه ولا يثبت له المضمون له باء يثبت له الاصيل او برئ
من الضمان تبيح هو الضمان المستحق وهو المستحق على الضمان من واري
الضمان للمضمون كالأداء الاقنانه وكذا ان اذ مطلقا ومثله الا اذا اخطأ في الرجوع فان
قال عمر داري او اتفق على زوجي او عتد او اعلى دابتي وكذا اذ مدين فلان على ارجع
على خلافه اطعمه رغبه او اغسل ثيابه في الغادة بالمسح في مثل ذلك وكذا يجمع هذا بالي
وانا فله فلان يبرأ الا على برئ بما عتد ان كان اخل من الدين والآرجع بالدين له الرجوع
بالاقل منها **في الشك** متى اصر مصدر لا شك مصدر الاشارة
وبالمنه من ايشنا مشرك وسر به لك العزم فخص الاشارة والمشرك بمن جعل لله شركا
فما لم يصر اي الشركة الشرعية لان اللفظ اعم من هذه الاربعة اذ معناها الخلطة مطلقا
كذا قال والوجه ان الشرعة اعم على خلاف الاصل او ان بينهما عموم ومصادم فمما فيها
شرعا بوث الحق لا شك فاكس فله حق القضاء وحده القدر والسفحة وتوليهم
عقد يقتضيه بوث ذلك فاصل والمراد به خصوص الاقل غالبيا شركة الابداء جوعها
ابرج مطلقا ومالك واحد مع اتحاد الحرمة ثم على البطلان فيما انفرد احدهما بكنة فهو وحده
وما اشك فيه بوزع عليها بنسبة اجرة المثل والمفاويزة يجوز منها بوجه باء من المداي من غير
خلطها قال شيخنا الرضوي ولا بد من فيه الا في النصة فان فقد ذلك فهي من افراد شركة
الضمان الفاسدة بفعل شرط فمما لذلك ولا بد منها عبارة غير او ابدانها وهي تفيد منها المثل
بالابداء فقط او الاصل فقط او بها معا يجعلها مانعة فلو وشركة الرجوع من الوجاهة

لا يصح شرط فعله
المستحق كونه
عقد
صدق
مدعي
الضمان
انفق زوجي واد دين فلان على
على ان تزوج

عمر داري

ابن

مترجم
الابن

شركة الرجوع

مطلوب
في الوجاهة اي العظمة والصدارة لأم الله : الوحدان وعلى كل بك من بيننا وبك منصوب
عظما على بيان منعت لهما ليعيد ان كلا منهما يثبت لنفسه وانما اتفقا على ذلك
المشك وبعد ان يترك لك لا يبدى راجع لشك الابداء والمفاويزة راجع لشك المفاويزة
او يثبت راجع لشك الرجوع : والعنوان بكسرها وقبل يفتحها والاصح في فتحها ان من عنوان النساء
اي تخالفا لانهما علت كالنساء بضمها وشهد شالها تقافي عليها من عن الشيء ظهر لانها اظلم
الانواع اولان قال كل ظهر للآخر فلا يسكن او من عنوان الدابة لا يتواء الشك في المشك والفتح
والرجع بغير المال كما يتواء طرحة العنوان او يمنع كل من الشك في الآخر من النصة فامنع العنوان
للدابة او يمنع الشك في نفسه من النصة فامنع ان لا يجمع عليه يمنع اخذ عنوان الدابة الذي فيها
العنوان من النصة فكيف شئت دون اللفظ صحيحة في السائب من الى السائب بها هي من غاين
اي قدي ان من تركك البنية ثم قبل ببعث ثم جاء اليه يوم فتح مكة فقال له مرحبا يا في وشركي
ففي ذكره ثم للشك دليل على جوار من ساله ثم برئنا وقع قبله وفي ذكر ما ايضا نطقهم للسائب
المذكور فخصص فمما مع في بابها بالافقة والشك وبسبب ذلك افتقر منه من بالشك كانه
فان كان لا مانع منه وقبله فائلا ذلك السائب افتقر بسببه وفيه دليل ايضا لافقهم على
ذكر ما ويشتط في اللفظ ان المراد بالشرط ما لا بد منه او السبب متوجه الى لالة اللفظ لا اليه
لان صيغة العقد وهي ركن كالغا فدين والمعقود عليه فان كانا اربعة واما العمل فامر
فان من عنها يثبت عليها بعد وجود ما في فعل من الى ركن كل طرف المنهج فيه نظر ومعللة اذ
اقاد اللفظ النص في كلامه غير كما وهذا يدل لا بد من ارادة التامة او البين وان لفظ النص
في عبارة الرقصة عطف مراد ما لم يكن اي فلا شركة نعم ان نوب اليه الا في النصة كفي فيها كفا
التبكي ويشتط فيها اي الشك فيها فان كلا فان نصها احد ما فقط اشتط فيه اسلمة الشكل وفي الاخر
اسلمة الشكل : ونص الشركة وان كرمش كرمش ذبي واكل لربا ومن اكثر فاد حرام دون المنفعة
اي لعدم وجود الخلط فيه كما ياتي عنه نعم لو ثبت من نوب بنوب صحة الشركة فيها المضمون المراد به
الخالص من الغش والشك ولو من التباك اخذ ما بعد : اصحها الى وهو المعتمد فخلط الخالين
لوعتد بالان فخلط لكان اولي لا يثبت ان اي عند لعاد من وان عتد غير مما هو المعتمد فان
وقع الخلط بعد اي العقد او بعد فخر هذا اصحها المنع وهو المعتمد فيعاد العقد الى الاذن
في النصة فكمصالح ومكسفة ومنه فخلط في النذر ولا يثبت فخلط في النصة في العروص وكذا المنع
اذا اختلفت جهتا او صفة من المنفعة بقاء المراد من العروص لا في العروص المثلثة كانه بعد التقا
مختلف بالاذن فهو بعد العقد من الاذن كما كان عن عقد الشركة فلو شرط الشركة هاء العقد
ثم يصح العقد بشا وبلا لا حاجة للتأويل لانه اطلاق حقيقة مع ان في التأويل لرفع الاحتمال في اللفظ
يصح الاذن ومنها النص قبل العلم لا لخلط لا بعد ومما كانهما كانهما فاذا اعم فانبه المص

شركة العنا

تمت
النسبة

اللفظ
نار كانهما
اربعة

بمصلحة
اللفظ

بعض

تأمل

اعلم انما هو بطلان ما كان نفعه بصدقه لو قيل في قضاء دين صدقة ربه وسبغ الجمل بمصدق
 اي الوكيل لا يثبت ويصدق الموكل قطعاً على ان كان فيهما قبل الغرض وتوكل الوكيل ولو بعد الغرض قبل
 في الدنيا والرد ومنه جاز ان لا يكون مثل دعوى الرد والنفقة بعد لاخذ لك على ولا يثبت تسليم شيء
 اليه وتصدق نفعه لو كان الوكيل فاقبض عليه يثبت به ثم ادعى الرد والنفقة فيقبل قبل
 تسليم المبيع وكل بعد وكان شديداً بحيث بان ان الموكل فيه مثلاً قال الوكيل لعصدي في براءة المشتري في
 حق المثل وخذان الرابع منها عدم براءة ولو اعترض الموكل بان الوكيل قبض المثل وطالب منه فانكر قبضه
 صدق بينهما ويمنع على الموكل مطلقاً الوكيل خلفه ومطالبة المشتري لا اعتداف براءة ولو خرج المبيع
 في مستوفى جمع المشتري على الوكيل لان يمينه لم يرفع الغرض عنه فقط لا على الموكل لا يكره القبض من الوكيل
 ولا يرجع الوكيل على الموكل لذلك ولو خرج مبيع ردة على الوكيل الموكل لا يكره ولا يرجع من غيرهما
 على الاخر طارئة في قول الموكل بان الوكيل يقبض فاهشاً وقال المشتري بئس اهلك صدق في الموكل فانه انا
 بيمينين فاقبضت المشتري بقضاء ديني والوكيل يقبضه عن اودين من زيد وادعى زيد دفعه له
 وصدقه الموكل وانكر الوكيل صدق بينهما وليس له موكله مطلقاً ولا يثبت له لا اعتداف براءة
 ولا يثبت له الوكيل زبده ايضاً لذلك ولو كان المشتري ان يشتري بئس اهلك فانه يبيع لانه
 قابض قبضه ويصح ان يوكلا الوكيل شفعة في بئس اهلك اجنبي في قبضه عن اودين وفارقة
 التي بشفعة الولاء لا يثبت فان لم يكن جمع الموكل على الوكيل وان صدق في الردع لا يثبت
 ان كان بخصه الموكل صدق الوكيل ولو ادعى الوكيل ان اشتد بيمينه وانكر الموكل صدق الموكل بيمينه
 على المعتمد كالوادي الغنية ويكفي في البينة واحد منها وفيما ياتي قال العلامة البرقي فراجع والوصي
 وكذا الاب والجد والعم على المعتمد وانما انقضت على الوصي لان النعم لا ابل ولا مودع ومثله
 كل من يصدق بيمينه في الرد اخذ من العلة واذا امتنع لشهد صار ضامناً بيمينه يوم التلغ
 وللمغاصب ولا يثبت عليه في هذا النسخة لغيره براءة ذمته ومن لا يقبل عطفا عام كالمستعير
 ومثله الوكيل ولو ابا وما كالمستعير في الاصح عند البرقي هو المعتمد من عند فيه تغليب
 العين لان الدين عليه ولا يقال عند صدقة قال فيمن ابل وكذبه في الدين لا يثبت
 في حال نفسه فله دفعه اليه وهو في الدين ولا يجب دفع العين الا بيمينه على المعتمد قال فيمن
 الرتي ويكفي غلب الظن في بئس اهلك واذا دفع في انكر المشتري لو كان وحيف على نفسه اذ ذمته
 مما مد به ويؤيد جمع على دفعه له به ان يقضي او يبدل ان تلف بيقصه الا فلا رجوع وفي دفع
 العين يرجع على من هي عنده منها فان تلف طالب كل ما شاء ولا يرجع الغائب على الاخر الا ان
 فرط الغائب والفرار عليه لا يثبت فان لم يكن له يمين لان اقراره لا يثبت في دفعه كالمستعير
 بعد اقامة البينة بالوكالة ان يدينه بيمينه اخرى بان باق عليها وان لم ينعزل تكن عليه من قبضه
 لا جلال في صدقة فان كذبه فيجب وخلفه فان اقر او صدق القابل بعد نكوله لزمه
 الدفع فاذا دفع في انكر المشتري الحول وحيف على نفسه اخذ ذمته من الترافع ولا يرجع الترافع

قوله في بئس اهلك

لا يدين

في بئس اهلك

يجوز

شاهد

وراء

والقرار

عليه

على المدفوع

على المدفوع له لا يثبت بان المالك انما اقره او اقره وصي له بما تحت جيبه وكان يخرج من المالك او انا
 ناظر في اوانا وصي عنه وفارق الوصي الوكيل فيها من لا اقر الوصي له النص فلا يثبت ما ومنه
 يؤخذ ان لو كان الوكيل له النص وجب له دفعه راجع ولو ظهر ان تحت جيبه ما رجع على الترافع
 ويؤيد جمع على المدفوع له بيمين كذبه وانما قيد الوكيل بالمشقة لان غيبه لا يخص بما به اخذ
 ومثلاً لو اقر احد منكم بالكتاب واحد منكم في ربيع الوصف كان قد دفع في الرضا
 هو يمينه الوكيل انما هي ان المثل قبل اقراره من نصه فيما يدينه وليس له وقد عدل عنه باقراره ومعنا لثبوت
 البتة من قول الشئ ثبت وكذا ما اخبرنا حق لغيره عليه وعكس الدعوى ولغيره على غير الشهادة
 ودعوى السماع على غيره وفي الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو الحق له دفعه اللام على غيره وهو المستغنى
 او الحكم عليه لان يقال هو اصطلاح من مطلق النص بوصفه بوصفه هو واحد من اربعة الا ان التي
 هي المقر والمقر والمقر والقبي والمقرن ولو بدعواها ولو بعد اقراره او نصه هي
 امكن ذلك ولا يثبت حال صيانة بالاهتمام وكذا لو اطلق ولا يجب استنفاد وتقدم بيمينه الرتي اذ يجب
 او يندب والبينة بذلك كذلك شفع منين كزيد في الامانة وتقدم في الخيما هو المعتمد كالنقل في الحج
 صدق وان كذب ابو وسيد ولو ادعى القبي ثم ادعى البين فيقبل وان لم يثبت كذا في ولا يثبت
 اي نام يكن مزاحمة لغيره والا كطلبهم الغنية والبيان استمه في امره فحله وجوب ان اشهد والا
 ومثلاً ذلك طلبه من الجزية عليه وفيه نظر كذلك اي يصدق ولا يثبت نفعه لو علق زوجها طلاقاً
 بحضرة فادعته فلما لم يرد في الطلاق من كلفها ان انما وان ادعاه قال فيمن الرتي ولا يجناح ان كان
 فقبض على المستفاد في الدعوى ولا يثبت والقول به يجل على الذنب او على غير الغنية طويل ولو غلبت بيمينه
 رجلين ويكفي اربع شقوق تشهد عاوف الولادة في اقرار الرتي بيمينه في الصغر فيقبل فيلزمه الرضا
 ان كانت ما يلزمه في الصغر بان كانت بالثاني ولا يقبل اقراره بيمينه او رضى ويصح اقراره بيمينه ويجب
 ما اقره من رتي حال الا في بئس اهلك او اقراره في موضع في امره فيجب من المثل بعين ودين فيدينه لانهما
 في كل ما في الاقرار للوارث المعطوف عليه فلما اذ يصرح اقراره بيمينه في بئس اهلك وكذا لو اقر
 خلا فالامة الثلثة ولغيره من الرتي كخلفه ان الاقرار عن حقيقة وكذا لم يثبت الاجنبي على المعتمد
 واذا انكل من طلب حلفه حلفاً وبطل الاقرار ومنه اقراره بيمينه دينه على وارثه وفيضاً صدقاً
 من زوجه بالدينين فلو كان المقر به ديناً واحداً اقر به امره بيمينه لشيء من الوارث لشيء من بيمينه
 الاقرار للثاني ولا غرض له وكذا يقال في العين وكذا لو اقر امره بيمينه بيمينه لآخر ولا غرض للثاني
 ايته على المعتمد في قول امره حائز من لآخر كزوجته وامر امره بيمينه على ايته ومن كذبه
 صار يمينه مع الغرماء مكره على الاقرار ويقبل قوله في الاقرار مع قرينه وتقدم بيمينه على بيمينه الا قبل
 ان لم تشهد بيمينه اقراراً عليه وكما كره التام والسكان غير المعتمد واما المدونة فافراق
 بعقوبة ثلثت يدينه مقبولة وبالمال موقوف استلزم للاحقاق وكذا بيمينه ولو في خصوص
 كاحد من اولاد او املاك لبلد ومنهم من يصرح ويدين من شاة من ذكر فان قال احد من هو انا وقاله

الاقرار

قوله في بئس اهلك

لا يدين

في بئس اهلك

يجوز

شاهد

وراء

والقرار

عليه

على المدفوع

في بيان انواع من الاثر وما فيها قبح في غير في غمها ومثل في حقها ونعل في حاف وحمل
 في بطن دابة وتمرقة على كيمة وترج على دابة وحكم عكس حكم نعيم لو اطلق في الحاتم دخل فقه
 لان انهم للبيع ويترك فان مالوا اطلق في الدابة هبة لا يدخلها لانها لا تصح استاوة منها فوله على
 دابة الاصلها وبذلك فارق ايقه في البيع لعدم صحة استاوة فيه قال الامام الفخار وغيره
 والفتا بطا ان ما يدخل في البيع لا يدخل منها وما يدخل فيه يدخل منها الا الحل والمرتبة غير المؤثرة واست
 الجاه نظر لعدم استاوة بينهما بل يدرج في مرتبة خلافا لما في قبح عمامة
 بكس العبد وضما قبح دابة بينهما ومثل عبد بعامه كراهة الرخصة او بيبانة او بفرسها او دابة يحملها وفي
 ذلك فيدخل الكل في بيع مع جميع ذلك اي اذ لم يكن اضافة حتى يامع سره والا فله دابة من حيثها في البيع
 كما صرح ابن جوي وروى قوله مطر بجنا على اذنية طائر فلا يدرج طائر على المعتمد في الطائر فيها
 الطائر على الذئب وغيره قوله بجمع مع ولو صرح مع في مثله قوله والطلاق جزء من الذئب ويدل ذلك فارت
 قوله على فرس من فرس فلا يدرج الشاة فصرح لو قال له على الف في هذا الكيس لزمه الف وان لم يكن في الكيس
 او الف الذي في هذا الكيس لزم ما فيه وان نقص فان لم يكن فيه لم يدرج ثم قوله في بطلان ومنع الاضافة
 الذين نظر لعدم قوله الف ومثل جزء سائغ ويحل على خف وصية مع اجازة فيها قوله وعدم
 ان لم يان يصنع على وعمر يرد الاثر والافوا في بيعه يجمع الشاة ان كان هائلا او صفة الف في
 والا فيفقه حصه فقط ويذكره الف وان تلفت الشاة فقه من نفسه او من الف مرفوع او مؤجل بعام
 فقه وادعى ما او ادعى ان اذ ادبها الاثر وقوله ويطلق اقراره بالمائة اي ان لم يصدق عليه والابن بانها
 قوله ان شاء الله وكذا ان يشاء الله او شاء زيد او شاء زيد او اراد او يريد زيد او اذا اجاز رسول الله
 او زيد مثلا نعم ان اراد برهنه الشاة في زيد لئلا يجل فواقره وجعل له صحه الاجل والاف في قوله لانه
 علق فلا بد من قصد لتعريف وهدم مع بيعة شرط الاشياء الا ان يقر في بيع ذكره لكونه التعريف المذكور
 بمشيه الله وقد عرفت ان لبيد قبل ما تقدم تراجمها يلزمه انه ورد بعدم الجزم منها بالانضمام قبح صفة الف
 فقه من يكون الف الذي جاء بها وانما اتفقا عليها فراجعته ويجعل له فلو اراد ذلك لكونه تلفت بتقصير
 قبل قوله اي يتغيره انما ذكره مراعاة لكلام المصنف والاف دعوى التلف والرد قبل النقص وبعد الاثر
 فقبول قبح يقبل اي وان قال كنت ظانا بقاءها عندي او هبكت لتغيرتها فاقبها في اي الهبة فلو كانت
 عن الاقباه فيها قبل عدمه ثم المدا منها لتبين فقط وقوله وعبرة المحرر في معنى وفي من عبرة الكتاب
 لان الاعيان لا توصف بالبسطة الا ان يكون بالبسطة من العدة او من الدعوى كما قاله شيخنا الرافعي في جمل العمود
 والفاء ونعم مثل بل وقوله قال من مطلقا او من مطلقا وبعد طول الزم في مضمنا ولو مثله اذما العلة
 على المعتمد في بيع الاشياء سواء في الحب والاشياء خلافا لحنفية في الاثر ما خذ من النبي وهو الرصيد
 لرجوع الميراث من مطلق فقط فقه ويصح من غير الحب خلافا للامام احمد في بطلان مطلقا والامام ابو ج
 في بطلان في غير المكمل والموزون فقه المعين ومنه هذا القول في الاكتمه من لوازم ثباني بدنه في حل
 جميع بيبته ولو فرة وخلف في رجع في البيبان ويجعل له وانه فيه لو مات في وقت لورثه اي

ما لا يدخل في البيع لانه
 في البيع لا يدخل
 فيها وما يدخل
 فيه يدخل فيها

خلافا
 للجمهور

طائفة
 من الجمهور

والفاء
 وهو مثل
 بل

بشيء وهو منهم لم يدخل لعدم المتكامل في عموم كلامه وان نص على نفسه خذ في الف الف
 لشخصه وله عليه فقه في عبيد او فقه في عبيد فقه في عبيد فقه في عبيد فقه في عبيد فقه في عبيد
 على الاكراه بغيره لانه وله الحلف عليه فالله انما سأل في الاستاوة في الطلاق وغيره
 يأتي في حقه **فصل** في الاثر بالنسب وهو واجب
 على الصادق وصاحبه على غيره وما وادعاه من انه كغيره كذا في النعمة او لمن استحلها **فصل** اذا اقر
 اي كبر بالغ عاقل غير موصى فثارا ولو لم يثبت او كان رقيقا او كافرا **فصل** من ادعى ان اباه استحل
 لصحة اي الحاقا في حيث النسب واما العتق فيبذل مطلقا ما لم يكن له محض كونه كبره لرفع
 او لا ظاهرا وباطنا ولا يحكم بكفر من استحلها لكان ثبت شبهة يبينه معروفا بالنسب لعله المراد
 النسب ليدخل ولذا الرق لا اد لا يصح استحلافه ويقتل لمنه لان ليس لغیر النكاح وحله ان يقر
 عن نفسه نكاحا صحيحا فان يقر عن فاسدا او عمو وطى شبهة استحلافه وان يصنفه او لا يقبل رجمه
 بعد ان يصدق بان واقفا عليه ولو سكت لم يثبت شبهة وفارق السكوت في الاقرار بالا حليا طر في النسب
 وكذا كبره من نصيب كماله وجبر خط المصنف وقول الجلال السيوطي ان جميع ما بعد كذا في المصنف مرفوع
 الا في سنة مواضع وم بعد من من لا ينافي ذلك لا احتمال ان يرفع في النسخة التي اطلع عليها عرصا
 على الفائف ان لم تكن بيينة والى الف الفائف في المثل في فلفا ينافي في عدم اعتبارها فيما عدا عدم الشان
 : بان في كتابه الفائف وموانه بغيره يبينه ثم بسف استحقاق ثم بفائف ثم بغيره بغيره بعد البوغي وحكم
 استحقاق المرفوع اي كونهما استحقاقا غيرهما فهو من اضافة المصدر الى فاعله وحيث ان لا بد في استحلافه
 البيينة لا مكانها بالردة : والعبد هو عطف على المراءة كذا في اضافة المصدر الى مفعوله اي كونه يستحق
 غير فان استحلته بغيره عتق مطلقا وثبت شبهة ثم يرد في الف الفائف في الف الفائف في الف الفائف
 كوطى شبهة بان اف بوطى لان الامنة لا تغير فرائد الا بذلك كذا في الف الفائف في الف الفائف
 المثل في الاصل : زمعة بفتح الميم وسكن اعيم وفتح الميم اسم رجل صبي : بغيره مثل الرجل
 والمراءة وهو كذلك وفي الف الفائف ضعيف وعلة به منعه كذا في الف الفائف في الف الفائف في الف الفائف
 اه قال من رضاع او في الملام صدر في الف الفائف متصلا ويشتط بها في الف الفائف في الف الفائف
 وكذا بالبينة او عتي ومثله اي كان لغتة والجد اي قال على كتاب الاب هبة هبة فانه من الارث
 كباي : ميتا خرج الحي ولو جرت لان سادة ان يثبت شبهة بنفسه فلا حاجة لغتة : وارثا ولو عا
 او بولي ومنعه او بارت وجهه فلو اقر واحد من متعددين فلا بد من قصد بقاء البقية : حاكم ولو لا
 : ولا يثبت له خلافا لائمة المثل فاذم قال بالمشارة ظاهرا وباطنا مع عدم ثبوت النسب ثانيا
 ومثله حكم ذكر المشارة في كلام المصنف المستخرج عنها يذكر عن الارث كذا في الف الفائف في الف الفائف
 ما يبدل بغيره فقط نظر لما لا يبدل كل واحد حتى للمثالة وقيل بيبته اي ينصف ما يبدل بغيره فقط
 ايقه نظر الى ان قضيه اعيان لا يستعمل لحد لورثه شيء الا وبهيم للاخر مثله كذا قال بعض
 ومنه نظر في الكلام فيما يلزم في الباطن وهو مخرج كذب الحرف لشيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه

بشيء وهو منهم
 لم يدخل لعدم
 المتكامل في عموم
 كلامه وان نص على
 نفسه خذ في الف الف

لشخصه وله عليه
 فقه في عبيد او فقه
 في عبيد فقه في عبيد
 فقه في عبيد فقه في عبيد

على الاكراه بغيره
 لانه وله الحلف عليه
 فالله انما سأل في
 الاستاوة في الطلاق وغيره

يأتي في حقه
 فصل في الاثر بالنسب
 وهو واجب

على الصادق وصاحبه
 على غيره وما وادعاه
 من انه كغيره كذا في
 النعمة او لمن استحلها

فصل اذا اقر
 اي كبر بالغ عاقل
 غير موصى فثارا ولو لم
 يثبت او كان رقيقا او كافرا

فصل من ادعى ان اباه
 استحلها لصحة اي
 الحاقا في حيث النسب واما
 العتق فيبذل مطلقا ما لم
 يكن له محض كونه كبره لرفع

او لا ظاهرا وباطنا ولا
 يحكم بكفر من استحلها
 لكان ثبت شبهة يبينه
 معروفا بالنسب لعله المراد

النسب ليدخل ولذا الرق
 لا اد لا يصح استحلافه
 ويقتل لمنه لان ليس
 لغیر النكاح وحله ان يقر

عن نفسه نكاحا صحيحا
 فان يقر عن فاسدا او
 عمو وطى شبهة
 استحلافه وان يصنفه او لا
 يقبل رجمه بعد ان يصدق

بان واقفا عليه ولو
 سكت لم يثبت شبهة
 وفارق السكوت في
 الاقرار بالا حليا طر في
 النسب وكذا كبره من نصيب

كماله وجبر خط
 المصنف وقول الجلال
 السيوطي ان جميع ما
 بعد كذا في المصنف مرفوع
 الا في سنة مواضع وم

بعد من من لا ينافي
 ذلك لا احتمال ان يرفع
 في النسخة التي اطلع
 عليها عرصا على الفائف

ان لم تكن بيينة
 والى الف الفائف في
 المثل في فلفا ينافي في
 عدم اعتبارها فيما عدا
 عدم الشان : بان في

كتاب الفائف وموانه
 بغيره يبينه ثم بسف
 استحقاق ثم بفائف
 ثم بغيره بغيره بعد
 البوغي وحكم استحقاق

المرفوع اي كونهما
 استحقاقا غيرهما فهو
 من اضافة المصدر الى
 فاعله وحيث ان لا بد في
 استحلافه البيينة لا

مكانها بالردة :
 والعبد هو عطف على
 المراءة كذا في
 اضافة المصدر الى
 مفعوله اي كونه يستحق

غير فان استحلته
 بغيره عتق مطلقا
 وثبت شبهة ثم يرد في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

في الف الفائف في
 الف الفائف في الف
 الفائف في الف الفائف
 في الف الفائف في الف

الثالث فقط فتأمل وانظر وانك الآخر وكذلك كنت كذا في سنة ثبوت سنة بعد موت بلا خلاف
 فراجع: ثبت التثنية في سنة لا يخرج الى اقسام جديدة وهو كذلك في اموت الاصل وهو
 الاخر الميث لا الاصل في الباء: ثم يورث من قبله كان ويرث مع في سنة لا يخرج في ان كان له
 وفيه نظر كما في جميع الميث ولا يورث له للزوم التمس ولو ادعى الى جانب على الاخر انه الميث
 فانك الاخر ورد اليه عليه وحده فان قلنا ان الميث المذكور كالا لينة ورك وحيل لاخ وان قلنا
 انما كالا في سنة ما في الاصل المذكور ولو اقرت بنت واهت يابن ستم لما كنت حصتها لا عجبها
 حرمانا ولو اقرت ابنا من ثمة بنين باخ لهم وانك لثالث حتى سناد ثمة عليه بسبب اربع لانها اولي
 من الاجامير في ذلك فتأمل

كتاب العارية

يشهد ببناء وفد تحققت واملا عورته في كذا الواقعة ما قبلها فقبلت الفما خذوة من النعاق
 بعني التنازل في عار اذا مضى وجاء بسعة وقال التبعي الاعارة مصدق والعار اسم اعطى كاطلاق
 اطلاقه في سنة: اسم ما يعار اي لغة وقرع اسم للعار العبد عابا في وانتم اياه منفعة عينا مع بقائها
 بسبب فحصة وكانت واجبة في سنة العدم بمقتضى النوع عليها بقا وتك ومنعوا الماعن اعطيت
 عند الجهد يغاد وفست بعضهم بالزكاة وعلى الاخر جري الايام ماله واما عند الشافعي فقد شتى
 الى التبريد في الاصل فيها وقد يجب كاعلة كقرون لرفع حر او برده مبيع للذي وكفى كذا في سنة
 وان جاز لما كان كذا وانما ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل بخلافه طلب لا حرفة
 فان عقر بها ووجد شرط الاجارة في اجارة صحيحة والافاجارة فاستد وعلا ستا فتن جعل ذلك
 من العارية شتى نظرا للفظ وقد تكلف وتباني وقد حكم كذا في عارة الجاني لغير الوطى وكذا في ذلك
 وفيه نظر اذ مع الحرمة لا عارية لفتاد العدة الا ان يؤد لحيمة العدة فتأمل: ولكنه المنفعة
 بانعني الشاملة للاختصاص في غير موثوق في الموقوف باذن الناظر وموصى له بالمنفعة
 وبعدة ولا يعبر في اوصى له ان ينفع بنفسه او مئة حياته لانه اياه فيها وصح في خنا في الثانية
 صحة العارية: نفع اعارة كلب لصيد وغيره واعارة اضية وسد ولو منده وبين ونصح
 اعانة الفقير فلو ان ولو غير اتمل شرط وان هم مك المستعير فيها فالاستغناء ونوع في الصحة
 مع الحرمة ولا يجوز مطلقا اعانة الايام اقل بيت مال كالولي في مال طفلة ولذلك لا يصح
 للصحة ان يشرى عبدا لنفسه ولو لعنه في سنة في الوقف ان وقف لاشك في بيت المال
 صحه يجب ببيع شروطه في غير المعتمد حيث لم يعلم رتبهم حال الوقف: في غير متشابه اي اجارة
 صحه والامني مضاعفة عليها كالمضيق والقل رتبهم ثلث عنده: لا مستعير اي بغير اذنا غير
 والافصح والافضل عارية الاول ولا يخرج عن الضمان لان عين له الثاني واعارة: بكفاة ورد
 بان الاياه لا تعبد فقال ليد بدل ان الضم لا يفسد فيها لقيم له: صحه فيله التبع عليه وكونه
 معينا كاستيابة الصبي ومثلا لجنه والسفبه نعم يصح اعارة السفبه لنفسه لا لا يفسد من منفعة لغناه
 والاعارة في العينة من والى كذا في سنة من يعلم منه ومثلا للسفبه ولو لم يمان ان يستعير لهما اعارة غير
 مضمونة

كانت
 العارية
 ولي جنة
 في صدرها

عارة
 شرعا

كانت
 العارية
 في صدرها

فانجب
 وقد تفتت
 وقد تفتت
 وقد تفتت

اعارة
 اضية

او فاصح
 الا ان لا يجوز
 مائة من
 على الحقيقة

الذات
 لا يملك

غير مضمون بان يشرى في مستأجر ونصح اعارة المثل من مال لا يباين باجرة في سنة وليها
 انقل من المستعير لا يدرى ان المعير يرضى بركوبه مثلا كونه مستغفرا اي حاله العقد قاله في كتاب
 جرة الاطعمه للاكل فان كان ليعمل على مثلها صح ومثلا التفرقة فصح اعارة للضم على صفة او لثقت
 لا العير له في استئجاره لانه لا يوجب له نفع بدون استئجاره وبذلك فارق في الثوب وفرد به استئجاره
 عين منها فنصح اعارة بحت لا خذ من ثوبا وساة لا خذ من ثوبا وساة لا خذ من ثوبا وساة لا خذ من ثوبا وساة
 مأخوذة بالاباحة والمعار في الباء على الراس وعلى هذا يرجع المعير في التفرقة في الحذر كوراء ضمننا
 المستفيع ولو قبل عليه بالركوب كذا في الباحة كذا قال وفيه نظر لانه لفظ العارية ليس فيه اياه عينا
 ولا نصح الاباحة به فان كانت الاية صدق قبله بشرط انه هو محمل فتأمل ونصح اعارة الماء للوضوء
 والغسل ولو من بئ اسد والذات منه كذا في النوى نعم ان تجت اعارة لقله لم يصح قاله في النوى والوجه
 ولا في سنة ذكر في ملكه الاخر ولو لم يعرف بالفجر او عتد حله فيهما غير مستحق الا ان دعيت حذرة
 الى حرفة فيجب اي فيها واعانة فيكون الرتبة وخالفه في هذا الزيادة في في في الصغيرة لا في العبيد كالا توى
 في الاصح اعارة متلم كافر لحرمة نظرها ولا يصح كون الخنزير معرا ولا مستعير اعارة عير لانه
 كعكة الفساد هو المعير قال في النوى والوجه وكذا هو المعير وكذا يكون ان يستعير ولو كان لا
 لشرفه والاعارة كالا استعارة ولو من اصله نعم ان خذوه اصله بغير طلبه لم يكن وان كان فيه
 اعانة على كره ومنه في النوى في حاشية في النوى ويرد لما في النوى انما البيت عارية هبة وعليها
 محلها في النوى فتأمل: وبكفاة اعلم ان الخادم من الكرامة والحرمة هو بالنسبة للعقد واما قديمة العلم
 للكافر في عام مطلقا سواء بعفرا وبغيره كذا في جواب باب الجرة وأشار بقوله كرامته تنزه الى انه المراد
 وأشار الى صحة بقوله الرقعة الاصح الجاني مع الكرامة وفيه اعانة على الصحة بغيره ذكر الى ان منها وتعليل
 شه المهر حرمة العقد كذا في الجواني واخرين لحرمة الخيرة ايجاب عنه بانه لا يلزم من صحة العقد قبولها
 ولا وجودها كذا في جوابه في الاجارة من جولة عقرها ولا يمكن الكافر من الاستئجار المستم بل يكره ان يملك
 عنه في اجارة العين ويستب العلم كافر بغيره عنه مباح في غير ما نفق في خنا في النوى الخيرة منها غير مستقيم فراجع
 ومنه لا يصح اعارة سلاح لخن وفي مصحف كافر وتعليل شجرة الرتبة الصحة فيها مع الحرمة
 وخالفه في النوى والوجه ولا يصح اعارة صيد كذا في النوى اعانة صيد كذا في النوى اعانة صيد كذا في النوى
 او كتاب حديث في حاشية خطه وجب اصله في الفلن والحديث مطلقا وكذا في غيرهما ان كان
 وفقا لا يجاز في من ولو منعه ماله وفيه نظر قال ابو البرقي ماله وحل الجاني او الجاني في حفظ
 مناسيب لذلك والافضل للجنة لفظ اصحابه مع فعل لانه لا يفسد سكوب اصحابه من غير فعل ولا الفعل منها
 الا في طريق مبيع او سيرة جرة عادة به وعدم ان لا يفسد ثمنها انما في خذ من دولي ما شئت وانت
 لا يفسد الفقير في البذل والتمتع ان العقد يرضى بانه: كون العارية من الاباحة من حيث جفته
 الا لتفريقه ولذلك صحه بلفظ الاباحة: حتى لو اعطى العدة لانه اياه فيها في في لو قال اهل مناعي
 على ايدى ففعل فو عارية او اعطى مناعك لاهل عدا بئ فيود بعدة واستكمل الفرق بيني لاهل غايته
 مطلقا

خلاف

خبرة العلم
 لا كذا في حاشية
 مطلقا

اصالة
 في كتاب
 الغيب

وجب اصلا

و مثل
اللف

صدق
المعبر
بهم

نراهم
نواهم
نواهم

محل
القول

و هو
نحو
بشيء
غيره

فصيل
صغار
الحمل

نحو
نحو
نحو
نحو

فالمصنف

المستعبر الطم بعد الرجوع و حيث امتنع الرجوع فلا اجرة عند الرد و مثل الكفن و لا مثله
 تبارك و جل جلاله على فينبى بما جاز به العادة و كذلك غير امته و يمنع مالكة الارض مما يمتنع الميت و لو نزع
 او حفر حفر داب و لا يصح اعادة ارضه و مرفق و لو على معين للدفن فيلزم لزومه و اذا اختلف في شرط
 يمتنع من ذلك صدق المعبر به و لا بد من ذلك فليجوز باختياره و لا بد من ذلك الذي حمله حفر حفره مما اراد
 غيره و لا يلزم الشبهة و ليس كذلك بل يلزم اخذ بقوله و لو امتنع من حفره عليه مع انما جازى عنه واحدة باجرة
 او بقدر مثقل على المعبرة او بقلع الى المعبر الفراس و البناء و ان كانت قد و قضا متجرا و حلا للقلع الى لا يملك
 المعبر بها و لو كان على الغرض ثم لم يبد صلاد و لم يرد الفراس او البناء و لا ينعى عدم القلع في الاصل و البقية
 الى جواز في الثانية و امتنع المالك في الثالثة فراجع الى ارضه و يضمن ارضه لنبات او الفراس و النار
 عليه مثلا فاما اي استحالة القلع قبل او يملكه موانع من كذا في المنهج وغيره و لا يرد هذا المثل من عقد
 مستند **فروع** لو فصل غصنا بشجرة غيره فالثمره لمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك خسر
 المالك بين البقية بالاجرة او القلع مع غرم الارض كالمزارع و لا يملكه بالبناء و لا يملكه بالقيمة فلا يضمنها
 الرقعي فراجع و لا يستلزم ان منع كافر في الجدار و ليس له حفر جدران عليه و كذا في بستانه و لا يملكه
 الا في استفاضة لعم الشجر و الملاك اصلاح الجدار بالبناء جديده يستغل من فروع الشجرة و الغصن و لا يملكه
 اي منها و اذ منعه من بيعه اياه فله كالمالك الاعانة و الاستعانة و النجف و غيره و كذا في شاة ما قبل الرجوع
 و بعد فراجع و قال بغيره هو المعبر بشفقة الارض و هو ما يصفه كونهما مستغلة بغير ارض مثلاً متخلف
 القلع بالارض و بغيره الفراس و هو بملك الصفة ثم يجمع بينهما و يوزن المثل عليها بالنسبة الى جوارها فدين
 طريقة فاطمة فخصه الارض اي حصه كل منهما من المثل بنسبة القيمة كانه في القلع من الاحكام يتأخر
 الزمان و كذا بالتراب كان على الارض حفر سهل و نافر يستعمله من ارض الزمان و اذا لم يصفه كان ثاقرا في اورد
 او مطر و لنبات ثانيا بعد كل حفر ارض او لشبه المعبره يعلم انه لا يملك فيها و انما يملك العاريه من ملك
 كالتفريق في دفن الميت لا مكان ابدال الزرع بغيره و ما سود و ن و لا كذلك في الميت فراجع نعم هو مستثنى
 من البقية الى اوان الحضانة و ان كان من البقية من اوان الحضانة فمقتضى بطلان و كذا لو لم ينفصل بقطعه و ان لم
 ينعقد فانه من حفر الرعي و من ذلك فصيل و هو صغار الفل **فروع** و كذا في حفره لغيره
 بذر في ارضه فذره في ارض غيره لم يملك غلظ فالزرع للموكل لانه من بذر و على الموكل اجرة الارض
 و ضمان الزرع لو تلف و لو بقلع صاحب الارض و ضمان نقل الارض ان حصل قبل ان ينفصل بالزرع
 او قبله و لو حمل لتبيل بذر لغيره و لو حفر لغيره لم يعلم ان مالكا الذي يبيع ارضه بغيره انما يملك
 عنها فان غلب ذلك ملكها صاحب الارض فاما العلامة ابي خاتم و كذا لو كانت مزارع العادة بالاعراض
 عنها و الجارة كالبناء فهو لصاحب البذر و لا يلزمه فله قبل الطلب و لا اجرة عليه قبل القلع لعدم تقاضيه
 و عدم فعله و يجزى اجرة مدة القلع و يلزمه تسوية الارض ان قلع باختياره و لا فلا على المعبر به جميع
 ذلك فراجع فاما المالك اي في استحقاق الاجرة و القيمة لا في بقاء العقد و لو تملك المالك عن غيرها
 لم يملكه الركب و الزرع لا في ارضه عيان العاريه و هي غير لازمة و كلام الحق فيما اذا حفر في ارضه ما يملكه
 فالمصنف المالك

كلام الله و كلام الله و لا فاصلة بين الركب و الزرع و انما يملك حفره لانه على الجارة و لا يملك
 المستحق لانه المهيمن المردودة كالا حفره فليجوز لكل منهما حفره و لا يملك حفره لانه على الجارة و لا يملك
 الا فاصلة بين العاريه لا تقاضيه على اصل الاذن و انما المالك استحقاق الاجرة و يستحق اجرة المثل
 لا المسحوق و ان علمه كالموكل فليجوز في ثقت الاجرة بل متساوي و يجزى الدابة ان لم يملكه مطلقا و الا فلا يملك
 للمالك ان يملك باختياره و هو المارد يقتضيه ان يملك باختياره و فيها او يرد في حفرها على اجرة المثل
 و لا فالركب مفرق بالزاد و هو يملكه فناملة فليجوز لكل منهما حفره و لا يملك حفره لانه على الجارة و لا يملك
 و ان سكت عن الاجرة للزعم الغصب لعدم الاذن و بذلك فارق ما مر في دعوى الاجرة و حله ما ذكر ان مضاف
 مدة حفرها اجرة و الارز في الدابة و لا حصة ما يملكه المالك و لو افضى لغيره و اجرة المثل و حفره للزاد
 و هي الاجرة مطلقا و ما زاد على قيمته الثلث ان كان **تنبيه** لو انعكست الدعوى في الاول بان ادعى
 المالك الاعانة و ذوال ليد لا اجرة صدق المالك بهيمة فان لم يضمن له اجرة و جب اجرة الدابة فقط
 فان تلفت بالحاد و فيه فلا يملك و الا فاما المالك و رعي لغيره ما يملك له و ان مضى ما ذكره جب اجرة الدابة انما يملك
 و لا يرد مفرق بالاجرة لملكها فان تلفت بالحاد و فيه فليجوز في الدابة او بغيره فله في الاجرة
 بلا يملك و حفرها ان زادت على القيمة ما زاد فان زادت القيمة فالزاد مفرق لملكه و لو تملك المالك حفر
 ذوال ليد و يملك في مدة و لو انعكست الدعوى في الصفة الثانية بان ادعى المالك العاريه و ذوال ليد
 الغصب صدق المالك بهيمة ايضه فان تلفت العين و لم يضمن له اجرة فليجوز في الدابة او بغيره فله في الاجرة
 مفرق في ذلك فذوال ليد مفرق بالاجرة لملكها و لو تلفت و لم يضمن له اجرة فليجوز في الدابة او بغيره فله في الاجرة
 بسم الثلث فلو للمالك و ان زاد فذوال ليد مفرق لملكه و ان مضى من ملك اجرة فلو مفرق لملكها ايضه
 و لو ادعى المالك الغصب و الركب لا اجرة صدق المالك كذلك ثم ان لم يضمن له اجرة و جب الرد فقط
 ان يضمن له الدابة و لا فاصلة بين المالك و رعي الفهم بهيمة و ان مضى ذلك فان يتساوى المسحوق اجرة المثل فلو للمالك
 بلا يملك و ان زادت اجرة المثل حفره للزاد او المسحوق فذوال ليد فلو مفرق لملكه و يجزى الدابة انما يملك
 و الا فكمات و لو انعكست منه الصفة بان ادعى المالك الاجرة و الركب لغصب صدق المالك
 ايضه و يجزى الدابة ان يملك و لا فاصلة بين المالك و رعي الفهم بهيمة و ان مضى من ملك اجرة فلو للمالك يردعي
 المسحوق و ذوال ليد مفرق بالاجرة المثل فان يتساوى اخذ المالك بلا يملك و الا فالزاد من المسحوق يملك
 المالك و الزاد من اجرة المثل مفرق لملكه و لو ادعى المالك الغصب و ذوال ليد لود به فالحصه في
 المالك بهيمة ان وجد استعمال في الاخذ و الا صدق بلا يملك فليجوز في الدابة او بغيره فله في الاجرة
 المثل مطلقا و لو ادعى المالك بعد ثلث المال اخذ ان يضمن و لو ادعى الاخذ و يرد به صدق
 المالك ايضه خلافا للبعث و لو ادعى المالك العاريه و ذوال ليد لود به صدق المالك بهيمة ان تلفت
 العين و لم يضمن ذوال ليد و لا فعلى فباس ما مر ان يضمن في بلا يملك و يجزى لغيره في الاول و الرد في الاخير
 و هو في الثانية مفرق بالاجرة لملكها

محل
فدعي

اقبح
القول
اجرة
المثل

يصدق
المالك
في المسائل
المتبعة

محل

كتاب الغصب

كتاب الغصب

لو علم الغاصب اجرة رجع بها عليه ان يكن انتفع والا فلا ولو ابرأ المالك الثاني برئ الاول
ولا عكسه كود بعه وتراض ولو قتل وصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقصاص على الغاصب
ومن انتفلا لاخته وكذا لو تلف بغيره كود بعه نصيبها وان عمدا او وليته للغاصب
غرمه والا كذا في سائر وقطع ثوب فالفرار على الغاصب وبضم الزايم والقاطع ارسل الزعيم والقطع
نقط خلافا لما هو عليه كلام الخراج وغيره بان قديم لا يطعمه اي لم يفعل فيه فعلا يستحق اليه التلف
والا فلا ضمان على الاكل فطلقا ولم يقل هو ملكه والا فلا يرجع من غير منعه على الاخر ولو قديم
ليهمه الغير رجع الغاصب عليه ان كان باذنه والا فلا برئ الغاصب وبسبب ايضه برده المستاجر
ومرئيه ومنعبر حيث غصبه منهم كارت ويدفع الزايم للمالك ولو لم يشتر للغاصب بدائش
وبالاعارة لما له واذا رده له رجع له ولو جازم ذلك وبوضعه بين يديه مع تمكنه من اخذه وعليه
انه و برده الى الاصل طبل مع علم المالك ولو جازم ذلك ولا بداع له
فصل في بيان ما يضمن به المقتصد وغيره بغيره
اي يوم الثلث في غير المقتصد وبالا فقه فيه او تلفا بالثا او بدونه اي ضمانه ولو بغير غصب
ان تلف باق فلو لم تنقص فقهه فلا شيء ما حصصه اي ضبطه كيد وان لم يجر بعدت فيه
او وزن اي شرعا والا فالثاني ثوب كذا في خلافا لابن حجر وسواء العذب والمخ وبذنه ارش
نقصه بالغنى ومثله الخ وان دخله عاه وكذا سائر ما عاه في مثله وان دخل فيها الغنى منها
في باب الرية وكذا لو لم يهبها اناء فيلزمه مثله في اس ورتا وفيه القسعة ان حلت وكذا بغيره
المنظرات ومثله انهم ابطالوا السلقان وقطعوا دفت وخلافة ومثله وقطن وان ينعج به
و بزر وعبر وكذا ولو بجزء وصوت وعنب ومربط ويقول وفن كره وجوب ولحم طري
وخولر ولو مع ماء وبن لادرس وغيره كالتففة عكسه اي ان بقى فقهه ولو لم يكن له الى مكان
غصبه مونة والالتكا وغصبه بمقازة ثم ظفريه في حله ليس له فيه فقهه ولو ناله فيه فقهه ليه في انفا
لا عكسه ودخله المثلثة الجنسية والنعم والصفه والكيل في الكيل والوزن في الوزن فلو غصب ما يباردا
نرم باردا مثله او شاحن مع غرم تفاوت فقهه ودخل ايضه الب الخ لطل بسعير فيجب ان يرق قدره
من كل منهما يغلب على الظن ان لا ينفق عنه وانما منع السلم فيه للبيضة الاجتماعية المانعة من العلم
بالممانعة فتمالة وصول اليه الى مسافة الفقرة الى اعتبار المثل من مع ذكر الخ لا بعد صريحه ان ضمير
فيه عائد الى المقتصد ويلزمه اعتبار فقهه بعد تلفه مع وجود مثله وهو كذلك ضرورة لان فقهه
مثله فساو في فقهه لادعائه لو كان باقيا وما قبل من ان الفقه عائد الى المثل غير مستقيم لان رجوعه اليه
مع اعتبار الفقه من وث الغصب يلزمه اعتبار فقهه مثله مع بقاء وهو فاسد اذ لا يجب اعتبار فقهه غير
مع بقاء ولان الوجه الثاني يعبر لفقهه الى التلف ويرجع الضمير الى المثل يلزمه ان سوال الثاني وهو
فاسد بقية لان الغرض ان المثل هو الموجود وان الثاني هو المقتصد ولان يقال في عدم المثل فقام
مثلا كما اشار اليه الله والمص ولا يقال تلف فستقط بما ذكر ما عثر صابه عليه

ولا يفرق

وكذا اشار
الماتحات

ولا يفرق
تجديع
الماتحات

ولو نقل

ولو نقل المقتصد وكذا لو انتقل بنفسه كاليوم وتقييد بالمثل بالنقل للمقتصد بعه الى بلد اخر
اذ الى مكان اخر فاكسر بغيره اي باق في فقهه في اي البلدين وبضمه والارش في الرقيق كيه باكثر الاثرين
من نفس الفقه والمقتصد ردها ان يغيب مع زيادتها المقتصد والمقتصد فله حصص منه كالمعلا
البرلي وليست له حصة فان نقل فقام على رده البديل فلا بد من عقد على المعتمد فان تلفت
رد بدلهما في مثل في المثل وفيه في المقتصد غرمه اي غرمه اوصي فيهم البلدين ونايتهما وان
يعبر المتساقطة بينهما على المعتمد من وث الغصب الى وث فقام كمثل فقهه المقتصد بعد
تلفه بتقدير وجوده لان فقهه مثله بعدت الى فقد متساوية لفقهه ضرورة كذا في كلامهم
والوجه انه لا يعبر فقهه في بلد الا بعد حله بها لا ما قبله كما هو من جلي فراجع واذا غرم
الفقه في المقتصد ولا يعبر في جود المثل بعد والابان لم يفرضا حتى وجب كمثل طلبة به
لابها حتى ينفق ومثله وبما لا يفرق وكذا لو اراد فقام المقتصد عند مئونة فقهه بدار لثالث اي وان
كانت اكثر فقهه من المال التي وصل اليها المقتصد اذ المعبر فيه في كل مكان حله اصحاب الا
هو المعتمد كذا من الغصب اذ اي باق في فقهه يحمي له ينقل او بغيره **تنبيه** لو صار
المثل مثله كجعل السمت شريحا والمثل مثله كجعل الدقيق خبث او المقتصد مثله
كجعل الساة الحانم ثلث ضمن الثاني في الجرح لانه اوفى الى المطالبة الا ان يكت الاخر كس فقهه فين لب
عكسه في المثل وفيه في المقتصد والمالك في المثلين تحت بالمطالبة بانهما ساء وان تفاوتت الفقه
واما لو وصل المقتصد مثله مثله كجعل الخبز مسنة طلبة باق في فقهه اي بالاكس فقهه منها
ولا يفرق على فقهه ولو غير خسته ومثله المذمة بغيره بالواستقط لفظ والبيع لكان اولى ليشمل
غيره كالبية والبدية والحاد باطل ما لا طلاع عليه ما بغيره تجسست ولو هو الجار المستأجر ورد عليه
فقهه ثلث الغاصب المحيطة ولو بالمثل بخلافه غير ما فلا بد من ارفاق عليه **للأمة** كذا في الخ
وقد علم وان لم يكن فيها غرمه بصدق المشرق دعوى ان الخ حجة ان كان فقهه والا فلا ولو اظهر
الكافر وادعى انهما لم يقبل او بلا قصد الخ بغيره هو المعتمد تنبيه يلحق بالخ كل متكر
ولو بالتدبير كالبخ والحشيش والاولى في حق رقيق المستكر لانه الى حكم قبله دفعا للفتنة
وفي قول ابو حنيفة ان فقهه لانه مقر عليه والاصنام والصلبان عظماء اعداء
او الصنم وكان مصورا والصلب غير كالتطبيق مثل ما لا وشر فيه من جرحه بطله كيف
ثبت وبصدق اذا ادعى ذلك والفاسق اي بغير الكفى فليس للكفار ذلك لانهم ليسوا
الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الانزال في الاخرة كذا في الصلاة فانهم ممنوعون
من فعلها مع عقابهم عليها لانه لا يمان بسط ذلك الذي هو الاسلام فليس هذا المستثنى من
التكليف بفروع الشرعية كما قبل مما لا جواز الاقدام اي مع سلامة العاقبة بالامن ولو على
المال او العرض المثل اي المسك كذا وخرج بوجوب ذلك منه فيطلب ولو مع الخوف ولا يمان فيه
الشرى بغيره ولا ليعمل بايديهم الى التمسك المقتصد للتحريم لحل النفا على الكرامة اولاد فيصوص

مقتصد
والمنفصل

منه

مطلوب
نحو
المثل
متمم

والأمة
كذا في الخ

تنبيه

ان

نوشتا

فصل پنجم

نیجہ

نیجہ

سواء عام في المعاملة والواو فيه بمعنى اوة ولا يشترط فيها نوع اي لا يثبت فيها نوع ان لم يدر وجوب
كلمة والجنس كالنوع بالاولى فتأمل مدة الفراض من يوم به ثمن فادرك ما مضى من ايام
انافيه ومنه النص او علف ونحو الفراض فانه لا يصح وان علف بموت
يشترط في المدة ان يمكن فيها الربح لا ساعه وعلم ما ذكرناه لا يصح بغير الفراض ولا في غيره ولا يثبت
النسبة في الاصل الوكالة لئلا ينافي غرض الربح اي لا يترك بلا جعل اي فكذا هو المراد من ابضاع الذي هو الاصل
لتم السعي المتبعوث فانظر الى اللفظ او لفظ الفراض فلو سكت عنه كان قال هذا ما ونسبه فيه والربح
كله له فرض صحيح او كله لي فابضاع وكذا لو انفس على بضعه فان قال ونسبه الربح لك فرض
صحيح ولو قال لي في سنة التبرع لغيري لكان مبنيا على الاصح وان قال اي املكه وكذا قال العامل
في التهمة والباقي بينهما لئلا ينافي استغاط المصلحة مما يحرم لذلك فلا فرق في الفساد بين ما يقدر
والباقي بين الاول والآخر وان سكت عنه في الحكم الفراض وبقيته
ان كانه وانما يثبت في الجواب وبقيته ومنه ذكر الربح فان لم يذكر مستند القعد فامر من السكت
في الصيغة الغيب اللفظ فيها من الجاني فلا ينافي في الركبة في الفراض فلو سكت عن الفراض لا ينافي في المدة المذكورة
كم لا يربط فتأمل في سنة الاصل اذا كان في صيغة الامر في الروضة واصحابه ولا يصح باللفظ
في غير ما قطعاه ومنه ما ذكره بغيره ضار بذلك وعامته فعله ان لا يكتفي بفعل مناه ولو لم يحد الجاني
فالمسبة الوكالة لوجود التهمة فراجعه ويذكر لولي الطفل سواء الاب والجد والوصي والقيم ولو فيها
لم ينج عنه ثم يكت لا يصح فالاول باق على صحته ثم ان عمل الثاني وهذا فلا ينافي في الاول والربح كله له
وعليه الثاني اجرة من عمل لانه عمل باذن والد عمل الفساد ولم يكن في المال ربح وان عمل معا فليس
اي الاول يكتفي من الربح بفسط ما عمل والباقي للمالك وعليه الثاني اجرة من عمل فعمله فعمله الثاني
اعانة الاول فلا ينافي له مطلقا والاول على ما سطر له بالاذن اي اذا مال للمالك العامل الاول وان يعامل
عاملا في فرائض الاخرين فبالعمل والربح فوجب عامل مستقل جاز اي يصح فالتسوية اي الفراض الثاني
والاول باق على صحته كباقي فالتسوية اي العامل الثاني في الزمة اي في هذا الفراض الفاسد وقصد
ونوع العقد للعامل الاول وحده لئلا ينافي ما بعده فان قصد نفسه فالحكم لانه الغاصب وكذا ان اطلق
فان نوى نفسه مع الاول فالوجه ان يترك بينهما وفيه نظر في الجرد المذكور في الروضة
واصلها ان الربح لا ينقسم لغيره وهو المعنى في الربح اي ربح المال جميعه لا ان يترك فقط للعامل الاول
متساوي في صورة الفراض المذكورة وان اشترى اي الثاني بغير مال الفراض فبطلت سواء قصد شراء للعامل
الاول او لنفسه او اطلق لانه ففسد وفيه فالاول باق على صحته وله ان ينسحب المال من الثاني وينسحب فيه
فان ينسحب كالعامل فيما ذكر الوصي اذ اراد ان يقيم غيره مقامه واخراج نفسه من الوصاية وكذا ان اطلق شرط
الوقف فان لم يمتدح وتعمل نفسه ان يترك ولو لغيره او يولي غيره فراجعه فلا ينافي في الاصح هو المعتمد
في النسبة في البيع والشراء والمراعاة اي بالذين يوجب لغيره اي على شبيه المبيع والافاضة بالعقد لا على التمسك
العقد ويكتفي بمسند ليعلم مع ولو مناه عن البيع فممنوع ولا شركة ولا البيع وكذا ان يبيع بغيره ويغير

ابضاع
الفسد

فقد يند

تدليلا لانه راجع ولا يرد بل يجب عليه والملك الذي اي على البائع ان كان الشراء بالقبض والافاضة للعامل ولا يرد
على البائع ان شاء فعلم ان يبيع للعامل بركة المالك ومثل حيث جاز للعامل شراء اعيب وهو المعتمد وال
يبيع للعامل اي ان يبيع بغيره للعامل وهو ما اذا كانت المصلحة في المدة وحده فانه اي في المدة من حيث المصلحة
بان ادعاهما احدهما فيه ونقاسا لآخر فيه عمل باعصية اي عمل الحاكم عار في فيه اعصية فان اسوشت عنه
فهما راجع للعامل كرامة لان المال له صفة امتناع معاملة وكيل ولو في ما ذنبه بخلافه فاما ما كانا وكذا
امتناع معاملة احد العاقلين لآخر في ما ذنبه فانه يثبت لكل منهما الاستقلال وعمه يمتنع وصلة بينهما الرقعة
في سنة وهو ربح المالك مال غيره كان كانا وكيل عن غيره في بيع معاملة له فيه باكتسب المال ولا يغير
بشيء فلو ربح ما يبيع بالمالهم وشرط ما كانا فانه باع بالمالهم وشرط ما كانا فانه باع بالمالهم وشرط ما كانا فانه باع بالمالهم
اذ ربحه بغيره فان ادعى جهة الفراض وفيه فالتقدم في ضمة ولا يبيع في البلد الذي سافر اليه بمثل فبهم البلد المالك
او دونها بغيره بشارع فيه ويثبت ما يبيع في الضمة في ضمة هي يعود الى البلد الاول ولا ينفق الا في الجرد بغيره
غير النفقة او المراه بالنفقة المؤنة وخالق الامام مالك في النفقة والصنف في العادة وفيه اي على الثاني
وقصد على الاول هو المعتمد بالربح عطف على فعل فالوزن عليه وان لم يكتف العادة قاله في
قال اي العامل فلو قدره مال الفراض ضمة والناسخ الى اصل بعد ذلك في مدة الشراء لما كان
دخل فيه الحل فهو للمالك ومثل يمتنع بغيره ما كانا بغيره ونعم امر الحاصل بوطي الحامل فان شاع
ربح او ربح المال لانه حصل بغيره وعليه كذا علم والولي لم يثبت وهو مال فرائضه والافاضة والاول
هو نسب وعليه فبهمه والمهر بوطيها يشبهه مبدا وخبر ولا يربحها وكذا ليس للعامل اجرة باق في تامة
هزم غير مناه وتباني في الثاني جميعه بعد نصه العامل شامل عا بالعين وفي الزمة وبالجمع او البعدي
وهو كذا في عماد كذا اي بالاذن السراوية فان ثلثا بغيره ما فيه فامر في نف الغصب والسرقة وظه
اذ لو ثلث جميعه اي باق سماوية فان ثلثا بالمالك فكت له او باجته وم ينعنه بدله في الفراض وكذا
الثلاثا العامل على المعتمد والثلاثا بغيره كالثلاثا جميعه فيما ذكره اتمر بالثلاثا العامل ما يشمل اثناف
بشرطه ولو ادعى المالك ورثة العامل بعد مده فترط موه ثم حلف على نفق العلم او انهم فوطي على
عدمه ولو لم يوجب في شركه قال فرائض ولا ما يصح ان يترك بدله فاما فان
في بيان عقد الفراض جاز من الجاني من الفراض ولا فتلان فيه من المالك وفتحه ان يترك للعامل
لا ينصرف واعانة وتبداه وتبداه المال ومنه لا فرائضه في زوال الروضة ولومات
احدهما فان كان الميت المالك فله العامل ان يبيع ويشتري لغيره من غير ذن ولو مات العامل لم يضره
ولم يترك الا باذن المالك فان امتنع فيما مهي حكم ولا يبيع العامل الا بغيره لئلا يترك العامل اي ان طلب
المالك او كان يوجب عليه وفيه مصنفه ويغيره ان لم يطلب المالك ويشتري ان منه ويعمل بغيره من غير له
في العروض ولو نزل العامل حقه لغيره من ذلك لم يتركه المالك الفرض ولو اراد المالك ان يعطى للعامل
هسته ناهيا جيب فان نفقوا ربحا جيب العامله للذين اي لجمعه ولو كان الربح او لم يكن ربح
اذ انتسج او انتسج بغيره او انتسج بغيره ولو لم يتركه المالك فله العامل ولا يترك المالك فله العامل

ذو فيه
اي الاول في قوله
ولا ينفق
ولا يبيع

فصل في بيان عقد الفراض

ويجعل
بشرط
عقد بين

او تفسد

على انما بل لا يصح الا ان كان المال ناضلا لا ابتداء وانه سائعا اي انا اقدر من صاحب العامل
او لم يصح كايانه من سائل مال والبرج والا فتنى بما خصصناه به ونهت ما انتقصت كالنهم
ولا فكل اخذ بلاذن وعمل العامل حصته مرافق على الاستاذ فاما اذا خصصناه من الرزق
ولا ينفذ نصرة المالك فيها اخذ بلا رضى وان لم يملك العامل بالضرر وعلى الاستاذ
تلك حصته للعامل من صناع المالك وقيل بغيره فيستحق العامل له وله ان يستقل باخذ ما في يده
كما استقل المالك بالاخذ فيعود الى مال الخسائة منه رخص وعيب وتلقا فانه او يجر
غصب ويقد اخذ بدله او يستمره فيه فالمرحون ليس منه رجوع التقدير الى مغان قليل ولو لم
بار السلفه ويصدق العامل اى ما لم يبق عليه على دعوى والام يقبل وان ذكرنا وبلا
لكنا حكمنا المالك ولا يجرى العامل بذلك عما امانته اولى نعم ان اقامت بينه بانه استقل بعينه
مالا الفاضل بطل لعقد ولا يبع للعامل على الارزق من وجهين اولى ثانيا بعد انفاها على الاذن
فيه فانه فتنى في اصل الاذن صدق المالك ودعوى الثلث وكذا فيما لو قال مردد له المالك وحسنه
من الرزق وهذا الذي في يدي حصته فانه يصدق كمال الامام هو المعتمد وان خالفه الاصح في الرزق
ولو اختلفا فقال العامل انه في المالك ورضى صدق العامل قبل ثلث المالك والمالك بعد على المعتمد
وتقيم بينه المالك ولو ادعى المالك انه في المالك والآخر انه ودعه صدق المالك على المعتمد وان اختلفا
بالعمل مبنيلا وخبره ان حصل له خالفه بوجه البدء بالمالك نعم لو كان المال في يدي عليه وصدق العامل
افل من اجرة المثل فلا يخالف ولو اختلفا في جنس رزق المال صدق العامل بيمينه او فانه وكهل
او معارض صدق المالك بيمينه ولا اجرة عليه حكم البيع هو المعتمد فينتحان او اهدى من المالك
وانه اعلم

المساقات

ما فقه لغة من السقي بسبك الماء لا حثا بها اليه لكنه اكد اعمالا لها او من السقي بكسب القان
وشد به الباء وهو صغار القن وشب اليه لان الاصل فيها والعيب مبيت عليه ولان القن
افضل من العيب كايان منى مرعا ان يعامل اذ فانه كما ناسنته صيغة وعاقدا وعمل ومورد
وقررت في القن ما ينعقد بذلك والاصل فيها وجوبها للمالك واحد فباسا على القن ما يبيع عليه
ومنعه البقي واجاب عن الخيانة معاملة الكفار بحمل فيها الجلالة وخالفه صاحبها ولا جلة تلك من الخلاف
فتم القن ما عليها عاملا من خبث وفروا به دفع الميسر فيبلى منها ونخلنا فاملد بالمر من القن او رزق
مولد عنه ويما في ما فيها من جائز النسخة اى مع مثله اذ يشترط في العاقرين ما في القن فيها نفقة
ذكره لبيان المعطوف عليه بما بعده ورفع ايراد القن من جائز النسخة ولصبي وجنينة ومثلها السنفه
وفي معنى القن ناظر الوقت في بستانه والامام في بيت المال وفيه لا يعرف ملكه في القن ولو ذكرنا وجوبها
القديم وفيه قال الامام مالك واحدا واختاره النوفى حيث التهل وجعل الجهد على القن لادامان
المنطق والعقد نقل من يوم الى يوم المصير بالقن لادامان العام والخاص والمراد بالمرأة ما ساقا

الانعام وفضل الانعام النخل في العيب ومنهما مثلها وفضل النخل لانه من فضله طينه ادم
ولانه ورد الى ربك باكره ولانه الشجرة الطيبة في القران وليته في الانعام ما فيه ذكر وانى غيرة
كثا قبل وفيه نظره عبادة الخطيب ليه في السجود الخراج انا الى ذكره غيرة وفيه نظره ايضا لانه يراى به
التلويح من هبة نصرة وفرد من النوى عن شجرة العيب كرمنا قال الرزق في لفقه كرمنا كرمنا
عند الله انقبكم وقال غيره مكان الخاخذ الخ مناه وفرد الكرم يكون الرزق الرجل المؤمن وفرد يطف
ايضا على الكرم اصحابا الى ان هو المعقود فلا يصح الجارية وفان لا لائمة الثلث وهي ما خوزة
من الخبز الرزق وهي سلم شمر على كرمنا وفيها العامل اجرة الارضاء اخر هي فان الرزق
وعليه افتاء النوى بالضم في المزارعة ولا المزارعة خلا فالامام احمد ولا يضمن العامل
فيها اجرة الارضاء اخر هي فان الرزق لان امين واذا وقع منه ذلك مع هذه العقد كايان ضمن
لانه عليه الحفظ بين القن وكذا جايانه لان المراد على عس الا فاد صحة المزارعة ويشترط بيان ما يزرع
وقد قال الاجابة بان المالك منها سبيل ان يكون اذ فامداد بالالى اذ عدم استئصال المزارعة بعامل
والمتافاة بعامل لا عدم بعد مدة وعس هو المعقود عليه كرم النوى الذي في عبارة الرزق
فوقه ان لا تقم المزارعة بان يقيم المتافاة او يجبرها معاقد عاملك على الشجر واليها بكن ا
وما ذكرنا امه مثالا اصحابا الثاني هو المعقود فقه وعليه للعامل اذ سواء سلم الرزق او لا كالفرا
وفارق السبيل بان عمله لنفسه ولوزادة فقه الارض بعلم العامل وان ادعى المالك بيعه بام يصر لارضا
منه بام يزرع كالفصحة

منه بام يزرع كالفصحة **م** ما ينعقد من الخصم بها ادخال الباء على المعقود عليه لغة صحيحة والاصح
بالاركان الثلثة الباقية وما ينعقد من الخصم بها ادخال الباء على المعقود عليه لغة صحيحة والاصح
ادخالها على المعقود كالفعل في القن فيهما من وزج بالمر الجريد والكرمان وخفيها كالبقاء والساعد
فلما كان وما التصق وسوجب السمارج فويمنها كاسمارج بالجرينة وان تفاوتت في السبيل المستوطنة حيث
عطين في كل سنة ما يخصها واطلق الجز في جميعها وان اختلف النعم او اختلفت في كل سنة وكذا
على عين مكا وجعل النعم في ارضها او المثل في الارض اى عين كل نوع ولا فلا ينعقد مما اى وليت مكا بعد
اخذها كرم القن في الاصح هو المعقود ومن ان كان القابل المالك فان كان العامل صحة في الاولى والثانية
دون المالك على ما هو الوجه فان تعدد المالك والعامل او ما يصر في الاولى ويشترط في تعدد العامل بها
ما يخص كل واحد منهم يتفاوت او تساوى او على ان مرق من القن اذ ومثله على ان مرق العيب والقن لك او لكس
وفايد النفس فيها المرقط للعامل كمن المرقط المالك او مرقط اخصاصا اى بها ما اشك فيه كالفن او اشكها
عما اخص به المالك كمن الجريد خلا فالمر كس واليه مال العباد وفي كلام الخطيب اعتماد كلام الزركي ولو روط للعامل
غير المر كمنهم فسدت البقرة بعد طهر المر وملك العامل حصته في العقد في سنة اخذتها بالى بعد بد
الصلاخ ولبعضه كمن الثابت على ودنى وبغالة الفحل بالفاء لم يجر ولا يضر وللعامل اجرة مثل عمله وان علم الفحل
على المعقود عند مرقط القن وان كان القن للعامل فعليه الاجرة والارض على مالك القن اجرة مثلها بيم فيها
اى فيها واطنا فقط لم يجر اى في العاسق لم يجر سبيل الامن المر ولا لامة الاجرة ولو لم يجر فيها فلا شيء له منه ايضا

الجينة

عنف

صد

افضل النخل
النخل والعيب
فالنخل مما
طينه ادم
وفرد
كس الرجل
المؤمن

واثر في العاشق وانما قد اذركم في غير ذلك انما هو العمل وللعامل ما شرط له زيادة على حصة اى اولي
يسوق جميع حصة الشارط فان استوفى كان سقاء على ان كان الشرط لم ينفذ كان يستحق في ذلك قوله ان
لا يشترط على العامل وفي لو فعله العامل بلاذن فلا اجرة وانما يستحق بالاذن من غير التجار لان تابع لعل فيه
اجرة وبذلك فان كان في غير ذلك في غير الجهم والذليل جميع حصة فقلنا فاما قد يرد من يستحق منفعة
ولو هو اذ كان وانما تقدم المنفعة وتخل على العرف كاذن الفاضل ولو شرط له جزء معلوم من الثمرة جاز ان ينفذ وهو
مالك بغير المنة فلا ينفذ مؤنة ولا مطلقا وفارق الفرض لان الرجح فيه غير معلوم ومثله صحة العمل
ومثله انما العرفين ومثل ثلثين عاما مثله وعلى ان لا بد من ذكر العوض العائد اليه بغيره بكذا فلو عكس عنه
فقدت ولا الاجرة ولا ينفذ الاجارة كما مر وكذا عكسه وليست كناية ان شرطه ان لا يجر نفاذ في موضعها
ول ثلثين العقد انما في الامتنان الرقوي بشرط القبول اذ لفظ فلا ينفذ الفعل من احد الجانبين وفي الكناية وانما
الاخرى ما في الضمان فجمع ما ذكره من صور المتأثرات في العرفين ومن صورها على الزمة الزمته ومثله كذا
بكذا والمتأثر على ذمة ان يتأثر وانما منعه حاله كذا لا ينفذ المالك عكسه في العمل مع فدية العامل كما ياتي
في المنفعة ولا يشترط ان ينفذ الاعمال وانما عرفت بغير لفظ المتأثرات وتخل على العرفين كاذن وعرف العاقد والا
لم يصح العقد بلا تفصيل وعلى العامل قال انما عطف على العرفين بغيره على العامل وان جرى العرف في خلافه قال
منه في الرقوي لان قال كل ما ينفذ على العامل او على المالك ابيع وان خالف العرف والاربع في الاعراف كل ناحية
عاقبتا ومثله انما ينفذ على العادة وقال ابن جهم انما ينفذ على كل ناحية وكل ما ينفذ عليه انما كان في العرف
في منعه فلو كان العرف في ناحية فلا ينفذ على كل ناحية ما يخرج اى فعل ذلك ما بعد كذا ينفذ في ناحية بالصلح وانما
الذي ينفذ به ذلك من الاعيان كالنساء والمحل فكل المالك ولو نزل العامل بعض ما ينفذ من الاعمال لم يفسط
منه فاسط له كذا ينفذ في الرقوي بالشرط من على ان كذا ينفذ من على حصول فتح او انقضاء استحقاق العامل
بغير ما في من اجرة المالك لانه المرأة فلا ينفذ الرقوي في حشيشة هو علم للطيب واليا ينفذ كذا قاله الازهرى وقال
غنى الحشيشة والشمس يتم لليا ينفذ فقط والعشب والخلاء بالصلح من للطيب والكلاء ينفذ في جميعه من الشارط
والطيار او فخرها وانما يجعل لكل عتق من صفة مثلا ولو كثر الشارط او كثر النساء وعجز عن الحفظ ضم اليه مساعده
واجره عليه وقال الازهرى على المالك في الاصح في الثلث وانما ينفذ عاده وتخل الخلاء عند الاطلاق كما سئل
والثاني ليس عليه ان ينفذ على العامل من الثلث على هذا الوجه كذا ينفذ الله وحاصل كلامه في الثلث
ثلاثة اوجه احدها انما على العامل وهو الاصح في الالبسة قاله العادة اى ان ينفذ كسائر المبيعات وكذا ما ياتي به
ومثله تابعه بغيره اى ابتداء او بعد ان ينفذ ومثله نصيب ودولاب وحرث وما ياتي به من الاذن وما ياتي به عليه كبر
وقد يرد في بيع النهر الى المظان ووضع كذا ينفذ عليها وخوفه في بيعه في العادة قاله في النهر في المظان قد مر
ان يملكها بالعقد بعد ذمى من اقراد مثله وعليه اى العامل في حال طهره الخلاء لا يبايعه اجرة لعله اى حيث
جمل والا فلا ينفذ له نطعا فان قلت منعه الصنف غير ما من صنف الفداء حيث يستحق فيها الاجرة وان علم
بعدم ملك المالك هنا تنبيه في صحة الاقالة في المتأثرات ولا ينفذ العامل من المالك كذا ولا ينفذ
المالك ما انقطع ولو نفذ بقطعه الما ينفذ اى او ينفذ غصبا لزم العامل اتمام العمل وان نفذ به له

كل ما ينفذ
على العامل
او على المالك
اتب

حشيشة
شمس
عشب
خلاء
وكلاء
عامة

صحة

في الاجارة

بشبه الرقبة والكسبة اسير باخوة من اجرة باعته بوجه ايجار او من
اجرة بالنفس باجره بضم الجهم وكسبا اجرا وسمى لفظ اسم الاجرة وكسبت في العقد وفيه المنة السرى اعني
من الدعوى وهو خلاف الاصل فيه تأمل فقله اى اى شرعا وعرفيا بعضهما بانما عقد على منفعة بعق
مقصودة قابضة للبذل والاباحة بعضهما معلوم وضعها في من ينفذ الا عينا كالبنيع ويعقود كخالفه
ويعقود في بقائه لهما وبقيته للبذل فقل البضع وبالباحته في جارية لوطى ويعقود العارينة
ويعقود كذا عساة ويوضعها مالو وفقت الجعالة مثلا في عوض معلوم فتماما ولا ينفذ الرقوي ذلك
بغيره بشرط ثانی ولو عثر بدل المالك بالعقد كذا اولى في قوله قابضة فيها اى على تملك الرقبة لان كان كذا
ان بعته عاقد ويعقود عليه واجرة وصيغته او ثلثة يجعل الاجرة في العقد عليه في الرقبة سكت
عن شرط المالك لان من ينفذ مع الكرامة انما يتاجر انما يتاجر من ماله ولو اجارة عيني ويتنكب المنة كافر
ينفع عنه في ذمة الكافر وجوب اجارة الزمة ويؤمر وجوبا بان لا يملكه عندنا في اجارة العين والى اتم منه
منها ولا ينفذ مسلم خذمة كافر ولو بغير اجارة ونفذه اجارة الموقوف من ناظر لنا خذمة والصفحة
اجرة اى مثلا فالحال المستفاد ما ذكره ليس مراد من منفعة راجع للاجرة فقط ولا يصح رجوعه كابدنا فتماما
ما ياتي في سنة اى طرفي التنازع او مفعول فقله اى وانفذ به سنة وليس طرف الا جرت لان زمنه يستمر في امره
الان شاء ابيته فقله ومنعه ان فلا ينفذ بها وليست كناية على المعتد ومن الكناية اسكاد اى شمل بكذا او جعلت
لك منفعة مثله كذا قوله على غيره اى على منفعة متعلقة بغيره قوله وادارة الزمة اى على منفعة متعلقة
بالزمة قوله في العقار اى الكامل انما ينفذ فقل في ذمته ان يملك في الزمة لثبوت فيها ماله او فضا والسنة
كالعقار وقال الخطيب انما كذا ينفذ كذا قاله البليغي ولو كان الاجرة بغيره في العمل وعمل فلا اجرة الا اول
مطلقا وعليه للثاني اجرة مثل عمله ان جعل العتق والافلاحة له اية فارق الفاضل واستاقاة بان العامل
فيها وقع معه وبان العقد بالتحقق في اشياء يملكه ومثله الزمته على كذا في الاصح من وجهه في قوله
ويشترط في اجارة الزمة وان عتق بغير لفظ السهم قوله ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة ولا التمسيدل عنها
ولا اى اية عنها ولا اية منها واذا وقع كسب من ذلك بطل العقد في الاصح كذا فيها بعد ان نفذ فاقبل
الفهم في ذلك اى التسليم ويؤخر الى ان وعلمها والامر منها ان كانت في الزمة ولو في ذلك العقد ولا ينفذ
يجوز للعقد لتسليمها فقل ويشترط في الاجرة معدومة جلتسا وفتلا وصفه ويكره في شئها في المعينة
والعبية فيها بقا البذل وقت العقد وفي اجرة المالك بوقت تلك المنفعة نعم يصح المبيع في البيع بالزمن
لوسعة فيه وفي الرخصة انما اجارة وانما هو نوع من الناحية جواز ماله واحمد الاجارة بالمنفعة
او الكسبة ويحل على ما فيه اقول للمبالغة في ذلك هو لا غلب فيها بغيبه فاعلم في ذلك لفظ العمل المجرى اليه
فان لم ينفذ العمل اليه وقدره كذا مفعولا واذا كان له خارج في العقد بغيره في العتق او العتق جاز وان عتق
كونه قابضا ومقتضى نفسه لو وقع عندها ومنه فيهما المستحق من متاجر الوقف ما صرح به الناظر عليه
من معلوم ومنه اذن رب الدين للربون في اسلاف ما في ذمة لفلان مثلا ومنه اذن الناظر متاجر
الوقف في الصنف في عمارة قال في الرقوي هذا ان كان الصنف من اجرة عليه فانما لا ينفذ لكونه دين

اجارة

188

اركانها
اربعة

وعكسه
كان
في الزمة

واعتقد كونه
قابضا
ونقيضا

ومعناه المنة قال الجوهري والوقت والحيث كما قال غيره قوله كذا للسكنى بان يتركه ودسها كذا البيع
او تترك معروفه وان يقول ابر تكتل للسكنى منته او لتكتلها منته فان قال على ان تكتلها بشرط ان تكتلها
او لتكتلها وحده لم يصح فان تكتلها ان كان من الجوهري فان كان من المتشابه صحت بما قال الصمعي ان قال
من الجوهري انما لتكتلها وحده صح على الاصح وتكتلها منته رويته بعد العقد وتقدم ان لا يثبت
من ذكر الامة فلو قال ابر تكتلها كل شهر يد يمارى يصح الا ان اكثر الامام للاذنا والافامة ولو قال ابر تكتلها
من الشهر يد يمارى وما بعد بختابه او ابر تكتلها شهرا يد يمارى فاذا في مقدار شهر تكتلها آخر بختابه صحت
في الشهر الا انك فقط ولو قال ابر تكتلها منته كل شهر يد يمارى صح ويكفي في تقدير المنفعة في التكنى تقدير من يقابل
باجرة ولودون يوم على المعتمد **اعلم** ان منافع العقار والسياب والاولى وكيفية التقدّر لا يابزها
لان لا عمل فيها وكذا الارض في الارض والادارة والجوهرية والنظيرين وكيفية التقدّر فانما قوله
كذا في شمل المعينة كذا في الدابة او في الدابة كذا في صفحتها كذا في المنة ينبغي ان لا يثبت من بيان الدابة
التي يركبها ولا يثبت من بيان الحي في الشبه في الدابة فلو تشارب دابة للركوب مشددا صح وفي تقدير من يمارى مكانا
شبهها في غيره او في مقعد سواء كان الشد في ما يقطع او دسها ولا يابزها وليس له الرجوع بها في الاول منه بل
يكتلها لما شابه حاله ان كان والافا في الحكم كذا في الاقالي منها الى حكم فان تقرر فله الرجوع بما قوله في الدابة
اي ثوبا صنفه كذا ويثبت نوع الخياط وغير ذلك مما يحتاج اليه في قوله **واعلم** في كل العمل لاه العمل في الدابة شبيه
او ركبها وفيه مسافة ذلك وهي التي تقدم والعمل في الثوب نعل الخياط كغز البزة وكذا نفس الخياط وهي
التي تقدم وقد بطلنا كل على نفس الدابة والثوب **واعلم** في ادانها بل الله دفعا ما يوسم كلام الحكم في المنة
لو قال الرمت ذمتك على الخياط شهرا وليس كذلك ولا يثبت نوع الخياط وكذا ما ان ثوبا او غيره
وان فيه ما رتب او غيره وكون الخياط رومية او فارسية او رومية يفرق بينهما والفارسية بفرقة واحدة
نعم ان طاء العرب شيء من ذلك لا طلاق عليه قوله **لخبط** اي ثوبا مثلا وان كان صغيرا جدا
تنبيه في التجار بحجة الخياط باطل لانما عمل مستقبل لنفقا على القطع والقطع والخياط
صحيح قوله والثاني بقوله فان علم ذلك صح على الاول بقية وعلى الثاني يستحق الاجرة باسمه في قوله
الفران اي جبهه او يثبت منه على التفصيل لاني واذا اطلق النفس في الدابة قوله اصح واكثر من الاعتد
وفي كلامه اعلم ان على الحق لان كلامه ليس في المسئلة خلاف قوله او تعيين علم ان جميع بين المنة وتعيين السعة
مستلزم يصح ويؤكد ذلك لان جميع بين الحق والزمان كانت قوله بان يسمعا راجع الى اللبائك واما السكة مثلا فانما
معلومة بتعيينها فلا حاجة لتسماعها ولا يصح مع اطلاقها ولا يكتفي بتعيين الاباء في المصالح مما يشترط
وفي تقدير الرضا لا يحتاج الى شيء من ذلك وبعبارة ما شاء فليكن او كثر **ويشترط** في جميع ذلك تعيين المتعقد وانما
او يجب حفظه ويشترط كونه مسلما او يرضى السلامة وتعيين الحق في الفقة من بيت المتعلم او غيره انما يثبت
غرضه لا تعيينه في كلالة نافع مثلا ويحل على عرفه في حفظه او يخرج في او غيرهما فان لم يكن عرفا وجب التعيين
ومنه عني بئس تعيين **تنبيه** لو كان المتعلم يثبت ما ينعته وجب عاده ان كان بعض آية والآقلا
ولو كان يرضى لعنه معين فعلم بعضه ثم ترك فان امكن البناء على ما فعل استحق القسط وان كان مات المتعلم

لم يستحق شيئا وسئل في فساد الاجارات كالباء والحاء والظاء والياء والهمزة في قوله
 لم يصح لاد من الجمع بين الحاء والزيم واذا قلنا بالصحة فنعلمه كله في بعضها استثنى بالقسط وثبت في
 في الباء وكذا بقاؤه غير ذلك كالمداوة والاكفال والواو منه فعل لم يستحق شيئا
 تضع الاجارة في قوله ان الحاء او منه ويحصل له الثواب في اجرة او في قوله بل او اسكت له الثواب
 بعينه ما كان يقول الله اجعل ثواب ذلك او قل ثوابه لفلان وما جرت به العادة من كثرة زيادة في ثوابه
 او لا صلاح او به من ذلك هلا فامى تانعه منه ويحصل مع ذلك ثواب القراءة للعارى كما قاله فانظر
 مع قوله كل عبادة كان الحامل عليها اذ يثبت لاثاب فيها للفاعل وعلى الاول ثوابه في بعينه انما
 تعدده واذا قرأ شيئا ولو ناسيا لا يستحق اجرة **فمنع** يجوز الاجارة على كل معار مستحق
 كالاداء والاقامة والابرة عليها بصفتها وعلى اذكار الله تعالى غير القرآن حيث كان فيها كذا لا على
 رفع صوت في ذلك ولا على رعايته الوقت ولا على الحيلولة كما قبله قوله وما يثبت به وكذا صفة البناء في كونه
 منضدا او مجعفا وسمى قوله بالعلم اي بحاله ولو اكد في الملبس استطابان فاذا كراهيه ان كان
 على غير ارض كسقف فان كان على ارض استطابان الحبل والطول والعرض دون غير ذلك الارض على كل امرئ
 ويكفي فيما يثبت به اذا كان حاضرا وبه مطلقا فم فان قدر بالزمن ثم يحجج الى بيان ما ذكره في سطر
 بيان جميعه في سطر بيان بعضه وهو ما يثبت به وكذا صفة البناء المذكورة **تنبيه** تضع الاجارة
 الخاصة ثم اعين نوعي ثقتين والاحمل على ما يهبط بالموجر والمشاير ولا تصح الاجارة بالنفقة
 لانها جعلة ولا عبادة فيها الا في فادام الزوجة وفي الحبل بالزمن كما في لاد خلة في الاجارة بالزمن
 او فوات المتواتر ولا يوم ثبت في استيجار كغيره في كونه مثلا ولا يوم اهدى نصا في كذا ولو نصت
 على اقل في ذلك في العقد بطل الا فاعلم في ذلك فلا يصح **فمنع** اخبر بضم الالف والهمزة في قوله
 كيفية الخط ورفقه وغلظه وعدد الاوراق وطوره كل صفة كذا وقدر القطع ان فيه بالحبل واذا غلط
 الناسخ فاصح فعله ان لم يورق ولا ابرة والافدا ابرة ولا ان يش عليه ويلزمه الاصلاح **لكن**
 الذين يكسرون حصة ويمن طول الغالب بنوع اللام وعرضه وشركه وكذا العدد ان قدر بالحبل ولتشرى
 ويبين مدته ونوع الميزان وعدد في مطلقا وصفه ان كان في الزمة قوله وينبغي ما شاء اي ما
 جرت به العادة في تلك الارض وقوسه قوله ويصنع ما شاء ولو غير زمني كذا ما جرت به العادة اليه قوله
 اسكت فازسعه وكذا يصح لو قال ان ثبتت فابن واسكت فانما عروله الشيعي كانه قوله بمساقاة
 ولا يكتفى بها الى وزن لا ازراء فان شرط البيع قوله او وصف تام كضمانة وخافه وفي الوزن
 ما ومنه اذا كان في النعمة وقال بعضهم مطلقا قوله في ذلك اي في المعرفة قوله في الحبل ويدخل فيه الوطء
 دون الغطاء الا ان شرط وفيها ما من في الحبل من مساقاة او وصفه ويثبت في الحبل وفيه ذكر كونه مطلقا
 ومكسدا فالان يثبت به العرض بحيث لا ينقل بالمال في قوله وفي الحبل مع وهو المراد وان لم تكن مذكورة له **فمنع**
 وذكر في الاجارة نعم ان فيه عرضا مطردا في كونه لذكر وكذا الغطاء والوطء في الحبل كما في قوله عبادة
 مع امكانه بيد او بوزن ومنه المراد بالوزن فيه في عبادة المنهج فثامل قوله او وصفه التام مما صنف

تفاریق
الحج

الخاتمة

معنی
صلی
جنت
ہو
وہ

فقه كرامه
وهي تطلق
فقه على البعيب
على شباب في علة
رب عيها
العب فرقة
المراد
صحة

عليه في الركاب

2000

الأجبر

الحمد لله

قوله وقد يستحق ومع استحقاقه من جوده الآذ داخل الحام وراكبه لتسببه بلا اذن فعليه الاجرة
 ولا اجرة مع الاذن على المعتمد سوا يثبت التسبب بعلم مالكه او لا قوله فوفى العادة مثل تلك الدية وهو
 لا جمع للتسبب بل قد صار ضمنا والضمان المذكور في الدية وما معهما ضمنا يد كما قاله العلامة العباد
 ولو ان ركب مثله او نزل نزل الركب فالركب والضمان عليه لعدم تعدي الاول ولو اردى غير معه
 فكل واحد منهما زيادة على ما استأجره ولو اردى غير عادية بقتل فغاريه والضمان بعد الرأس
 او حمله من غير سؤاله مع مناعة الضمان بالفسط وكذا لو حمل مناعة غيره معه وهو ركب
 والفرق ان للركب يد على الجور **قوله** استحقاقه على اية بشرط هذه الى حدة في اجارة فاسقة فتضمن
 التبعة في الثانية الا ان يستأجرها مالكها بغير العشر قوله يصير ضمنا اي ضمان جناية قوله وكذلك لو ارى اذ
 يضمن في الوزن مطلقا في الكيل ان عدل الخ لا نقل قوله افترق جمع فتنه وتفتق انه يستحق اية عشر صاعا
 قوله بذلك وكذا يغير لاد ضمان يد فوضا من الجور وانما يثبت له وان كان صاحبا مع لانه في ضمان جناية
 قوله غاصبا فعليه الضمان وان علم صاحبها قوله الاول اقرى هو المعتمد قوله فكل واحد منهما بعد الوضع من المشايخ
 قوله القول ان اصحاب الضمان الفسط فلا يثبت ضمانا ان كان صاحبها معا والاصحاب الكيل كلف اليه قبلها قوله ولو رزق
 المورر وحمل او حمل بلا وزن او يتبع بعد الوضع كما تقدم سواء وزن المشايخ او لا فلا اجرة لزيادة ولا ضمان
 للتبعة على المشايخ قوله لعدم الاذن في نقلها فيجب على المورر زيادة لانه او عليه ضمانا لو تلف قوله وسكت
 فان قال له المشايخ اخل هذه الزيادة فتشعر وبضم القسط ان تلف بغير الحمل ولا اجرة للزائد ولو
 نقص المحمل بما يقع بين الكيلين مثلام لو رزق او يكثر منه حظ فسط من الاجرة في اجارة الزمة وفي اجارة العين
 ايضا ان لم يعلم به المشايخ ولو رزق دابة وصاحبها قبل تسلم الدابة الضمان لو تلف وبغير عارية فان لم يكن
 صاحبها فغصب ولو اختلف في الزيادة او فيه ما صدق المالك ولو شك كل منهما في الزيادة ترك في يد
 في يد **قوله** لو ارى موضع ابيض فيه شيئا كالماء في موضع الكثر منه فان كان ارضا فلا شيء عليه
 لعدم الضرر والا كغيره فطريقا لاحد من الاجرة المثل للملك والثاني التخييل من المشايخ واجرة المثل
 والقباس الاول قوله بعد قطع فبدل الخلفا فبيله في الفاطحة وبيد في الكل بالمالك كما لو اختلف في
 الاجرة او المنفعة او في المشايخ او المدة وبعد الفسخ في اجرة المثل قوله او ما يثبت هو العقد
 ولا شيء للخطا في مقابلته فهو له وله نزعها وغرم ارش التقصير بها **قوله** لو اقامت اجرة لنفسه لو لم يخطوط
 معدودة وثمة معلومة في خطه فلا ضمان ما شرط فان امكنه اتمامه على ما شرط اليه اتمه وكذا الاجرة
 كلما فيها او امكن البناء على بعضه استحق القسط والافلا في **قوله** لو اقامت اجرة
 فيما استحق الاجرة به وما يثبت قوله لا تنفسه اية اي ولا يثبت به خيار فلا يثبت في قوله وقوله بفتح
 الواو ما يثبت به وبضمها المصدر اي الفعل وكذا تعذر من يد فله لغيره ان ما قوله او منع حكم منه
 ومثلا لظلال حكم التفرج من اكرى دارا وسقيته له وقباسة ان لا تفسخ ولا خيار في دار وجد بها اعمارا
 قوله وحرف يثبت ان سقيا عطف على تعذر ويجوز عطف على فوط كطريق في طريق مستافر
 ويجوز سكوت الفاء جمع مساوي بعين تفتق في جمع قوله لم يثبت في منفعة الارض منه بوقد

والضمان
في الدية
ضمان يد

اجارة
فاسقة

ضم
الكل

وغيره
عامة

ومرض

انفق

ان غرق الارض بفتح الاجارة لتفان عين المعتمد عليه **قوله** لو ثبت في حشيش في ارض عطلت عن
 الرز لا على فهو ملكها ولا ينفق شيء من اجرتها في المستقبل من موت المالك قوله يا عتبار اجرة المثل
 اي وقت العقد للمتابع ولا على تسببه المدة بل باعتبار اجرة المثل المدة من فقوله كذلك ومعه
 قوله ولو اجر البطن الاول اي لا يجنبه او اقل بطن بعد او لبعضهم قوله الوقوف اي حصه قوله لا لنظر
 اي بذاته او بوضعه كالارض في حصه فقط قوله مدة استحقاقه اي حيا قوله او اجر الوفا حيا ومثله
 ماله وكالصبي المجنون والتسبب نفسا ومالا على المعتمد في ذلك واقفا المجنون ورشد التسبب كالبصير
 بالا حلالا فلا تستثنى في قوله بطلت في الزائد اي عاز من السن وهو ما زاد على حرمه عشرة سنة وصحت
 فيما دونه على الاصح من قولني لغيره لا تنفسه قوله يثبت البطلان اي فيما بعد الموت قوله يا من يد المزار
 اي جعلا في ارضه بغير اذن المالك بصله المكدي قبل مئة لاجرة قوله بسوق الماء اليها فان تعذر مئة
 انقضت الاجارة ومثله ماء بئر الرعي والحام قوله وغصب لاد اية ولتضمن للمساكين الفاقص
 الا ان تعذر في حصة المالك او خاصه يد عوى استحقاقا لمنفعة قوله في اجارة العين اي المقدرة بالزمان
 فان فسر بالعلم فلا تنفسه يعذر ذلك الغصب والابقا اذ اجاز كسر قوله فان بادرا علم ان اليها
 فيه على الفور وهو كذلك قوله وعلى الفور الا بالذلة وجب عليه الحكم وبشايخ عليه لو امتنع قوله ولو ارى حيا
 سواء في العين او الزمة وبه ذكره قوله اقصى عليه لفا في قول من مال المشايخ ولو كانت الاجارة في الزمة
 ولم يكن الحاكم يبعها كلها وغام العلم من ثمنها الزمة ذلك فالا اذ رعى لانها التمسك للغامبي بالاصالة في
 وله ما يبيع اي ان تعذر ما شرط منها اتم ان لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان حشيشا ناكل جميعها واذا اعذر
 البيع في البعض فهو كغيره يبيع الكل قوله ولا شيء في اي في ان البيع منها فلا ضمان فيه تنبيه لو فرغت مدة
 الاجارة في الحال امانة عند المشايخ والحكم وفي الاتفاق عليها ما شرط قوله ومنه يثبت المكدي او لو كفا فيشمل
 ما لو عرضت عليه ان امتنع من اخذها او وضعت بين يديه مع تمكنه منها ولو منع فلا يلزمه فيها قوله
 وامسكنا وان تعذر عليه العمل ولتضمن ان يلزم المالك بعد دما ولا خيار لايتم قوله بما يستلزمه ان
 لا بد من القبض الحقيقي هنا فلا يكفي العرض عليه ولا الرضخ بين يديه قوله ولم يستأجر اي ولو اجل فيبقى الاجرة
 ولو جسد اجنبه فذلك لان غصب كاسر ولو جسد بعضها لا يفسخ فيه ولا الجسد ولا يبدل زمان زمان قوله
 حية نصت ولو مضى بعضها انقضت فيه ولا الجسد قوله قوله ولم يستأجر مضى مدة التبعة ومثله لو جسد
 اجنبه بخلاف ما لو جسد المشايخ ففسخ على الاجرة كاسر قوله لو لا صاحب لاصحار هو المعقد قوله ولا انقضا
 ولا خيار وان كانت اجارة عين او عين زما لا تنفسه وفات **قوله** لا تنفسه الاجارة بزيادة
 اجرة بعد العقد ولا بد من ان يربها بعد ولو في اجارة وقت كاسر كاسر المص في باب الوقف فلو كان القاب
 موجودا حال العقد فلو يطل ولو نظرا في يثا في ان العقد وقع باجرة المثل او دونها فان كانت العين
 باقية ولم يتغير عمل بمقتضى الحال فان كان العقد بدون اجرة المثل حكم بطلان والا فلا ولو حكم حكم بصوص
 الاجارة بدون اجرة المثل او بغير التسخ بالزيادة او بغيره راغب هنا فان كان الحاكم سا نعتا فلا يثبت
 نقصان لانه اثناء او غير سا نعتي لم ينقص لانه حكم ولو كسرا ارضا للزراعة باجرة مؤجلة وزرعها لم يمت

115

الوقف

ويثبت له
في صام الغامبي

ولو ارى
جما لا
يملكه

ولا يثبت
زمان

لو حكم

حكم

الاجارة

عوفی

قصه
خاتمه

CMC

الكاف
١٤٤٤

بکفر می

2271

الفتاوى

پانچویں

مجموعه

25.

May

84

کتابخانه

عزیز میرزا

مجلس

مجلسه اول

۱۰۰

سید احمد علی

۱۰۲

عليه السلام

۱۰۰

مجلسه در این روز

کتابخانه

مسند احمد

五

والتحقيق في

五

91

366

سنة

۱۵۱

۴۲

او نقص ما بهت وغيره ذلك كذا في وجوب ما بهت الى ان ينقضي او يفسد ثم قوله في وجوب ما بهت
بل اي ضمن ما بهت بسبب ما بهت به كان قد قد غلبه فان كان بهت او جسا اعم في ملكه فانشئت
النزاع الى جسد قوله بما يلف مقصود لانه لا يثبت ملكه وان كنت المالك فاحاصل ان له فعل
ما في فعل العادة وان ضمت اعماله وان له فعل ما قلنا انها ان لم يثبت ملكه وان ضمت اعماله ونقصه
وكذا لو ضمت الاجنبية بالاولى ويكفي في جريان العادة كون جسته بفعل بين الابنية وان لم يجر العاقل
عنه ومنه مراد بين بنات من في غنى عن عمل الشارح فيضمن فاعلم بين الابنية مانع له منه ومنه
فعل البارود نعم ما جرت العادة بالنسبة على فعله بالمتاد ان كيهوت الا فليت فيه ضمن ما تلف
من نفسه او مال اذا لم يناد عليها **باب** شمل ما ذكر من جواز التصرف في المعتاد ما لو سرق
في ملكه سراجا ولو بجس ولو لم عليه شواهد جاز جاز ولو سرقه ولو سرقه قوله في وجوب ما بهت
فلو سرق قبل ملكه بالحق او بشك فكذلك ان قصد ملكه لغيره اذا كان للارثاق العام وكذا كل
ما سرقه لا يخلو في حق من ارضه متبلة فلا يضمن بها قوله في حفظ البعده اي يجرى ان اربعة او اكثر
اخذوا من الشئ السقف في لوقه ببعده لاجل جعلها سراجا صارت سراجا وان لم يلفظ به اوله
بين فيه اوله بسقف ومنه فصل العبد واعقب السبكي في امتحان السقف قوله من رعى بشك
الراء والفق افعه وسبق ما يربح فيها ربحه في حقها ووجدت في ربحه وزاد في الامور التي
يؤول اليها الى غير ما في ربحه الشرا والخطوط قوله فادرا اي متلما كذا قوله وفي رواية فان زاد عليه لم يصح
اقله ان فان اذ ملكك وجرم على الامام ذلك قوله في الامانة **باب** ما في الامارات
من فخر من وحيث ملكه بملك البعده تبعها لئلا لا يلبس ذلك الشجر مثلا قوله اي ينجح
اوله يمنع وبضمه يجعل ما قوله نعم اي مكشي وخرج بالرجح الشرا فليس للامام ان ينجح اعم
العد الشرا ما ذكر وهو بملك العبد وبالامان الحقة المستدرة التي لا تنقطع مادته بكونه تابعا من
او غير قوله التبع بالانتماء المحفوظة وغلط من جعله بالوحدة وبملك لتمام وسكون الحقة واخره عاين
بملكه سمى بذلك لانه متفيع اعم والواش والاهاء وافضلها ما النبي في جسد المسلمين وهاه صاها
بعده لانه طيب لونه يغلب لركب في كلاءه وبصره وادى العفيف بما في المدينة الشقيقة على اربعة برد
منها على الاصغر وقبل غير من فرسخا وقبل عشرين ميلا وطوله برصد وعرضه مئة لانه صخرة في جملته
واسر رجلا ان ينادى باع صوته ففعل كان ملكه صوته ذلك المقام كذا قيل وفيه نظر لان ذلك
بشقي ومرفع جماعة باطل انه يستعمل الصفت ويشتد في شواطي طوله وعرضه واعتداله فمال
وقد جعله موضع صلاته فيه متجلا قوله لاجل لانه ورشوله واجبة لانه لا يملكه لاهي لا يملك
هي لانه ورشوله من كونه لا عوض فيه ولا غيره ذلك فانه يجرى على الامام اخذ العدم من يجرى فيه كالعوا
ولا يجرى من يجرى نفسه فيه ويمنع الاقرباء من الرعا بعه كذا لو وقع رعي فيه لم يجرى من سبها ولا يجرى من
فان عملوا على المحقر في نفسه نقض هاهنا وكذا ما غير ولو اختلف الراشد بين الا هي رسول الله
وان استغنى عنه لانه نفس مقلع على الاجتهاد ولو غرس فيه او بنى فليع قال السبكي وبكره من ينفذ

بعضه
والاعمال

للاجتماع عليه كذا في قوله كذا في وجوب ما بهت الى ان ينقضي او يفسد ثم قوله في وجوب ما بهت
اصلا في ولاية النواحي كذا في تنبيه **باب** في وجوب ما بهت من وجوب اعماله فيها **باب**
في احكام المتافع المشتركة قوله منقذ الشارح ومنه فيهم الدور وانفهمها واعمالها في حق الدور
منها والجلتس فيها وعليها ولو لم يجرى ولا يجوز اخذ عوض من غير ملكه كذا في قوله ان قلنا باعته
ان الحريم مملوك في له الاصلية انما زعم الجليلي في قوله في وجوب ما بهت من وجوب ما بهت من وجوب ما بهت
التظليل عند سبحة التبادي فيمنع منه الكافر قال السبكي كذا في الرغبة ولا يجوز لاهي من الولاية او غيرهم
اخذ عوض على ذلك ولا ادري باي وجه يفي الله من فعله شيئا من ذلك قوله في اي الحريم كذا في وجوب
الكافر ايمه من اغتسل في المعاطاة المشهورة بالمسح ولو خارجه عن العبد الاباذن وكذا من
قضاء حاجته في متافئة في سبيل المسلمين **باب** وضع السبحة رهنه في العادة بملكه ولو لم يملكه
بالكتب بملكه كذا في التظليل المذكور قوله في وجوب ما بهت من وجوب ما بهت من وجوب ما بهت
لاجل المتام قوله لم يملكه من الاصلية ومنه الاصلية من المعروف في كل جمعة او شهر او سنة كان في بناء او لا ومنه كل
الاجرة المعروفة في الفري قوله او كذا ومنه من يبعد كل يوم مثلا في سوق او في موضع اخر من السوقة **باب**
من فارق ولم يملكه في جوار الجسد في موضع البيع وكذا مدة غايه في من العبد او المدينة قوله
بفعله في ارضه او في يدهم القربان ولو لم يملكه في البيع او يملكه في البيع او يملكه في البيع
وخرج به لئلا يملكه في ارضه او يملكه في البيع او يملكه في البيع او يملكه في البيع
في قطع حقه بغيره في الاصلية وصادق او اجابة داعي ومنه في جسد لذكره وردا وصادق على النبي في قوله
في كفاية ولو في ليله جمعة مع جماعة قوله وكذا في جسد لذكره وردا وصادق على النبي في قوله
والا فلا حقه في قوله كذا في السكاة من التظليل في جواربه ومنه عدمه الى اجله لان الامام له كفاية في العادة
قوله كفاية ومنه كفاية في العادة ومنه كفاية في العادة ومنه كفاية في العادة
استغفاره وهو كذا في مال وجبت قبله قوله وفيها وهو كذا في ان عده منظرها عر فالان بعد طرح
لانظر في الامانة في العادة او بلا قصد كذا في قوله في كفاية في العادة
فيه بغيره او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة
الواقع قبله فان كان له فيه كفاية في العادة او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة
الصلاة في كفاية في العادة او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة
باب في بيع الربايات والاعمال ومنه ما حكم من عاين في كفاية في العادة
اوله في كفاية في العادة او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة
ما لم يثبت ولم يقدّر ولم يطلب تركه فيها كذا في قوله في كفاية في العادة
المتفاداة من الارض في كفاية في العادة او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة
للكان في كفاية في العادة او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة
في كفاية في العادة او علم رضاه نعم لو اقيمت الصلاة والصلوات الشفوية في كفاية في العادة

بعضه
والاعمال

ويقتضيه وكذا الباطن على اعتقاده فيها فلو لا انقطاعه ولو لا انقطاعه على اعتقاده فلو لا انقطاعه على اعتقاده
 لا فائدة في الانقطاع لا بالجر عطفاً على الجرح لا فائدة في الانقطاع به وليس مراد قوله بين الناس اي المستسلمين
 والاعتقاد قوله كالماء وكذا على الحائز والجليل نعم لو حفر نجاسة لسا حل واستأفى الماء فانقطع في اجاز
 اجلاء واقطاعه ولو علقها وكان لوانها في الجبل الى حفرة من الظاهر من البرك وصنيد البحر والبر
 وجوانها من الجبل لا يترك وتارة من فلي في هذا الجرح ولا اختصاص ولا اقطاع ولو ان فاقا ولا اخذ مال او عوضا
 من باخذ منها شيئا ودرجته البولي منها فلا حول ولا قوة الا بالله نعم يمكنها تبعا للبيعة
 اذا ملكها كما من قوله لم يملك البيعة هو المعتمد كما من قوله فان ضاقت خلافا ما لو اشيع فيها فخذ كل من جانب
 قوله بغير حاجته اي مادام عاكفا فانصبت في غير من سبقا في قوله اقرع بينهما نعم ان كان احدهما مستأففا
 ولا اقرع قوله وحاشا ورضاه وغيره من وعقبت وباقي وغيره من الجوارس قوله لا يملك اي مع العلم
 كما من قوله واما البيعة المراد بها ما حوط عليه لالحق المعدن فقط قوله كالنيل وعارضة واصلا من بيت
 المال وكذا سائر النزع والخلع والحوال ما ذكره منها ويمنع البناء وغيره فيها كما من نعم
 يجوز بناء في الحرم فيها حيث كان لعدم المسلمين على الاقرب وكذا بناء الفناء طرعا عليها قوله يستوي
 الناس فيها ولو كفاظ فلا يثبت فيها جرح ولا اقطاع ولو ان فاقا فحرم على الامام نقلا اجماعا
 نعم ما وجهه حيث يباح له ولم يعلم اصله بحكم يملكه لا لاجمال كونه بوجه صحيح قال
 الا ذرعي ما لم يكن منبعا من فوات او من عظم في ما شاء ان اشيع وكيف الجيع والا فاقم كل من
 ولو مشيع فاعلى غيره وادبى محرم على غيره وسابق على غيره فان اشيعوا اقرع الى انفسهم
 ثم لا جرح ولا جرح ولا تدخل في قرضهم نعم قياس ما من ان يقاتل المسلم على الكافر والا اقرع
 قوله الا على اي لا قرب الى الماء فالاقرب ومن ان علم تقديم الاقرب او جعل الى الال فان علم متبعا لا بعد
 فتم فان اشيعوا قربا وجعل لا سببا او اقرع معا اقرع وجوب با ولا بعد منع من يريد احياء وقاتل اقرب
 منه فحسبه دف سبقة قاله شيخنا الرضا قوله وجبت كل واحد وان لم يزل زرعه غير قوله
 حتى يبلغ الكعبين المعتمد اعتبار عادة النزع والارض والوقت ولو اختلفا بعضهم لسقي
 كائنا مكانا كان في قوله فانه ومنه كذا في التواني ومثله في الاصل والمصايد ولا جرح عوده
 الى الماء ولا يصير شركا به عند جميع الاصحاب وخرج بما ذكره ما لو دخل الماء ملكه من كفى سبلا ومنه
 فلا يملكه لكن سوا حق به وغيره السقي منه والاخذ بالقدرة والاستعمال قوله لا ينفق اي ارتفاق
 نفسه سواء لفظ بذكره او لا فان لم يقصد نفسه فهو كغيره مطلقا في الواجب في الحق للملك
 اقرع ملك يملكه حاقق ما ماله والناحية في الثانية كما تحف في قوله كذا من كذا وهل على غيره المملوك منها
 وقدم القيا لسا قبله عليه لا اعتضاده جرح لا جرح لا فري ما مال احبته الا ما كان على طيب لفتى فقب
 جمع التلبيين وبذلك علم ان المراد بالذات ما كانت في حطب مباح او المراد الانتفاع بغيره وما بالاضاف
 منها اذ ليس لما يملكها المنع من ذلك نعم لا اطفالا واما لو يقصد منع غيره ونقله من شيخنا الرضا في المثل
 او حرمه ذلك ويقتضيه اما اخذ جزء من جرحها منع بغير حق لانه ملوك او حقت بصاحبها قوله وسبق
 مطلق
 مراد بالعار

ملك الاشجار
 والثمار
 تبع للبيعة
 بناء الرضى
 نعم ما وجهه
 حتى يدركه
 بحكم يملكه

قوله
 طارئ

معنى
 ارتفاق
 انتفاع

والحققة
 يملكه الرضى

حمل
 المرمى

ملكه ام لا اي على الاصح ومقاييد ولا يصح رجوعه لشدة الارتفاق لا بد من الملك في كلام الله وقوله
 يذل ما فضلة بغيره لا يكون له طم البقاء بعد حفر ما في الثروات وان لا بد من يذل الى الانتفاع كذا في رعا
 ولا بد من الكلاء واستأفوا به بغيره فيما اذا اشقي بذكر نفسه قوله على حاجته اي الناحية فيها كذا ولا يظن
 وسئل حاجته لنفسه ومواساة وزرعه من رعيه من نفسه غيره ومواساة نعم بغيره عليه ذرعه
 في حال اضطراره وقال الامام احمد بوجوب يذل ما فضل مطلقا في لم يرد صاحبها ماء مباح وبشروط
 ايضا كونه الماشية من رعيه كلاء مباح من الماء وان لا يكون في الفاضل في اثناء مثلا والافليب يذل به
 مطلقا وان كان يذل لغيره كس النكاح منه لا الانتفاع واذا ردة الماء من اخذ الى الحرم يكن شركا فيه طارئا
 قوله لا يكون اخذ عو من الحرم على بيع فضل الماء وبذلك فان في بيع الطعام المضطر وهو المعتمد
 يجوز الشرب وسقي الدواب وفي ذلك من الحرام اوله المذكرة ولو لم يجر عليه والموقوف ولو على معين لاذن
 العرف في ذلك ما لم يضره مالكها او الموقوف عليه وفي ما قلنا اي الحرام في من مباح لانه يملك بدخولها كما من
 قوله فذر الحصة اي حصصهم من الفئدة المشتركة فان جعلت فعلى فذر الارض وبيع شيخنا الرضا في الغنم
 العادة المطرقة والفريسي ولا ينفرد بالكعبة ولو زاد ما يملك هذا السك على سقي رضى ثم يذره يذره
 ليقتسم بذكره المصروف فيه بما شاء فان اكرهه رجع عليه باجرة عمله في الزائد لان الاشراك يقدم العلم في
 وكل منهم الرجوع اذ اذا رجع بعد اذن فتم وقبلا فخذ غير فعليه جرة ملك ما اذنه من الذر وتبعها
 اجماعا في فناء يملك ما وثما او يفتل وليس له حصصه في الفئدة بل هو صراف غير من ياجبه بغير اذن
 با فتم وهو من على فذر الملك وليس له حصصه في الفئدة بل هو صراف غير من ياجبه بغير اذن
 لاسل الارض من رضى من رضى منه ولم يعلم من هو كذا وقرع حكم بملكه ثم باليد ولو وجد من ساقية
 لاسل لهما من غيره حكم بملكهما منه على الاظ
 سولخ الجسدي وقتل الجسدي ووقف لغز رده عليها العامة عكس حبس واجلس وجمعه ووقوف
 واوقافا وسرعا حبس ماله يمكن الانتفاع به مقيافا عنه على قصد مباح ولا حاجة لما اراده بعضهم
 قوله شرط الوقف اي هو اذ كان الاربعه وبانها الموقوف عليه والموقوف والصيغة وهو يشمل الاجي
 والافام من بيت المال على معين ولو على ولادة او جهة على المعتمد ويشمل الكافر ولو على مسجد لانه الوقف
 ليس ذرية كحضره وبذلك فان عزم صحة نذر قوله فلا يصح وقف القبة والجنود والسبقة قوله
 المكاتب ولو باذن تبة وفيه دوام الانتفاع اي كسبه قوله بالرفع يعني ان ينفذ ان معطو على مبداء في ذر
 مع خبر للعلم بها اي وما يد مع نفعه بهج ونفلا لاسطعم ولا يصح قوله لست فستاده بغيره الكلام فيها
 ليس من روعا ولا يصح سواء ما نذر في مرة او جرة كذا في المراد به كل ذي رعي طيب
 وكذا يصح وقوله لم يرد من ممة كذا من ممة وعين لا في عود وفيه وفي ضمة اي حصر الانتفاع لان من
 دوامه ولو مالا في مالا نفع فيه ابد كونه لا يرد في ممة وما وصي به بمنفعة ابد فلا يصح وقفها وبشروط
 كونه النفع مباحا اي غير محرم ولا كونه مطلقا ولا يصح وقفه لانه لا يرد في ممة غير معدة وكذا مفسدة
 فلا يصح وقف دراهم معدة للزينة سواء نفسها او ما يحصل منها في تجارة لان الزينة غير مفسدة

معنى وقف

معنى وقف
 وسما

الوقف

مفسدة

وغيره لا بد من العلم بالشرع في كل وقت... فلو كان العلم بالشرع في كل وقت...

ويصح على التخييل

في بيان ما لا بد من العلم بالشرع في كل وقت

الابن فلما كان في ذلك الوقت... فلو كان العلم بالشرع في كل وقت...

ما عدي

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فقرها

فهم على غيرهم ذلك رعاية لغرض الوفاء وان كان ذلك الشئ مكرها ومنه ما لو شرط في مديون
كونه سائغا فلا يكون ثوبا ذلك الذي يتبعه سائغا ولا يكون ثوبا يتبعه غير سائغا
فخصه به كالموقوف على وجهه شئنا ما يصح بذلك **فصل** في احكام الوقف
اللفظية قوله بلفظي للشيء أي في اللفظ وفيه اعطى وادرك المصلحة والاشياء والاشياء نعم ان زاد
على ما مات منهم نصيب لولده فان ولد بعد موته بخص بنصيبه وبشارك الباقي اذا توافر
في الذبح وفي جميع الاوقات الا الاضرار وما ولد له ولد وله قوله بطنا موافق كلامه اعطى منه مديون
على المتعول وفي كلام الوقف على الحلية ويصح رفعه مبداء فيه ما بعده وسوغه الوصف المحيرون
قوله للشيء هو المعتمد سواء الاتقان والاعلى على ما مر ولولا خلافه في انه وقف شرطا او شئ
صديق من موته به من اقل وغيره والا فلفظ وفهم بهنهم قوله بالحي وبني نصيبه حاله في بدل
منه في شئ من الوقف في تغيير الكل ما لم يكن فصل طويل والا ففصلت بما عليه كوقف على
اولادى على ما مات منهم وله ولد فخصه لولده والا فله في درجته وعلى اخوانه في
قوله كتابي والحاجة هنا تعني هذه الزكاة قوله واحوط هو المذكور ولا يدخل الاناث
واخوان بعكس قوله بعينه أي الصفة المتأخرة والاستاء قوله بوقوفهم الله والى في
فانهم ما بينهم والمعتمد هل انه فالقاء وشئ كذلك ان المعتمد ما يستحق ومنه حيث خلافه لا يدل
وكذا كماله في المخرج كغيره وفي كلامهم ان بل في ذلك لا يتفادى الا ضربا المقتضى لا بطلان
الوقف لا ورك فراجع ويجوز قوله بفتق أي بحدوده الشهادة في عليهما للمقابل أي لغيره
قوله على اجل فاما سبب من كان في المخرج وفي شئ من ذلك لا مام للجهل بغيره وفقت على
اولادى في وقوفهم على اقل من سبب وسبب على قدر سبب المخرجين او الامم بنفس
نهم واعتمد سبب الرقعي **فصل** في الوقف على فقراء اولاده اعطى هو فقير او مالا
بعد غناه او على اقل بناء اعطى من لم يولد وحم اصلا او من طلق بعد زوجه بسط فوفها
فيها ولو وقف على ابناء اولاده الامم تزوجت او استفتت في تزوجت تنجب في بيت الرعية
ارمى بل رويته **فصل** في الوقف على اولادى فان انفق منها اولادهم فلفظها فلفظ الوسط
ولو قال على فلان ان سكت مناهم بعد الفقراء فلفظها **فصل** في الوقف
في احكام الوقف المعنوية قوله بفتق من اقصاهم الادب في نسبة الملك اليه تجاز على معنى
الاقصاهم وانما حقيقة الملك بفتق قوله والثاني لا يتفادى من الوقف وبه قال الامام مالك
قوله والثالث لا يتفادى من الوقف عليه وبه قال الامام احمد قوله مستحب او مقبرة او رباطا ومكة
او بيت قوله كرامة أي حادثة بعد الوقف والاقصاهم لو كانت موقوفة والا فموقف فشاء
قوله لولا ان سكت مناهم فوفها اقصاهم العود الى الوقف هو المعتمد قوله وبشئ من الحكم هو المعتمد
قوله اقصاهم الرخصة المنع هو المعتمد واذا تضمن ملكه الموقوف عليه والا صح جواز بيع حصة المستحب
وجزوه وانه هو المعتمد قوله وجزوه وكذا جزوه عفا ربه الموقوف عليه وابنيها ومثل
الحكم

احكام
الوقف
اللفظية

فالقاء
وشئ
سبب
ومن حيث

ملاك
وبه

احكام
الوقف
المعنوية
حقيقة
الملك

ومثل انكسرت ماله اسقطت على انكسرت ماله او كانت في ارض متاجرة ومنه ربعها على ارضها
فان لم يعلما قوله ولم يعلما أي الحصة والجزء الا لا يعلما **فصل** في احكام الوقف
غيره من الموقوفات على المعتمد كعلم وقوله وبصره ففتحا مصلح المتاجر اي ان لم يكن شرا
حصلا وجزوه به كماله في شئنا قوله انكسرت له اي من ربعها مائة ناطق وقوله وبه
بان لم تكن من ربعه قوله بوقف اي من مالها او من الناطق من ربع الوقف وليست من يد بلفظ
فمن اياكم كسرها كماله ونظم ما فيه قوله انكسرت مستحب ونعمت الصلاة فيه كماله ما هو
قوله وتضمنت اعادته اي بفتقهم ان ربي عوده حفظ نفقة وجوبا ولو بفتق الى حد اقل
عليه ولو بقي في الحكم سرقه ونقل نفقة الى اقل ما بينه وبينه عوده فان لم يدرج عوده
بني به مستحب اخر لا في مديونية وكونه بغيره اولى فان تضمنت المستحب بني به عوده **فصل** في
ليست لان باب الوقف وحصره فتاد به في نفقة والا فم لا يرباها وان تضمنت لغيره
كدر من لم يعلما بلفظ بخلان امام لم يعلما في بصره فلا يتحقق الا ان صلي في البقرة وحل لان عليه
فعلا للصلاة فيه وكونه اما ما فاذا تضمن احد من ابني لآخر مستحب يمكن فيه تلك الوقف
والا كسجد في البحر مثلا وصلة اخلا الحجة فيبقي ثقله في ثقله اي مع بقاءها على اربابها لا يتفادى اليه نفقة
من بصره علم ما ذكره بفتق حفظ نفقة لرجاء عوده فان تضمن صرفت الى رتب اعتبارا
ا فبصره اليها والاصد لاقرب الناس الى الوقف او جردوا والا فلفظها وعلى ذلك جمل ما في كلامهم من
الشافعية **فصل** في عمارة المستحب في البناء والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار
والاشجار في المستحب او منع صبا الماء فيه لغيره سائر والمساكن والاشجار والاشجار
ذلك وما لم يدرج وامام ودمت المستحب وتاد به لذلك والوقف مطلقا على المصالح ولا يجوز
صحة في سبب الوقف ولو مطلقا في تزويج ونفق وتاد به لذلك باطل وقال شيخنا
بصحة الوقف على السكك ولو جرد وان كان مراما وفيه نظم ربع منه ولا يجوز صرفه في ما وقف
من ذلك على غير من ولا يجوز من لا يقع فيه ولو جردا وجوز له عبد لستام اهتداه ودفع
الوقف بالظلمة **فصل** في تزاد ربع ما وقف على مستحب مطلقا او مطلقا اذ في لعمارة
وله سائر شئ بل مما فيه زيادة عليه ولو زاد ربع ما وقف لعمارة لم يثبت من شئ وبه
عفا ربه على عمارته وعلى المستحبين وان لم يثبت الوقف كذا في العباب ويجوز على الوقف اذ في شئ
مما زاد من عمارته وسائر عمارته بانيه **فصل** في بعض المداخير في جواز الاجارة فيها ان كان موقفا
مستحب والا فلا وبها اقرضه **فصل** في تزاد شخصه ربع مستحب ماله وفي ربع
كفاية فله ذلك **فصل** في تزاد شخصه ربع مستحب ماله وفي ربع مستحب ماله وفي ربع
الوقف العمل بالمصلحة اذ في شرطه وقال الشيخ يجوز بغير الوقف بشرط ان لا يغير
مستاه وان يكون مصلحة كزيادة ريعه وان لا تنال عنه فلا يضر بغيره فانما هو المستحب
يجوز في وقف في شئ على مستحب مستحب ومغفرة وشهادة فيها **فصل** في بصره في الناطق في

مصلحة
وخصه
في
لوا
ام
مصلحة

صحة
المستحب

مصلحة
وخصه

صحة
وقف
مصلحة
وخصه

صحة
وقف
مصلحة
وخصه

فمن لم يسمع كالأول وفي المنهج أو يسمع من كل مرة سبع أساليب ثم كل شهر مرة أو مرتين
إلى تمام السنة قوله الأصح يكفي أي بالخط السابق من عدم الشك وجب اليقين بها ومن وجد أنها ومكان
فإن فقد شرط من هذه الثلاثة وجب اشتراط سنة فإما شئنا في سنة فله ولا يجب اشتراط في العربية بل لا يجب
أن يشترط لرسالة النقط قوله ولا يشترط فيها فهم وبهنا فعل كالأول على الوديع قوله وذكره مستحب
هو المعتمد قوله وجوب التعريف الذي هو المعتمد كان قد تم قوله من حيث الحال شئنا قوله أو يقتضيه على الحالة التي
بهت الحال بأن يرشها الحكم فيه ومنه أو للنقط بها كذا ذكر ولو كانت الآية بغير هذه اللقطه يثبت بتقدير
وحفظ لغيرها في المؤنة قال ابن عبد السلام أو يقتضيه على الحالة كائنه فيلزم اللفظ أو غير قوله
فلا يبرهن قال بعضهم الآخر المحي عن لقطه فراجع فإن الوجه خلافه قوله لا ينفذ إلا هو المعتمد قوله لا يثبت
عليه سواء كان مالا أو انضماما **نعم** أن ظرركم وادعي عدم الاعراض عنه وجب دفعه لأن كان
بأنه لفظا وبدره كان محولا والافلاشي **فصل** في بيان ما يثبت به اللفظ وما يثبت به غيره
ثم يثبت به اللفظ وما يثبت به غيره في قوله على ما تقدم أشار به إلى أن اللفظ يثبت به اللفظ على وجود
تعريف معني به ولوردون سنة فيما يثبت به في قوله بلفظ منه أو من وليه أو وارثه لو كان فيها وكاللفظ
ما في معناه كما في القرآن قوله عذبت أو فيها بملك أو غير ذلك لا يثبت إلا انضماما إلى نفسه في غير قوله وفيه يثبت
النسب المملوك أي لأن فلا يثبت ذلك عند لا هذه قطعا قوله فظركم كما ولو لم يبق فلا يثبت به على اللفظ
في الآخرة أن عنم عار من إذا ظهر قوله بحالنا أي بلفظ نقص ولا زيادة ولا تعلق جفاكم من معناه يثبت
فإن تعلق بها ذلك نعيم البذل **نعم** أن ما عدا الملتصق بشرط التجدد أو لها فظركم على أنه في التفتيح
قوله لم ينفذ قوله على رده عنها ومؤنة الرد على حاله قبل العمل وبعد على الملتصق قوله إن كانت
منقولة ولا تعلق لملك مني وإن وجب في الفرض المقتضية عليه أن يثبتها على الملكية ولا ضمان فيها
لما فيهم لغيره ولا ضمانه كالكتب والسخن كما في قوله بزيادة فيها المنفصلة وكذا منفصلة على المعتمد
ولا ريب لو انفصلت بغير تقصير قوله دون المنفصلة ومنها المحل إلى أدنى بعد العمل وتم ينفصل بخلافه
قبله قوله ولا يثبت فلما قام الرقة لترفعه عن شدة عند الحكم وأمر بدفعه والأدنى لو فقد الحكم أو خفف
فحكم قوله فيلزم سنة لعلة المنهالة قوله فظركم صدقة أو غير سنة بغيره قوله جائز بل نفي ما لم ينعقد الوصف
والاستحالة في رفع الإيجته في قوله حوت البه والروا قد قبل الحجة الملتصق لا من كانت عنده وشيخ البيهقير صنفها
بعد تلفها ولو عند لا خذ من الملتصق قوله تفصيل الملتصق أن لم يكن دفعه بمر الحكم قوله والمدة فروع البه أي
أي كان الذي أخذ من الملتصق فإن كان بدلها بغيرها مثلا لم يطل به الحال لا ما أخذ مال الملتصق قوله
فإن أقر ولو بعد مر الحكم له بالرفع إليه قوله لم يحن هو المعتمد قوله مكة وهرمها بغير عطف العام لأن مكة منه
وهو المراد عند لا طلاقه فخرج به إلى كعرفه ومصلح إبراهيم **فصل** في بيان ما يثبت به اللفظ وما يثبت به غيره
أي بلفظ فقط والسنة في ذلك أن الله تعالى جعل من البيت مشايخا للثبات أي يعود واليه الملتصق
ففيما يعود ما لكانها أو ثابته وإن طال الزمن في الأمانة يعرفها يقال أشهد إذا عرفت وشهد إذا طلب
فأشهد لعن والتعاسد الطاب في والثاني أنه وبه قال الأئمة الثلاثة في إلى الحكم أي لا مصلح على هرم

وهو الذي
لا يثبت به
اللفظ
والمدة
فروع البه
أي كان الذي
أخذ من الملتصق
فإن كان بدلها
بغيرها مثلا لم
يطل به الحال
لا ما أخذ مال
الملتصق قوله

المدة سنة ومثلها الأصح في قوله فلا يثبت به هو المعتمد وكذا مصلح إبراهيم لأنه من أجل كعرفه كما
اللفظ هو فصيل بمعنى مفعول أي الملتصق
أي بيان حقيقة وما يفعل به وعامة وغير ذلك قوله طفل أصالة ومثله يجوز وطوبى بالبالغ
قوله لا كائن بل أي معينا قوله وبهني أي لغة ومعناه الشك ما ذكر قبل ويعلم منه أن كان
كذلك لفظ وللفظ ولا فظ في فرض كفاية على من علم به ونعنه فإن انفذ فرضه عين وفارق اللفظ
حيث لم يثبت لفظا عامرا من الغلب فيها الاكتساب والنفس على لانه فاستغنى به عن الوجوب ولا
يحتاج في اللفظ إلى إذن الحكم ويجب لاشتهار النقط من حيث يثبت الحكم للعقل فالاستدلال مستحب
قطعا قوله خفيه من سنة فإن الملتصق وبهذا فارق عدم الوجوب في اللفظ ويجب لاشتهار ما معه
ثبعا قوله أنه يثبت أي وجوبا وهو المعتمد قوله أو يثبت وإن تركه فإذ لا قوله عذبت أي بغير سنة به
تفصيل ولا عني وفيه يثبت الرقة ذلك بما إذا يثبت عليه بنفسه قوله عدل أي في الرواية فلا يثبت في قوله
وما بعد قوله وجها أصحها عدم الصحة في الاستدلال أي أن من الحكم وجوبا وأفراد الضمير للعطف
بأوفور ما لا يثبت به في قوله باليد بمر لا انفسا مثل قوله ولا أي الكافر العمل في دينه التثا
الكافر وإن أفلطد بها **نعم** لذكر النقط في لا عكة قوله بفتح غنة أي في الزكاة ولو قبلها قوله
وعدل ولو فقه على تفسر ولو غنيا قوله قد بل يجب مع عدم الأمن قوله والبلدية أنه حاصله العروة
إن قلت قوله أو كثر قبله أو عظم فدينه وفيه غير ذلك كذا ذكره الفقهاء في الجته وهو أن
البلدية ما فيه حكم شرعي أو شرطي أو استدل بالمعاملة وإن جعل الكل فمصر ومدينة أو خلت عن
الكل ففرضه وعلم من كلامه بالبلدية أخص من الحضرة قوله من النقطاء أو الفقهاء لأن منهم قوله
وخاصة ويقام على العامة على المعتمد قوله في دار مني له وكذا في فرضه قوله وضأ بالفاء هو المعتمد وشيخ
لنظركم مال قوله الأباذن الغافيه وفيه أول مرة فإن نعت من مراجعته أشهد فإن لم يشهد صار ضامنا
والواثق الملتصق من ماله فلا يثبت من أدنى الحكم والآن يرجع لأن نادر **فصل** في بيان ما يثبت به اللفظ وما يثبت به غيره
في الحكم بإسلام الملتصق أو عدمه وغير ذلك في قوله إذا وجب لفظ بمر لا الإسلام بأن التثنية عليه الملتصق
أشده وإن منعهم الكفار منها بعد ذلك وظالت مدة منعهم قوله وفيها مسلم أي يمكن كون التثنية منه سواء كان
يؤمن بها أو لا أو أشهد مطلقا وسواء نقاه أولا فهو مسلم قوله حكم بإسلامه هو وجوب إذا الملتصق الثلاثة
قبله قوله أو بدار الكفار وهي خلافا ما تقدم فيها فكأن لم يثبتها مسلم قوله وإن سكنها أي وجب فيها
مرة لقطع التفردا مكن كونه منه قوله في أم فإن نقاه انشئ نسبة لا إسلامه كما في قوله بيته ومثلهما
الفائق **فصل** في جنة امتت بولدم في ما مسلم قال النبي لاوي أنه سلم بغيرها لغيرهم نظر اللزم
وهذا العلامة الخطيب في قوله لا يثبت فيه وأخرج من استنباط الاستدلال الذي هو
بشعبه الأصل والنسب أو الدار قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله أهدا بوجه المراد أهد
أصله حيث يثبت له ويرث منه ولو بالرحم من جهة الأب أو الأم ولو لم يثبتها أو مشا أو كان الأقرب منه هبنا
كافر خالفه الإمام مالك في الأم قوله مسلم أو أن تد وما في قوله وقت العلوق أو بعد وقبل بلوغه

ط
اللفظ
هو فصيل
بمعنى مفعول
أي الملتصق

أعده

كله الاجارة فان وجد في العبد وقت الرمن فواجبة حقيقة
 في العمل مطلقا ان يترك فيه كلفه كلف الاجارة وان لا يترك متعينا على العامل فانه خلل في دأه
 وتفتية وتخليص من كل جسد وتضاد واجبة ودفع ظاهرا وتعتيلا لانه عارضا وهنك فخر رتبة هب
 ودلالة على سخره او طريق ورد مقصودا ومعار عن الغاصب والمغير وان كان فيها كلفه في كل شرط
 كونه العمل تعلما جنتا وصفا وفترا كالتنم وكذا من هذا مقرر ان في العمل بعينه والافيتا
 في الاجساجرة المثل وان علم الفتاد ولا شيء له في غير المقصود كالتنم قوله فردة ما اقر به فسطه
 وكذا لو اخذ المالك من في الطريق ولورد من ملك المتنازع من جهة اخرى استحق جميع الجعل قوله
 فسطه اي لغير الاجرة المثل او من المشرط بنسبة ما قطع من الطريق الى البلد فان كان نصفا فله النصف وممكن
 قوله فلا زبادة اي لا شيء له في مقابل الزائد على المتنازع المشرط وان كان اكثر من دأه او اضعاف في استحقاقه
 في الجعل بالسنة فهو على عهده الرمن سالن العمل في وقت ولتد احدهما يتبع رادا وهذا وعلمها معا في المالك
 وبذلك فارق ما لو قال سريكان في عهدهم ردة غير نافذة بنار فانه يتبع التمهار على قدم ملكها لان معلوم
 فعلى ما له ذلك العبد ذلك التمهار ما لو قال من دخل ارضي فله ردمه فدخل اثنان فلكل منهما ردمه
 لان كلاهما يسمى داخلا ما لو قال من حج عني فله دينار في عني اثنان فانه يقع عند واحد منهما فان كان
 احدهما نعتيلا التمهار والاشيخا احدهما غير نعتيلا فليست له المذكرة اذ اتم بقصد
 احدهما الحانة الاخر او المالك بان قصد نفسه او اطلق والآفة في المسئلة بعد ذلك قوله ان قصدا عانته فله
 قصدا عانته العامل والمالك معا فله العامل ثلاثة اذ باع الجعل ولا شيء له وان قصد نفسه والعامل فله ردة
 الربيع والبناء للعامل كإروان قصد نفسه والمالك له الربيع والاولا لثقتي وان قصد المالك فلا التدرس
 وللعامل الثلثان فان قصده نفسه او اطلق فلا النصف كإروان لو جاعله على خطا في ثوب في طر نصفه
 ثم تركه فلا يستحق شيئا على ما بان قوله ولكل منهما الفسخ فهو عقد جائز من الجانيين ومنه يعلم انه ينفخ
 بمحض احدهما وجنونه وانما اذا انما المالك في انشاء العمل فردة العامل لوراء استحقاق بفسطه ما عمل
 في الجلالة فقط او انما العامل في الثاني فردة وارء المالك استحقاق الوارث فقط ان كان العامل معينا
 والا فيستحق جميع الجعل قوله فان فسخ بالبناء للقطر اي العبد وفتحه من المالك اي الجاعل بفسطه
 فسخ العمل او ردة او ابطاله فذكر شيئا من الرمن في شرحه ان لا عبدة برء العامل كإروان قوله او فسخ العامل
 بعد الشروع قوله فلا شيء له في العتق منها وما الفسخ قبل الشروع مطلقا ومن العامل بعد الشروع قوله وان فسخ
 المالك بعد الشروع ومنه منع العامل من العمل فعليه جرة المثل في ولما كان اي الجاعل ولو غير المالك قوله
 وقان ذكر اي المذكرة في الرقابة والتفويض الجعل قوله بعد الشروع فيه اي العمل قوله وجوب ابرء المثل سواء
 علم بالذلة الثاني اولا **تنبيه** لو زاد المالك في العمل فان لم يرضى العامل فلا الفسخ ويستحق
 اجرة مثل ما عمل في ولومانه الا في بعض الطريق اي قبل شتمه لستين ولو على باب داره نعم ان كان يملك
 شتمه استحقاق العامل اجرة مثل ما عمل قوله او مهلة ولو بعد دهق داره شتمه هب ثم يملكه ومثله
 لو عتق فانه يعلم العامل بعينه وما في العتق مقرر قوله فلا شيء للعامل في جميع ذلك سواء العبد لستين
مطلب

قبول اجارة حقيقة

يعتبر كلفه في العمل

يعتبر في المتيار

من قال من حج عني فله دينار

وما في العتق وجوب

لانه

فله لانه لم يرد اي والجعل انما يستحق بهام العمل فلم يحصل شيء من مقصود الجاعل وبذلك
 فارق ما لو مات المالك في الجح قبل تمامه فانه يستحق فقط ما عمل **تنبيه** حاصلها
 معنى ما الرمن على واعتمدهم شيئا من الاجارة انه انما سلم العامل ووصل ما عمل فيه للمالك استحق
 الكل وانما للعامل فله كلفه ما عملته وعرفته ولم يملكها وجب العتق فقط وان سلم العامل
 فقط وثقل ما عمل فيه قبل تمام العمل فان وقع مثلا بان كان يحق المالك او في ملكه وظهر شدة
 على العمل والمكان الا تمام عليه كالحياطة والتعليم والبناء استحق فقط اياه والآباء ثم يقع مثلا
 للمالك عام او يظن شدة كجرة انكسرت او لم يمكن الا تمام عليه ككسرت افرق بعد خطا او شتمه
 ما في انشاء نعلمه فلا شيء للعامل كالتنم في الاجارة قوله فليست له جسة لغير الجعل ولانما النصف عليه
 انما استحق بان انصف باذنا المالك او كسره عند فسخه والا فلا شيء له وان في الرجوع به قوله لانه انما يستحق
 بالشتم وبذلك لو نفع المرد ودفعه فقط الجعل كإروان قوله وبصدة في المالك اي الجاعل ولو اجنبيا لم يرد
 فيها اذ انكر الجعل انكر لثامه قوله او صحة اي وبصدة في الجاعل اذ انكر في العامل في الرد كالمسار اليه
 الله ولو غير مبدع العبد لكان اضره من ذكره كان قال المالك للعامل ان العبد جاء بنفسي او انه ردة غير
 اوان سدا غير العبد الجاعل عليه قوله فان افسطه اي بعد ثلثا فله على استحقاق الجعل وتبعه بالينة
 بالعمل او باليمين المردودة في قوله فله الجعل اي في قوله ما يستحق منه كلفه او بعضه ابتداء او دأه او مثل
 العتق الجنسية والصفاة والحل في مخالفا طامر في البيع ويتبعي لبداءه منها بالمالك ووضع العامل يرد
 على العبد جائز ومو امانه الرضى ماله به ان كان باذنه ولا يضمنه مالم يقصر كسره بعضه والافيتة
 لو وضع يده عليه وتقتضيه انما النصف عليه بفتح يده ان النصف باذنا المالك او باسناد عند فسخه
 واذا وجد العامل العبد او غير العامل مفسدا معيشا عليه لم يرضى عا جاز عن السيرة فجازة مثلا
 وجب عليه المقام معه ان لم ينف على نفسه ولزمه هله ان لم يرض عليه واذا مات لزمه هل مناه الى المالك
 ان فدر عليه وامين عليه فلا يضمنه لو قال عمر ارضي المالك على ان يرضع علي بما نغرمه فليس بلام
 لانه ضمان مالم يحجب بمحرم وجوبه ولومانه صبي في انشاء تعليمه فله علم فقط على ما مر من
 سة سجنه منها في باب الاجارة خلافا ولو لم يرض المالك التعليم فلا شيء له في الاجارة كإروان
 فيما وانه اعلم **كتاب الفرائض**

لومات الاجرة في العمل قبل تمامه

جدة المتفق او ثوب اخرق ان فلا في العامة

ويستحق البداية بالمال

وجوب التمام

تمت نصف كتاب

اخره من العبادات والمعاملات لا يضطر الى الانسان اليها او لا يحد منها من حين ولادته دائما وغالبا
 الى موهبة ولانها متعلقات بادامة الحياة السابقة على الموت ولانها نفس العلم فتا نسب ذكر في نصف الكتاب
 قوله اي مسائل في اسارة للتعليم التي يجعل الفرض باعجه الشامل للتعصب في جميع فريضة نظر الصحيح
 المذكور وبنيان التعليم لغرضه وهو جمع فرضه ومعناها واحد وهو لغز القطع والنيابة والانزال
 فالأدلال والعتاء والاياب وخلفه في مرعاهما نصيب مقدم شرع للوارث في ردة كان الجاعل
 يوم ثوب الرجال والكبار دون غيرهما كان في اول الاسلام بالخالف والنصرة ثم شخ الى التوارث
 بالاسلام والبيعة ثم شخ الى الوجوب الوصية ثم شخ بابان المورث وبهذا يعلم ان قوله لستين

الى الوقف لان اخصه في امره اخصه في امره ثم انما الاول لوجود مانع في نفسه سئل في ثبوت
 مانع واربع واربعين وهي الى امره المستعملين فيجعل مسئلة اولى فاذا مات ثالث فمسئلة ثلث
 ثمانية وسكنا **كتاب الوصايا**
 في جمع وصية وهي تطلق على الوصية بها وعلى العقد المراد منها وهي بهذا المعنى لغة الانصال من وصي
 الشيء بكذا وصله لان الموصل وصل خبره بقاءه كخبر عفاة وفيل عكس والاول انتب وشعر وشرا
 بخرج بحق مضاد ما بعد الموت وهي لو تقرر اليقين بغيره ولا تعطف عطف بصفة وتكون ذلك واسارا
 بغيره ولو تقرر اليقين بغيره بكذا فان بعد الموت مضاد مع في معنى الانصاء اي بمعنى العقد
 لان تعطف الاركان والشروط لا يجمع العيني وفي معنى شاملة للانصاء الذي يتباني كقوله في الاستلام في الحق
 اي توحيد حقيقة ما في وصية ولو ضمنا كوصية بثلث مالي وبغيره للفقهاء فان اوصيه لله صراحة وجود
 في الوصية وصية او اوصيا واصلا للثبوت مؤكدا وكاش واجبة قبل ان يوصي في فتح الوصية بها و
 وافضلها القريب غير وارث وتقدم في ترتيب فرائض فمما سئل في لا في ارفضل ولا في ما ذكره فيها
 كلبط والوجه ان يقال انها من حيث ذواتها من جهة مطلقا في مكلف ولو كانا في ملك النكاح ولا بد من هذا الاخير
 اي في حر ولو بعضا وان كان بالعنف في وان كان كافرا كونه وفارق عدم صحة ذكره بان في حر في حر
 خلفا كما مر عن الراعي في صدق بالذبح وكذا ان تكرر في عود على عود لا شام فان ما مر
 بطلت في وبالحر وانما سئل في بعدها فان ما مر فيها بطلت لانه ليس من اصل الملك في كرامة كنية
 اي لتغير اسم فيها في كبر ما اي المعصية شمل المكروه في وجاز في بناء في اي معنى هو معلوم مما مر
 المذكور والمراد به ما قابل الحجة في عمل المحدث كاولاد زيد وخرج بالعمى المتيهم كوصية لاهل
 من بني فلان في نعم ان كان يلفظ الا عطاء عطف لاهل من بني فلان من بني فلان من بني فلان
 لان اذن في التملك ولتت عليها منه في في شرط اي زيادة على عدم المعصية والكراسته كالحجة وبه صح
 في الحديث في ان يوصي لاهل الملك اي ان يقال ان من يملك حاله الوصية في ج به من يملك فلا يوصي له
 قال في التملك في الوصية ولو تبع في فان الفصل ولو اهدى التملك عند ثبوت الرق في فلا يصدق في في الحقة
 الوصية والعنف في الحقة لهما واحدة لان العنق قد يفرق الوصية وقد يفرق عنده فلو ثبت ذلك
 الحقة من التملك في الوصية لهما فلهذا الاحتمال انكار البه بغيره ما ذكره اعنا الحرف الولد بالزوج
 مع هذا الاحتمال احتياطي للتنبؤ لذلك اعني حقة للوضع اي حقة فان لم تكن فرائضه نعم لو يعلم
 تقدم فرائضه او يوصي غيبا لهما لغيره في الوصية في دون الاكثر فالاربعة والحقة بما دونها
 وهو المعتد فلا في المعظم في بعد فوجبه متعلق بغيره بل في مرة فيصير القبول له منه ولو قيل انصاف
 على المعتد في الى من يملك اي حقة وبهذا الفرق يعلم صحة الوصية المطلقة في العبد دون الذرية
 نص الوصية للذرية انما سئل في حقة الوصية عليها فصار كالمركب والذرية دار بغيره في عارضا فلا يصدق
 في الاطلاق قطعا ولا يقصد عارضا على الاصح كباي في علقها بفتح اللام فائا كاله ويتكون منها
 ثمانية العلق لهما الذي هو فعل العالقا فيصير لاهل في ويصير ان ما تم في ثمانية على ذكر الذرية
 سئل

جمع وصية
 الوصية ما
 لغة واصطلاح

واقضها
 القريب
 غير وارث

تقدم الوصية
 للمدرك

لن يملك او بيا سطر والا فبالمالك وان انتقلت الذرية عنه ولا بد من صرف في علقها مطلقا في رعاية
 الا يقيد اذ لا تنتقل الى غيره استمر الصفة في علقها ولا يملك سببه علقها بالمالك الاول ولا الثاني بل يتولاها
 الوصي فان لم يكن فالقاضي ولو تباين اذ امانت الذرية كان الموصل مالهما عند موت الموصل في وصية
 لعامة مسير اي وجود اكرام ومثله الرضا والمدرسة وضريح الاولياء والعلماء انشاء وشرا في جميع ذلك
 الا في ارض مبيدة وفي مصلح عطف عام في وجه الرافعي صحها وان قصد علقها المسجود وهو كغيره
 وعلم من يملكه بان المسجود ملكا الفرق بينه وبين الذرية وخرج بغيره بغيره وصية لاهل عارضا في اطلت
 كالمركب في وصية لاهل في الوصية كان ذكر اسمها فان قال من يملك او لاهل في وصية ولو كان المراد على
 ردة بطلت في وصية ثمانية بغيره لو قال اوصيت من يملك في وصية وكذا ان يملك لاهل في وصية بغيره
 فان فلا يصدق في ذلك علم صحة وصية الرق لو قال اوصيت من يملك لان فلهذا جائز فالمراد بالحقة الجائز
 في ان اجازة متعلق في ذواته وتنفذ ان اجازة باق الوصية ولا يوصي بغيره بغيره علقها بغيره بالورثة
 المطلقين الضرر فلا يوصي اجازة في حر ولا ولاية بل يوصي لاهل في ناسه **كتاب الوصية** سئل في الوصية
 للوارث مالها كانت بعين ولو مملوكة ولو في حصص لكن مع غير حصص كل منهم كالموصية في اعتبار الاجازة
 ابراهم والمنة له والوقف عليه نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على انه نصيب في حجة الاجازة وليس
 ابطاله كالزكاة له دائر في ذلك ماله في ثلثها على ابنه وتلكها على ابنه ولا وارث غيرهما في الوصية
 لزيد بالان في لاهل فلان تحتها مثلا في حجة الاجازة ولا يشارك فيها احد منهم وهذا هبل في
 الوصية للوارث من غير توقف على اجازة من باق الوصية في في حصة الموصل وان طالت في كل وارث
 خرج مال الوصية لبعين ورثة ولو بغيره حصص فانما صححها كان اوصي لاهل في الثلث في ذلك
 ماله او بغيره حصص او بغيره في صححها في تفسط لفظ كل في عبارة المصحح في قلم ولو اوصي لغيره
 من غير توقف في او مثل من صححها والمعنى على تقدير كماله الركن المعتمد فراجع في بالحل اي الموصل
 حال الوصية كالبه في مائة وخرج في كونها هامل لاهل الحقة في غير لادخ وفي ما تقدم في حصة خرج ماله
 فيصل الوصية ان لم يكن مضمونا بان كان بغيره حصة مطلقا نعم حصة الزكاة المعصية بغيره علقها الموصل
 في قبل الوصية اي بعد موت الموصل في يعلم اي يعطى حكم المعلوم من حيث تعاقبه بغيره من الثمن وهو
 الاصح والحل مثال والمراد صحة الوصية بالمجرب كالدين في الضحك في بركة وحل وبتتبعها على الدوام
 ما لم يمتد مدة وبهذا يعلم ان الشبهة والذرية التي تحمل مضمونا وان لم يكونا مملوكين له حال الوصية اذ امكها
 قبل موت كونه اوصيت بغيره وان لم يملكه او كذا وان لم يملك ان يحرق نفسه في يعلم اي قابل
 للعلم ولو لم يملك لاهل في اقسا لاهل لان كان لغيره في حصة وهي ما عرفت لا يقصد الحرة وان اشيت
 من عدمها فلا وخرج غير الحقة فلا يصدق بها كغيره لا يمتنع به في حال اي محمول ولو لم يكن له حال
 واوصي بغيره او اوصي بغيره وبالكلاي لاهل غير ذلك الكلاي فيها عدة الا في حصة الموصل في الوصية
 بطلت اي الوصية بعين غير موصية والا لا يفسد والاعتيار في صحة الوصية مطلقا ويجوز على ما حمل ان كان
 والا فبالمالك لان يمتنع بمرضاة **كتاب الوصية** في الوصية بالان في الثلث وحكم البه على ت

وصية ما
 مبي

وكا الوصية
 في

حيلة في
 الوصية

انفصل منها

وصية الوصية
 بالمجرب

بینقی
در اسناد
نویس

صديق
الوارث

مسند
عبد
الرحمن

٤
ولایکمال
خیر ولا عین

ومن القيمة
اجرة المثل
في كفاي

وَجَلَّ مَا أَحْبَبَ إِلَى الْإِنْسَانِ
حَقَّقَتْ وَكَلَّمَتْ بِاللُّغَةِ
مَوْجِدَاتِ

الفخامة
راخنة رومي

الحمد لله

4.

بجمل

والمسألة

مطابق

160

22

بہشت

میں نے

۱۲

بعد از

سابقہ

سواء اعتقد في شئ أو لم يعتد بالكتابة بالنون ومنها ما لا يقرأ ولا يكتب منها فان لم
 بطلت والكتابة بالثاء كناية سواء من الناطق وغيره كما في الفهم وفي الاسارة ما مر فيه ومنها
 ما لو قال عريضا او صيت بكذا فاستدل برأيه مثلان نعم قل على ثلاث منهم ولا يبعد في فقر او بغير الوصي
 في معنى ومن المعنى القبيح فيقبل له ولله ومنه في العبد فيقبل تاخره في انشط القول اي لفظا
 فلا يكتفي بالفعل ولا تصرفا كرسا ولو قيل البعث فيه وبطل في غيره وتحت الزيادة اكن في عند بالفعل
 كذا الحديث في كالفقر في الزعم بالموت وعدم القول وعدم الشئ بينهم الا ان عني في ما وسئل عن
 من فيه ومنه في الفقر ايضا فلا يبعد من فيه ومنه في الشئ بينهم حيث سهل عنهم كما في الاسارة
 اليه في قوله في حياة الموتي ولا مع موتهم ليس يرد بعد الوفاة ان يعود للقبول ولا عكسه ولو قيل القبر
 من كناية الرد لا حاجتي بها لان عني عندها في لانه في قوله ولا يشترط ان نعم في قوله في الرد على من راي
 المستحقة ولو لم يكن قطا في الموصي لا بالقبول لا الرد فان لم يكن عليه كما في الرد في قوله قبله وكذا ما
 قوله فيقبل وارثا ولو عا ما يفيض منه في قوله لان الوارث كورث في بكس اللام وفيه شئ في الفسخ
 من الجرح في كل من صلح منه المطالبة كالوارث والوصي والقرار في النكاح على ما في العلم
 بعد على الفسخ الرجعي وثقة فاقبله

قوله في الحكم الوصي
 التفتية ومدارها على ان التفتية على معناه الدعوى في العرف العام في الامم ببلد الموصي بما يشاء
 الوصي في الحكم فلو اوصى بطعم حل عن الموصي لا عرف في الشرع الذي في الربا في قوله اوصيه بشاة باء قال
 اوصيه بشاة ولم يزد فان قال اشترى له شاة بعين السهام او وصفها بوجهين الا ان في اوتراء بعين
 الذكر وسكنا في قوله لصغر شاة فزيد خلا في اسم الشاة فانها اسم ما يبلغ سنه فاكثر وهما اسمان عامان يلفها
 ولفظ السخلة يعني عن العناق لانها في منها كذا في اول شاة من الولادة على الاصح في الرضعة وقيل
 اول شاة العناق اذ بلغت اربعة اشهر او في قولنا والتخلة تقع على الذكر والانه في الماء فيها للوهدة
 كالنساء في شاة وعلة في اي الجدي هو تفتية للذكر من المعز ما يبلغ سنه كالعناق في ولا عني في اي بيت
 له شئ من الغنم فلو كان له واحدة تفتيت ولا عني يكونه عنده طباء في لاي قال من شاة في عظمي
 من الطباء اذ امم يكن له غيره في وجهه والنافذة والمراد بها من المعز المنعارة وهو ما يبلغ منها فاكثر وما
 دونها يتبع فضيل وهو لا يدخل واما معناه الغنم ما يبلغ سنه وهو ما يبلغ منها فاكثر وما
 من لاني في العرب والحي امم اذ بلغت سنه ودونها الجوز والوزن الذكر من ذلك كذا ودونها
 جمل وعلم ان لفظ البقر يتناول الذكر والانثى مما ذكر والجامع لا يتناول البقر وكل منهما
 لا يسمي الوصية الا اذا لم يكن له غيره في قوله وفي لفظ ما يرد على الارض اي شاة ذلك فيشمل لغيره
 في قوله على فرسه وبطل وها هو اي على واحد منها ان وجدت كتابا او ان فعل ما وجد منها عند موت
 فان لم يوجد حل على غيره ما قال في تحتنا ولو في دجاج او كلب وسواء فيها صغيرا او كبيرا سميها
 ومعها ذكر ما وانما والفرس يتم للذكر والانثى والبغل والحمار يتم للذكر فقط في قوله
 عن قاي شرعها وفي العرف العام لذوات الاربع في والاصح هو المعتمد في قوله ويتناول الرقيق

ولفظ
السلح

سنة
فصيل

جمل

يتناول البقر
الذكر والانثى

والفرس والبغل والحمار
الذكر

اي عند
لا طلاق

اي عند الاطلاق فان وصفه بوصفا في النكاح او الامة او العانة في السر او في الاثني في الاول والذكر في الثاني
 ولفظ العبد لا يتناول الامة وعلة في القبر من الخط مثلا كالرفق والافقة كالترا في هذا ذكر القبر
 مكمل يستوعب من الخطبة عشر صاعا والقبر من الارض سطح ضرب في عشرة فصبان وسو عشر الجرب
 وليس مراد منها في الوصي لانه في الجرب وليس من يسكنهم ولا من يسكن بغير حق ولا وارث
 الموصي في قوله فلا يرث ما دارا واعتقد كذا وبقيت عند ضيف الموصي من الجرب الا في قوله لا يرث ما دارا
 في الاصل في الاسفل في علة الدور والمسجد كذا وكذا في قوله لا يرث ما دارا واما ما في كل
 دار في قوله على عدد سكانها سواء الصغار والكبار والذكور والانثى والمسلم والكافر والحرة والرهينة وحصه شاة
 انهم يكن مكاتبها ولا يعضا فان كانا مكاتبها او بعضها ويطقت على الرق والحرية فان كانت مائة فلهما
 النون وقت الموت وما هن من المتجر بوزن على ما ورد به وقال في ثمانية مائة الى مائة فقط قول العلماء
 ومنهم من ادرك كل فاعنه في ثمانية الى باقية وانهم يكن جسد الفة في نفسه وهو علم يعرف به ثمانية
 كتابا لله تعالى وما اراد به ظاهره في قوله وحديث وهو علم يعرف به حال الراوي والخرى وصحة
 وثبته وعلة في قوله وقت وثقة بعينه او في الكتاب وخرج به المتفق وهو من ادرك طرفا في امر
 الفقه لا يشترط ان يشترط ولو شئت في نفسه رجح فيه لغيره النظر والورع له الشك ولو اجتمعت الشك
 في شئ من اعطى باحد من الجهتين في فان السماع المجرد ليس بعلم وكذا في حفظ الخبر في لا يعرف وهو من يعرف
 علم القراءة في قوله واديب وهو من يعرف علوم الادب كالنحو والصرف والمغز والمعارف والبيان والعروض
 وكيفية ما وعد من النسخ في ثمانية عشر علفا في ومعتبر وهو العلم بآداب الدنيا والآخرة وطيب وهو العلم
 بالطلب وهو علم يتوصل به الى بقاء صحة البدن في القراءة جمع فائدة وهو من يخطب جميع الفناء
 عن طهر قلب واعلم الناس الفقهاء واكبر الناس واعظهم الترمذ ومنهم من يفتي في المال فافقه حاجته
 اجل الناس مانع الزكاة او من لا يقرى المصنف واحق الناس السقاء او من يقول بالشئ في ثمانية
 الناس الى ثمانية وشادات الناس والاشراف والسيد الشريف المشهور لا حرا لست بدين لاذ انكار
 عند اميل مصر الشريف صان لقلب لكل من علم عليه الزكاة من اميل لبيت كايان والورع تارك البسطة
 اجمل الناس عبدة الاوثان فان قيد بالثلاثين فتساو المصائب وبعضهم استشكل صحة الوصية في سنة
 لانها معصية فدخل المراد بيان حقيقة في جميع المذكورين يعطون مع الفقراء والغني ويتوسط الفقراء
 اليهم وهو من لا ابل له ولوان في الايام والارملة وهي غير الكثرة في الاغني وهو غير المشرك في
 الوصية للحاج والغارمين والزمنى والمستجدين وتكفين الموتى وحفر قبورهم وعقد ذلك في الفقراء
 اة وتخصيص بين له هذه الزكاة في ثمانية فلو اعطى الدافع الموصي به لا ثلثه منهم هم عليه العلم وضمه مطلقا
 لذلك اقل موقوف وبه فعل الجمل وكذا في العلم ان ثاب والادفعه الحام لنفسه وبه دفع الحام للثالث
 ويحتمل ان يكون من الامانة مطلقا كذا في قوله وانظر اذ استند من يعطى راجعه والوصية عام استند اذ
 في كالفقراء منهم المستجدين لانه على ما في قوله وانهم يكونون من ذرية فاطمة رضي الله عنها قال الجلا
 السوطي رحمه الله تعالى هذا اولاد علي رضي الله عنه من المذكور اهد وعشرون والذي اعقب منهم خمسة

قفي
سنة
في عند
صاعا

مع اهل
علماء

مع اهل
تفسير

مع اهل
حديث

مع
المتفق

مع فقيه
واحد

مع
طبيب

قراءة
قارئ

زهاد
اجل

ورع

ويعطى
الغنى

في اليهم

ل
عقوبة

منه

مضاف
العدد
مضاف
القص

فیض
طافا

يعبى الا شفاع

وان لم يبع في هذا قبل بان يملكه النكاح او يجلس عليه او يمين صوم الشاة او يقطع بعض ما اذن له ان يملكها
فبعض الذين فطوا به في الكتاب لم يغير فيج والاحتساب ان اراد بقطعه ضمانه الرابع مع ليقع عدمه
كما تبين ذكره **في بيعه** في الانتفاع في قولنا في العادة فليست وفيه في هذا المرأة وطفلا وفي حق
الرجل والخفي في الخصة وكذا في غيره انما اعتمد او قصد استعماله والافلا ان يمينه او انكسر وسفل كل
اصبح اهر من وسطه وسواهر من اعلاه وما في استنساخه اهرز واليد اليمنى اهرز وعكسه
في الاعتراف يستعمل في العالم بها سواء قوله ان رفع اليد اي مثلا ويصدق في ارادة يمينه في قولنا
معطوفا على يستفاد ان لا يلبس اذ لم يستفاد منها وسنذكره وان خالفه في استنساخه كما بينا في قولنا في الاخذ
اي بعد عقدا لوديعه فان نواه حال اخذها ضمنه مطلقا وفيه ما خذتم بعضه فان اخذ ضمنه وفي
النسبة وان تعلق على الاخذ قوله ولو ضلها ولو سخطها ونقل عن شيخنا الرضائي خلافا في قوله بجملة او مالا وما
قوله وفيه يمين اي لم يستعمل عندهما ضمنه فليس فليطبت بسبعه فان عجزت كما ذكره بعضنا فان نقصت
بالي لظ ضمنه ارضاء ولو لم يمين بعضها ضمنه فقط قوله والثاني بقوله في الثاني ان لم يمينه فمما لم يقطع
كيسا او بكسر صنفه قالوا لا ضمنه **فقط** ولا ضمان بحكمه فقط قد مر بطريقه ركنه او في ركنه فاعلم
لانه منع الانتفاع بالملك قوله وليست عليه ههنا اليه نعم عليه ذلك في رد ما بعير بها وكالوديعه
الامانة السبعة كتب الفقه الربح في داره فيلزمه اعلام حاله ببلاده اليه **في** لوديعه فاعلم
امارة على حاجه فله حكم الوديعه في كسبه حاجه من بول او غارط وصدقة وطبارة واكل وحق ذلك
من الرد بالعيب ولو لم يرض العبد كما عكسنا في حق من يرضه لزمه بعضنا مع وكيلها فان قد
نعم حكم فان لم يفعل ضمنه ولو قال اذ مال الى من سكت من وكلايه فاحرمها عنه طلبها منهم اولا
لم يضمن بخلاف ما لو قال ادفع لاحد وكلايه فاحرمها عنى طلبها منهم اولا فان بعثه وبقي
في لو ذهب ليبيع ما على مالك منو باق على الامانة وان اخرجها عن
الحزن حتى يستأمنها اليه فان تلف بلا نقصه ضمنه قوله وان ادعى تلفها ولو بعد ان طلبها
المالك وقال له اردتها قبل صدق في يمينه ولا في التلف ان يقول انه يغير نقصب قوله كثر في
من حق خلوة والا لطلب يمينه فالدعي في الرد قال في الجواب والغضب كالسنة والحق بعضه
المستقط منه قوله ظاهر منه فلو حيوان ذكره ان بحضرة جمع قوله بلا يمين اي ان لم يمين
والا حليف وجوبا لان الاصل بقاء الوديعه وبذلك فارق ذنب الحليف في الزكاة لان الاصل
براة الذمة قوله وان ادعى الوديع الذي لا يضمنه **في** ان يمينه اي لا يملك للقبض ولو وكيلها
او فيما اوها كما قوله امين اي يمينه امالك قوله وجود ما بان بقوله لم يرد عنه بعضه بخلاف
لا ووديعه عنه فيقبل بغيره في دعوى الرد والتلف ويعذر في دعوى النسيان قبل التلف لا بعد
ان اردت اليمين على المالك في التلف خالف على نفع العلم به
اودعه ورده مكثوبه باقراره وفيه فلتلف بنقصه ضمنه فمبعضها مكثوبه مع اجرة شغل الكتاب
بخلاف ما لو اودعه ثوبا مطرنا فلتلف كذلك فانه يضمنه فمبعضه مطرنا فقط وبقا الكتاب

والله اعلم
الامانة
رعي

فانی سے
وہیضہ

وہوایزک واولی ولان
النئی فیعی ویکفی عمالہ
چند الدعی انھی
قول کاوازا
الایض
المستأجر

1002

دفع الامام واما لك
زكاة لم تقبل
افض

4. 51

انه يخلص بالاصل فيجب الزكاة لغير كسب او من لولم يقبلها منه عنده فضل وعكس في قوله ومن عليه بها
 ولو قرحا او تلف في اوله من ثمنه نفقة اي مؤننه ومنه نفقة كما يذكر في الروضة قوله يتصدق ان لا يصدق
 من العبد لا يصدق بالمباح وعبدية المحرور غير لا يصدق وبني يصدق بالاباحة قوله الاصح فيهم صدقة
 بما كان له من امة فامرهم مع الحق فملكه الاخذ على اعترافه قال الاذرى وفاقه عدم صدقة سبية اعماء بعد
 دخول الوقت بتعلق هؤلاء من اجل انهم من امة الضيافة كالصدقة في الفصل المذكور على اعترافهم
 وقبل لا تحرم الا بما يحصل به ضرره ونقصه والحداد بما يحتاج اليه في يوم وليلة قوله لنفقة من لزمه
 نفقة نعم ان اذن من لزمه نفقة له صدقة وقدم على الصدقة كما سئل في قوله اوله من
 امة والمنفعة فيه ما بعد اداء الصدقة في الدين لا في لمة ورغبته قوله قبل تحريم موانعهم انهم يقدم
 على الصبر والافلاحة كما في غيره وعلى ما بين اليقين في هذا وقابله لكل الاحاديث الواردة بائع الجرامة
 وحيث لا حرفة فيها ذكره نوكره على اعترافه قاله شيخنا وفيه نظر مع قصة سيدنا علي رضي الله عنه قالوا
 ان هذا بعد من الكرامة ان كان المنفعة عليه خروج وعليه كل القصة المذكورة فراجع قوله بما فضل على
 حاجته اي حاجته يوم وليلة وكسوف فصل قاله الشيخ الرضوي وفيه من حاجته لئلا يضر
 بان من امة في كل الى ان لا يندب المنفعة مطلقا بل اخلافا عند الاضافة ويجب الحكم على منعه عند ذلك
 قوله على الاضافة اي الضيف من اضافة الشيء بضمير اذ منب قاله واعدا من اجل المسئلة لانه ضا
 يجمع على قوله فلا يستحب بل يكره

كتاب النكاح

مؤلفه الفقه والوطي وسرعان قد يدرى ما اباحه وطه بنظ نكاح او شروج فهو ملك النكاح
 لا ملك منفعة وهو حقيقة في العقد جائز في الوطى فحمل عليه بقرينة قوله تنكح زوجا غيره
 بقرينة صريحه في نذوقه عسله اي حبه بوجوه الوطى المحقق غالبا للذة المشبهة بالعدل وقال
 الحنفية حقيقة في الوطى وينزل عليه امة في زنى بامرأة حرم عليه امةا منها وبنائها وهرم على ابائه وابنائهم
 واصله الاباحة فلا يصح نكاحه وان نذر نظر لاصله فلا قاله ابو جهم وقال الخليلي غير اصله النكاح
 ونقيب بعضهم بالاباحة مرادهم عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله ابو جهم والمراد نذر نكاح الذي يستفاد
 الناذر وقاله حفظ النكاح ونقير مع ما بينه وبينه وهو لذة ومنه ما سئل في الجنة
 قوله اي الشرج اي القبل ولو اقر من امة الضيف كان النكاح فيه موطى ولو لم يوطى الا بهام الحرام
 صف نالوا لذة من الرق او الكفر فيجب كفوهم طلقا ولو لم يوطى من نكاحه عنده نكاح عليه وقدمهم
 من علم من نفسه عدم القيام بواجبه وسباني كرامته قوله بالتعديف في الحاجة بذلك لئلا يفسد ما بعد ولا
 فيسبب لغيره منة وايضا لذكره الاشارة اليه قوله من امره اي الى امة قوله وغيره وهو نفقة يوم وكسوف
 فصل قوله ارشاد امة الشارح فهو من امة عليه كما في امة امة من قوله فعليه لصوم اي لا يطيب منها ما يشترط
 قوله بالامة اي مع المشاة واما بالفض والبناء فهو الجاه او شفعة قوله لا يفسد ما بالامة وكذا بل كسوف
 النكاح ويكره ان تفسد لغيره في قطع الجبل من امة من امة النكاح قوله بانهم تكف نفقة لغيره
 الكرامة وان اختلفا لا متشاك وفيه نظر كما في قوله لذة العبدية افضل اذ اداها الى الخلق لها بدل
 قايلا

بنت

نكاح

وسنة
 من النكاح
 في الجنة

منه

لكن العبدية
 افضل

قايلا النكاح كونه ولو يفي افضل على حقيقة وقدم الى العبدية لكان اولي لان كل امة بين الامة ولان
 العبدية افضل قطعاً وما ذكره صريح في ان النكاح ليس من العبدية واذا راجع النكاح منها ان قصد به اغنان
 او ولد وعق ذلك والا فلا وسواء النكاح افضل اي فاضل واستغنى بما قبله وحيث كان النكاح
 مطلوباً وقدمه على الجاه فانه قبل الجاه بغيره ان كان خائف العنت ولا عصى كذا قاله شيخنا ويحتمل
 ان يقال ان دفعه بما يفسد في النكاح مما لا ينقطع في اوله من امة الا ان كان مطلقاً او بعد ما فيها من
 مطلقاً على نظره ما في الفتاة فتأمل قوله او تعيها اي امة امة وسوسى على امرئ في قوله من عنده
 الفصل المذكور في الرقيل كرم في المرأة كانه عليه في الامة نعم لو لم يندفع عنها العجز الابه وجب
 قاله هذا للنفقة نظره جود الامة في الرجل في كل امة الفاسقة اذا اداها امة بالبر بنية من فيها صفة
 العبدية لا العفة وقدمه ما قبل فان بعضهم ان نكاح كافر او امة من نكاح مسلمة تارك للصلاة مثلاً قوله
 بكره غير من قوله وما ولو تيب وغير البكر المرد فلو لم يوطى في كان نفقة امة اوله عياله نفقة
 عليه كذا في الحديث في شبهة اي طيبة الاصل وعرفه قوله وان لم تكن رقيقة في بيت الفاسقة والطهنة
 وبيت الفسقة ومن لا يعرف لها اب ولا يعيها كونهما غنية كثر المال واما حديث تنكح المرأة لاربعة
 ماله ما وجها لها وحسبها ولم يمتها فافظ بذلك التيمم نكاح بها كذا في خبرنا على ما يربط لنا الله فيه
 محب طبا عنهم ولهم من الامة في سبي الامة نكاحا ومعنى نكاح تنكح فكانها النكاح بالان
 اوان الذي فيها ان امة لم تنظر بذلك التيمم من المذكور في قوله والبيعة من الاقارب اولي من الاجنية
 من المعتمد لكان ان النسب معروف وما ورد في التيمم الذي من النكاح من العبدية في كل على الاقربين
 من نكاح كذا طبا في هفت المرأة للرجل يطالب في عكسه كذلك قوله فسد نكاحها اي المرأة بكل كانت
 او تيب مفردة او بيع غير ما قبله فسد نكاح واحدة من نفقة قد نظره في قوله فسد نكاحها اي رجاها
 وعلم ان امة خالصة مما حرم به الخطبة ولا حرفة امة لم يعلم ذلك كذا في قوله فسد نكاحها اي رجاها
 او نكاحه النظر في البها لا الى ضيقها ولو من وجه ولا الى خراجها قوله قبل الخطبة نكاح من نكاح بغيرها
 قاله ابو جهم واعترافه شيخنا شيخنا الرقيل انه من رجاها في قوله وان لم تاذن ولو من نفقة او فسد نكاح
 لا مع خلوة والا لو كان النكاح من غير علمها لكانت شبهة في قوله يوطى بينه وبينها وبعد اوله منة قد
 تبدل بالواو وقبل اصله يوطى من قديمه الواو على الدال وميزت نومها الدال وقيل لا تقسم وانما هو
 من الامة لان الطعام بطيب ونقير البكر على الاطلاق واحدا من منسب في قوله لانه اي غير العورة
 منها اي في الصلاة ومثليها الكلام في الحرة اما الامة فنظر منها غير بين السن والركبة وقوله كلام
 الحقة استلوا الحرة والامة لعدم من العورة الى الوجه والكفين وبه قال بعضهم وموسم جود
 للمرأة ان تنظر من الرجل بنية غير ما ذكره كانت امة في اصل ان كل من امة ينظر من الاخر ما عدا
 عورة الصلاة **كتاب** فرغوا في النظر من بين الحرة والامة بخلاف ما سئل في نظر
 الاجنية لان النظر منها ما دون فيه ولو مع خلو الفشتة فانظر بغير العورة وما ياتي غير ما ذكر
 فيه منوط بخلو الفشتة فانظر بما ياتي منها فيه ولو غير العورة قوله ويجوز في موسم منة مضافا الى

كتاب
 نكاح
 او من
 نكاح
 نكاح
 نكاح

نكاح
 نظر

نكاح
 نظر

لا تصح لباي وكذا عمة وفاة وشبهه وشبهه في ولايته في حجة وقوله ان الزوج
 لان الحق لله فله ومثلها معدة عمدة الزوج قوله وحل تعريفه في عمدة وفاة وكذا في عمدة
 شبهه وباي قوله فان لم يحل له اي لزمنا كمثل امامه ينتج نكاحا لعمدة كافت الزوجية وحاشية
 ووثيقه وصغيرة نكح او بكما في حجة فلا حكم الخطبة فيه لعدم المعنى الذي في غير من قوله كاعطفا
 اة وحكم خطبة على الخطبة والمفارقة مطلقا واما صاحب العمدة فلا تعريفه والنص صحيح
 مطلقا سواء كان في حجة او غيره قوله والنص صحيح وما ينقطع بالترغيب في النكاح ومنه النفقة عليها ومنه
 عند جاع برض من جوعت ومنه رضيك زوجتي مثلا قوله والتعريف وهو ما قلنا ارادة النكاح
 وغيره من نكاح الكفاية ومنه انما غلب فيه او ربنا غلب فيه ان الله سائق اليك خبر قوله وحكم
 جواب المرأة اى الجواب ما جسدنا ولو قال وحكم جواب الخطبة لك اوفى واعلم قوله حكم الخطبة اى الى
 والختم والتعريف والنص صحيح وغير ذلك مما مر قوله وحكم خطبة اة وكذا حكم خطبة امرأة رجل
 اربع اولم يرد عليها غير من خطبها قوله على خطبة اى جاشة وعلم الثاني بها ويجوز ما قلنا
 من صريح ما جاشة من يعجب اجابته كباي قوله الابدان اى الخطبة لا مع رتبة كونهم قوله او يثبت
 هو بلفظ المصنف المحرور بالموصلة عطفا على ذلك قوله من الواجب اى الى انما والعام كالسلف في العجينة
 البالغة عند فقهاء الامم والعرب من الاولياء من اتيه في واء نوقف الزوجية عاز وال مانع كانت
 في السبب الصغيرة فلا يعجب الوحي البعيد مع وجود الوحي القريب كالعلم مع الاب قوله وفي معية اى
 الاذن بان يوقف صحته نكاحا على اذنها في نفسها وحمها كانا في اخطاب كقول والة في الوحي قوله
 جري على الغالب اى ذكر الاخ في الحديث الذي هو المسلم جري على الغالب في الوحي استثنى لهما فهدا
 بل وان لم توجد مستطاع في لرفه خاطب غير تدر بل كلاما اربا لا اجتماع عليه ولو لا حنك او صانعة
 او معاشرة ولو كان هو مستشارا او اتى براد الاجتماع عليه قوله ذكر اى وجودا بكونه بشرط سلامة
 العاقبة بان يامة الزاكر على نفسه وقوله وعرضه وقد ذكر في مسامحة وكم اربا لا اجتماع عليه المتعلق
 على الاجتهاد الاجتماع فيذكر كمن اراد النكاح المتعلق بالنكاح دون البيع ومكنا ويجب تقديم
 الاخذة فلا فسخ لا يفسخ اولا اضلع فان نوقف على ذكر ما في القيد كمنها وقال بعضهم انما استثنى
 في نفسه وجب ذكر العيبا كان ما يثبت به الجبر كعنة والافان لم يكن معصية كجمل من ذكره والا ووجب على
 الزوج منه كمن نفسه في عيوبه الى العيبة او العفة في لان ذكر ما يتصور في من العيبة وانما جازن
 بن لا للنصيح كالتفهم ومنه احد في الية في هذا القيد وبعضهم عساه استثنى ونظام ما ينقل
 لنب ومنه ومنه في ظلم وظلم وتجزئان لا تكتف ويجمع الكذب في مواضع في الجمل والنفي
 الكفار وفيما يجامر الفاسق وفي دفع ظلم عما ناله او غيره او عه كذا وفي من معصية
 منه او من غيره وفي اضلاله ذات البين وفي جبه خاطر امرة او ولد العيبة وصحة الغيب
 وفي بالقلب بما كنهه ولو عن غفلة نفسه او لمة او زوجة او فاه نعم لا حكم بالطلاق وكذا
 لان كونه في وقال الغزالي لا يثبت غيبه العام بما هو متجاسم لان الناس اذا سمعوا ذلك

فلا يعجب
 الوحي
 البعيد

والمراد
 بالخطبة
 كلاما اربا
 الاجتماع

فما يثبت
 معصية

عقد في
 الوحي

فما يثبت
 العيبة

لا يثبت
 العام

شتموا في ان كتابا لمعاصي ولا يتخلوا بالدين والعلم وامته اعلم قوله فالياء اى
 في اية بدل من الهمزة لوقوعها طر في الحقت بالا بدل قوله وفيما ساءه لان صيغة الجمع
 التي ورن فاعل يجب يكون مفردا لانها على تلكا اى في قوله ويتعجب اى ان جاز الشرح
 في الخطبة قوله فبحمد الله اة سكت عن قوله الية والدعاء للمؤمنين مع تدبرها ايضا فانه الحاور
 مع انها لا تنصح خطبة الا بذكره اقالا انه المذكور في كلام الامام الشافعي او لغية في قوله قبل
 العقد بوجه اة مثل ذلك لا باي في الخطبة التي في اثناء العقد ولا في خطبة في خطبة بكس الخاء
 ولعله لئلا يراه او انما افسد على ذكره لا جمل كلام الحق بقوله **ع** في ذكر خطبة
 النبي ثم هي زوج بنته فاطمة لعلي بن ابي طالب ولفظها الحمد لله المحمود بنعمته المحمد
 بدمه المطاع بسلطانه المربوب من عذابه مستطاعه النافذ اذ في ارضه وشماكه الذي
 خلف الى ثق بقدرته وسبهم باحكامه ومشيئه وجعلنا له سببا لا حقا ومن منضنا
 او سمي اى سببه به الانام واكرم به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلف من الماء بشرا
 ولكل فردا جل ولكل اجل كتاب محمدا لله ما يشاء الية قوله في سورة الموضعين سائل ببقية
 الخطبة وبقيته الصيغة لان المعنى الى انما يطلب الى انما ذكر فيها معنى في الية
 فيه اعلم انه علم ذكر الخلف واجيب بان مقدمه السمي لان يد عليه غالبا وخرج بالخطبة
 الكلام الا جنيح ولو يثبت او السكت المستعجل لا علم فلا يصح العقد معها مطلقا
 دفع الى طب بنفسي او وكيلة او وليه سبوا ما كور او مشرب او نذر او ملبد
 لمخطوبه او لو لهما علم حصل علم من الجائين او من احد من اوسر لهما او لا حدهما رجع
 الدافع او وارثه يجمع نادفعه اا كان قبل العقد مطلقا وكذا بعد ان طلق قبل الفل
 او مات الا ان كانت هي ولا رجوع بعد الفل مطلقا **ق**
 في ان كان النكاح وما معها ومضى خمسة صبيحة وزوج وزوجة وشا ساءا وولي وولته الصبيحة
 لانها الامم والسبب في وصية الزوجية في الشا ساءين لانها سبب في صحة العقد الحرج عليه
 ما ذكر في الوحي لطور الكلام عليه والزوج داخل في ضمن الصبيحة والزوجة في ضمن الولاية فلهما
 منقبة فان على الشا ساءين قوله زوجته وكذا زوجته او زوجته يذكرا لغيره لا يثبت ابدال
 الجهم زابا وعكسه ولا ابدال الكا ساءة ولا زيادة ساءة كاز وحله ولا تفصيلا في الكهنة
 ولا منع ناء الكهنة وضع ناعني طب ولا غيره في ما هو لحن سواء كان عاميا او لا وكان
 لغزاه على المعتمد عند شيخنا شيخنا الشيخ الرضا **ع** ان عمره معنى لفظ منها في الف
 لمراد وفصاحة في صحيح وعلى من جمل كلام ابن حجر وغيره من خالف في بعض ما ذكر ولا يفي الاضمان
 الى من ساءا انهم نفس بد وينا كلفها او من ساءا او بدنا نعم ونا عند شيخنا صحة البيع وذلك
 اء فصيحة الجمل فيجوز ان يقال احكاما مثله من اجل ان يفتق وهو اوفى قوله في النكاح اى اذ ذلك
 من المرد في عيبة العاقر على عرفه وفصاحة او لا وسواء ان يلفظ العصبه او لا وليه المراد به

مطلب

اركان
 النكاح

شتموا

نعم يصح من الحاكم ان يوكلي من وجهها قبل ذمها لانه انما يوكلي من وجهها كما كانت قوله
ولا يزوج الوكيل اذ على لثان قوله ولا يوكلي اى على الثاني ايضا قوله وقال ابن الرقعة هو موصوف على الثاني
قوله في الاصح هو المعتمد قوله ثم يصح الاذن نعم ان دلت قرينة على منعها لى سقطت عليه فهو كالذي
ينفذ فيه **تبيين** من التوكيل لفظ الاذن منها ولو معتق كاذنت له في تزويجها واذا
طلعت زوجة وانقضت عدتها فزوجته ولا يصح منك ذلك من الوكيل قوله بنت فلانا وانما يوكلي
موكلي نعم انما يصح الزوج او الشهود بالوكالة ووجه كرمها واعلانهم بها في فلانا وانما يوكلي من كل
نعم لو لم يصح تب الزوج وحيث اشار به في التوكيل بقوله قد عينا حيث اعتقد الشهود والزوج
او الوكيل صدق ولفظ وكيل الوكيل التوكيل الزوج رقيب بنت فلانا في فان لم يوكلي ونواه يصح
النكاح اى في المذكور فهو اقصى الوكيل على وجهه بينه واقصره لو كهل على بنت فلانا ووقع العقد للوكيل ولا
عينة بالنسبة للغير ومن غير النية التي تقدم الاكتفاء به في العقود عليه فاما في اى الاب والجد فيه اشارة
الى انما المراد بالوجه انما هو وجه ابيه حقيقة كذا في الشئ البالغ وسلمه القاضي من حيث المراد الحقيقى من هذا
والام يزوجها في نفسها باذنه غير البكر وبعدة جده منها بطل الاذن في عدم الحاجة راجع لها معا في
عدمها قال بعضنا شائنا ولو في الرواية وفي الخطيب غير عدلى شهادة واعيانا لا يكتفى في كتمانها الا كتمان
بعض واحد في التمسك اياها هو عند الحاجة ولا يصح ان يوكلي على نفسه ما ضامه وفي كلامه انما يزوج من
البدن يصح الاحبال وهو استعاضة عن ما اهدى من الاستغناء بذكره في الاذن في وبنه المجهول غيره
فصح عليه الاستماع وتباني ما يرب عليه قوله لزمه لاجل انما منيع فعا قبل ويزوج من يتاويله لالحاكم
الا اذا عضوا كلهم كذا في الرقعة في واذا اجتمع اولياء اى الخواص من النسب اقلوا في شئها عن من قبله بل ربما
فلكل الانفراد بالعقد بل افرع على المعتمد في كافة اى في درجة واحدة كاستفاء فقط والاب فقط
وكذا الامام وغيره في لانه اعلم بصل النكاح فيه اشارة الى ان المراد بالفقه هنا ما يعلق بالنكاح وانما
يكمل قبضها في غيره فاما في وكذا اورد عليه هو مقدم على الاستعانة بعلم الفقه في افرع وهو با وكذا الفارغ
الامام اولى ومنه اذا احتج الى طبيب والاعين من عينة والاعين الامام الا صلح ولا يصح العقد بغير ما ذكر
قوله فانه منها قطع التراجع فلا شيء بشه كنهان في عينة اى يثبت او بصادق في قال ابو الفتح لكل واحد عينة
هو المعتمد في وعن الفقيه هو مروي في من مثل هو المعتمد كما مر في الاشارة اليه في ولو يوكل اى الوكيل
المجهول في بابها ابنة اى الذي في وجه في وجهه ويكفي فيك نكاحها ولو بغيره او وزوج بالية وكهله بخلاف
وكهله وكهله معه **والدعوى** في وجه بنت ابيه بانه البالغ ولا يملك من وجه بنت عمه بانه البالغ لعدم
يوكل للغير في نفسها فان كان صغيرا قبله من الحاكم فهو ولو بهما في ولا يملك الصبة الى البهية في ولا يزوج
ابن العم اى مثلا فكل الاولياء كذلك اى لا يزوج واحد من الاولياء **مؤلفه** لنفسه بنولته الظرف في
بل يزوجها نظيره في درجته ويقبل مول نفسه فلا ولا يزوج فان لم يوجد من درجته زوجها الفقيه ومنه
تمام المستكمل في تبين وجهها فيها الحاكم في فلان اراد القاضي ان منه من جهة افراد فاما اى اذا اراد القاضي
ان يزوج من هو في الملقاة الوكيل الى الصفة فلا يزوج الطرفي كما في **في الكفاءة** في

بأمرته وهي لغة المساواة والمعادلة فاصطلاها من يوجب فقد عان وأعتبر منها في النكاح لا يفتحه غالبا
يل كونهما في اللوى والمرأة فلهما السقاطا من قولنا والى وكهله فله ذلك بالرقى نعم
لو قالت ربيته من شئت جاز للولى ثم يوجبنا بغير كف دون وكهله فاله يوجبنا الرقى وفيه نظر
مع الاذن ومنه في غير الحكم لانه لا يوجب ثم يوجبنا بغير كف خلافا لما لو قال للولى للوكيل من وجهين شئت
فليس له ثم يوجبنا بغير كف وان رضى كتابا في برضاها ولو غفيرة وشك منها كما ان صرح لها بان غير كف
وعينه لها او غنت له والافاد من النصيح باستقاطا لفظا وعلم كلامه اعطاه ان عقدا لوى كان عارضا
بلفظها نعم في تعدد الاولياء لا بد من النصيح غير العاقد لفظا او ما يفتح مقامه في لوى لهما كما
سوف يدعى لهما في اقامه لهما في خاص ولكن في حكم الغيبة او اهرامه او عضله فالشروع باطل فطعا
فلم يغير كف اي بغير حب وعنه على المعتذر كما في قولهم يصح وان رضى قول المعتذر اي حاله لا لعذر نعم
الفاست بالزنا لا بعد كف باللفظ في له شئت اي انقاذا وفي الستاد وهو البتار خلافا والاصح عدم اعتبار
ونظمنا بعضهم بقولهم الكفارة تفتت وتزهرت بينك عنها بيت شعر مفرد شئت ودين حره حره ففر
العقب في البطار بدد والى اصل فيه ان كلام اليمين المعتبر عنه بالعنف والحره وقول العقب بعينه النفي
وابانه وامانه **واع الحريم** والنسب بعين في الاباء فقط وفي من يله او باهرا باله او امهات وفيه **الاصح**
هو المعتذر وفيه وجوب الى لوى اي يصح فليس كف لهما والمعتبر من رضاء سادون اللوى كانت في المعتذر
بفتح المشقة العفة في شئ العنف والمبعض كف لبعضه ان اتوا اولاد حره والا فلا في قول
الراعي هو مخرج والمعتذر من الرضوخ لانه لا يترك في الامهات كما في قول كان ينسب الى الشيخ الى اب يشق
ذلك الشيخ ينسب اليه بالنظر الى مطالب من اب ينسب الزوجية اليه وشتره به في كالعرب وكذا العمد والصلى
بخلاف عظماء الدنيا والظلال **وله** ولا يعتبر بالاب اي الا في حقته ومنه فان اولاد ينسب فاطمة ومنهم الحسد والحب
واولادهم من الذكور ينسبوا اليهم ومنهم الاشخاص في عرفه ومنه وكان الرضا اصاله لئلا يكل من امه البيت واما
اولاد نسيب نسيب فاطمة وكذا اولاد بنات الحسد والحب واولادهم من غيرهم فانهم ينسبوا الى اباهم
فان كان يقال للجميع اولادهم وذريته **فائدة** قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى يعقب من اولاده ومن
الافاطمة الذرية فانها اولاد من علي رضي الله عنه الحسن والحسين ومنه ومنه ومنه من نسيب من اباهم
عبد الله في لده متباين وعرفوا الكبر وعبد الله ومنه ومنه ومنه وكل ذرية فاطمة يقال لهم اولادهم
وذريته كمن لا ينسب اليه منهم الا الذكور من اولاد الحسن والحسين فاطمة خاصة بقية على ذلك الله تعالى ويقام من ذرية
في الوصية فليس في قول ولا تقدم ما يحذف في قوله **فائدة** الثابتين او من نسيب من علي رضي الله عنه فاطمة في قوله في العجم فيفتح
فولس في اي بنو ما سمي قوله وبنو ما سمي قوله وغيره لا يثبت من العرق اكفاء المعتذر فلا في قوله في العجم فيفتح
بنو اسئل كسرة الانبياء فهم هم الفرس كسرة اسلامهم فيهم وممكن قوله وعنف ولو في غير اسئل
من الكفار قوله فليس فانسب الى بالزنا وان تاب كرام وبغيره فام بيت والفاست كف لفاستة ان يحرق
نعم فسقها واحرق في ذمة اولاد فسقها والا فلا في ذمة وهرقة سميت بذلك لانها انقضت اليها بالطلب
الزينة اعتبارا بامه شانها او غالبا ومنها العلم والفضاء وضربها كما جعل في ما يلى ومنه الصانع

وَلَيْتَ
تَقَاطَى
الْحَرْفَةِ

تاجی

القبلى
القبلى
مما الحى
القبلى
وارقى

مفتی

فان لم ياذن ففاضل وله التزويج بلا اذن ان خلافا للعتة والعتة بوليها منها الاب وان علمت بالسلطان لا الوصي
على العترة وفيه ويعد نكاحا حائضا سواء اعتقدت كذا فلا يبرأ من المراء حابة النكاح فقط وقال شيخنا الرضائي
كابن جبر وكذا حاجة الخدمة وفيه لم ينجح غير ما فان فعل ثم يصح نعم ان لم يزد عليها مهر ونفقة وزاد في
جمال او حبسها او دنا صريح على المعتد وفيه المعين اي في العترة وفيه لم يصح النكاح سواء اعتقدت وفيه صح بمهر
اي ولغا المعنى كالتقيد وفيه بلا اذن اي صحيح وفيه كذا لا يزد فيها يذمي عيب الابرضاء سواء اعتقد
في النكاح ويبرأ عنه بموانع النكاح وسواء لانتب والاولى بما مراد كذا انما سب لطفه كتحريم ام الولد لان
انما يمنع الا منتهى لا الام واختلف مثل منها اختلفا في الجس كالا دية والجنس لم يمنع طه سبنا وعده
متناهي غير السلام وابنه يونس وخالفوا في القولي فجعله نكاحا اذ في الجنة وعكسه واعتمد شيخنا الرضائي
وابناءه وعليه فثبت الاحكام لا يستحق فقط قال شيخنا الزبيري فلو اد ميتة عتبه زوجه الجنس
ولو على صورة خفي كلب حيث طنت زوجه ولما دية وطى زوجه الجنس ولو على صورة خفي كلبه
حيث طنت زوجهها ولا ينفق الزوج بمحض احدسها لما خفي غير صورة الادية لانك كاسية
ولا يهر احدسها بوطر في هذه الى ما مضى وثبت من الاحكام ان كانا على صورة الادية في ضبط
احكام الباب عبارات منها ان يقال يحرم على الرجل اصدله وفصله وفصل اول اصدله واول
فصل من كل اصل بعد الاصل الاول فاصله الاثمك وفصله البنك وبنك الاولاد وفصل اول
اصدله الاخوات وبناتهن وبنات الاخوة وان سفلا واول فصل من كل اصل بعد الاصل الاول
مسة العرائس والخالان واخرج الاصل الاول لان لم يبرأ من يذني به ويقاس بالرجل المرأة ولو عتبت في
لحمها وكذا يقال فيما بعد ومنها ان يقال يحرم من نكح ورضاع ابراهم لاد خلتك اسم ولد
العمومة او الخالة ومن اخصه واخصه وعلى الانك انفة واوقف بالانك كلفه نكح وبنك عمك اكا
وفي نكاحه اي لا يصح ولو في الواقع اولا جلا لا حلال كن وجانه ثم انك دخله بيسا قال القفاي
ومثل سائر الانبياء يحرم على اصم تزويج نسائهم ثم قال وحك زوجه الانبياء لا شياء وفيه نظر فلف
في بنات الان نفقة وجانه باقية عليه بعد موته فكانت في عصمته ولان جميع الانبياء من امته كما قال البيهقي
لان كلاً منهم ما وصى بابناءه اذ ادره بل ولا حاجة الى وصية في التعليل الاول لان امه كانت
في عصمته رجل لم يكن نكاحا لغرق فثام وفيه امه اي حفيضة في الكل او جنان في غير الاولى مضى
وقد على من انما استحال التفظ في حفيضة وجانه كما عليه السافعي رضي عنه وفيه حرمت عليكم امهاتكم
اي نكاحية كما تقدمت اذ لا يجوز على كسبهم الذات ولا كسبهم النظر ولا كسبهم العتد ولا كسبهم كفى الاكل
لما علم مني لها فعتبة ارادة النكاح ولم يزل على الوطى لان حرمة لا تخفى بالافارب فثام وكذا
يقال في الباقى ثم لما كانت الحقة في السبعة المنصوص عليها في الآية مما جنة النسب نزح الى هذا ما بالام
في القسم الاول منها او بالاولاد من الشئ او من اصدله في النسب الباقية انفسه في الرضاع على ذكرها
فقط وفيه فثبت في الام حقه وانما حقه ما وزناه كذا ولان امراء النساء انما كان حال
هزوجه فقط على وجه محرم في ظنه والواقع معاومته ما خرج من وطى المكروه وطى هليلج

اقطع
الجنت

3

REV

20

✓
Luz

16

الحمد لله

۱۰۰

النفوس

10

10

یہ ہے
رہنما
محلہ

نافله
موم و لادن

وَقَوْلُهُ
الْبَتَّ
مُتَّ

۱۰

خلافا لما في
الكتاب
مع انه رافع
منه ارمي
عنه

١٤٦

٧
امضاء
بضم
بقمة
يوم الثلاثاء
قولو منكم

والوطن
في الدبر
كالقيد

الفرد
اعمة
من المير
والقيد

والباب
في
الفساد
مطبعة

سنة

قدم
القياس
على النص

المستوفى

تلكه ايام وانه لا عقب واما وجهه من جنس الممسوخة فمن نسل غيبه كاذب الى ربك وفيل ما ولد الممسوخة
فيل موثقه في الالهام الثلثة فالخلا لا يهدى وجملة الممسوخات تلكه عشتا اخرج الزهر وابتكار والتمسك
في مسند الفردوس على ما في كتاب النسخة وسمي الممسوخة فقال تلكه عشتا الفيل وكان رجلا قتيلا
لوطيا والرب وكان رجلا قتيلا يهرعوا الناس الى نكته **والخمس** وكان من الذين كفروا بالائمة
والفرد وكان رجلا من اليهود اعندوا في البيت والحيث وكان دبر يابدا عونا الناس الى حبله والقب
وكان رجلا يترقب قال الجاني **والسبعة** والوطاط وكان رجلا من التماري في العقر وكان رجلا
لأبهم احد من لسانه والدمعومي وكان رجلا غامما والعنكبوت وكانت امرأة سحر زوجها والارب
وكانت امرأة لا تظفر من الحيض وتهدل وكان رجلا عشا والتمسك وكانت من بنات المذنبات
منع منهن وماروت اشياء والحيث نوح في الجان او شيئا وهذا والدمعومي بضم اوله نوح من السبع
وعلى على رضى الله عنه الممسوخة سبعة وعشرون انتا فليها جمع مما حله في قوله بعبد اي باعنه
منه ونفقه والمراد العيب الخلل في الادب فلا يسقط قوله وسلامها ولو يباعا فلا لاي في ولا شيء
على الاب ترغيب في الاستماع قوله اورد من اى وجهها في بعبد ولو اخاد في الممسوخة وفارق نظمه في
الترجيم كقولنا غارم فانه سجن الرقعة في وردة وحده او معاف في على الاصح هو المعتمد وغيره
في استباب الملك مثله في عود اليه الى المودى مطلقا وجا كان او اجبتا الا اذاه ابا وجهه على
فيعد له لانه ما لم يقصد فرضه له ويصدق فانه في صدره ما ذلك **والسبعة** دفع النعم عن المسمى
او غيره كدفع الصدق في رجع اذا فتح العقد من دفعه على التفصيل المذكور على المعتمد عند
القول بجمع المسمى مطلقا في قوله فلو زاد اة اقالو نقض بعد الفراق فان كان بعد قبضه فله كل الارش
او نصفه مطلقا او فيه فذلك ان عيبه اجنبى او الزوجية والا فلا شيء له كذا قاله لكه لا مع كون الارش
له اذا كان هو الذي عيبه الا ان يور بعينه مطالبه غيره به فاما في فاء عاب اي غيبه في يد الممسوخة
قوله واخذت له فليد بل والبرأت منه او كانت هي التي عيبه **والسبعة** كجمع ما ذكر
اذا كانت الفرة لا يبيها والافى كالمثل كحكم النصف المذكور في ولها واء كانت الفرة يبيها او
بسبب مفارقة العقد في الكين والصدق والوبر من الزيادة المنفصلة في لهما ان حصلت
بعد لا صدق في قوله وخبره ولها خبطون زيادة منسلة ان حركت قبل نبوت حق الفسخ له
والبيان فتخرج بمفارقة العقد او بعد وقبل حركتها في لان الصغير يدخل اة قال
منه **والسبعة** الى خمس سنين زيادة في حصة كذا كعب بعد قوله الى من الذي خبطه نقض في قوله
بنصفه العيب ان لم يكن الفراق يبيها والا فله كل العيب في والباء لم ينقذ او كانت في ولو بالعكس
قوله وزيل عن الارض ولو بعد حرك لا يعلم زيادة بالزهر في قوله لم يلزمها فطفة بالفاء في قوله اي طفة
بالعين واء اعتبر في قوله وطلبها اي القيمة في قوله وليت هذا الخبر على القدم وهو المعتمد في اوله اي قبل
الفراق والا فالضمان بقيمة يوم الثلث ما لم يمتنع بعد طلبه والا فكالمعقب في اعقب الاقل هو المعتمد
قوله ولو صدق في تعليمه فانه اي جعل تعليمه القرآن لها بنفسه او في ذمته صدق قالها في نفسه وهو قادر
على التعليم

جست
المسوخة
الفيل
والارب
والخمس
والفرد
والكميت
والزينة

على التعليم حال العقد والام يصح لان الايمان لا يقبل قوله تعذر تعليم اي ان لم يحل له كذا في
جها ناهوا وسمي شخصه كانه كصانع او وطي شته وتعذر التعليم في مجلس واحد بخصه في محرم
وسماع الى رب كالتعليم على المعتمد وقدرت الزوجة الاجنبية بفق النعلا بينهما وصدده في
ود فلو ثبت الشهادة في النكاح اي بانقائها عليه والا فتسخ العقد وقال ابن حجر رجع الى خبره في قوله رجع
ان طلق قبله لا يبيها والا فالكل كما في قوله وفي قوله فيه عشر ايام على الحصة وحده هذا القول كان
للتعليم اجرة فان لم يكن له اجرة فله انكاحه انقافا وانظر من يشترط في التعليم على القولين ان يكون
قدم من المثل في قوله ولو طلق بعد لتعليم اة لا يبيها كما في قوله رجع بنصف اجرة التعليم او يبيها
ان فارق يبيها وان لم يهرج بنصف المهر كعكسه لانه كعين فيضها وتلف فيه رجع الى بدنها وهو
منها الا جرة في منصف بدله ان لم يكن يبيها والا فكله كما في قوله فاء كان زال اي الملك في قوله
وهي له ولو بلفظ العفو من كل في الآية وظه من سجنها في لفظ السب في ابعده ولا بد ان تكون
ا قبضه له وسكت الله لا جل الى ان المذكور فيه قوله والثاني لا شيء وبه قال الامة الثلثة وعامة
علمائنا كالبغوي والخزني قوله ومما اة منه على انه ضمان بد والصحيح انه ضمان عقر كما في وعليه
فلا يصح سبته قبل قبضه قوله فالبينة ولو بلفظ مبيها او عقر كما في وذلك قبل قبضه قوله ثم اطلق
صريح في تقديم البراء عليه قال ابن حجر وكذا لو فارقته وكان في مقابلته كذا في كتابه من صدق في قوله
تظلم في ففعل فلا يهرج بغيره في قوله عا نصفه اي ليلهم لها كل المهر **والسبعة**
في المنع وبه لغز من الامم بالامم ومما مال يجب على الزوج مفارقة وسرط وفي حاشية سجنها
في النكاح ان ينفق تعليمها للثاء ويشتاع من ما يبيها ليعرف فيها في طلبة اي مفارقة لا يجب شرط
وان كان الفراق يبيها ولعان ولو ذمته او امه وان كان الزوج كافرا او عبدا ومم في كتب العبد وسيد الامة
نعم يستثنى منه من زوج امه بعبد فلا منعه فيه في لا جناح اي لا يبيها بالكم ولا مكرها قاله الجلال
قوله او شرط دخول قوله لا يبيها اي ولا يبيها معا ولا يملك لها ولا يموت لها ولا يهرجها فلا منعه في
معه من ذلك كما سبها في قوله قدم هذا القاي اي وجوبا ولا يبيها اي يبلغ بها المهر **والسبعة**
في النكاح اذا وقع في المهر الخالف في اي الزوجان سواء قبل له فلول او بعد في العصة او بعد منها
قوله او في صفة وكذا في جنسه ونوعه وعينه وغيره فلول بالاولى من الصفة وقد مراد بالصفة عاة
ما يملكها في قوله ومن يبيها كذا يبيها منها الزوج لفق جابنه ببقاء البضع له قوله زوجه او وكيله
ووكيل لولى كذا في فلول مالوا فلوله الوليان او الوكلاء او احدهما مع الاخر او مع الزوج او الزوجة
قوله الى من الزوج اي بلا عيب وهو اوضح ان كان من زوج لولى لا يبيها عليه والا فبني على ان يملك من يملك
فلكل الوكي وشيئ الزيادة في قوله هل في اي على البك في الصفة بين على المعتمد كما في هذا الزوج
والسبعة لو دفع لهما مال او لوم غير هت المهر اذ عا منه صدق كمن عليه في قوله ان لم يكن دمي
صدق الا لغيره في العوض عنه كاذب الرتب وبطل الزوج في دفع صدق لولى في قوله او رتبته اذ من
لولى باخذة نطقا والا فلا يبيها في قوله في دعوى الاذ في القبض ولو اختلفا في عا المكنونة

٢٢٢

مطلوب

متعة

قدم بها
القاضي

و حلة
الملك
وليمة
املاك
كس
عقبة
اغزار
خداي
دكيت
ثقيف
وضعت
مأذبة

فحص
بكل طعام

اذا الشرب
مما يطلب
العدد من

وَمِنْهُ
عَلَى الْبَرَاءِ
وَالْإِيمَانِ الْمَشْرِقِيِّ

من الحنة
الكفار
لينة والكيد
البيوم
مرام

ع
للشيا
حق
او حياء
حكم القضا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقط

عما قبل فعل النعم في كلامهم محمد بن عبد الله بن قيس قال لا ريب في قولهم ب كالفاء وشي وقع الاول
 كالف قال لما انت طالق احد وعشرين فادفع الاول فقط وكذا لو قال ما بين واحدة وثلاث فبيع واحدة
 فقط بخلاف ما لو قال لها احد عشر فبيع ثلاثا فله في كل اية فلو ادعى انه اراد ذلك دعي على المعتد
 قوله والاصح هو المعتد قوله وهي صواب ومنه هو الوجه الوجه في قولهم ب كالفاء وشي وقع الاول
 ابو محمد وهو الجواب وابنه امام الحرم المكي في بطريق الشريعة هو المعتد قوله ولا حاجة
 الى ذكر الاربعة فيه وخرج مما ذكره مالون في كونه او ست او سبع او ثمان فيخرج على كل طلق فان
 قال شق او وقع على كل ثلاث فطلقا لم يعطى كقول او وقعت عليك طلقة وطلقة وطلقة فانه
 يقع على كل ثلاث فبذلك **فصل في المنة** وهو من الشياء التي لا يعطى الا نكاحا
 والى النكاح ما مضى الا ما خرج بالآ او احدى اهل بيتها من الزنا لا يدخل في الكلام قبله ومنه المنة
 من حيث الحكم المعلق بغير انشاء الله واغار في الطلاق لوجود النكاح فيه قوله في الطلاق
 وكذا في غيره كما مر في الاخر قوله بشرط انشاء ومعرفة بعينه واللفظ به يتم نعمته لو كان معتدا
 لسمع وان لم يتم غيرهما وانما شرط الاستماع غير لقبول لانها ضرورة في بيعها في نفسه فان قلت لم يسمع
 صحت في **م** ولو انشاء غيرهما لم يكن الا ان اعتدل نفعه لغيره مثلا فانه يفتقر الى الرقابة قوله والا
 لا يجوز وهو المعتد قوله انما لم يدرى ان يقع لانها يلزم من الاثبات الوقوع فقد يقع وقد لا يقع كالوعد
 لا يطاق او رخصته في الشرع المأمور او لا يسلك بمنزلة المأمور شرعي او لا يبي عنده فلان في الشرع الاثبات
 او التمسك بالاثبات او لا يثبت الا بالبر فلا يثبت بشك ذلك **فصل في الشك في الطلاق**
 واربعة انواع لانها مشك في اصله او في عدده او في محله او في صيغته الواحدة منه قيل يجهل في تعريف
 وفي شك اي تردد في الوجود كقول المعتد في كلامه ثم انشعبت من ذلك الى المال قوله جرد وبعث
 بهذا الجرد وبك بين له الطلاق ايه وبشره فاعف عنه من الصدقة قوله ليحل لك على لفظه طلقا
 واغادر لك في الروضة لاجل علمه بما بعد له لو تكلم بعد لانه لو طلقها دون ذلك وعاد له لم يملكه
 عليها غير طلقة واحدة في وجهه فان عمل بمقتضاها لم يكن في اورة والا فهو حلال فلا يقع قوله
 وترجمه في قوله في البناء وفي الرخصة بعد انقضاء العدة قوله ولا جنبه مرة كانت او مئة وامه نفسة كالا جنبه
 وخرج بها الا جنبه واليهجه فلا يقبل وتطلق زوجته فطعا قوله والاصح هو المعتد قوله كذا عليه
 الى ان رواه كان الطلاق بائنا على المعتد لشيء في حكمه هو المعتد كما سيذكر من جهة عم الرخصة
 قوله ولو كانت قبلة ولو قبل موته او موت احداهما على المعتد **فصل في**
 في الطلاق بين البدعي ومباين في كلامه مراد بها قوله وجب البدعي وينفذ قوله طلاق
 ولو من وكيله لم ينص له فوكله عليه على المعتد قوله موطوءة ولو في التبر ومثله انما خال الكنية
 ولو في التبر ايه لا رخصته لانها تبين على المعتد قوله مع اخره يصدق فتنته او في اخره او عند اخره
 فتنته فيها على الاصح في سنة من خلا لا يبيح وهو ظاهر ان كانت في وعند بيعه مع والا فالوجه
 ما قاله ابن جوي انه بدعي قوله من ظهر حملها وليست من التنا وكذا منه ان كانت تعتد معه بالاخر
 والا يبيح

بشرط
الاصح

مع
الوجه

طلب

ولا يقيد في لائق في الشرع في العدة على وضعها وطهره ثم التقاس ومما البدعي الطلاق في عدة شبهة
 مطلقا لا يفتقر الى اربعة في انفاق وفي طلاق بدعي او اتم ما ياتي به كما مر قوله سنن له الرجعة
 ويكره تركها واليهجه في النسبة بالاشياء من البدعي وسوى طهر وطهر فيه او في جهته قبله بشرط ان
 الحجة بعد وفي جهته خال عن الوطء بفرقة وبالرجعة يستقط الا نكاح من اصله لانه لو اؤد وفاة قوله
 ومنه اي نكاح طلاق على رضى علق به فان نواه حالا لا اللفظ بنا فيه قوله منته بدعيه او لا منته ولا به
 وكذا ما بعده قوله اي باء بطلق ثلاثا اي ولو في اكثر منها كسبعها ولا حرمة ولا نكاح على المعتد قوله ولها
 تمكنه وللقاضي التعريف بينهما اذا اجتمعوا وسلك في رابعه **فصل في**
 الطلاق لا وفاء وما يذكر معه ولو قال يا فريه مني فم يبيع مني كالف قال يوفى فان قال يا فريه مني عمري
 فقبل قوله ولو قال قبل مني يا فريه مني وعشر وماء بعد تلك المدة فاكثر تبين وقوله بغيرها قبل
 قوله فلا عدة لها ولا انك لها ولا يمنع من اعتد بها قبل موته ولو ادعى امسك ايام او الايام فثلاثا على
 المعتد فيها ولو قال قبل مني طلق خالوا فيه نظر ولو قال لهما اث طالق البعوم وقع حالا **فصل في**
 وعكسه لانه يعلق لشمه الزنا بغير شتم لعدم ذكر الحصة كما مر قوله اذا مضى شهر وكذا لو قال الى شهر ما لم يدر
 الشجب **فصل في** لو حلف لا ينفق محلا كذا سئل فاقامه منقرا ما حث قوله في انشاء شهر لهما او منار **فصل في**
 لو قال ساعة اعيت ساعة فلكية او ساعة فيهما او ساعة فيهما او ساعة فيهما او ساعة فيهما او ساعة فيهما
 او في افضل ساعات النهار فطلق في الفجر وقيل بالغروب وقيل بغير ذلك في يوم الجمعة قوله بنكاحه
 ضمير عائذ الى الطلاق اي عر لهما كاح سابق وطلاق منه ولو من اجبته او باقرارها كالا في الرقابة
 فلفظ طلق بين الجرح وناروا لثابت لا يبي للقاعل وناروا لثابت لا يبي للقاعل فافهم قوله وكما يرفع الطلاق
 في الحال هو المعتد قوله على الرابح هو المعتد قوله في الاصح هو المعتد كما سيذكر من الروضة **فصل في**
 في تعريف لطلاق بالحل والجنس وما يبيها ما بان قوله حمل ظاهر هو يصدق في الزوج او بشفاعة رجلين
 ولا يبي فيه رجل واحد اثنان ولا اربع نسوة وان ثبت به الشك الا انك وغيرهما قوله وهو الاصح هو المعتد
 كذا يندب استبراء وسئل بخلاف ما لو قال ان كنت غير حامل او خالفا فانت طالق فحكم الوطء
 قبل الطلاق او بعد من يبيح الطلاق قوله والراجح البناء هو المعتد قوله انت طالق ان شئت وكذا ان
 شئت فانت طالق واذا مثل ان يخطا في حقها فلا يبيط فيها الفوق في قوله رخصه طلقا ان شئت
 اي وليست له غير ما والا فان شئت واحدة طلقا واكثر طلقا واحدة وكذا في الرجعة فاقال بعض مشا
 قوله ولو قال اي باللفظ في الناطق وبالشارة في الاخرى ولو طار بها على المعتد قوله من يبيح شيا
 الله فقه والملاكمة واليهجه فلا طلاق كما مر قوله كالتسلط اي لغيرها فاجبه ونظيره وصدر به وكذا في
 مما مر قوله ولم يقصد ان يكون قبله كما مر قوله كالتسلط اي لغيرها فاجبه ونظيره وصدر به وكذا في
 للطلاق بالا صابغ وكذا ما في الاسرار اي اشارة بغير منها اشارة الطلاق قوله ولا اعني بالاشارة
 ولا بانك منك ولا بانك الثلاث فلا يقع شيء وان نوى الطلاق في اصبح طلقة ولو قال اردت

والقاضي
يقتضي

افضل
استا

كما

كلام
المعتد

هو
المعتد

صفحة

۱
ص

شيف

بودنم
از آمدن
به مقام

قدف
لقدف

مکان
نقشه و شرح

نظم
وقت

باب الثمان
العقود
المقدمة

المصنف

مكتبة

میں نے اسے

في كنفه اللعان ورط واركانه لفظ وقد ساق عليه
وزوج به طلاق وزاد بعضهم رابعاً وهو الحيلة قول فطاميت ان كان رابعاً او فطاميت
عليها ادغام عليها وان كانت كائناً في غائب اي عرفت ليعان قوله والى امته وهي وكذا
لمقاد الكماك الازبع فبعضها ككرمة السداة في الازبع لما كرا لا ولا لنا فبعض من الزوج مقام رابع
سود وهي ايمان في الحقة قول ولد او حمل كائناً في الوطى بالشبهة اي الوطى لواقع منه لزوجه
فسقط بالبعث منها قول وصح البغوا ان يكف اي يقول من الزنا وان لم يقبل ليعتد منه وهو المعتد قول
لم يكف على الصحيح اي لا يكف اي يقتصر على لفظ ليعتد منه وهو المعتد قول اعادة اللعان بالكلمات
الحق لا يهل في الولد ولا يحتاج الى اعادته لغرض قول عصب الله عليها وخضت بالفضب الذي
هو البعز مع الانتقام وهو باللعن الذي هو الطرد والبعز لان حرمة الزنا شدة من حرمة
الزنا قول بالبناء للمعتد ليعمل الرجل والمرأة قول لفظ سداة او لفظ الله بغيره كالرحمة
قول بين الكلمات اي لا بين اللعنين من الزوجين قول فهو من الفصل لطريق وكذا كمالاً بهضه في قطع الفاء
قال بعض مشايخنا ونحونا نلقاها نلقاها الرقعة قول امر الغايه ولو بناه والحق كالحكم الا في الولد
فلا يحسن الحكم فيه لان له صفات في نسب فلا يستقط برصه غيره الا ان كان بالغاً ورضي به قول كلمات الحق
قول يقول قد لاه الا ظاهراً لا بد من لفظ الغايه بها ولا يكف الامر منها وهو ما اعتد سخي وظه كلام
التي خلاصه حيث قاله على اليمين وذلك كان فيها ولم يرضه سخي نلقاها سداة قول وامرهما
هو المعتد **تنبيه** ما ذكر في لعان الاخر سخي في قوله وبخلط قال سخي والتعليق
منوط بنظر الغايه ولا عبرة برص الزوجين فيها ولا تعليل في من لا يعظم زنا ولا مكانا كالزنا
والذي ندين في فلا عزم في جلت الى كم كائناً وحسب ان يكف بالله الذي قد رزق وخوفه
قول بزنا ولو كان فيما يعظمه من الاوقات عندهم ومن الاوقات عندهما السيرة في جيب ومضان
والعهد وعاشرا قول بعد عصر اي بعد عصر الحجة اكر قول عند بعضهم وهو قول ما اهدوا ربي
في زمانهم حينما انما يمايى جلت على المنبر على فراخ الصلاة كافر في بلد اللعان ومجرم
الانتقال من بلد الغي ولو لم يكن في اللعان في الاكر ان الله في كل بلد انما هو من فيها قول
الركن الموقود وصفاً بصف الج الذي فيه والسواد طارئ عليه عا في كبره ان نزل من الجنة اسيرة بها فنا
من الذين فتود له خطا ياتي آدم قول واعظام المعروب مقام ابراهيم عليه السلام وهو في نزل له من الجنة
وكان يقيم عليه عند بناء البيت فبقي به حتى يهبط في النار فرق الجرم ثم يهبط به قول وهو
اي ما بينهما قول المستحق بالخطم لما قيل له عظم اي ما في الوفا من الانبياء وغيرهم قول وقيل في الجبر كسراء
والاصح ان يهوان عنه لان غالبه من الهب وهو يهوان عن ذلك لان افضل من المستحق هو له ولذلك
فتم الخطم وقيل في الجبر فبعضها عليه وانه ساجر قول الصخرة وهو اسير لانها قبل
فقط الانبياء كما قيل وان نزع فيه ولا نفا من الجنة ايته قول وصح البغوا هو المعتد قائم ببعده
فعدب المنبر من جهة المحراب وهو في المبرية من الروضة المنفية لانها ما بين القبلتين والجنين وهو

روى عن النبي
اي الزنب

والتعليق

الحج الا شهود
مكان اشتهر
بباضة

في الخطم
ما كان القوي
من الانبياء

من الجنة

من الجنة او من جنات من الجنة كما قيل وقد ورد في الحديث فيها ليعب النار في حائط ولم ينجبه وكذا
التفتاء ويندب اقدالها من الزنا لا لعان قول على باب المستحق فيخرج اليها الى كم بعد فراخ لعان الرجل
عند لعن قوله ليعتد مكشدا لا اعتقادنا الحمة فالجيب المستحق كذلك وسيل بالحقة بما في به نحو جراحة
نضاضه او على بدنه في سنة غير معتقعة وخرج المرأة الكافرة ولو كانت مسلمة ولو كانت كافراً الجيب
فبذل خلاصا لتسجير لعنهم ما ذكر فيها الادخول المستحق الحرام واذا اختلف الزوجان استلاما وكفرا
راعي كل ما يعظمه قول ودية ومثله العاصم والمؤمن وكذا الزميه ولو كانت مسلمة ولو كانت كافراً
الزيم المستحق اجيب جوازا لا نذبا قول يهتد للنصارى وكسبه ليسهت ومنه هو الاصل والعرف
الا ان يعكس ذلك قول وعظمها بعد ان ياتي رجل من ورثته ويضج يد على فيه وامرأة من ورثته كذلك
كافر به قول ويبلغ اي نذبا فهو عطايا وعط قول ويجلسه الا يفيد ان كلا منهما يجهل يرى الاخر
ويضج كلامه وهو منسوب وخلافه ذكره الا لعنه من كافر المذنب بان ثلث **تنبيه**
يكفي لعان واحد في الزوجين وان بعد الزنا والزنا سواء طلب كل واحد منهما ولو قيل لا فرق في اللعان
لرفع الزنا اذا طلب فيهما قول بلعانه ولو كان با او لم يلعن مني او لم يحكم الحاكم به قول لا يجتمع
قال سخي الرقعة كولا في الزنا ولا في الاخرة في الجنة قول واذ كذب نفسه كذا اذا كذب نفسه
مستقط الى عتبه وكذا عنه كلف المطلب وواقع الخطيب قول هو فذمها ان كانت محضه قول مستثنى
وهو ما في فذمها بزيادة مطلقا او مضافا كما قيل نكاه بناء في الثانية على المرحوم قول والنفع على النفس
بان ياتي الى الغايه ويقول له الولد ليعتد في اللعان قول لعنه قال سخي في الرقعة مما اعظم
الجحمة الا قبلها منها قول بطل هذه هو المعتد **فصل**
فيما يرب على اللعان وحكمه قول ولرفع هذه الفذ ان طوبى به كافر قول غير محضه
او تكس منه او ناعمة او جاسلة بالكم قول طفلة وكذا مستودع ورثاء وراثا ان لم يفيد بالبر ويقتل
لو اطلق قول الا يطالبها اي في غير الصغيرة ويثوب في الغايه فيها ولا طلب لها ولو بلغ بعد قول بعد
النكاح اي بعد عقره فهو في حال نكاه قول فلا يلعن هو المعتد قول في الاظهر هو المعتد كالقديم
قول وكذا ان كان الا هو المعتد قول مطلقا او مضافا ما بعد نكاه كافر قول في اهر الوجيب هو المعتد
قول الاصح نعم المعتد فلا فلا شابة الحمة قول الصحيح المعتد فلا لا بهضه فلا بد من كليل
قول صحيح وفي نسخة يجمع وعلى الاولى يقرأ الفعل من الجحيم بدل كليل ولا بعد قول منتهى
قضا عدا فيه مع ما قبله نظر اذ ما بين السنة ود منها بصرة في بلحظة مع بالاجتماع ماء الركبيلين
وبد منها لا يجمع ما وها شافق لا نفا في اجتماع جميع الحمة قبل تلك اللحظة اتفاقا وبذلك
علم فتد قول بعضهم ان المراد من الاجتماع من شأن التخلق او ان في الرجم بقول ما تعدد اذا نزل
الجنة في واحدة السنة فتأمل **باب العدة**
او جمع عدة بك اي عين فيها وهي لغة ما فعدة من العدة بفتح الهمزة عليه غالباً وبضمها
لحقا من الفثال وجمع منه عدة بضم العين ايته قول وهي اي سرها قول لشرقة ان سدا من الاصل
قوله وحرره وراجع من هذا

كينة
ليسعد

لا يجتمع
لا في الدنيا
ولا في الاخرة
مع الجنة

لا يجمع
ما في الرجلين

فبها فان اصل مشر وعين الصيانة الانشيد وصدا اخلاط انما وفد نكاح العبد او للشجع
 كاشيان والمغلب فيها النقيض بدليل عدم الاكتفاء بشيء مع حصول البقاء به قوله حره ولو بطله
 قوله بقره هي ومنها منقطع حيوانا قوله وتصح منه او منها بالعبه مثلا قوله كل عام ورضا
 ما انفاد كالدرة لا تفتح قوله بعد وطى ولو في دبر او بذكر حصته او صغير يمكن وطى كالبان
 او ذكر اسئل او زائد على ستم الاضني فقط نعم فالشخص لا يجب لعدة بوطى المحرم
 ويحقق الولد كما مر لان سقوط الحرة عنه لغيره الاكره لانها باه بل هو آثم فزاده قوله او زائد
 منه ولو في الدبر قوله كذا الصفة اي التي يمكن وطئها والا فلا عدة به وكذا الصفة لذي لا يمكن
 وطئها قوله بان كانت خبيثا وان كانت حاملا من زنا ولو اجمالا فيصح نكاحها بعد الاقرار ويجوز
 وطئها ولو مع الحمل وان انت في الحرة في المحمل للبهة قوله والفرد بضم الفاء ونحوها مشكك قال ابي
 الحبيب وعليه من اللغة قوله ويصح انه وقال الباقون ان الطهر بعد فروع كذا في الآية والحيض بعد
 افراد كذا في الحديث المذكور قوله بفتح الواو اذا حاط به غير وبكسر السين في قوله بفتح الحاء
 وكذا بفتح الناقصه قوله وعلى انه مريض والمعمد وقبح الطلاق في الحلال كائنه قبلها والا فليس
 انما اعيب للشك لا للثبوت ولذلك كانت من لم تحض بعد بالشر وان تكلف لها نقاسا على اعتد
 قوله وصحة وكذا بفتح الميم بعد الفاء في قوله اكثر اي يوم ولهذا فاكسر على المعتمد قوله او حنة
 عس او اكسر منها باقل من يوم ولهذا كالتب في قوله قال اكثر من يوم المعتمد وان لم ينعط من الشهر الرابع
 لا خصال اء اخر ما قبله طهر قوله انما كسر اي قبل ليقوم الاخر منه والا فلا نكاح بالاسلام كذا في التمهيد في قوله ومن
 انقطع منها حره او امه سواء انقطع قبل الطلاق او بعده في العدة على المعتمد كذا في قوله من الايام
 الا قرب فلا قرب قوله من حيث عاكر الى كل فالمراد ما يعبر غير اهل من فائدا كذا في قوله واقتضا
 انما وتكون كذا هو المعتمد فصل في انقضاء العدة بالحمل وقامه
 قوله بوضعه وان مات عقبه او كان وجوده بعد في الاثراء او الهشرا وطالت مدة ويثبت به وجود
 النطفه وغير ما فيها في قوله ذي لعدة زوجها كان او ذاب شه ولو بد عواها كالبان قوله فان لم يكن شبهة اي
 لم يعلم نسيته اليه بان علم انه من زنا او حمل حال فلا تنقضي به قوله صيته لا ينزل وخرج بقوله لا ينزل ما لو انك
 انزاله فتبقى العدة بوضعه ويحقق به الولد ولا يحكم بدونه ما لم ينفذ لانزال فراجع قوله انفصال كذا
 ولو بعد من كالبان في الجملة انفصال بعضه كغالب الاحكام قوله كان نؤم من وكذا نالت حيث كان بينه
 وبين الاول دون سائر والا فلا تنقضي لعدة عليه وانما يقع النؤم الثاني قوله وتنقضي عمت
 بعد انقضاء وان مات في بطنها ومك على كبره ولو اذعت انما سقطت ما ينقص بالعدة وضاح
 صحت بيمينها قوله ولا تنقضي اذ فنجحت من وجود الغل بها واجاب النقاس عقبها قوله اظهر بها
 ولو بغير لفظ شهادة الا عندكم قوله القابل المراد اهل الحبة بذلك ولو ذكر كمل واقله في النقاء
 اربع ويكفي اخبار واحدة في الحمل باطنا قوله لم تنكح فحكم عليها بذلك قوله باطل اي طهر
 نكح لبيث عن صاحب كالبان قال مريدك او زوج امه ظنا كذا في قوله ميثا قال شيخنا مطل
 والولد

نكح

نكح
حيوانا

والق

نكح
نكح
نكح

وكذا

كالق
مال

قوله قال الولد ان امه كونه منه دون الثاني في الولد الثاني ان امه كونه منه وان امه كونه من الاول
 لغيا من فرار من فان لم يكن من واحد منها فالصحيح لا ينزل النكاح كذا في الروض وبه قال شيخنا وكذا الثاني
 وطى لبيث قوله نكاحا في الروضه خلافا لاولي قوله وفي اطلاق الفقهاء وبما اعتمد
 الطلاق على الاول وانصلح العدة على الثاني قوله التماسا فالحق اعتبار مكان الاجتماع وفيه جح
 اذن ما بينهما خالفا لثاني فثامه قوله من اي عدم الالتحاق على الفل التل قوله وحيث حكنا اي على كل
 الحق من الاقل السابق قوله ولما التكن والنقطة وغيرهما ما تنقض احكام الزوجية قوله فكانت
 لم تنكح اي من حيث حقوق الولد وعدمه كالتسار اليه بقوله او يكون اء واما النكاح فصحيح كما قاله فراجع
 مع ما تقدم قوله فاسد اي في الواقع لا في ظاهر الواطي والاذن وان وعليه الحرة وعليها ان علمت ايضا
 وخرج به نكاح الكفار اذا اعتقدوا صحة فروع الصحيح عندنا فيما مر ولا يخالف ثانيا في بوضعه
 ان فرق بينهما قبله قوله كذا وانقضت عدة بوضعه بشرط المذكور في الباقين وكذا الرجعي على اعتد
 خلافا لليلغية قوله وقد تقدم حكم ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرط قوله فان لم يكن فالتا في قوله
 متافه الفصل في الحمل المجمل لا يمت المرأة به لاحتمال انه من شبهة ولا تنقضي به العدة
 ولا ينعى صحة النكاح كما مر ولا ينعى الرجوع من الوطى معه كافر لاحتمال انه من الزنا ويجوز له ان ينكح
 ومن ذلك ما لو نكح مولا لوطى من زوجه او اجنبي بشبهة او زنا او كدر خست ماء وشك من لم يوجهم
 او من زوجه او اجنبي قوله الباقين وكذا الرجعي على المعتمد كما تقدم قوله لا يلحق بواحد منهما ولا يطل
 النكاح كذا فصل في نكاح المطلق او جاهلا بالانكاح وقرب عده او انشاء بعدها من العلاء والا فزونا في قوله فائدا
 بانها المطلقة او جاهلا بالانكاح وقرب عده او انشاء بعدها من العلاء والا فزونا في قوله فائدا
 فراجع قوله وقال الحلبي مرجوح لان عدة الطلاق اقوى فلا بد فيها الاضعف قوله وبالمعروف سزا
 هو التراجيح المعتمد والمنسب ولعل المشاعين ترجيح الشبهين ايمية على الصعوبة وغير شبهة للبناء قوله
 بالاصح هو مرجوح وبناءه على ما ذكره قبله وكذا ما بعده من عليه ايضه قوله وله الرجوع في عدة
 وله الجرد في الباقين به ون لان العدة له قوله فاذا راجع او جرد قوله انقطع ولا ينقطع
 بائنها كما يعلم قباي ولو ائبته الحمل جرد مرتين قبل وضعه وبعد قوله وسرع في عدة الشبهة
 ما لم تكن حاملا من زوج والا فلا شئ الا بعد النقاس قوله ولا ينكح شئ النظر ولو بلا سورة
فصل في حكم معاشرة المعتقة في عاشر ما اي الرجعية كالبان ولو في
 انشاء العدة او مع علمه بالانكاح ولين زنا بوطئها ولا حرة عليه به كذا في شيخنا واصل الحكم فيها
 ان معاشرة لها ينعى من حيثان عندنا من الطلاق مدتها في قوله كزوج اي معاشرة لها قبل طلاقه
 لان زوجه ولو سقط الكا كان انشيد فالمراد بالمعاشرة ان يدوم على حاله ايم كان معاشرة لها قبل الطلاق
 منها انهم معا يلبا او منان والحدة بانك ذلك وغيره لك قوله ولا رجعة هو المعتمد وكذا لا تنقضي
 ولا كسوة نعم يجب لها السكنى كذا في شيخنا لا يصح منها العان ولا طهار ولا ايلاء ولا نكاح
 ولا تنقضي لعدة وفاة لو مات عنها وليها لم يزوجها فائدا ولا يزوج سواها ولا يصح عقد

نكح

نكح
نكح
نكح

المعتمد
على المعتمد
في العدة

جرد
مرتين

مطل

فول حاجتها الى ذلك فلو احتاجت لبدا جان كالمسك فالا يحتمل اذا لم يحتمل ثم يخرج اصلا ولو لم يكن
 او زيارته او تجارة او غيره مال قول باهية اسم الجبل الذي كانت عنده الوقعة قول اما الرخصة
 ومثلها الباقية الحامل قول الابدان في اي قضا يتعلق بالنفقة لوجودها عليه اما غير ذلك فخرج عما خرج
 اليه كالنكاح مع الحرة وغيره مما مر وفيه اذا بغير الرخصة منون اي ابداء سديها يجب لا يحتمل
 عادة قول الحاجة الى ذلك اي الخوف في الاكراه اي غيرا بومها في اي مكان اي في البلد قول قبل وصلا
 اي بعد فروجهما بالبنت والا وجب بقا مناهية وبها في قول وقال اي الزوج ومثله في سنة ورائه
 قول ومما قلنا انه لعله اشارة الى امراد بالحدس بل لراي قول وبها في سعة نفقة قبله والسر مثال قول
 نعمنا اي اسديا وغيره قول والا يصح نفقة هو المعتمد قول وصحة في اصل لروضة اي صحح انما نفقة
 وهو المعتمد قول وبني اي يجب قول ان يغلف واول من ان يتم واول من ان ينس قول كاشطها
 اي الغلف وعدم الرد وهو المعتمد وفي كلامه عن كاشطها قول وعلم والاولى سكاذا فيه لا يبعد
 عن الاطلاع عليها **فخرج** قول فلو امرت بامر وان نعد او رجل بامر وان نعد او شقة غير شقة
 كذلك نعم ان لم يكن رتبة كشارع ومستبعد بطريق فلا يحتمل **باب الاستنباط**
 مع بالمرأة لغير طليق لبراة وشرا ما يتذكر وهو في الامنة كالعمدة في الزوجية قول الشبهة بالمرأة الاولى
 شريفة المرأة والمراد بها الامنة ولو عتبت بها كان اولى وانسب قول بنسب سدا سوا الاصل والمراد به الامانة
 قول او عتبت عطف على امر منصرف بنسب الى الفطو قبل غير قول بنسب اي باهية بنسبها اصلا كانت
 فلا يرد وطوى من غير بنسبها منه قول او بنسب اي بعد فتم او اخبار تلك كاي الجنا تنسب
 قال من غير النكاح بنسب وطوى لغير النكاح لان من الرقعة لا كمال ان من جليها لا تحتمل عليه وفيه نظر
 ذكرناه في قوله من كتاب الجنا قول تحت بنسب العين وشهد به الجهم بنسب الجهم قول الاصح في الروضة هو المعتمد
 قول صدق اي بالعين قول وجبنا المعتمد الاكثفاء بكل منها فالى لا ينفذ **باب**
الرضع بفتح الراء انصح من كسرها ويجوز الحاد ناء الثاني فيفعال الرضاعة ويجوز بدل
 ضادة عتقا فوفيه ابقه وهو لغة اسم عمة الذي ورث لبنه وشرا عاصول لبن امه او ما حصل
 في معدة طفل او دناغ فاركانه ثلث رضع ولبن ورضع وليس شرط ثا في قول نعم الحمة به والمحرمية
 المحفدة لبي انما نظر الحنة وعدم نفق الوضو بالنسب ولا يثبت من الاحكام غير ما فلا تثار ث بينهما
 ولا نفقة به ولا عتق ملكه ولا لغا لنفقه ولا سعة فرد ولا رتبة سادة في امه اسم خاص بالامينة
 كالزوال والنساء فالامينة النقيب عمة ويدل ما يثبت كراهه واما لفظ ذكر واني نعم في الحية والانس
 وغيرهما **حكم** الجنب منه كالامينة بناء على جواز نكاحه الذي هو المعتمد عند شيخنا الرضعة وابناء عمة
 حيث علمت ان شرا وان لم يكن نذبا وفرجنا في قوله المعتمد او لم يكن في صفة المعودة للادب
 وخلال العلامة الخطيب في الجنب تطلقا قول حية اي حال تقصا له اللبن منها بشت او غير ما ياء في حية
 مستقرة فان وصلت الى حمة من بوم فكذلك ان كان مما مرضي فان كان مما جرحه لم يحتمل كالحية
 فان سقطت صم قول ميتة فلا فالامنة الثلثة وبك عند نكاحه منه سديا قول واطم اي الجنب

جمع
النفقة

او المخرج

او المخرج زيدا وسواها في وكذا الرشد لبقاء لبن فيه والفسطحة بالاولى في لاي النعم الى عمة اللبن والحصل
 كذلك فافهم قول ولولا لظ اى اللبن الحلو في حمة مرات كما هو معلوم في لاي فيه عنه وبك في كل مرة فم ما يركب
 الطرقة انقضا وصحة قول بما يقع مثل لبن امه اخرى ولا مانع منه ويحصل النكاح بها معا والجار كما يقع
 قول وشرب الكلهم اي ان سديا في حمة مرة فانهم وكذا البعوض على المرحوم قول اقل من فيه اللبن بما يمكن
 ان يترك في حمة مرات عما يقع قول في الحلق فيد شتمه ايجارا والافيه وصوله بفن الى الجوف من منفذ فتفهم
 ولومها ثلثة مثلا وسواها سديا وصوله في ثقب في البطن والرس قاعة مقام ضرب سديا وعبر قاعة مقام فم
 كذلك راجع لا وصول من العزيم لا يحتمل ولو قبل قول لم يصل الى الجوف فان عاد بالثقة قبل وصوله اليه حية
 قول اي لائق فزج به الاذن والعين واستام نعم ان وصل من الاذن الى الحلق يقطع به القناع ثم تنسب
 علم ما ذكرنا المعمة والرفاع منها المراد بالجوف وان يحصل النكاح بالواصل اليها فاعلم ذلك قول يعني اة
 ثا وبه لتصاد الحل اذا الرضيع ركن كاهن والشرط حياة قتال في الحية ولو حكم كمي في حركه فزج عا
 قول لم يبلغ اي في ابداء الرضعة الى امه نفقهم الحغار لتمامها وما ورد مما في المنتفع او فموصية
 ونسب الحولان بالامنة وبينهم الاول انكس ثلثها ما بعد ما من الشرا الحاس والعشيرة قول بنماصة
 اي الولد اي انفصاله بجمه كاهن وسوا المعتمد قول وحسب رضعات وحكسها ان الحول
 اليه بنسب الادراك تحت والرضعات جميع رضعة فاعبر فيها النفقة واكتفى ابو ح ومالك بغير رضعة
 قول فتشخص تحت معلوقا وعام الى مربي منق في حمة الله حمة وسما فيها بغير من القرآن قول اعرضا
 او نوما قول بعد ان لم يبق لثري في حمة قوا عاد قول كافي في حمة والا فلا يبعد قول او يحول
 او صول او قطع لشغل وحية فلا يبعد ان فم من ذلك والا فاعبر في من كدى الى كدى يشمل
 ماله نعدت الرضعة قول نظر الى انفصال اة فتعبر الحية انقضا لا وصولا على الرضعة في الحمة
 وفي نعدت الانفصال ماله حية من النكاح بالقياس عليه حية فطرت في حمة مرات قول ولو سلك
 منه ما نفقهم في الحلق اذ يبق فيه اللبن فاكسر قول سل رضعة اة او سل حلب في حمة او قل او سل
 قطع امرضا مثلا او لا او سل طال الرمي او لا ويجوز شمول كلام الحية لذلك قول فم اذ الرضيع
 صرح في ان ضمير لادة عاتر الى الذي اللبن وفي حمة في حمة الرضعة انه عاتر الى الرضيع قال سوا الى
 لاني اذ الضمان ولا فصل الحية على الاولاد دون الامه والحي ولي عدم ذكر اولاد الرضيع فيها
 بعد كذا قالوا فراجع قول لان لبن الجرح منه فلو كان من غير وارضعت طفلة لم يحرم عليه وفاء الرضعة
 منية على المرحوم قول واولاد الرضيع اة حية به اصوله وحسب فلا حمة بينهم وبين امرضعت
 وذو اللبن قول بنكا ولو فاسد بالاقوى قول على الزنا فلا يثبت الابرة ولا افرضا وحية الام قتب
 امرضا واخوة الام منها قول منكوه اي بنكا فاسد لان النكاح الصحيح بالحقة به الولد في امه
 ولا عتق بالثالث فيه قتال قول با خضرة بيان لغم قول فاكوت مثال فامراد وطيت ورويشة
 او ملك عمة او زنا فاللبن للوطى واء انقطع وعاد او طالت مدة حية ثلث بعد الولادة
 اي تمام انفصال الولد قوله لاي للوطى او للرد ولو من ناطق

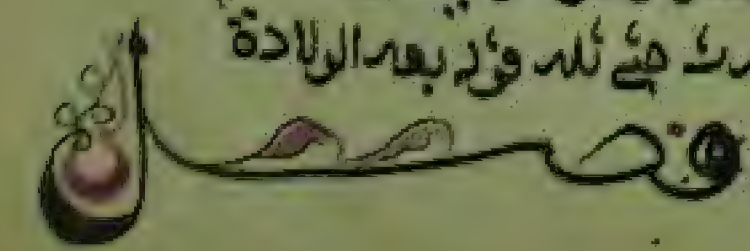
حكم
في حمة
من بوم

نقدم

واحدة

راجع الى حية

راجع
الى حية



[illegible]

مِنْكُمْ

القتل
لا يباح
بالأمر

نصف
ديانة الحنفية

مستطیل

و نظم تصنیف
و نظم تصنیف

وحدث قبله ان نفاش زانا طويلا فلا يستطاع فقد عما خاطعه ويورث ماله ولا يعود اليه وتخرج
زوجه عن عصمة ولا يعود اليه كما هو الوجه الوجه الرابع قوله ولو قتل مريضا ولو بغيره بقتله
دون العكس وان جمل مرضه كما بان لان جمل لا يباح له الضرب فيجب لقتضاه عليه ولو غنى عنه وجهت
ديك عمر في ماله قوله بخلافه وصل بالجنائيا وهو المستقيم في قوله الحق وان انهاء اذ وذلك لو جوب
السب فيه والمرضى ولو ان ذلك جازم جرم جنائيا وانما خرج ما جئنا به فان قال عدلان ان من ته
من الجنائيا وجب القتل والافلا سمي فيه **تنبيه** مما وصل الى الحالة المذكورة لا يصح منه
لنظام ولارادة ولا وصية ولا لعان ولا فدي ولا عقد كبيع ولا حل كعتق كافر ككس لا شئ
زوجه في العدة ولا تنقض عتقها ولو كدت في ولا يجب موت جنت فلا يكفى عتقه ولا تصح الصلابة
ولا يجوز دفنه نعم يغيب افعال المريض من حيث الضمان مثلا ولا يقتل مال للوارث بخلاف
الحج فيها فراجع **فصل** في اختلاف حال المقتول وفي اعطيه
الكفارة في القتل وغير ذلك ما بان في قوله قتل اي قتل او ذبح استغنا به والاوجب القتل قوله
منما قتل كقتل اي حر به بمعنى انه شرذ في حر به وعندهما كاسلامه او ذبحه فامراد بالظن
مطلقا المردد حتما وفيما بان وبصريح في ذلك ان ادعاء قوله في الكفار بكسر الزاي المعنى اي
عليه هبة الحر الحسين لانهم امراء وعلم بذلك ان ذلك ليس ردة خلافاً لمزعمه بدارنا ومثله
تغظيم السبهم بدارهم قوله بدار الحر ومثله صنمهم بدار الوهر المعنى فيه نومهم ايضاً قوله للعدو
اي بالتردد المتكرر وخرج فالوعداء هو بها قبائل مسلماء فقتله بدارهم فهو مسلم بالاولى من الظن
او بدارنا وجب دية عليه عمر لا قصاص على كقتله كذا قالوا والوجه في منه القطع بعدم وجوب القصاص
فانما في اودى المذمم وجباى وجب القصاص له وجرى شروط والآفة في قوله ذمها امراء غيره
هربي كالمرة في اصحاب الوجوه **تنبيه** كمثل ما ذكره فالوكا فانما لم يرد مسا لافام وبه قال
الخطيب الوجه وخلفه غيره قوله والنزلي المحض ان قتله في قتله وكذا قتل مرتد وزنا في قص
مثله والعدا فاصدة قوله او مسلم فلا اي لا يقتل به مسلم غير محض ونوزنها ولا محض غير مزا واخذ
البلغي بما ذكرناه لا يقتل كافر غير محض بقتله كالمحض في لغة في فامراد به من سكر تغيبا
اما غير فهو اولي من افراد من يبله قوله كالمستحي وليس مستحي حقيقا لعدم اداة الاستاء فقد كالجند
يفيد المحل في لافا اذا وصل الى حال الجند والافيج القود قطعاً ولو اختلفا في انه جند او سكر
صدق القائل بيمينه قوله يوم القتل اي وقت قوله انا صبي المان اي وامك فلا قصاص ولا كف
وهي سقطت القصاص عن البينة والعجن ووجب به عمر في ماله قوله ولا قصاصه اي ولاديه على
كبري اي بلافان وان اسم بعد ذلك او كانت عاتنه ناسية بخلاف مامة في الجح لا القتل فيه معلقة
بالبلوغ قوله وفكافة واصحابها في اللغة المساواة وامراد بها مساواة القاتل على القتل
بأمان وانما او حريم او اصلية او سبادة قوله فلا يقتل مسلم ولو زناها محصنا او زنيا فاقوله
بدني فقهر من الكفار او لم يبلغ الدعة بالاولى ولعل ذكره لرد على من يفتي ان حكم

والله اعلم
بالحق

زیریں لکھا
آیت

مجله

مع کاغذ

لا عدد الرتبة وفارقة اليها فقامت بان الشبهة لا ينصب اليه الامتداد غالباً ولا يعظم ثانياً كما
في قوله البطلان ولو حصل العفو عن بعضه فعليه ان يخصه بعد ضيقه في قوله تعالى اي اذا لم يتواطأ
الاخصاص عليهم وعلى كل حصص من ذبته شبه عمر بعد الضيق ان ايضاً في قوله او اشكل عطفاً
على ما يابى له جمع مسائل بعد قوله في الفرع في واجبة لقطع النزاع قوله كذلك اي يقع
فعله فضا صاواً اسماً في منه كائنه فيلما **تنبيه** على الدية الواجبة بعينه في قوله ما عا
نفس العفو لا القائل كما سأل في العفو ونحوه من شركه الحرام كائنه في قوله في ذم منه في
بطلان الجحيم عليه به في الآخرة وفي رتبة الرتبة فان ما في المطالبة في الآخرة ايضا **قوله**
في تعقيب حال الجرح وما معه ومثاله منبته على ثلثه في اعر او كلها كالجرح وقع غير مضمون
لا ينقلب مضموناً يتغير الحال في الاثبات ثانياً كالجرح مضمون في الحالين فالعفو في ذم الضمان
بالانتهاء فالضمان بعينه وجود الفود المكافاة في اول جزاء الفعل الى الانتهاء وبقي حال
راجع وهو عكس القاعدة الاولى اي ان كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون يتغير الحال كالدرة
بعد الجرح كباقي قوله جرح اي مضمون جرحاً او سراً او في عكس بان جرح مضمون او سراً مضموناً
عليه من مسلم او ذم او سراً واستلم الجرح فلا سعي على الخي ويحتمل ان الفود فان عفو عنه
فالبطلان قوله هو ان في الاول انما دية خطأ وهو اعتراف قوله على وجه الوجوب الرابع منها المعينة
بالمذنب قوله بالاول هو انما دية خطأ على وجه الوجوب الجرح قوله وما كان بالاول فان انزل
جرحه ولم يمت فله المقتضى بنفسه فان ما في قوله فلو لم يمت فله وجوب فضا الجرح فان وجب مال وقف
كبشنة او لم يمت فله يستفاد فله فريضة المسلم ولا وارث له ولا رددة وله العفو على مال كباقي وبه نظر كذا
فان لم يكن وارث فللامام العفو والعفو قوله وعلى الوجوب اي وجوب احوال ايضاً و يعفو يكون
قبلاً قوله ولو اراد اي الجرح وهذا مع الجرح معاوان عاد الى الملام معاقلة فضا على الوجه الوجه
قوله ويجوز له في غير حاله في قوله والاول اي التمس من وجوب كل الدية او ثلثها او نصفها
قوله ويجوز له مسلم اي مغلظة حاله في قوله ويجب اي الفود على الاخرى **تنبيه** في ما يعين قد
وارث اذ لا السيد الزائد ايضاً بالذات لانه لا وارث الا **قوله** في ما يعين قد
الاطراف والجراح والمعا والما في بطلان فضا الطر ولوطر عبد المكاتب فلما قال البطلان
نفسه قد يوجد فضا النفس حيث لا يوجد فضا الطر كالقسط حر يد عديم عفو مستدام
ما يتسريه وكما في مثل بعض الاعضاء فانه يقتل السبع بالاسك ولا يقطع به ولا يسطر في القتل
الاخصاص في الجراح الطر فضا في بفتح الراء وهو يتكسر في البصر قوله بضم الجيم وهو بفتح النون
الفعل او حله والمعاني كالجرح في معصية وكما فيا ايضاً في وضع اي كلم او بعضه او غيرهم في
وكما ملأ اي كلمه نقط في سبباً ومثله كل حي يقطع ومنه مشارحاً في قوله فان استك بعضه على الخي
عند ذنب غير فلو قد وبهذا يجمع الشافعية في عملية اي استيفاء قوله في بفتح الراء المرة وبضمها
ما ينصب من نظر او انما عرفت وكل صحيح منها في جرح بها فالو غير فعل بعضه فلا فضا على واحد منهم

والمراد بالمراد

في قوله

والمراد

204

قوله

في قوله

البريضة
١٥٦٤

اعاذن
الله
عن
القول
والقول
القول

وولف
سوز

انوار الہیہ

فلا يكفر
بشيء من
آياته

1019

ورد فناء عفايد
الانقار

مقتضى بيان ما يتبعه في ولو شئت اى عند فانه اول على المعتمد دون اربعة بنى احده واوكلنا
 اربعة تفهم الزوج لانه لا يتبع به النصب **باب** في النكاح اعادة العصابة للمعتد له وعليه من يتبع
 او عدمه ولا يحد بشئ اذا اصرح بالزنا فيها في حدوا ونعم ثم تحلها المصنف عليه انه مازى
 فان حله حدوا والاحكام لا زنى وسقط عنهم الحد كذا قال المحقق وهو يقتضى وجوب اى ان يعلم
 اذ لم يحلفوا فيه نظر والوجه سقوط عنهم بامتناع من الحد لوجود البينة فراجع في الامر وروى
 بمروى بعد اقليم ساكنة فواو مقتضى عملة فبذلك مضمومة فواو ساكنة فزال مجزئة مكسورة فحيت
 قبل هو من الزيادة في البينة الى مزاو فله ثم يقع الوقوع وان اذ في القاذى وبهضمة المعتد في غير
 الاذ لو كان في من نصب الامام كذا لا يجوز للامام الا انشاء الا ان طلب صاحب البيت **باب**
 هزم بالعدوى حتى ظاهرا واخفى لانه لا يحد احدا منهما ولا يجوز نيت اصله ولا فرع واذا انقضت
 فله من فوج ظاهرا وبر الا من حد ولا يحد بهما كذا وقبح ذلك وعلى الاول في الاية
 تحت الله تعالى **كتاب قطع السترة** قوله اخرها من العذرى
 لانها دونها اذا اعتاد بحفظ العرض استعانة المال وثابتة وسبائى ومن من اكبر ان لا يزوج
 من الغيب وشرع القطع فيها لحفظ المال لانها احد الكليات الخمس ويزيد ذكره اكثر مما وكاه الحد
 فيها ينقطع انما لان الاصل وعدم تعطل لشئ عليه من اصلها في بفتح السين وكذا الراد هو الاصل
 ويحتمل اسكان الراد مع فتح السين وكذا في لغيته اخذ الشئ فبفتح وسرعا اخذ الشئ او حال فبفتح
 من هزم مثله بلا شبهة ويعتبر في الاصل كونه عدا ظاهرا وفي الضمان كونه مالا معتدا وفي القطع كونه امالا
 نصا باكبابي وعلم ما ذكره ان كذا في شدة وسقارة ومسروق وقد بعثت الحد فبفتح رابعا
 في كونه ربع دينار اى بثلثي دينار في ولو با خذلان الحد ربع او اصفوين او اشيا مدين فلا قطع مطلقا
 و بصلابة الحد على الاكثر للثمن اذ اتم بحد الاخذ على الاقل في عن الكفوف على اى حاله متوقفا
 والا عيشة فبفتح ويضم اليه في النصب في فانه بلغ فالحصن ربع دينار ووزنا وقيمة وكذا البير والقراض
 والسيك والحد المذكورات في والتمتع اى لغيا للزيب مطلقا وللزيب عند الضرر بان لا يعجب
 بالمضروب في شئ اى من غير الزيب في شئ اى في الزنا او النكاح او بها في ولا يبلغ اى في ١١
 القيمة في لو شئت ربع اى من الزيب وزنا في لا يحد ربع اى في النكاح القيمة كالمصنف به فاعلم به
 في ولو شئت فالحام الزيب نظر الى الزنا هو صحيح في انه لو بلغ وزنه قطع به وهو يقتضى عيشة
 في حد الصفة وفيه نظر فراجع **كتاب** علم ما يقرر ان بعثت الزيب بلوغ ربع دينار ووزنا وقيمة
 فبفتح فانه شئنا الركن كذا فاما لا يحد نصف القيمة في المضروب اعني في الزنا فقط وان بعثت
 في غير الزيب ولو من الفضل المضروب او من كبر حديث او علم شرعي او صحف او كتاب او ماء او نكاح
 او فاكهة او بخل او كسب او طعام ولو ما يشرع فصاده او معدن بلوغ ربع دينار
 مضروب بها الزيب في لا شئ اى لا عبة به مع وجود نفس السرك ويزيد في لو كان اذ في فبفتح
 لم يقطع ولو هزم نصا باس هزم اى بثلثي الحد او نصفه لا بد من حد امرا او كفا كما سبائى لان سدا
 من ازان

الامام

اعشاء حفظ العرض است

المتن

اى كانا

ولو شئت

بغيره

من ان لا يحد من سرك في وفي اصل الرضا او بغيره اعادة الى من غير الله كالعدم في ولم يعلم
 هو منى للفاعل والحد مفعول على ما في الرضا او للمفعول والحد نائب فاعله على ما في المتنازع فاعلم
 قوله ووجد ميتة وكذا جزء من شئ كالبينة شاة لان ميتة نعم اذ يبع الجار قبل اقراره من الحد فبفتح
 ومثله في محلة ولو بلغ انا الى نصا باقطع به **باب** لو كسب الله الذنبا وانا انقضت قبل اقراره
 من الحد ثم هزمه وبلغ نصا باقطع به قال الخطيب في من الاصل ومثلهما كل محرم نحو صليب وكبريت
 في باكل ومنه بلغ كذا جزء او دينار اذ اتم يخرج بعد ذلك فان هزم ولو ناضيا وجب القطع في
 اى لنفسه او من لا يقطع بستره ماله كاصله وهدا في اى المسترق وكذا لو ادعى ملك الحد المسترق منه
 وان علم ناله وكذا لو ادعى ملك الحد المسترق منه بان ذلك للشارق في لا يحد مادام ما لم يحد اى
 في اذنه وان كذب الحد او اشع او اقامت بينة بخلافه او كذب الحد او كذب الحد او كذب الحد او كذب الحد
 غير حرمه وان دون نصا باقطع به اذ في الاخذ ولا يستفصل في دعواه بشئ من ذلك واعلم كذا
 نظر بالبينة قال ابو حامد في حد الحد المذكورة من الحد المذكورة وبهضمة المعتد في السارق القليل
 قال الامام الشافعي واما زينة الحد في بها فهو الحد المباهة وفارقت الاولى بان فيها حد على مدله
 ما هو عليه لغيا بخلافه وفيه كلامه في من هو من وجه لغيا في وفي الحد هو منى للفاعل والحد
 فبفتح وضبط عائد للوجه والحد في حد واحد من وجهه اذ وفارقت الزوجة العبد بان تقتله مادام على
 الزوج والحد ينقطع بستره مال من به نكاح اذ في حال الزوج عن نكاحه لما فيه ولو بدعواها
 فلا يقطع او اذ في مال من به يقتل دينه فلا قطع ويصير في دعوى حجر مدينه بقصد دينه
 او ما عليه في فيما هو من عند كونه في حد لا يجوز له في ذلك او في حد من مقتضى او فزان
 كذا في والا فلا قطع في لسان الله وان لم يكن لهم سهم مقدم فلا فالامام في كمال الصالح ولو غلب في ردة
 كذا في سواء سرق منها او من مال وجبت فيه وان لم يكن من جنسها كالجارية وذكر الفقيه في
 كذا في حد من كلام الله لانه في حد غريم وفارقت لغة فالحد من يحد في الاخذ منها في فالنكاح
 قطع بينا المسجدة اى عام فان قطع بها ثمة فله الحكم المذكور ويقطع عنهما مطلقا فان لم يتم
 الا لتفادى وكذا في ذلك لا قطع به لان له فيه حقا ومنه يجوز نفسه والبسط الى نكاحه
 واكثره والمتارة وكسب مصحف ومصحف وكذا في وسبها ودلوى ورسا وبلابة
 ورسا في ارضه وكذا في كسب وفي شئ سبنا عدم النكاح في البكرة وفي ذكر اى الامام في الحصة القناديل
 وجهه اى فيها طريقا هاكمه مقابل للزيب الذي هو الطريق الى اذ كبابي **كتاب** قال في
 لا يقطع بباب المسجود بشئ من ما ذكره لان غير محرم عنه فراجع والذى يقطع في اتمت الا المذكورة
 وبى ما شغل بالمسجود **باب** لو شئت ربع اى من الزيب وزنا في لا يحد ربع اى في النكاح القيمة كالمصنف به فاعلم به
 في النكاح والا قطع فانه شئنا الركن كذا فاما لا يحد نصف القيمة في المضروب اعني في الزنا فقط وان بعثت
 في غير الزيب ولو من الفضل المضروب او من كبر حديث او علم شرعي او صحف او كتاب او ماء او نكاح
 او فاكهة او بخل او كسب او طعام ولو ما يشرع فصاده او معدن بلوغ ربع دينار
 مضروب بها الزيب في لا شئ اى لا عبة به مع وجود نفس السرك ويزيد في لو كان اذ في فبفتح
 لم يقطع ولو هزم نصا باس هزم اى بثلثي الحد او نصفه لا بد من حد امرا او كفا كما سبائى لان سدا
 من ازان

من ان لا يحد من سرك في وفي اصل الرضا او بغيره اعادة الى من غير الله كالعدم في ولم يعلم

بغيره

بغيره

بانه ملكه قتل وكذا في الموقوفات اي الملك فيه ضعيفا بناء على القولين الاولين بالملك فيه وعلى القول الثالث
 بعدم الملك فيه فهو من المباحات قتل وعلى القول الرابع من ثمة الوجه الثاني فانه لا يقطع على من ولا
 عذبة في الموقوفات على الجواز العامة او وجهه اني غوبركة مستبلة والآخر في كذا وكذا في الزم هنا
 فانه في كذا القنط بانه مناد اخل في الموقوفات عليهم فضاء من حيث العموم كما يعلم قتل او هضامة بالقنط
 الممنوعة اي القوة والمنفعة قتل وكل منها اي الصحر والصحراء والشارع لا هضامة له اي ونقطة ونقطة
 لود في قتل بصره فلا يقطع بستره لانه مشبه له وقد قال الغزالي والحرز في الابعاد الخالة انه مضجع
 لانه فيه ووجهه العري لان ليست له ضابط لحدودها كالغرض في البيع والا فها في اعوات قتل بستره للملح
 علم هو في العين وبها لا عرف وبها فتمت الا لا هنا والآخر من اطفال النطف منها قتل واصطبل
 بكس الزم في قتل الزم كس وبها فتمت الا لا هنا والآخر من اطفال النطف منها قتل واصطبل
 غلق الباب وملا حظ كياي قتل وان كان حشيت اي وبها العادة بوضعها فيه والا كقبادة وبرذعه وعف
 سطل وسطح غير مقيمت فهو حرز قتل لا حلي اي لان حرز ما يبيت الدور والمانان والاستواء انبعض
 قتل او قتل كس اي مثلا قتل في الاضيق واليسر قتل ولو بعض غير المساواة في اليد وحظ في الحار في
 الساق والعامة على الركن والمدان في الرجل فانه من حرز باب والرداء من حرز باب قتل مناعا اي ما يبعد
 النقص حرز له لا حلي كس جوسا ونقد في حرز باب بوطط لا نفع عليه قتل فلول تطلب ولو قبل
 السارق ومثله مهم عند يده وسهم حائط دار واستكراه في غاب عنه لانه حرز دار والحرز لاسر
 منه قتل كالتنم اي في قتل دارا قتل كس من حرز باب يعلم ان قتل الفصار بين والصبا غير وحي ثياب
 ايام الزينة ولو تقيت وكو حشيت وكذا في حرز باب في حرز باب دار فاقها غير حرز
 بلا حافظ واما القنط في حرز في الارض ولو بلا حافظ لا في الصحاح الا حافظ قتل والا فلا اي وان لم يقطع
 فليس بحرز فلا يقطع وان اغلت باب الحشيرة ود قتل بغير استسنة لانه قتل قتل سطل الا حافظ
 قتل في على منع سارق اي على منع السارق بالفعل وان ضعيف عن غيره قتل وضع مثاع بموضع نفقة
 سارق اضعف منه قطع او قتل منه فلا يقطع قتل او استسنة بجمع فذلك او ملك قتل في حرز باب
 لا يقطع الا حافظ ان يراه السارق على المعتمر ويهبط كونه بقطا نافله ودار منفصلة عن العارة
 ان كان بنا في يقطان حرز سعة زمن ام او حذو ليلا او منار ولو في حرز كان او في بسترها
 وقاتلها نعم هي في حرز دور ما فيها زمن ام بلا حافظ قتل وفي حرز دار هو المعتمر وخرج بقوله
 بها لو كان خارجا عنها فلا يدرى بقطه كالتنم قوله ومنصته بدور اسئلة بعد الرخصة المقتضية
 وكذا البناء وفيه اللام اي فيها استسنة قتل وحافظ ولو بونام وكذا ضعيف قتل في زمن الام فزمن
 الحذر غير حرز قطع قتل واغلا في ليس منها موضع بغير قتل في الاصح مرسوم قتل والكافي
 لحرفة او هو المعتمر **قوله** لحدود الدواب وشعرها ووبرها وبشرها والا متبعة
 عليها حكمها في الاضيق وعدمه فلو حذر من لبنها نصبا يقطع كذا في بعضهم بما اذا اخطر مالك صاحب
 منه مشك والاكس انهم كل منها لواحد فلا يقطع فراجع قتل وكفن ولو غير مشروع قتل وكذا

لو قتل في
 دار
 بغير
 حق

في حرز
 دار

على
 جرح
 او قتل

في
 اول سعة

مع
 أمينة

في حرز

بغير

٢٦١

في حرز

ولو غصب

كفن اي مشروع ولو قتل في البيت او في بيت الحال ولو قتل في قبة او في قبة لا
 ولا على وجه الارض ونصب جرح عليه نعم ان نعتهم الحرف قطع سائر قتل في حرز الاصح
 فيقطع سائر قتل في حرز من جميع القبائل من الحرز في سواد القبة قتل بمضجها ولا بالقبة
 في حرز وان غاص فيه قتل على ظهرها حرز وان زاد الكفن على المشروع **قوله** لا يقطع
 على حافظ القنط بستره الكفن منه لان غير حرز عنه ولا ستره قال من ادعى انه حرز دار
 او حارة ولو في حرز **قوله** الملك في الكفن لصاحبه ولو اخطى به لوسق ولو اكل الميت كفن
 سبيع عاد فالكس سواء كان الامام من بيت المال او اجنبيا من ماله او كافر من ماله **قوله** في
 فيها يمنع القطع والمال يمنع وما يبيد حرز السطح دون آخر او حال دور اخر وما يبيع ذلك
 قتل يقطع فوجرح حرز اجارة صحيحة قبل نقصان الميت قتل الا كاله اي منفعه قتل لان متفق على
 وبذلك قارن عدم حرز السيد بوطط اسمه الحرز قتل فلا يقطع موصرا ولا غير ايمه وكذا بقوله في
 الحرز قتل لا استسنة منفعه بغيره العارية صحيحة مستسنة وان المشرق ما يبيد حرز من
 والا فلا يقطع وقال شيخنا الركني ان من ماله الا حذر من سرقا كان اجد في وضع الاستسنة فلا يقطع والا يقطع
 ان لم يدرى ما يرد راجع ذلك **قوله** لو اعار عبدا لغيره قال غيب او سرق وابله ثم سرق السهر من
 ذلك سب او اعاره بيا بالسخن ثم سرق سب او سرق من حشيت او سرق من دار سب او قتل سب
 قبضا يقطع في الحشيت الثلاث فان استحققت القضا بان وفي الحرز او كان قتل فلا يقطع بستره
 مالا يباع منها وفيه سب بيا باه دخل الا بغير استسنة والا يقطع ايضه فراجع قتل ولو غصب
 مالا اي ان اقل وكذا اضمنا صا وحرز بالغيب من عند ناله حرز او وود بغيره او ربه
 فسرق ماله معه مالا العامل الوديع او المرئس فانه يقطع ان دخل بغير استسنة والا فلا يقطع
 قتل المالا المعصوم فلا يقطع اي على الا حشيت فلهذا قال القاص ولو بيع الحفص يقطع كغيره
 من التعبد بخلاف حاله للمعصوم وان دخل بغير استسنة فلا يقطع عليه قتل وجا هو ربيعة
 ومثله العارية والا مان قتل لانه من حرز اي بغيره المالك او يتقارن **قوله** لا يقطع
 اجم هل يصلح مع مال سرق فانه قتل فلا يقطع اي بالمال المحرز على احد فله بلغ في حرز
 الاجر الذي حرز من الجرام نصبا يقطع القنطية هذا لانه حرز بغيره وانام با حذو او
 يمنع المالك منه فانه قتل تعاون في القنط اي من وضع واحد فلو ثيابا من وضعين معا يقطع
 من ا حرز نصبا منها او من ا حرز نصبا قتل على الثاني لا يقطع حرز وكلامه شامل
 لمالون ثيابا من ا حرز الجرام مثلا والآخر با فيه فراجع قتل ولو وضع احد الثيابين بوطط
 القنطية في اجزاء واحدة فلا يقطع بقطعها وكذا لو ناوله في صاحبه فان ناوله ووضع خارج القنطية منها واحدة والا حذر
 قطع التاخذ او داخل القنط يقطع الا حذر في ا حرز او وضعه على ا حرز كالحار ربه سبقت فسقط حرزها
 في الماء المذكوب فيقطع بسط كونه الرام دخل في حرز الميت قتل سائمة اي لجة في الحرز والا فلا يقطع
 قتل لحرز سائمة اي بالقتل في دار قتل بغيره قتل في حرز بالمسرة قطع وان حرز غير قطع الحرز

المصلحة، فلهذا يغلب بالادب في كرامة الاشارة اليه، فلهذا لم يجلد، ونهر الجراد مثلكا، فلهذا لم يلعن، وسحقه، فلهذا
 فلما تغير ولا يبيد الشفاء في مرضه الى رده، بلغ الامام او كان في رده صاحب سر والاهانة، ويحب
 الشفاء في التغزير، وظل الى الذي ستر ايده، فلهذا لم يلعن، بل لم يلعن من لزمه التغزير بعد عفو من
 ما فيه من اصلاح، ودرنق الله، **كتاب الاماني** وضمان الولاية وكذا ضما
 غيره، **وهو الكتاب**

الذو

ولا يخفى
الشفاعة
في مرض
اللدود

تفصیلاً

لِقْصَاہِ

وقد ورد
في كتبنا
من الانبياء
اربع

خاتم
میرزا
نیر

رضاء
عمرات

ع
في
م
ت
ال

لو كان
خلف
الدابة
تبع لها

وإذا قيل غير
سج أو جند
وغاند وغانك
مطرق وغانك
وكان الوغري
مخناخي
الله ص

فأوجب
بالحفظ
نهار

وہو تفقہ
الذو اب

او سئل ان له من **تسبيح** يستثنى من الذب الطه كماله وان سئل ما له فالتسبيح
 النقط جبا فلا ضما عليه ليدل انما العادة به وانما جاز حبس مع عدم الجواب نعم
 انما سئل بسبب من ضمة وقع لو حلت الرجح لو بان انما يقع في مكة فدر تعذر السواء
 الى ملك غير لم يضمنه في وهره ومثلهما كل حيوان عاد الا الطير كالمرو ومثلهما الخيل على المعتمد
 فلا ضما فيها الثلغ وطفا وبه قال العلامة الخطيب في الامام البلقيني وتقل عن شيخنا الرشد
 خلافة في عهد ولومرة واحدة في ضمن ما لكها ما لم يفرط ما لكها والمدا لكها ذوال اليد عليها
 ولو برء اولها نادى به نعم ان انقلت قرا وانكف ساء فلا صرا في كماله **تسبيح**
 يدفع ذلك الجواب بالاحق فالأخف وجوبا وان ادعى قتله كالحيال قال بعضهم لو كان يندفع
 بالزجر لكنه يعود ويهلك ما دفع عنه فاعا لثغاف عنه وتكررت ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال
 صباه لانه لا يهلك سبب الآباء القتل في اربعة **كتاب** البيه وفتح الله في تيسر السبب
 وفي كلغة الطه بقة او السنة او التبع او الذكر الحسن عند التكا والاصطلاح اما في هذا ما ذكره الترمذي
 للشعير بالسرا التي ليس بها فلتها وانما المناسب منها التغير بالجهاد والكتا شامل للفرقة وهي ما خرج فيها بقتل
 وكانت تساو عن شاورج ولم يقتل بنفسه لا في واحدة منها وهي غرة احدث وقيل انه فالتدفع او كره وحمل
 على دفع غيره على القتال او على الواضحة اليه لقاتل ولم يقتل بنفسه لا في واحدة منها وهي غرة احدث وقيل انه فالتدفع او كره وحمل
 للقبول والسر او في حال مخرج فيها بقتل وكانت كبا واربعة فقا بعد البقرة اما قبلها فكان ضوا مطلقا وله بعد
 ثلاثة احوال لانه ابيح له الا قتال من قتله لا الا بقتل ابيه ابي له البشاد بقتل في الشهر الحرام ابيح له مطلقا ولما
 فرض الكفاية الا في الثانية فيقول قولهم انه بعد البقرة فرضا كفاية عليها فانه قال بعد البقرة وبعد بائنه مطلقا
 فثام وافهم قولهم فرضا كفاية وقيل فرضا عن فرح قال شيخنا الزبدي دعاء شيخنا الرشد المعتمدان القيام بغرض
 العين افضل من القيام بغرض الكفاية فقولهم **ولا** يقع اه او يقول فرض العين على من يمتنع التبع
 لا يخرج لان الامام اذ عين لخصه القيام بغرض الكفاية ينعين عليه ولا يجوز له الابنة غيره فيه ولا اذ
 اجرة عليه وفي انا بعد له لو انقطعت كان اصوة او هو الصوة لان الحالين المذكورين في عهد البينة
 فلي في كل سنة مرة ويجوز الزيادة عليها ويضع الزائد فرضا كفاية كما هو فوضه كلام السبكي وكاف
 الصلاة الجائزة ويجوز ترك المرة لعزم كضعف بنا اور جاء استلزام قولهم فيها كفاية ولوم صياها
 وانما قاء ونساء لانه اكثر تركا للكفار وبذلك فارق عنهم الاكتفاء بغرض المكلف في احياء
 الكعبة في الحج وركعة التمام وكذا ما قولهم سقط الحج اي الا انهم عن الباقي فيها ثم الجمع بتركه
 حيث كانا من اهل الوجوب قولنا في العلمية وهي الباسين على اثبات الصانع عز وجل وما
 يجب لمن الصفات وابستجمل عليه منها وعلى اثبات النبوة للانباء وما وعلى اثبات ما ذكره
 ما ورد به الا في من المعاد والحساب وغير ذلك في حل المسكلات اي لا يوسع الحقبة المذكر
 بقتل في وادفع السبب وهي امس باطلا سبب الحقة قولهم ما يعلق بها اي من العلم العربية
 قال الشيخ في العربية تنقسم الى شاعرة علماء اللغة والفقه والاشاعة والشي

عند شيخنا الزبدي

علماء اللغة

مع القبول

والعلماء

والمعان والبيان والعروض والفاية والخط وفرضه الشعر وانما السجائل والخطب والخاصات
 ومنه التواخي واما البديع فهو زيل للماغة قولهم بصلح للقضاء والافناء بان يكون معه
 زيادة على ما لا بد منه فان قدر على السبب دون الاستنباط فهو مجتهد لفتق وان قدر
 على الاستنباط من قول علماء مانه وضوابط فهو مجتهد لمذهب او على الاستنباط من الكتاب
 والسنة فهو مجتهد مطلقا **من** هذا نقطع من كل ما يله لغلبة البلادة على النكاح
 ولا يثبت في المحمدية ولا ذكوة ولا عدالة على الربح ويجوز تعدد الكفة بحيث يكون في كل سنة
 فمرة واحدة وتعد الفاضل بحيث يكون في كل سنة عددا واحدا **قاعدة** قالوا لست افرق بين
 طلب العلم فضل من صلاة التلاوة والجماعة ولا المرأة ولا نكاح الا على فاعل بعقد النكاح
 والا عذر له وان لم يستغل المنكاح ثم يعمل الى كم بعقدته فيعذر شافعي هتفيا رفع اليه
 في عرب يبيد نكاح شرط وهو الا في سنة العاقبة ولو في العرض وعدم جرة الفاعل في
 وان نكاحه اوفى بما انك عليه وكفى ذلك **والحجب** لا نكاح على فاعل المكروه وشارك المكروه من
 السرائع الظاهرة في واحياء الكعبة اي يجمع يحصل بهم السعارة من اهل اهل للفض لا غيرهم
 واكتفى العلامة السبكي بواحد ولو من اهل مكة **قاعدة** عند الحاج في كل عام ثلث الف
 فان نقصت حلو من الا لا تكتفى كذا ذكر بعضهم فراجع في بان يوفى بالحق والعمرة فنذا هو المراد من
 الزيادة في كلام الحنفية ولا يكتفى في صلاة واعكاف ولا حج من غير اعكاف او عكسة ودفع ضرة المكلف
 اي كل شيء من العصور ومن كذا كافر بعضهم في ككسوة عار بما يفي بدنه عما يفي به من حر وبرد
 في واطعام جاتع بغير الكفاية في بركة او بئنه او وقف او كناية او وصيته في بان يكف في شيء
 اي مما ساهم المصالح في اهل لثروة اي المال بان يملك ما يبدل له زيادة على سنة فقط لا اهل الغالب خلافا
 للبلقية وبقية حاجه مسلم عاكف وكالكسوة والاطعام اجرة طبيب وعلمي دواء اكرها وقادم
 لمنقطع وحكم عاجز عن المشي وحكم متاع عاجز عن حله وكلم الكنع على من سئل وان كان ثم غيب
 فعلا للثقل في وحمل عبادة اي اذا حضر في الجمل او دعاه معذور او امرأة في والفتاوى
 عطية خاص على الحيلة لالة الصناعات ما كانت باله والحرقة اعم منها وسميت بذلك لانها انما تخص
 اليها لاجل لكسب غلبا كرامة الكفاية في واما نكاح الكفاية اي ما به فقام الدين والدينها وعطفه
 عما قبله مراد في وجوبه لست في اي مطلقا كل منها بصيغة شرعية ولو من مصل علم فوضه
 او بفعل العربية لقادر عليها فيج جواب انني مستندان لرجل لست بينهما في شيء فلا يجب بل يحرم عليها
 الرد كالابن وبكذلك الرد والابن عليها ويجوز في العجزة بل كرامته وينبغي في كفاية
 وحكم على كل من الخسبة مع الاخر بقاء وبقا والحق مع الرجل كالا نسي ومع الانثى كالرجل
 وحكم جواب كافر لست لا يجمع على مسلم بشدة في لو علم كفاية بعد سلامه عليه وجب
 كفاية فيهما ونكاح كفاية فيهما ان يقول له رد على سلامه ولو باستعاضة واما عكسة
 بان سئل الكافر على المسلم ولو بصيغة شرعية فيجب الرد لكن بصيغة وعليك فقط بالواد وبدون

مجتهد
 مجتهد
 مطلق

شرط وجوب
 الا من

الشيء

جواز
 رتب

مجتهد
 مجتهد

وباليمين ويدورنا وخرج من سلام الله عليكم والسلام على من تبعنا من بعدنا والسلام على من تبعنا من بعدنا
او السلام على المسلمين فلا يجزى الرد عليهم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجزى الرد
ما ذكرناه صيغة المطلوبة ابتداء السلام عليكم او سلام عليكم او سلام عليكم وصيغته كذلك
ردا وعليكم السلام او عليكم السلام وسنذكر الثانية بكيفية الابتداء ايضا فلو ذكر ما سألنا
معنا فليما وجب على من لم يقصد منها الرد منها ان يرد على الآخر فيستدبر ذكره في الرد
وزيادة ورحة الله وبركاته ابتداء وردا وخرج كما اكل مما ياتي قوله على جماعة هو قيد
لفرض الكفاية وان كان في المسلم عليهم غير مكلف ولا يكفي رد غير مكلف منهم ولا رد غير
من لم يستلم عليه منهم ولو مكلفا وجواب الواحد فرضه عفو وبكفي جواب واحد بجاعة
سألوا ولو لم يردوا لم يطل فضل عواد فصدروا او اطلق في بيت ابتداء وان قلنا عدم
اجابته لان عليه وهو افضل من الرد الواجب ولو لم يرد غير مكلف فيهما ومثله ابتداء المحرم
وانظاره ولان ذلك لها على الاصح وذكر رخص الاسلام لها في الثاني الصلوة بالسؤال في جواب
استكمال فيه والاولى في الابتداء ان يكون من اثار على غير مكلف ليعلم على رآيه لفرس ومنه
على رآيه لحد ومنه على العائنه ومنه على الجالس وكفى في العمل الا ابتداء باللفظ او بالكتابة
لغير غايه او بكتابة في الاخرى ويجب اتصال الجواب بكاف اليمين ويجب معه الاشارة كمن اتم
ولا عبث باشارة ناطق ابتداء ولا رد ولا يلفظ السلام وحده ولفظ عليكم وحده كذلك
ولا يقتضي الخطاب فيها الا في تسليم رسله بان يقول لا سلمه على فله فيبلغه فاذا اذله فلا ان
يسلم عليكم كفاية ان يقول وعليه السلام فان قال له سلم لي على فلان او هلك السلام على فلان
وجب على الرسول ان يقول السلام عليكم فلان ولا يكفي فلان سلم عليكم ويجب الرد بقوله
وعليكم السلام او عليكم وعليكم السلام ولا يكفي غير ذلك فانه يستخفنا فراجع قوله واكمل
بالمتى اي متى بالكل ان سلم عليه حال بلعه او مضغته بخلاف ما بعد بلعه لونه وقبل
وضع اخرى قوله ولا جواب عليهم بل يكفى لفاضة الجاه ومثله الجاهله قوله لعنه الله من اذعنه
وجوب الرد على فاسق لعدم نذبه عليه وعلى من سأل في خطبة كرامته عليه والمحتقر منها
وجوب الرد على العلة للاغلب والاصل قوله ولا جناية واجب او جناية على ما ياتي قوله والامة
ومثله الخبيث والكافر قوله واقطع يدا او رجلا في واسل يدا او رجلا ومنه يعلم عدم الوجوب
على الاصح وفائدة الاصابه من احكام البهائم فالله العيان وكذا فائدة الكثرة في قوله وعادى امية
ولا الرجوع بعد فرغها ولو لم يصبها لم يلزم فشملة للشيء ونوعا كقول الفقيه ودونه فاما ذكر الاخر عدم
الركوب فمجرد كون السعد في غير قوله واليه حاله او كان به رده او كفله وكان فلهما كونه في قوله يحرم نفر
جناد وكل الجماعة وانما يذكره بالاولى لانه لا يشك في فاقته والمراد بالسعد ما لا يجزى فيه القتل على الرحلة
قوله يستخفنا فراجع فاعلم بعد قوله الا بادن عن عهده او يعلم ضاه وان سلم في يوم شربه وقال لبيته لا يجزى
في يوم مسلم مؤمنه وقال لبيته فراجع على رجل قيد به لانه في الوجود وبه يعلم الى متى على غير بالاولى
جناد

فلو ذكر السلام
شخصا محلا
قال فليما وجب
على من لم يقصد
منها ان يرد

و هو
ان يرضى

لا يجب
على فاسق
والعقود
وجواب

ولا جناية

الا بادن

قوله جناية اي نفسه وغيره لا يعلم ما بعد فليس ساكتا عنه كما قيل وجاء فيه وفيما بعد السفر الطويل والقصير حيث
كان خفيا ويعني السفر الاذن ولو لم يرد في غير ذلك ايضا والعقب على ما قبل في الشك على الدابة كما في قوله
اذن ابوجه وكذا بقية قوله ولو لم يرد في غير ذلك ايضا وكذا في قوله لا جناية اي جناية على الدابة كما في قوله
يعني ان لا يبالى بالنسبة للجنازة في غير كالمسلم في السفر عليهم فرضه عفو وكذا في قوله الكفاية على الكفاية فلا يحرم
السفر بها ولو لم يرد في غير ذلك ايضا وكذا في قوله لا جناية اي جناية على الدابة كما في قوله
و يعني في فرض الكفاية ان يرضى وليست جناية اجل في قوله فان اذن ابوجه اي جميع اهل مكة
قوله ان امن على نفسه كذا او بعضنا انا او منفعة في قوله فلهما وان قل فراجع
من ذلك ما في التفصيل في امان بالفرض والدين كما هو صحيح كلام الحق فغيره لا الرجوع والانصاف
مطلقا الا مع الفصل كما في الاشارة اليه اتفاقا بلية لنا ما مثال اذ غلب البلاء كالجبل والحداب القرب
منها كذا في بلاد الذميمة كبدادنا لانه يلدنا الذم عنهم كما ياتي قوله على الاصح هو اذ عهده والكلام فيمن
يلزم له الحد ابتداء وليست من بلية الجاهل لرب فرضه عفو بلا خلافا قوله بقوله الكفاية فهو فرضه كفاية
في عهده وفيمن بلغه الجاهل عتق قوله ان نفعناه اي خلاصه والا كان نفعنا في بلادهم تركنا الضرر
فيما يكف من الغزو ومن يكف له وما يجب او يستحق فعله بهم وما يحرم
فمنه منهم وما يبيع بذلك والغزو لغة الطلب لانه العازي يطلب اعداء كلمة الله تعالى واصطلاحا
يعلم ما ياتي في قوله يكف اي في المنطوق وكفى في المرتبة بل اذن نعم ان كان المصلحة في الغزو وكذا
لو تركه اللغام وجند باقبالهم على الدنيا او امنع من الاذن فيه وكان انشغال الاذن يفتقر فمضوا
لم يكف بغيره فلهذا اذ بعثت سبعة ستمت بذلك لانها فيهم ستمت اولها غالبا وتعود الى الجيش
وافلها مائة واكثر ثمار بجاعة واما اذ بها مطلقا الجاعة الشاملة للبعث والكنيسة والفقه
وهو ما دونها الى الواحد وعافقها وبسببها بمنع الى عمان ما قلتم بالجهنم والجهنم الى بعث
الا فم بالجهنم لما زاد بدلا في قوله البعثة بفتح الموحدة اليه بآية قوله بطاعة الامم
وكم كونه مبشرا في فاسق البعثة بفتح الموحدة اليه بآية قوله بطاعة الامم
ولو نصرت ان يرضى عن عليهم واحد ويجب عليهم طاعة وكفى في الفقه قوله ولا يستعان بكفار
وان لم يخالفوا معقلا بعد وعلمهم قولا اخرج اليهم او لا ويراد بالعاقبة ولو بالفتنة
وشمل الكفار ما كان في انفسهم اذن اذ وجب في اوسر كونه اي اهل حرب قوله والستلح
عطى خاص قوله فينال اذ عكس رجوعه للمستسلمين قبل قوله ولا يصح استيصالهم ولو صغيرا
رغبنا على المعتذر والعله للاغلب والاصل قوله ويصح استيصالهم في اي كافر مطلقا خلافا
للإمام مالك واليحيى ويصح بلفظ المصالحه وشتمه باسلامه وبالصلح على ترك القتال
قوله والاصح المنع اي منع اجازة الكافر من غير الامام وهو المعتذر ولو لم يرضى فضاة العسكر
حيث لا يبالى بهم فلهذا قلنا من المصالح العامة ولذلك صح الاستيصال لاذن ما عهده
الامام ولان الاجرة الاذن مسلم فهو ما من قوله ويعقوبه وايضا يقتضي معاقبة الكفار

٦٨

والغزو
لغة
واصطلاحا

منه
جماعة

البعثة
اليه
بآية

بفتح
جماعة

بل سید
اعلاق
الحنین

عشر الآلات
فرقة
الفرقة

سورة التين
الحمد لله
التي
التي
الحمد لله

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لا نعلم

مما افقد
فنه

مصطفى
فيما لا يخفى
على القاصدين

قاصص
بنامها
المنه
بغداد
بنامها
ابو جعفر
١٠١

والبصرة
والكوفة
بنامائنة

او محله فمحلها كالخلف واللبية وغيرهما او بالانجيل كسكين وسهم وكلب وجارحه والمعدة الاولى
هو ما يناسب لفهمه وافراد الصنف لانه في الاصل موصوفه وهو متناهي في المصنف وكل منها يوصف
على فاعل وفعل وفعل والذاتي ركنان اربعة قوله زكوة الجيد هو لغة النظمه النظمه والمصنف
والاويلين وسرعا ما ذكره والمراد الزكوة بالفعل او بالآلة او بالشيء فلا يرد الجنبه في قوله
المطلوب سرعا دفعه به كفضل الحاصل الماخوذة مما ذكره بان المعنى الزكوة والذبح واحد وفرد به
ذلك بتفسير الذبح بكونه او اللب والمقصد غير المطلق حكمه الذبح عندهم حلال اللحم هرام
قوله ان قد علمه اي حاله اصابه الآلة ولا يظن ما قبله في قوله سما على صبيده بعد وفوقه في هذه
مثلا وصار مقدور عليه فاصابه لستم في غير مذبحكم لم يحل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق
حل المذبح كما ياتي بان الغرة تختلف باختلاف المذبح والاهواله في قطع او سوا في مرة
او اكثر بحيث يبيح بل في الاصل المذبح الاخرة فيكون متفرقة في اي موضع لعله ما يستلزم
الزكوة لا في حاضره وحده في حل المذبح في اول اجزاء الفعل ولو يارب الجارحه الى الزكوة
فلو تحلل او اذبح بغيره في ذلك مانع لم يحل والمحل حل المذبح ما هي في ذلك المذبح فلا يرد
الحجة لعارضا خاصا كزواج البنت ومحل المطلقه ثلثا والملا عنه والامة الكنايه للنبية عنه قوله
محله ذبح ميتة من موصوفه المضاف الى فاعله ورسمه وارسله جارحه كذبح كاسين كذبحه ولا يرد ذلك
وكا الصبي الانيس والانيس والانيس والنفاء والاخرس والالف والكذ وكذا غيرهم اي فهو عطف
على الميت قبله في قوله الصبي فلنظف غير مرفوع مبتدأ خبره كذا وسكرا عطف عليه ولا يرجع عطفه
على المضاف اليه قوله لانهم اي حاله الفعل في قوله الاصل هو المعتد فيجوز لانه لا يرد الصبي فلا يمكن
نفسه وفيه اية اي فاذا لم يجز احد من كل جزا في قوله وانجزت والكذ على المذبح قوله والمذبح
الحل اي ما صاده الصبي ولو غير منه والمجند كذلك والسكرا كذلك سواء بالاسم او بالجارحه وهو
المعتد قوله فيه يفسر بفسد في ظلمة او من وراء شجرة فرماه حل جزا في قوله لو اكله
فاست وكذا في ان ذبح من الشاة مثلا فيلنماء وحلت ولو اكلها شاة فذبحه ولم يذبحها جزا
فان كان في البلد في حجة لم يحل ولا حلت ومنها بظا ميرك شامل لما لو قال المجتهد كواحد في بلاد
او اقليم وليس كذلك ففسد في كل مصر واقليمها فالوجه تفهيد ما اذا لم يغلب من كل ذبح
وفيه بعض ايقنة يجرى العادة فيها بذكر كذا المجتهد وهو غير بعيد وما لا يبيح في قوله وكل ميتة
السمكة والمراد به صيد البحر الذي عيشه في البية عيشه وذبحه قوله وكذا الذود المتكلم في طعام
ومثله النخلة لصغير في سمعه وكفى في قوله بافلاء او عنده فهو حلال معه ولو بطبخه وانما المذبح لار
من غير الرعي كحل في قوله او عسل فلا يحل الا ان يذبحه ولو بطبخه معه اي ولم يغلبه كالجوز من باب العسل
وكحل ما شرب في جراد وقع في بئر ويغنى عن كذا باطنه للسمكة كالباني في السمكة قوله ميتة او حيا ميتة
قوله لم يذبح اي شاة في قوله اسارة اي لا ما حلت ميتة لا حيا لذبحه في قوله ولا يقطع النخلة
بعض السمكة اي يترك له نعم بغير ذبح سمكة والغلي كالقطع في اوباع سمكة حية اي فهو حلال

زكوة
لغة

حكمه
الذبح

ولو اكله
فان شاة
والمذبح

ومثله
الذبح

وهو

وهو الميتة فمحلها كالكبد وقيل الصفة على قرب الوجه عند كذا في قوله عا في هذه ورد
بانه مفعول عنه ومنه في الصنف كذا فلا يفتقر به ذمها في قوله ميتة ولا يحل قوله حيا على المعتد نعم
ما يقع الا باسم تفقح الصنف وجعله بشارته قبل ان يقطع عيشه والوجه في قوله ذمها وبان يفتقر به
فراجع في قوله وجرحه سمكة في قوله اخرى هانت ما يغفره وطول الوجه في الجراد المعتد انه كالميتة
في جميع احواله في قوله وذبحه بغيره بغيره لكن لا يفتقر في الآلة الا بال خاصه في قوله وميتة اي لم يفتقر في الآلة
وان سئل بعد ذلك قال سئلنا لا بد من العزم في الاصل لا يحل اي الميتة في بارئ حال الكلب وكفى وهو
المعتد في قوله ميتة اي بالنبية حال الطالب في قوله وضعتا في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
قوله ذبحه بغيره اي وان نفذ من الجاني لا يفتقر في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
لا يحل في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
مثلا في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
بالفعل في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
فيه فاقول في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
بغيره وجودها عند ابتداء آخر مرة ولو بعدة القطع ومنها انما يفتقر في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره
بحال عليه من كذا في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
فيه تلك الحيثية في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
يقول بوجهه للنبية او طيب من كذا او فليد لو وقع منكسافلا في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
العتد في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
الثاني عتدا وسئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
بغيره ان يرد من الآلة الذبح في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
الخروج وبغيره في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
رشد وقال ما لا يوجد قطع الودجين ويثبت الودج دون الى قطع والمذبح وقال ابو جرحه قطع
الودج ميتة ولو ذبحه بالنبية في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
او بلفظ مقارن الميتة في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
لكنه علم بغيره في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
قوله وميتة السمكة العظيم بيان لسفك لغة والمراد منها الامم يذبح اكله بغيره في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره
والذبح في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
المطلوب وان لا يفتقر عتدا وان لا يقطع عضلا منها قبل ذبحها وان لا يفتقر عتدا في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره
بغيره في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره
قوله ولا يفتقر هو مني محمل الموت والكذ بغيره في قوله سئلنا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره في قوله وضعتا بغيره

ولو يفتقر
تلقه حيا

معنى
صفة
مشتقة
من

وحيث
عنها

فانما لا يملك له النكاح والتمكين فله ان يصح له نكاحه على ما في الفقه من قول والعدة معلومة اي عدد ما لكل واحد منها من معلقه كالسائر بالرجال في الفقه سئل اي فدية كل واحدة من احد الحائمين متاوة لفدية كل واحدة من الحوام الاخر فدية افراد الحائمين متاوة منها فله كلامه ووضحه **فقد لو شك** في اكل الحام المختلط بحامه مباح او لا جازله النكاح فيه لان الاباحة هي الاصح فلو اذعاه غيره لم يصدق والورع يصدق به ما لم يعلم كذبه **ولو اختلط حامه او مرة** فله ان يتركه لغيره بحام او مرة فله الاكل منه بالاجرة او الا واحدة **ولو اختلط حامه او مرة** او دنسها او كثرها لم يملكه فله ان يتركه لغيره او يتركه في مزارعه جازله النكاح فيه الباطل ولا يخفى الورع قوله وان جازله معا والاعتدال بالاصالة **فقد لو سئل جماعة** كلابهم على حديد لم يوجب مباحا فاعلم فكل الجمع له كان يفتق جميع الكلاب به فبنيهم او علم فكل بعضهم له كان يفتق كلب واحد مثلا فبنيهم جميعا وان شك وقد الى الصلح فان فيه فسادا بيع ووفد عند ذلك **سئل الا ضحية** كسرا عتق القيد والذبايح لا شك انها مفعلة في وقتها على الذبح في الجلالة وسئل باول ما فعلها وهو الضحية واول طلبها في السنة الثانية من الهجرة كالعبيد من ذكاة الحال والقطر قوله بضم الهمزة وسئل بالهنا اي على الاصح من لغاتها الثمانية لانها يقال فيها ضحية بضم الهمزة وكسرها وجمعها ضحايا في اسمها بضمها وهو ما يدرج من النعم تقبلا الى الله في يوم العيد واما الشئيق المذكور في الاضحية وهو الفعل كمنوع من الاضحية اذ لا تطلق الاضحية على الفعل حقيقة ولا في زمان ولا في شئ غير مستقيم قوله سنة خمس بالغ عاقل حر ولو مبعوثا غني بيا ملكا بازا اذ على كفاية في يومه او ليلة كما في صدقة التطوع فانه ايجز وبعدها في السنة الواحدة في هذا البراءة كفاية يوم العيد واما الشئيق المذكور وعاجرت به العادة من كحل وتكحل وفضة وكف ساوي افضل من صدقة التطوع لانه قبل بوجوبها وسبائا انها كانت واجبة في صدقة وكان له اضحية منه وبها يقره واكثر من الاضحية في قول عليهما ويكره تركها للفقار عليهما ولو لم يملكوا فقدنا من مال الحجة ويسعى من مال على المولود لانهما الجنب في في حقتا واما سورة فكانت واجبة عليه فصدقة له كانت والواجب عليه واحدة وما زاد عليهما منه وبها وسبائا كونها سنة كتابا او عينا وتجب عليهما بالذبح وكذا ما في القيد قوله كسرها سواء طلبت منه او لا وجب عليه او لا واما غيره فيسعى على ما سبائا من حصول التواب له وحصوله كفا المغفرة والعنف منو كالفاعل ومن سقطت الطلبية فقط فلا يكره الا ان لا يكون في الاضحية فكذلك الاضحية لا تعد وقال الامام احمد حكم الاضحية المذكورة قوله سبعة ولو لم يملك عاقل او ابلط قوله في عكر ذي الحجة فلو لم يوجع الحجة على المعتمد لان الاقل براء في حكمه ذلك سئل المغفرة والعنف من النار بجميع اجزاء قوله في بعضه ولو بواحدة من نعمته في حقه وخرج وقت عدم الاضحية لانه لا يرضى بذلك وقت الاضحية قوله بنفقة ولو من اسبقا وشيئا في والاباء وكل غير اي استباح

من كفاية وسئل

ويستحق من ماله على المولود

بندرج عنه

بندرج عنه والافضل للمرأة والحنث الاستابة كافر وكوصي واعى فصح استباحته وامراد بسبعة حصص ولو اعى قوله نفقة بنفقة فقد ضحك بما رويته في بيده منبأ لا على وشيئا بدينه وامر عليا فخر تمام المائة وفي ذلك اسارة الى مئة حيوية قوله تطفن بضم العين من بابي نفس وحضت الاستان المذكورة وروي في بديهة لعدم الاتراء والحنث فيها المردية الى مرة فله او فله وفيما قبله اي قبل لقائه الذي هو من الفان المعتمد من ثبوتها بالثانية والذي قبله هو المعن والنفق الابل قوله والحصة اي كثرى وولفته وشرا عامي جميع ما ذكر وتقدم سئل من يدين في الديارات وحصله ان المصنف مع ثناء التذات ثبت اسم البهية ومع ثناء الله لغيرها وان لم يخط البهية ونزول عدم الثاء في مشاة قوله سبعة منها وكان في الكفارة والتمتع في الحج والركاب في كل سنة فيه وكذا كل استبان في كل سنة واجبة او لا نعم المولى لانه يدين او يدين في كل سنة من واحد وثمانين ويعبر في السبعة اي يدين كل منهم مستقلا سواء كان له املايت او لا وبظهر وجوب النفقة على كل واحد منهم بجزء من حصته شيئا وخرج بالسبعة ما لو كان في كل سنة واستكمل في بيته او يدين في بيته فلا يفتق عن واحد منهم ولو مع الجمل بعدد اموالهم او بالهم اوضح له ان شاء الله كماله ان كان في ثمانية ولا يفتق بتركه غير دفعه معه في التواب في السنة او في البهية **سئل كذا** ففتق الفم لانهما اخر لانه لا يبيع مادام شيئا والا فهو مستقيم ولو كان عليه سنة واجبة فخرج بدينه وفتح بغيرها على الواجبة والباطل يفتق على لاني بالواحدة بخرج بغيره سنة في الزكاة كانت وتقدم الفرق فيها كونه في الزكاة اصلا او يدين لاني في ثمانية من امواله اصله هل حصلت التسليم لهم صرح من هذه العلة ان المراد بانما ليت من ثلثهم تقدم المضي وان التواب لهم كالمضي وان المضي موافق لهم بالنفقة فله وافضلها ان من هذه كسرة التواب قوله اذ لا شيء بعدا مردود اذ بعدا سنة في بديهة ثم سئل من يدين في سبع سنين **سئل كذا** واقطعة على الكسبة في بعض احواله لانها المولود اذ اذ فلا يمارس مائة **سئل كذا** من الفضل منها من المعن وبظهر وجوب النفقة بجزء من كل واحدة من السبعة والوجه خلافه اذ المضي واحد قوله بغيره فان زاد ونوافضل على المعتمد واستكمال القيمة افضل من العدة **والحج** من الحج وبقيت الاقرن على غيره وبقيت السنة على التوب وافضل لالول البهية ثم الصغرى ثم العفراء ثم البغلاء ثم الحرة والسقاة والذكر افضل من الانثى مالم يكثر نزوله والا فالانثى افضل والحنث كالاية قوله وسئل انما ساله الذبح فقط قوله الحنث وبما قاله ان في بكت التوبة وسكدة القات ونفقت بغيره والحنث دس العظام يشمل غير لرسى قوله ومقطعة بعض اذ فافادتها ولو خلت لاني وبالاولى لانها عضو لانها الحرة وبذلك فارتك من الاله كالفروع قال ابن حزم في موطوعة كذا الاذن وقال الامام مالك في موطوعة الاذن لا مكسرة الشرب وكثرة فائدة الاله لا موطوعة القطعة البهية او ما يقطع موطرها لاجل سميتها وخرج بالقطع السق والشرب وسبائا وسئل لاذ كفتقها ما كثر من كثرنا ما كثر **سئل كذا** ولا يفتق بعض النساء في عرج والبسمة فيه ما يفتق به عن العاسية وفي السعي في المعن وكذا يمنع العرج ولو حال الذبح فتقدا لعضد بالاولي قوله وسئل فالتعج بالاولي ومن يفتق العنق باليهي لانه فيه صفة كاسته كاذ الحرة ولا يفتق ضفعا بصره لا يورث في المعن ولو ليلا قال سئل لا يفتق

مفتق

اذ المضي واحدة

وافضل الاضحية

2

وخلد
من الاله
واللقاق

ومن خواصه انه اذا مر تحت هاتين عليه اذ جاج شافك من فوقهما منه ومنه وما بعد ذلك يذو
 الذباب وافراد الخلاء فيه قدم وسنة وحسنة وهي المعروفة بالثمن وقيل غيره في هرام وبلخ
 في الحيرة الغرض عنهم مضروبة فقام ساكنة منتهى مكسفة فخذاد فحيرة او يكساعهم ونفع الرأى وبقاله
 الدلق بضم فتح وهو دود بيضا اصغر من الفار كل اللون طويله النظم ثقيل الحار وتقرض
 قلة وكثير السرة الاسهل كالوحش المنقعة وهي السند فله وحجم ما ندب قتله ومنه القمل
 والبرغوث والبق والبعض والزنبور قوله كج وعفنة بها اسم الذنوب والاني في وقارة ومنه
 الجردان قوله والكلي لعن من القيد على الزنب والافواه مطلقا وحجم مثل غير العفور
 وقيل يحوي قلة ما لا تقع فيه ولا ضمير كما نقل عن ولا يربطها الرأى شيئا لا مام الشافعي رضى الله عنه
 وكذا رخته طائر ابيض كبير يطير الطير انا صغر الخمار قوله وبغاة اة هي من البعوض وهو هرام بانق
 كالنمارة والصبي والصبي وملاعب ظله وغراب الليل ومنه الخفالك هو الوطواط وحجم السرخ
 وهو اعظم الطير منه لان طوله جناحه عشرة الاء باع المساوية لاربعة الا ذراع قوله يقال
 السرخ عجمي وفداك حشر المنقار والرجل من احدى نفي عجمه والاخر اسود اورمادي اللون بيض
 الغراب الصغار وهو دلال على الاصح المعتمد ابيض قوله وحجم الغراب الخلود الكبير ويبنى الغراب
 الكبر والجبال لانه يسكن الجبال وحجم يقفه انواع الغراب كالعصف وبقال القفع وهو على
 قدم الحامة طويل الذنب ذولون ابيض واسود قوله وهو المعربة بالذرة وليست من طير
 العرب بل تجلب من الهند واليمن وسمائة على مكاة الاضنة وبندل الثلث قوله وطاو كشي وهو
 ذو القرن في ريشه نجي بلما وينف وهو عفيف طبقا لكنه يشام بافتناده قوله ويط وهو
 من الاوز نطق الاوز بعد عام قلة كعند ليبيا وهو المعروف بالسزال بفتح الاء كافر بهند
 بصفه قوله وصفة صغرا هم الراس قوله وزر زر بضم اوله وثال العجميها ستم بذكر
 لانه صفة الرز زرة قوله لا حظا وهو المعروف بعصف الجنة سب اليه لانه سب في الجحيم
 في افواه الناس ويطلق الخطا على الخفالك وهو الوطواط وهو هرام ابيض وكذا الغصا والغصا
 والصبي وملاعب ظله والدليل كما مر قوله ومخل ومخل قلة الصغرا لانه لا يذو وسجي
 بذلك لانه مع قلة قوائمه وهي الاجفاله وعينه بالسم مع انه اهرض الحيوان على القفا قوله
 ومخل مفرد كله وبقاله الذب بفتح المملة وسكنه العدة او هي اليه في نوع الرمة وهو عجم
 الفط وهو هرام في طبع السجاعة والفطنة في العواقب والفهم وعرفه قصور السنة او قفا
 الحظ ويدير المرمى والمرع وطع الامير ويذفع الصنعة وذكر ان شسعة اصناف قوله
 وذياب مفرد وجهه اذنية كغراب واعزبه وهي اجهل الحيوان بلغة نفع فيها يملكه كالنار والماء
 المعروف ويطلق على ما يشبه البعوض والذافق والفن والبرغوث والبق والنمل والنمل
 وغيره ما يعطيه عامدا عام ومنه الحربة الصبيح الذب بذكره في النار الا النمل اي يلعنه
 اسلمها به لا يلعنه سبه بلما قلة هات منبها الى بناء بكس الحاء وسكنه التراء ونفع الحوصلة

مطلب
الخل
صوت
طبع
غناء
٥

خمر ونقصه وهي كالغار تتلون بساتر اللون ومنها حمار قبان بموجدة مفردة بعد
الغار وهي دابة كالدابة ومنها الخنزير ومنه الخنزير فساكنة فتدال بحج: مفتوحة
كالورل وفي كنفاء منها الخنزير وفيه الجملان بضم الجيم ومنها الجرد بضم الجيم وهو
صه صدر قوله ما نوقد وان كان على صورة الحمار وحمل ما نوقد لانه ليس
ولو غير صورة الحمار لم يكن كلب من شائبه **فهي** برأعي في المسحج اصله ان بدلت صفته
فقط كلبا صار دابة ولو كانت لوف اعني حاله الان فحجم الكلب يخرج عن ملكه فان عاد لنا
عاد الملك ما لك كلبه دبع فيجب دابة الله وحمل تناوله وخرج بالمشوح ما لم يمتح كلبا
خرج من صفة دما ومنه كذا فوناب في على طلبة مطلقا قوله تغلبا لا ضله الحمار ومنه
التغلب وفيه السبع بكسر السين من الضبع والذئب والذئب والذئب من الغنم قوله من الغنم اي انسان
منهم ويقتل الاكبر فقتل العبرة في كل من منى بامه ان لم يتفقه فيه حدة عن فلهم او حمة
فان لم يوجد لا فهو حلال نظرا لاصله قوله في صورة او طبع او طعم ويقتل الطبع فالطبع في
فالصفة **فان** قال الغزو في ورد في الحمار في الله خلق في الارض امه تعالى
في البحر واربع في البر وقال مقاتل بن حبان ان الله خلق غنمه في الارض عامر اربع الف
في البر واربع الف في البحر وفيه الية ان تغلب عن الجلالة او المراد ما علف بنجس
بطلان قوله عن العبرة لانه يكثر اطعامه لانه يكثر بله في كلب او ثور
وتم في لزج بالنجس مثل علف به على المحترق وخرج بذلك بعض خلقه بالنجس وزرع
نبت في نجس فلا يكثر وخرج بالنجس المنجس فلا يكثر ابنة وفيه والثناء عطفه على الرخصة
تفتت وكذا راحة الطعم واللحم في علف بطاسر وكذا بنجس او منجس وخرج بالعلف
زوال النجس لعل مثلا فلا يكثر ولرب الكرامة قوله ويجري الخلاف في بينها وبينها
وكذا عرفها وصفها ونحوها وجننها وادما نعيم لا كرامة في لبي وقيل ولرب
بغلا ولا في خيل مالوك علفت هرا ما كغصوب ومسرو في قوله هي علفت اربعها
ليلة مثلا بالنظر لما غلب من النجس في ذلك لان كل كلب يمكن نفعها في البدن اربعها
يوما قلنا لا لغنم في ذلك او بغير علف زالت الكرامة نعيم ما ذكر مندوب في البدن
وبندبة البقرة ان تغلب لئلا يوما في الشاة سبعة ايام وفي الدجاجة ثلاثة ايام
ورد بذلك ولو عاد النجس عاد الكرامة في يقين في الحمة والكرامة وفاة مت على
الحمة للاتفاق على طهارة المعافاة بذلك حال الحمة ولان النجس كسبه النجس الحمار
والاولا بضم ما لم يفسد في مانع قبله لنبات كلام المصداق الحكم في الحمار كذا في قوله
هم اي ما لم يكن يغفل كقولك بقرته بقرته على الحب فله الاكل منه ولو جهده
الا ما علم بنجس قال يغفل ويهمل اذا اكل ما لم يعلم طهارته ان يغفل في مناهها
فعله بخبرة اي بمباشرة وفي الطه والمراد بالنجس ما فيه نجاسة فيعلم المنجس

صحت

كلامه
فيجب

ان خرج
الليد دابة
من صفة
فوناب في
على طهارة

قوله
في قوله
ورب
بقرته

او غفل
تغلب
من صفة
والجاء

قوله الاكل
الانسان
بجسده

فعله بغيره غفل في

كجانه

وافضل
المكاتب

قوله كجانه لافضاه وحلافة ومسا طلبة ناوغير بطاسر وكلامه ما لك كرامة ما كتب بالشيب العبد
المعولة من شعر الخنزير لئلا يوقد وكس زبل ودبع وجزارة وصباغة بغير طاهر لا صباغة
لحق حلي ولا حياكة ولا في مناسن الحمار الخالية عن ذلك **وافضل** لمكاتب الزراعة هم القنا
هم الخجارة قوله وكس اي الزبل كالغزاة والسر في او كس كسنت من انتم والاول في سلامة
من النكاح قوله وبسنت ان لا ياكل اي لا يتفقه به سواء الكاسب له او غير ولو بغير اكل كسنت
او بسنت فيكون له بذلك قوله وان يطهره بصفة المراد ان يسلخه من يتفقه به سواء يسلخه الكاسب او غير
ولم يكره له كسنت في الحمار عليه قوله فتمى عنه وصرفه عن الحمة اذ عظم اعطى الحمار اجره وقال
اطعمه رفقه ونافعه فاعطاء الاجرة دليل على جواز اخذها والاصل فيها يجزى اخذها جواز
الاستغناء به والا في طعامه لم ينفذ ونافعه لست صريح في منعه وغاية ما يقيد لاوليته وهو
المطلوب ولو كان لغا طلبة الحمار في دفع الاجرة له لان كل صنعة في حق ما لا يجرى دفع اجرة
لغافلها ولا يجرى لغافلها اخذها كان كل صنعة فكر منه بكرة فيها ما ذكر في **الاجرة** الاكل
ولا المعاملة ولا اخذ الصدقة والهدية من اكلها من اكلها علم حرمه ولا يجرى دفع اجرة
اي ليس علف ولا مضغ وما علفه في حمة امه لا قبله حاله يوم يتفقه في قبل فجزا او بعده وفيه
حيوة مستغرق كزوج ركة وفيه حياة مستغرق وان عاد ولم يفسد قوله الى سبب كسنته نفع
ان خرج ركة وفيه حياة مستغرق فزجت ومات قبل ان يفسد حاله او خرج وفيه حركه فزج كذا
ولو في قوله بل يجرى اوله لم يجرى ولو نكح بغير زكاة امه زمانا طويلا حيا ثم مات في قوله بط
مذكاة بذكاة من علفه ولو يستعمل او يجرى حمة او يجرى حمة او يجرى حمة او يجرى حمة
في بطن الجنين حلة ابنة كسنت الحمار في قوله ان يستعمل دفع لغيره الوجوب من الاكل الى اكله بل اكل
كلم اي ذكاته بغيره ذكاته امه في قوله لا يجرى حمة ويمنه نصية بغيره الذي هو الباء الموحدة
لا الاكل الذي ذمها ليه الحقة من علف حلة الابنة كرامة اذ لو كان فيه ذلك لم يجرى الى السوا عنه فهو
منه الشاف الذي لا يجرى في شاة وفيه حمة اي وهو معصوم ولو كان في حمة الحمار والجرى
وبارك الصلاة وطاقط الطريق وقائل النفس عليه فضاها وخرج عن عاصم بن حنيفة عن ابي امامة
وعنه حمار علم او ظن برحما او سوي الامراء ولا يوقد علفا قوله في طيب قوله مضغ حمارا وكذا غير
حفا حمارا حمة ولو بانقطاع عن رفقه او بطور من دمه زمانا طويلا قوله ووجد حمارا يشبه
الراء المفضلة من مأكول او مشروب غير نكح ويقتل غير المفضلة عليه فالسبب في وجوبه ونجسه
طاب من مأكول وغيره ولم يعتبر الخطيب بغيره الا في وجوبه في لينة اكله ولا يجرى بقبلا
اذا وجد طاهرا بعد وخرج بالاكل النكح من الزنا فلا يجرى لمضطره لان لا يباح بالاكراه
قوله سدر رفقه بالسبب انهم لا يجرى فالمراد بالسبب بغيره الروح وباعج: فالمراد
بالرفق في البدن قوله في جميع سواء المعتد اي بغيره ما يظنه انه يكرهه لا بان لا يجرى للطعام
سائغا قوله وله اي للمضطر بل عليه اذا كان فيه نفع والا كان وصل الى حاله الموت فلا يجرى

كل صنعة
في حق ما لا يجرى
دفع اجرة
لغافلها

ولا يجرى
الجرى

حرم

معنى
الرفق
بالبدن

منه حمارا حمة
كل الحمار

وقوله اكل في ميت اي غير ميتة نبي فيجتمع فيه مطلقا ولا يعارض كون الانبياء احياء
لان افراده ولا يوجب كفا كل ميتة مطلقا قوله القياس كونه هو المعتقد قوله ولا تقل
من عليه فصاحه وكذا مرئيه وهزلي ومثلهما في الحصة وناركة الصلاة ولا يبدل لهم طعام
ولوا مضطروا فلهذا لا يمتد الى الميت والميتى سواء الذكر والانثى وكذا ما الحقت بهما قوله الاصح
هل قتل الميت والمرأة الحرة يبيح وكذا الخبيث والمجنون والكلام فيما قبل لا يستلزم عليهم والا فم
من المعصية **تنبيه** في الطبخ او الشئ في ميتة غير الالهية المحترمة مطلقا وكذا
فيه ان لم يترك من الاكل لا بد منه في ولو وجد طعام غائب او اي ولم يقدم على ميتة ولا غيرهما
والا فمما عليه كاستيائى انما والمراد بالقائم المعصية غير المضطر والافال في النصيحة
ينصلي بين ما قرب مضطرا وغيره قوله وعندهم ميتة الاولى بدله قوله الى الثاني السابق والاصح
منه وجوب الاكل بغية من الرقيق الا ان قاتلنا فنبغ قوله او حاضره مضطرا او وجد طعام
مضطر حاضره معصية وم بوجه ميتة ولا غيرهما **تنبيه** بدله وهو قوله في مال
يحيى كحضرته في مال لقوله انما يفضل عنه اي عن غيره من سائر ماله وعندهم هذا شامل
لما كانا مسلمين او كافرين او مختلطين فراجع قوله فانه انما اي صاحب الطعام الذي هو الحاضره
المضطر اليه فلهذا مثلا اي معصية واحدة او اكثر ويقسم بينهم اياها امكن والا فتم ابي على ابن
وعالم على غيره وكذا في جوارحه وروحه والا فميتة بدله عن سائر قوله كذا في الكافرا فلا يوجب
ايتاره ظاهرا وان كان صاحب الطعام كافرا ايضا فراجع اذ الذي يظن انها كاعتسافه قوله
او غير المضطر اي وجد المضطر طعام حاضره غير مضطر ولم يجد غير ميتة ولا غيرهما لزم
صاحبه الطعام المضطر لم او في قوله وكذا كونه والمراد المعصية قوله الا ان كان له قال فخرجنا
بما شئنا الرقيق ان الاستاء عائد الى القهر والقتال لا يبيح لغيره من اهل بيته علم ولا يباله واذا
فلهذا ضمنه بدله في غير العهد وكذا في مثل العهد على المعتقد وظه كلام الله رجوع الاستاء الى
عدم الضمان ويخرج من الضمان منع المائدة وظاهر القهر به قال ابن حجر قال لا بد منها
فقصة وبذلك فارق منع الكه ميتة المسلم كما تقدم قوله وانما يلزم بعضه الا لعله في مضطر
لم يجب طعامه على سائر المسلمين وصاحب الطعام لبيح منهم فراجع قوله فميتة قال شيخنا
ولا يمتري حالا وارضى بدله لانه في مثل العهد على المعتقد وظه كلام الله رجوع الاستاء الى
اذا رضى ويخرج من الضمان لبيح الى بطله وعلى الاول ينبغي ان يستثنى الاولى في مال ميتة والمراد
بالعوض عن مثل ما تاومكنا ولا بد من سائر في عن طعام ويصلح عاريا بل اعادة
فان خاف من البذر لم يحنل بدله قوله ولو لم يذكر عوضا ظاهرا ولو مع العجز عن ذكره بغيره
عنه النطق فراجع ولوا خلتا في ذكر عوض وقدره صدقة المالك قوله فلهذا كذا اي انك
قوله بناء على ان هذا من اكل صبيحة الحرام لانه ميتة على المعتقد وخرج بما ذكرت
ماله بدل الحاضره طعامه في انا او يمين مثل كرامة او بزيادة يتغابن بها فلا يحل الميتة

قوله ميتة
وهو ميت
ولا يمتري
وتاريخ
الميتة
جائز

من الرقيق
اي الروح

قوله
اب

مطل

والمراد
بالعق

وبص
عاريا

مطل

وبينك للمضطر من الطعام بالزيادة التي لا يتغابن بها ولا ان يحنل في قتاد العقد
يلزم من اكله ولو لم يجد الحرام الا صبيحة او الحلال الا صبيحة الحرام اكله واقتدى قوله بلفظ
ا حلت عن اسم الفاعل او عن الكل المعقاب لبعض قوله جوارحه فليست واجبا خلافا لبعضهم
قوله ماتتكم كالميتة والخبر قوله اقل او عن الحرام من اكله او اكله او كان الحرام
في القطع وحده بالاولى قوله وكجتم قطع بعض الانثى اي المعصية قوله لغيره ما لم يكن
نبي فوجب في سنة والتى بعدهما قوله ومن المعصية اي على الفاطم فبدل انثى من احد
المسلمين لا في **تنبيه** **المسابقة** **والمسابقة**
الاولى ما حذرة في الميت بسبب الموحدة وهو التثنية واما بفتح الحروف فاسم للمال الذي
يجعل بين المتسابقين والثانية وهي افضل من الاولى كما بان ما حذرة في الميت وهو القليلة
بفان فضل عليه وناضلة غالبه وزنا ومعنى ولم يستف احد من المعصية في الايام السابقة
في تصنيف هذا الباب وكان الاستنباط ذكره قبل الجمل لان كالميتة له لنفعه في الايام يقال افر
للاستعانة الى عدم ترفق الجمل عليه ولا مثاله عما لا ينفع فيه ولعمري ترفق عليه على الجمل
وذكره عقب الاطعم لوجود الكتاب فيه بالعوض وقدمه على الايمان لعدم الاختلاف بينهما
قوله اذ قصده فان قصدهما في حراما ومباحا ابي كماله الاطلاق قوله ميتة اي المذكورة المسببة
وكمياتا على الشاء والخنا في بعضه وبكتمان بدونه واما الكفار فقبل الجمل لانهم لم يصح بيع السلا
وبه قال العلامة السبكي وينبغي ان يبيح فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بغيره الشريعة
والمسابقة كما صرح بالتحليل والابيل والبقال والحرم القليلة لا غيرهما من الجمل نعم يجوز المساب
على البقر ولا عوض في كل منهما مستوفى كذا كذا المفاضلة افضل وكذا تركها من نفعها قوله بغيره
او العريضة منها شئ النبل والعجوة شئ الشان فانه الاذ من قوله ورمح عطف عام لان
المزارع رماح صفار قوله ورعى به او مقلح اي لم يات بها بعد رميا اما شئها المعروف
بالعلاج والمراد التي شئ القاية بان يرضى كل منها الى الاخر فاما الاذن غلبت السلامة
وكذا كل انواع اللعب الخطرة ومنها اللعب بالحيثانية ويجوز التفرج عليها حيث جازت
والا فلا قوله لا على كرامة اي لا يصح المسابقة عليها وممكن ان كان بعضه وكذا جميع ما بالى
لان من اكل مثل اكل النابذ بالباطل وبتلك قال ابن شريح لو فزاهما الثاني على رقي
فوجب له او اقلال صفة او هل كذا الى موضع كذا او السعي الى موضع كذا او اكل كذا او سئل
كذا كان هذا لان منلال وجهه واكل مال بالباطل مع ما فيه من تركه كفى صدوقا وفعل
منكرات قوله صبحان هو عصى طويل طرفه مقفوع قوله وبدن قال شيخنا وهو ما يربى
الى الحفرة قوله وسبحا هـ اي عصى وكذا الغطس في الماء ولا يجوز على الرقابة والعقود
علم لا يتسبى قوله او غير نفعه ميتة او حية قوله وقام او يقال له خاتم وقسم وختم

الميتة

قوله

فيه

لهم

بها

مطل

والعقود
علم لا يتسبى

قوله ووقف على رجل واحد ومتابعة اقدم او متفق قوله فصل قال الشافعي شامل للشم
والسيف والرمح والسكين وكوسا وزاد بعض الكنايين في الحديث لو جراح وركب حكاية وشبهه
قوله ويمنع بكسر قافه وقد يفهم ولا يرد قطار عشره ركائنه على سبيل لانه كان لا جمل
ان يربطه فزانه ليسم وما يتقدم رد عليه حتمه قوله لانهم اي من جهة ملتزم العود
ولو غير المتتابعين واذا فتدت وجبا حجة المثل على المعتمد قوله كالا جارة نع
ينفتح العقد متتابعون العائد قوله وسرط المتابعة هو مفرد مضاع فيبع
اي سر وطا وهي ثمانية علم المبداء اولغاية وتساويهما وتغيرهما المركوبين والحد
جنسهما واحكام وصورتها ومذكراتهما منهن والكان متبوع كل منهما وعلم العوض
المشروط قوله علم المرفوع والغاية المتبالي شرط او بالعرف عند الاطلاق قوله او تقدم
غاية او متبوع بلا غية او ووقفت المتبوع في انشاء المتبوع قوله مثلا يجرى ذكره
ليبدخل البعير والبغلان والحارث والبغل قوله اصحابها في اصل الرضه نعم هو المعتمد
قوله اصحابها المنع هو المعتمد قوله والعلم بالمال اة اي جنسا وفصل في العين وصفه
البعير فيها الزمة كافي الاجرة قوله تسد مخرج والمعتمد الصحة قوله لم يجرى هو
المعتمد قوله يجرى في الاصح هو المعتمد بقوله ابل ومثله كل ذي خف قوله وخيل وكل
ذي حافر قوله ينفق ولو شرط خلافه شيء من ذلك فتد العقد وفي الاطلاق يجل على
العنف في الابل والجد قوله فالسيف يتقدمه اة وسبق الاقصة يتقدمه بجره من عنده زائد
على قدم عنقه من الاله شبيب على لو شرط السيف باقدام او زرع اعيش من
اخر المبداء لانه اوله ولا وسطه ولو وفق احداهما لغيره بعد جريهما معا فهو
متبوع والا فلا قوله شرط للمناضلة اي زيادة على الشروط السابقة كافر شرط
عشرة وهي بيان المتبادرة والحيطة وبيان عدد النوب وعدد الاصابة وقدم المتبوع
وقدم الفرض وارتيقاء وصفه الرعي وتغير الفرض والسهم وبيان الابداء بالترتيب
والمعتمد انما من روي وليس مروي للضمان الا بقاء الباك وعدم الاصابة فقط
قوله يبيد بضم التال اي ينفق قوله واصحابها هو المعتمد وان جردا ما لا تادر قوله وعدد
الاصابة هو المعتمد قوله هو المخرج هو المعتمد قوله طول او عرضا وارتفاعا وغلظا قوله
كالسهم وهو بالثمن اجمع ثم النوب الثقيلة الجلد البالي ويندب وقوف الرتقاء صفا
فان تثار عول في موضع وفقد منه واحد بعد واحد قوله في الاصح هو المعتمد قوله
ولا يشرط تغير نوع في العقد هو المعتمد وخروج بالنوع الجنت كقوس ورخ فلا بد من
بيان قوله بيان الباك بالسهم فلو روي غيره قبله لم يجز ولا عليه سواه فلو اضطر
او اصاب قوله لانه لا يجرى الا بوقوع منه انه لو وقع هاذي الى غيره في كل جانب جاز
الا فراء اذ لا مانع قوله وقبل بالسوية هو المعتمد قوله بالتفصل بالتصاد المهلة لا يفرض

الشم

الشم بضم العين اي جالبه ولا يفهم بضم الفاء اوله اي على الوتر قوله ثلثا وثلثا وثلثا
الشم من الشمس قوله وقصد اي موضع لو كان باقيا اصابه منه قوله فلا يجزى عليه اي ان لم يجز
العرض في الموضع المشتغل اليه فلا ينافي في فاق الرضه كما اشار اليه السهم فاما مستلثا من السهم
الوجه في كلامه وان كان المعتمد حثا عليه فيها فقام له نعم ان عرضت الرمح بعد الرمح
وكامنا اصابته للعرض في غير موضعه بوسطه الرمح لم يجز عليه وجل يمين الرمح
كلام المصنف على سبيل يترب حضور ساسه من غير الفرض ليشهد على المصنف
والمنحط ويطلب منه ما عدم مدح الاول وعدم الثاني **باب الاما**
بفتح الهمزة ولعل ذكرهما بهذا العلم احتياجا ما قبلها اليها كانت وقولها لبيان الفضا والاحتياجا اليها
فيه وذكرهما للذكر لانه احد قسميه يمين وفيه كفارة قوله جمع يمين وهي لغة اليها يمين
وسميت بذلك لانه كان في الجا ملة اذا حلفا حسم اخذ يمين صاحبه يمينه واليمين
والقسم واليمين والابلاء الفاظ متداخلة وفيه نظن لما مر ان اليمين اعم وسرعا تحقيقا
تحمل كسرها يمين الثانية قبل وبفتحها سواء كان ذلك الامر ما ضا واستغنى عنها او انما فيها عا
الى الله او جاسما فالمراد احتمال الصفة في ذاتها لا في غير تحقق الوجود او العلم فيجوز بالخفيف
لغوا اليمين وبالمحمل كولا من لصدقه بتحقيق وقوعه مع عدم نص الحث فيه وانما هت
في قولنا قلن الميت لعدم صدقه بتحقيق عدمه ففيه شك من جهة اليمين قوله بل ان الله عز وجل
غيبه كالنبي والروح قال الشافعي اخذت ان يمين معصية وجل على الزجر عنه والتفتيح كسرها
قوله بان يحلف اي المكلف المختار ولو كان قد حلف لسك ولا بد من قصد اليمين كالباني قوله بان ينفق
اي ينفق مشاة الذات او الصفة وظن من انهما السامع يمين كقولنا ان الله اولم انة او بصفته
الله كذا وفيه صريح التامني لكن اعلم شينا خلافا وان ذلك يمين في او الصفة هي مانعة فلا ينفق
ما يفهم منها ما كان في قول الذات وهي العلم التال عليها وادع او مع الصفة ومنه يشد خفي
ما بعده قوله سبب نصب على الحلية او تزج القاض او المصدرة اي لانها لا تنقض قوله فهو يمين
هو المعتمد قوله كوعظيمة الله فالعظيمة صفة فتضمنه له تحجب الوضع في كلامه ومنه مستف
الثلاثة والشم واليمين واليمين قوله وبالفرض اة بكلامه الحرفي والتفصي وبالفقه ظهرا ثار بها
وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين ما لم يرد بالكتاب الحرفي او كقوله او بالقرآن الخط او بالقرآن
الاوراق او غيرها قوله وهذا الله يمين صريح اة جريه والا فكنا به قاله من جنس الرمي وقت
الكتاب والمصحف او القرآن كذا ما لم يرد ما يقتض **باب البيعة**
الذي يقتض في صفات الذات السوية القائمة به في الازل اما صفاته السلبية وهي القائمة به
كن ذلك كعدم جسميته وعدميته وصفاته الفعلية كزجرته وخلفه ورحمته وهي الثابتة له فيها
بزال فتد في كنفه الاولى وقال القاضي ينفق اليمين قوله حلفت او اهلقت وكذا عزمت
او اعظم وسميت اولمرد ولو حذفت لفظة الله لم ينفق بها وان نقا قوله افعال ان فعلت اة

باب الاما

يمين

اليمين

والحلل بذكره حرام ولو قال يعلم الله او يشهد الله فان كان صادقا فلا يمس او كاذبا
 حرام بل ان قصد ان الله يعلم ذلك وهو كاذب فيه كفر فانه النور وبنيته عنينا فقه
 وبني والله اخرج اوجع بينهما خلا فلا بد من الصلاح فان القاضي **مس** لقولهم ما لو دخل
 على صلحيه فارد ان يقيم له فقال والله لا نقيم له وهو كاذب في قوله بذكره
 اخرج الحرام والمكره صاذا فاكاه او كاذبا ما ضا كان او مستقبلا فعلا او شركا وعلى هذا
 فتعلمهم اليمين المرفوعة بيمينه يومين حيث افطاع الحال به الامم حيث ذامها فراجع ذلك
 انما كرس اليمين لانه ربما يجزى عن الفداء **مس** وكنته ثوبه الشيطان به الموضع له في التقم
 كلف الحرام الحلال حيث اوزع قال الامام الشافعي رحمه الله عنه ما حدثت بانه حلال فاد
 ولا كاذبا فقط في مظاهرة اي لبت مكرهت ثم لو ثبت عليها فقل واجب او تركه حرام
 وجبت او فعل مندوب او ترك مندوب **مس** قوله عصى بجلده اي من حيث الشرك
 او الفعل لا من حيث اليمين كالتقيد بالبناء **مس** نعم لو انك سقط الواجب كقول
 وكاه كناية لم يعمد كذا قال وفيه نظر الا ان ادوا فاكاه اعم الحث كالو حله لا ينفك
 زوجه فله طريق ان لا يحنث بان يكفها ويبرئها ويبرئ في قوله ولو كان الحث وفي عكس ذلك مجز
 الحث ويجعل الحث في تركه الى ايجاب فعله وفي فعل الحرام بشكره وفي قيد اليمين والافترس
 مطلقا فاليمين مشاخصا ولا بد من العلم على الشرك فراجع **مس** سزا كيري انما يثبت في المستعمل اي فيها
 يمكن فعله او تركه بعد حلفه وان سبق سبب اتم الوصل ان ترك واجبا معينا كاذبا او فعل حراما
 كذله فهو حاشيت مجز حلفه ومنه من الحلف الماضي وتكذبه فيه الكفارة خلا فالله اعلم
 قوله فلا فضل الا ان يندب عيم حيث نطقها لاسم الله تعالى ان يعلف به غرضه ديني كان لا باكل
 طيبا ولا بليس ناعا كره وفي عكس يندب حيث قطعها سواء قصد للناسي بالسنة او لا وقار
 سكتنا بنظره في فضل الحالى وهو المعتذر في ولا تكذبه في نو كيد الكلام انما او نطقا ما ضا او مستقبلا
 ومنه حديث والله لا اغزوة فري **مس** في صفة كفارة اليمين من كفر
 بفتح الكاف وكلف الفاء وهو السنة واصلة في اللغة لا بطلت الا على اكثر جهتي **مس** في حاشيت
 او ضيقه سعيه ونطقه استاجاز في هذا المسم وزاجرة في حق غيره ومميت بذكره لا غلب الا اسم
 في قولنا باح كالمندوب ثم ان كان عتدا ليمين طاعة وحلتها معصية كان لا يبرئ ثم نوى كفرة اعم الحث
 او عكس كان لا يصح فرضا ثم صلاه كفرة اعم العقد كذا قد لو وفيه نظر بما مر فان كانا مباحين تعلف
 بهما لكتبا بالحنث احق لانه المبرر لهما كايان قالوا في حاشيت ابي حنيفة في الحصل السنة الاول من سنة استثناء
 اي في الحصة الرابعة الى في الصحيح لا اعتبار بوقفها على تعدد السنة فيها في حاشيت اي المكفر الحث
 التبريد غير المغلبي ولو كان في حاشيت اي اعتاد بغيره في فضلها ولو فرض في جامعها على المعتذر فلا ف
 لاي عبد استله في وقطع اي عليه اخذ ما يان في حاشيت متاكها ولو في عطف ايام ولا يجز
 اقل من العشرة في كل مستكر من حث فلا يكفى اقل من مائة واحد في من غلبة المعتذر في القطر
 في بذكره

مسألة
اليمين

ويحصل
الحث

مسألة
عقد
اليمين
طاعة

فان بذكره اي بذكره الحث الذي حث فيه وان لم يحلف فيه او ادى عنه غيره باذنه ويجعل عود عود
 فيه بذكره الحث العلف من المقام قبل فمأذنه قوله او كسوتهم اي العتق فلا يجزى دونهم
 ولا ان يطعم بعضهم ويكسب بعضهم لانه تلغيف من فصلتها في ما يمتنع كسوة ولو منحت
 يومه جلد او ليد او زينة حيث اعتذر واجبت الامام مالك واحد شاة العدة قوله كسوتهم
 ولو بذكره على المعتذر او كسوتهم الواحد فلا يكفى دفعه لا كسوتهم واحد قبل تقطعه قوله
 او عاتمة او مقنعة او طرقة لا تلتفت وبيع وطائفة وقصادة وعصابة في اوان هو المبرر
 وهو ما يند على الوسط ليمتد العدة في اورد وهو ما يند على الكثرة كالغفلة ويكفى الخذل
 الذي يجعل في اليد عند شحنا الرتلي وفيه نظر بما مر في العتق قوله لا حلف وجوز به وميت
 ونقل ونحوها قوله ولا تنطقه ودرج ولومى هدير كالزردية المعرفة في فيجوز بذكره بذكر
 وفيه من وعامة ورياء وكفها الكبر لا تكفى الشرا ويل ولا الشياك وهو سزا بل لا يصلح
 الى مركبة صغير فانه شحنا الرتلي من جهة في انتظاره ولو فوق متانة الفضة وهو باقوله وكسوتهم
 اي لا ينجح صومعة الكفارة في قوله ولا يكف عتد ولو مكابا بما لا يكفى سته عنه في ولا الاظر
 هو المعتذر في بل يكفى اي العبد بضعه ومثل جود السنة والفلس قبله لا الحجة عنه في لطفه
 كانه احسنه عن كفى عتد في صام بلا ذن ولبت له منه والغرض ان يفسد في خدمة سته كانه كره
 ولو باع لم يكن مكسبه منه ولو اجره فلا يكسبه منه ولا يهدم الابادته في فلا يصح مروج
 في والثاني اعتبار الحث هو المعتذر **مس** في الحلف على التكنية
 والمساكنة وغيرهما في فليخرج اي على العادة فلا يكفى العدة وفي مسبه كذا بشرط
 ان يندى الحث على الخروج المعتاد ولا يكفى اذن البايين فله الخروج من الا بعد الا ان كان
 بصعد حتى استطاح اتم او منع من الخروج قال شيخنا ولبت من المنع حلفه غيره عليه بعم
 الخروج في او فاما على نكته وكذا على معتد او عرضة اعلى ماله لو اذنه معه او تركه فيها بطر
 فان لم يحنث لم يحنث لبله كان او منار وان افضله لا ماله ومن العتد ضيف وقت الصلابة
 في لم يحنث بكنه وان طال زمنه في عاد اليه اي الى جميع المشايخ اي مع تعدد ما في في ولو حلف
 لا يحنث او لا يحنث معه او لا يحنث بهما في في سنة التله او طلق فان نوى شيئا عمل به في
 لنوى ان لا يحنث في البلاد حيث يسكنها فيها ولو في طر بعد عنه من طر فيها في والثاني
 يحنث هو المعتذر عند شحنا في ولو حلف اعم سنة استثناء مختلف في الحكم والمعنى ولم يجز
 لما ضابطه يحنث من ثبات افراد ما فيه في في حاشيت مختلف في كل واحدة منها في اولها بذكره
 او لا يحنث او لا يحنث في البلد ولا يحنث في سنة استثناء منه الا هو ان حث فلو كرس الحلف
 فيها كسره الحث وكذا لو حلف عليها وخرج فيها وكسرها منها فحنث ايضه ومكنا في حلف
 قتل قال كذا لبت فانت طلق طلقت كذا بضم طاء في حاشيت ولو حلف لا يلبس الى وث
 كذا فاستدراج في حلفه حث او لا يحنث في حث كذا كذا في ايام فانما هو ولو شق في حث

مسألة
بذكره
في المشايخ
وغيره
على ما يند
في حاشيت
اليمين
مسألة
بذكره
في حاشيت
اليمين

والنهار

الارسطو
مع الفيلسوف

والغار والبصل والخمير والحل والسجج والنز بالمشقة الفقهية ونحوها في وحلق قال الدمري
بالمد وظه كلام الفقهاء خلافه فراجع وهو ما يركب بصناعة من الحلو وغيره بالنار كالشاة مع العسل
والحلوى خلافا لما كتبه القاندي والمراد منها الاغمي وقيل يتركب بعلم في النسخ الاسلام بسمك الفكرة
للانص والحلوى فيه نظر فانه لا يشا ولا يلو منها حاضرا حنينة كالزنان والعنب والاباق
قوله وفيه اي في تناول الطعام منها المذواء وهما ادمها الا يشا ولهنا وفارقة الزبا يوجد على الطعم فيه
قوله لهما وكذا ينفذ اجزاها في الذوق ولد وكذا حنينة قولي ولين وما يتخذ منه كجبه قولي فمن ومنه الطلع
ومثله الجازي حنينة به فالهنا في اجمعه ولا يحن بغير ما كوله منها ولا يصنعها ولا ياكل به عضاضة فيها
او غير عضاضة من منها وامر كما من الحنطة واليهما في وطرفي غضا اي لا يحن باكله الا بهن العادة
ياكله فيحن به **فصل** لا يشا ماء البهي والنيل او الغدير والميرة لومع الاشارة في حنينة
بالش من منه او حلق لا يشا منه حنينة يشا بيد او فم او كوع او باناء او غيره في حنينة
جميع ما قلتم عند الاطلاق فان اراد الى الحلق شيئا معيار يرجع الى ما اراده كانه
فصل في المسائل المشقة قوله المشقة
بالمشقة او المشقة واخذت بطن بطنها ولم تسمت واكتفا شيئا منها في الاغمي او بعضها
ما غير ما يدق مدركه كايان فان اكله كله حنينة باقر من من افروا حدة فتعند في الطلاقا
قوله لا حلق الا بعدد المراد بالجميع ما المكا اخذنا طباية فلو اخذت بطن بطنها من من صنف بطن
الحلوى مثل المشقة كذا غيرت افراده كغيره ولو حلق لا ياكل منه او لياكل منه منه كفاة البعد
حنينة وبراء والمانع مثل ذلك ايضا فلو حلق لا يشا او ليشا او ليشا او ليشا واخذت
بمانع آخر وامتنع بجميع اجزائه لم يحن في الاول ولم يحن في الثاني لا يشا بالجميع او ليشا
كفاة من بعضه فيهما براء وحنينة قولي او لا يشا من من او من من ومانع قولي لا يحن منها في العادة
حنينة النقي فان لبنتها معا او من بيا الزمة كفار نان **فصل** ولو كرر اليمين على شيء
واحد فبأن فيه مانع الالباء وهو ان قصد الاستثناء او اطلق وتعد الجملتين تعدت
الكفارة والا فلا في حنينة اي لا يقبله نفسه والا حنينة لان قولي البتة حنينة قاله في حنينة
قوله واما ما او يشا حنينة ثلث الطعام قولي ثلثا او بعضه في جميع ما ذكر قولي بغير حنينة
بغيره لو ثلث يقصد حنينة قولي وان ثلثه اي ذكر الحلق في ثلثا والا فلا يحن قولي حنينة
خلافا للاحق الثلثة قولي فيه قولان المعتمد منها الثاني وهو ان لا يحن الا بعد رجوع الغد
قوله اصحها عند البغوي الاول وهو حنينة بمعنى زمني امكان الاكل في الغد وهو المعتمد
قوله اي بعد بضم اوله وكذا يانته من الاعداد لانه العدة
ليقتضيه حنينة الى حين او زمان او دمت او مدة في سنة او بعدة او حنينة او حنينة
او حنينة او حنينة في حنينة ان تمكن من الهطاي فارقة الطلاق بانة
لعقيد وحناو عدا لا يحن بمرسى قولي فتبج الا ضابط اياي بما يبطل الصلاة

ای بالشاء
اول الشاء

قوله لا يبيع مال يزيد او لا يبيع لزيد ما لا اعلم المعقد قوله لزيد البع وبه خذ منه ان عدم الاذن
مثلا قوله وبه اي البيع وكذا غيرهما من سائر المحلوس عليه وان اضافة الاملا لا يبيع كان حلالا
لا يبيع حلالا او مستلحا ليد في بيعه على الصحيح ولو في العبادات الا في التملك فلو حلف على التملك
كان لا يبيع بها فاسدا ففعله حرام به وان علم ان الفاسد غير لباطل فلا يحنث الى الفاسد على احد
بالاخر فانه يحنث في وصية وسهبة منه ويحنث في الاعانة ووصية ووقف وكذا اجارة
وضافة ونذر وكفارة وزكوة ومية يوان لان الهبة مائة عليك تطوع في جهاد قوله
لم يحنث به به ولا مية ومرفعة ونذر وان ظهر في وضافة وعاربه ويحنث بصدقة نحر
او نقل ولو على غني وذبح وبعث وابراء ووقف وبذلك علم حث من حلف لا يصدق
على عبده فاعطاه او على مديته فابراه في بيعه لو حلف لا يملكه ففارسه حث قال الزركشي
وحث بعد ظهر البرج لا قبل فراجع من **باب** قال شيخنا السيد العيني تابعه للوقوف
حكمة كلبه الموقوف وصدة ووبره خلانا بالبليغ فانظر وناك قوله وقال الاول لصدة اقصا
سما الهبة فانما يد باليت ما قابل الصدقة والسهمية وما في من مائة ما كان في **باب** حلف
لا يبيع به حث بخر صدقة وابراء لان زكوة قوله لا ياكل اة والبيت والركوب كالاكل قوله مشاة
معا او مشاة لان الهبة منزلة على ما استلزم وهدى بنفث في ينفث اي ينفث **باب**
حلف لا ياكل مما طبخه زيد حث بما وقف عليه وهدى حث بنطخ لا يغيره لك كقطيع لم وضع
ماء ولا ياكل مما خبز حث بما وضع في الشفة او لا يقطع بهن السكينة بغير حرمها من الجان
الاخر حث او لا يبيع بهذا القم في دبره بعد كذا الا في لم يحنث لان القلم اعم من اللسان
لا للشفة او لا يبيع حث بخيال وسواء ودخل وطوق وخام سواد مذهب
او فضة او لا يبيع خاتما حث بلسه في الخنصر فقط او لا يبيع حث باهرام بفرص او نقل
لا بصلوة جنازة او لا يزور فلانا في بيع جنازة لم يحنث او لا يبيع به ماء ولا ياكل له طعاما
واظلف فقيض لم يحنث بسك مائه واكل حث او طعامه فانه يمكنه بوضعه في فم على المعقد
وسنل بشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجع قال شيخنا الزملي لو حلف لا يبيع به ماء
او لا ياكل من طعامه فقيض لم يحنث لما من وجه نظر الفرق بين سنا وما من فنانك ولو حلف
لا يبيع به ماء فاكل حث او لا يبيع حث وكذا عكسه او لا ياكل حث فليكن في حثه كم
حنث وعكسه **كتاب الذم بالمعصية**

حلف
ميت

حلف
اليمين
الحق
من العبد

كتاب
الذم

كتاب الذم بالمعصية

من لفظ الوعد بشرط او التلزم باليمين او العزم على ترك او تركه عن التلزم قوله ثم تنهت
اي مشانه ذلك فلا يرد ان تنهت الجاه فكون وعلمه ذلك ان اركانه ثلثة نادر ومنه
وصيغته وعطه النادر اسلام واخيلا ونفوذ ينفذ فها ينفذ فيصح نذر شكران وتنهت
منه ولو في الاموال وريق كتمان ولا يبيع نذر صية وجنح ونحوه وكافر ومكر
مطلقا ولا يبيع فليس في عين ماله وانما صح وقول الكافر لعدم اعتبار القرية في الوقف
ومرط الصفة لفظ يبيع بالتمتع وفي معنى اللفظ اسارة الاخرى والكتابة مع التنية ولو لم ي
ناكف فلا يبيع بالنية وثبت شرط المنذر في الجاه وسوا التملك في الخصم وعطفا وغضب
عليه نذر ويقال له نذر غلق وبها الجاه وغضب وغلق في الفاظ مشادة والغلق بالغيب
المعجزة وفتح اوله ويقال في الجمع انه ما غلق به حث او منع او تخفيف حسب فله على او فعلا
وام يقل له بخلافه بل ينفذ في فلفظ كفارة يمين قال الامام نعم ان قصه لثقت لزم
ما التزم عنها فراجع وحملت الكفارة ما لو كانت بالصدق فبحسب ما يفي الكفارة او الذم كلون نذر
العقود او نذر مدح وجر وعطفا على مدين مضانا اليها كفارة اي فعل كفارة نذر فلو قال فعلا نذر
في نذر الجاه يمين كفارة وقبته من الف والزمه في نذر التنية في من الف ونفيها اليه ولو قال فعلا
فلفظ ولو قل فعل كفارة فانظر وله اذا خاشع في جميع ما في الرجوع عنه الى غير ولو غلق
ولو قال نذرت لله كذا فيممي الا ان نفي الذم ولو قال نذرت لفلان بكرا فصيح في الاخر **باب** نذر
منه بذلك لما فيه من طلب ليرى ويرى من صدق ولو مع التعليق حذرت نذره خشي بالحق
التعبد المستمرة والتمتع بها اعم مما في نفي السكر كذا النذر كان سقاة واه كره ولو بعد طلب
الفصل ويعلم السقاة بطلب عند رغبة وفي الحق ما في التيمم ولا يصح ان يعلق عليه السقاة
او غير كعت وصلاة وصدية ومال للفقراء او معيها ولو جنبا ورقيها وبسطة عدم ردة
لميت الا في مشد صالح فينفذ به بسببه مثلا او للمعينة المطالبة به ولو قال ان سقاة الله في نذر
عتت بحال كذا او دار زيد او فعل الف دينار فلفظ ولو قال صدقة فلفظ او ان دخلك الدار فلي
صدقة فكذا الجاه او ان سقاة الله مريض في الصدقة فيبذل من صدقة ماله للفقراء ولو قال
جعلت من لبيد مائة مائة وصية في مصلحة الحق السقاة ولو قال ان حصل لي كذا او حيت له بكذا
فلغف فليمنه ذلك لا على الف ولو بغيره مائة الامعية وطلب كرام وسنل يمين نذر الجاه
لان في مقابلة غيب ومع لزم نذر ينفذ به منه ويحب لو فاء نعم قال الزم كشيء نفي به اليهم
لنعم فيه كفارة فراجع ولا يبيع نذر معصية لذاتها ولا نذرها ولا نذر كذا ولا خلايا الا في
كذلك ولا واجب اي عني مباح اي اصله وان طلب نذر بالحق ينفذ على عبادة
على المبرح مرجوح والمعتمد ان لا كفارة فيه فائلا قال شيخنا في سره يقع كثيرا من افسد
من آخر ما لا ان نذر سلفه كل يوم كذا مادام الفضا او في منه في ذمته فالمرحى صحه لان فيه

نذر

عطا على امرئ اي او منعه عرف فلا قضاء له او صدقة او عطا على منعه وسئل عن منع العام او لغيره
بعد الاضرار للعدوق ومثله السلطان وسئل بعد الامانة والعام على النقص هو المعتمد وخرج
اي من المنع في قضاء نذر صفة كان نذر في المرض اي بعد الاضرار فيكون فيه طهران ولا عذر منعه
طريقا لقطع بوجوب القضاء كان نذر من اي ما ذكرنا بقوله فان منع او وحاصلا من حيث الخلفان
ان لا خلاف في المرض قبل الاضرار في عدم القضاء وكذا لا خلاف في وجوب القضاء فيه بعد الاضرار فراجع
او نذر صفة اي معيته في ذي مالي نذر صفة جميع النوافل دائما وان يقع فيها كذا او
بغيره لوف ثلثه عند مقتضى كذا لم ينقض نذر عافية في ابطال رخصة الربح في وقت
اي معين ولو نذر صفة ركعتين فاحرم بازيع لم ينجح على المعتمد وقال النووي في نذر
او نذر واحد وان نذر شيئا لم يزلما او نذر صلاتين لم ينفه صفة بستم في نذر من اي
في فعلها لم ينع عن فعل ذلك فيه والآن يصح النذر ولو نذر ان يصلي في افضل الاوقات او اجبا
الى سنة في ليلة القدر او نذر ان يتعدى به بعبادة لا يفسد فيها احد فيلحقا وصدق كان وعجز
عن القيام فيها لم يضر في فعلها اجبا من امره الاغناء فراجع او عرق وجب القضاء للصلاة
والصبر اما في الصلاة بان يمنع من فعلها كان او كرمه على فعله يبطل وجب القضاء ويجب فعل
الصلاة في الوقت المعين كمن امكنه في الصلاة الا في مثل ذلك فيبعد ان ليس المراد بقوله منعه ما
ينقض اليها المصلحة الشرعية وانما المراد به الصدق بغيره في نذر وعجز وعجز بها سواء كان في النذر
او معينا ولو عجز تحت نذر ولو اطلق ما في الصفة كفي اقل فصول من غير نذر نصح في صحة
نذر المعين من الجحش تاما لزمه حله ان امكنه ومؤنه عليه فان عجز عن اتياع منه جزؤا الى مكة
اي حرمانه لم يعين موضع ما منه والا فالبطل ولو عجز وقام بغيره بعد نذر اه قال شيخنا ان كان
يجزى في الاضحية والآن لم صرف لهم حيا فان ذبي من نضرة وفيه نظر فراجع على ما مر من نذر
النذر غير نذر كسنة او طهر او لا وجب صفة فيما نذر كسنة او طهر او لا وجب صفة فيما نذر كسنة او طهر او لا
وصرف نذر في مضاهاة في العقار ونحو ما ينفق نذر ولست في حكم مكة النذر لونه واخذ من
الفقهاء ومنهم من يوجب صرف ذكاة المكي عليهم ويعلم بهاء الخضر او امكنا والا
كفي ثلثه منهم على مثل بلد مثل مال كان فيه كافي وكان كلهم كفايا وسئل واجب الشئ في
بالنذر في حق ذلك من حيث وجوب صفة وتخصيصه امه ونحو ذلك كالبالي في نذر الرقية الكافرة وفيه
مشقة انه شرط صحة النذر ان لا يكون اصل البلد كفايا لان النذر لا ينفق كفقار فراجع لزمه
اي صرفه الى فقارة ولو يغير في حق لان نذر النذر لا ينجح لايصح الابا لم ويعلم امه كات ولا يجوز ثقلها في غير
ولو نذر الصدقة على ميت او قبعة فان لم ينفق ثقله وجرى عن بقية ذلك لا يملك في صح
النذر والافلا ولو نذر نذر قايمة عن من نذر ان ينفق في نذر صفة له ان لم ينفق ثقله
في مكانا بخلاف الزمانا كالمسجد الى ام هذا الاستثناء من حيث الشئ في نذر نذر في ضا او ثقل
في مسجد لزمه في اي مسجد شاء ولا ينعين عنه شئ منها وفيه بها نذر في بناء فلا ينعين وان صالح
الحديث

في فضل
الصدقة
مطلب

مطلب
الهدية ان ركعتين بعد عمة وصح في الرقصة هو المعتمد ونقطة اه ونقطة سنالك
اه الصلاة في المسجد الى ام عانة صلاة في المسجد المبركة الشئ وبما فيها في الاضحية وبما فيها
فيها سائر ما واه الصلاة في المسجد المبركة الشئ بصلاتها في الاضحية وبما فيها صلاة فيها
نحو سائر ما واه الصلاة في الاضحية بحسناته فيها سواء مطلقا اي عما عداه وان وصفه به من
طويل او خفيف وكثيرا او قليلا او الموصلة شئ ذكر ذلك في نذر او نذر قال شيخنا ان عرق الرب
والعصاة على بقية عجز او با ما قلته وكذا الايام وهو في كل عام في الرويت صدقة وان
وصفها بغيره او نحو من كعتان اي يتسلم واحد فلو نذر عليه ان يصح امره على المعتمد
عند شيخنا الثاني من انظار الشئ السارح الى ذلك الرقاب اجزا كاملة وان قدم على ما عني
نعت ولا يلزمه بد لها الويلقها من واجبة ولا اخذ يد لها منه ملكا ينفق فيه او نذر
صلاة فاما اي نذر القيام ثقلها معيته فلا بد ما لفت صفة عليه طول قرأة ويكفي في نذر
في الركعة الاولى كالجمعة وغيره ما لم يرد اكس ويكفي فيه اقل زيادة على ما ينفق لاما في غير
على المعتمد او الجمعة سواء في الفرض او النفل فام يكر نطق بلها يصح نذر الصلاة العليا
من فضل الكفارة الخيرة وهي العتق ونحوه على المعتمد ومنه خالف ما ذكر من الاضحية
وقالت لا ينفق نعم لو نذر القايمة كما عطي فعمل في الصلاة في غير القيام اخر في نذر ما عني
فلا نفوت قبله وان طال الفصل كما هو في كل سنة ويكفي ان لا ينفق قايمة الاضحية لا طلبها
صادق في وقت كرامتها كالمو نذر ابد ونظره مالو نذر ان يصلي ركعتين كما عطي فعمل
في وقت الكرامة فراجع

في قضاء

لغة الزام ونحوه وشرعا الحكم بها كذا ذكر ومطو فضل من الجهاد ويحاج الى قول وشوق
وقول فيه وحله ولاية وصيغة والمولى مطلقا ما الاغنى او نذر باذنه وشرط نفوذ نذر
فيما هو فيه واعيان اسلمة كالبالي والمتوفى هو النائب وشرط صحة نذر فيما هو فيه
واعيان اسلمة اليه والمولى فيه هو ما ينفق فيه وشرط جواز نذر نذر نذر في الانكحة
والدعاء والاموال او غير ذلك وحل الولاية فكان نفوذ نذر ويشط نعت ببد او حلة
او اقليم او غير ذلك والصيغة اما بكسابة او بكسابة او رسالة او اخبار عن نوق به او نذر ذلك
وهو صحيح كوليته القضاء او خلفك فيه او ايتك فيه او افضي بين الناس او احكم
بينهم او كسابة كاعتد عليك في كذا او فوضته اليك او ايتك فيه ووكلك فيه ووقفت
كالوكالة ولا يجوز عقد القضاء او الامانة بترك او نحو ولو من غير بيت المال لا يجوز
لا حرمه اخذ شئ من بيت المال نعتي وكان مكسبا والا فله اخذ كفايته ومونة في حق
بجى للمال من نذر من بيت المال من عمله مصلح عامة للتعليم كانه مؤذن وحجب حقه
ومنه ومعهم قرآن او علم شرعي هو اي قبله فقبله فقبله في بيت الامام وجوب لان في
فرضه عني كابقاع الحكم بين الخصاصين وعليه لا يجوز مساقاة عرقه عن فاضل كالحجتي

في فضل
الصدقة

وهو افضل
من غيرها

مناقاة فصحاء عام ينسب لغيره في المناقاة فقط وهو ما قد متافذ العرب من وطنه ونحبه عليه
لو شيع ولا يفسق با مشاع ولو توقف على بطلان وجب بطلان ولا يملكه الاخذ ويذكره لئلا
يعزل كذلك ويندب بطلان لغيره لصلح ويجزم العزل لصلح ولو با فضل منه و يفسق
طالب عزله ولو بغير بطلان مال يكن مولى معتق نعم ان كان اطلع للناسه او انزل ليعزل
الناسه او اقوى على القيام بالامر والنهي في الحكم فلا كرامة منكم في المفسدة فلا يقول
نربا خاملا اي غير مستحق وبك ان هو من غير بطلان ولا فلا كرامة بالناسه
فلا يفر من غير بطلان امر القضاء بطول الباطل وبذلك فارق كل الجاد ما يفتي في غير
وخط الغايه ولو في الواقع ويندب فيه ان يفتي في نسيان احكامه ولين وقطنه وينقظ وق
وسكنه كايما صحيح الى الله والاعضاء عار فابغضه امحل ولا يفتي فتوعا سليمان الشفاء
صدوقا والاعضاء ولا يفتي في الاخذ مال على القضاء الا في الاجرة ان لم يكن له شيء في بيت المال
تجميعا وان كان سعة ثقلنا بصيرا ولو بغير واحدة او لا يفتي فيها او عكسه قلل وفي سبب
انما لا يفتي في ذلك كالا عجم وخالفه في ذلك قال لا يفتي في الحكم الا وقت ابطله وليت وقولا
في غيره ولا يفتي في التبع لاني اتم كنعم على المدينه لانه ولله في امامة الصلاة فقط
كذا قال او يقال ان كان قبل عاه او هو خصه صفة له اقامه مستغنى ناطق ولو مع كونه
افضل لا رقيق ولو بعضا وامراة وخني وان كان ذكر او كافر ولو على كفار فان وقع
فوق ثقله يفتي في الولاية والزمان لم يفتي في اقل عهدهم لانه حكمه واخرى من فمناشدة
ومقتلة من مختار كان وقتت عن مختار مكلف لعله من ذلك بالاولى او هو منه
ولا يصح في المستغنى دون محيى لفساد كماله ويصح كونه اميا او لا يعرف الحساب لم يعلم
منه منعت الا خشيته وما بعده منعت الكتاب والسنه قال الماوردي وان كان الاحكام في الفقه
مختصة اية وكذا احاديث السنه ومنه المراد من معرفة الكتاب والسنه التي يتوصل اليها
الاحكام الشرعية منها غير المتصل فينبغي العقل والمنطق والموقوف وغيره من الامور المتصل
عالم ينقطع احدهم ولا يفتي في ابتداء سنه الى سنه فان سقط فيه القحالي فهو منسل او تابع
ايضا فهو الموقوف او انما متصلان فهو المعقل او واحد ولوى فكان في المنقطع او كونه
الى النبي من غير ذكر في الرقة فهو المرفوع لغته وقول وبلاغة وصرفا وغير ذلك من
علم الادب وهي شاعرت علماء كماله النحوي واللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان
والاستغناء والعروض والفاقيه والخط وفرض الشعر اشراك الرثائل والخطب والخاصة
والعامية واما البهرج فهو كالزبل لها وافعال العلماء اي في المسئلة التي يرد اليها في
الغنى ليس فيها قوله السلطان خرج نائبة فلا يصح توليته لم يذكر له منوكة بيان للواقع
في السلطان وفي كلام شيخنا الرقبة الاكتفاء باحد مناه قال شيخنا في ان اخذت الشبهة على اصل
فلا يخصص بعد من السلطان مثلا وليس من ذوي الشبهة من يتوكل به في كالفاضل الاية

الامر من غير بطلان

بطلان

ويفقه

عليه السلام

فقره فاستغنى

فاسفا او مقبلا وكذا غيرهما ففقد الرقبة ما عدا كافر قال شيخنا وكل اشط الشك في القاسم
والمقدور جود عذر ويؤيد والافلا ولعل من وجه افطنت الله عليها وذكر النعم فيها
فتاقل ولو اجتمع عام فاسق وعلم عذر فتم الاول ان كان فتنه بحق الله والآ
كره فيهم الثاني ويراجع العلماء **في بطلان** بجم على الامام توليته غير منسل مع وجود
اصل وجزم البطلان ايضا ولا تنفذ توليته لضرورة قال شيخنا ويستط في فاضل الضرر
ان يذكر مستند في سائر احكامه والافلا وذكر شيخنا الرقبة ايضا ولو ان لم يكن من ولاه انزل
ويستند منه ما اخذ من الاوقاف والحياتك وفيها لانه الضرر في نفوذ احكامه والضرورة تقضي
بعدمها لم يستخلص اي مطلقا الا في سماع بينه او كلفه ما لم ينهه عن ذلك بضرورة في الاية
اي ان الحار المحل فلو ولاه في محليها مينا عيني فلا اخذها من سماعه وبغيره على الاخر بخلاف
توليه من غير ضرورة مينا عيني فلا الاستئذان في احكامه فانه في سماع الرقبة استخلص ولو
اصله وقرعه في الاية بطلان عليه سلك حال الرقبة او بغيره ما لم يعلم نهية وقطع ابدا في
مولى معتق من حيث الحكم وغيره المعتق من حيث الحكم الى ما قطع القفال في ان مولى معتق من
ما لم ينه عن هضمه كان فاسقا **في بطلان** خرج بالاختلاف في مال من مولى الله الا في الاختلاف
منه فليس له ثمنها اصله او نفعه ولو فرض الولاية لانتفاء وهو في غير محل ولا يفتي له منيب
ويحكم بما صح الثمن فيها فانه في سماع الرقبة كواله **في بطلان** لو ولاه القضاء في بلد وعنت عن
صوابها على بالعرف فيها من دخول وعدمه ويراجع في اختلاف العرف الاكثر فالقرب
عندنا او جهنم فقله اي المعتق عند فقهاء ان لم يكن مولى معتقا والافاضة واد
يجوز له الحكم بغير منسب وان يستط في فرض بالاطراف والنهي في الحكم بمنسب كذا اوليكم
فيبلغ ولا يبطل الرقبة ويعتق في التوقيف وقضيه ذلك ان مولى معتق في المتثلين ولو حكم خصما
اي من سدا ينص في انفسه فاولس الحكم اصلا ولا فريعا لا صدمها ولا عرقا له فان بطلنا
اي ولو مع وجود قاصم ولو كان في سدا ومولى معتق مع وجود السوط المذكورة في
يستط املية القضاء اي غير الاجتهاد فلا يفتي في حكمه اعلى ولا اصم ولا امعة ولا خنثى ولا رثيق
ولا كافر ولو في هضمه كافر وقيل يفتي في سبط عبيد قاضي بالبلد مولى معتق ولو لغير الامم
فيجتمع حكم غير الامم مع وجود قاض في الضرورة الا ان كان باخذ مال له وقع بحيث يستط حال الغايه
فيجوز الحكم وان كان القاضي مجسدا ومنه ما قاله شيخنا من ان كلام شيخنا الرقبة والتعيين
بغير صحيح اي لانه احد وجهين من الطريقة الى كنية والحياتك مناه غير مستقيم ومقصود
السنة الجواب عن المصحة هي ان يعي بالمنسب ولا يفتي في هدمه والله وكذا هضم الله كالبنة
التي ليس لها طاب معين اخذ من العلق راسها به اي لفظ في غير مكانه لو كان احدا محكي
له فاضها لم يخرج الى رضيه لانه نائب الحكم وليس له الحكم على المعتق وليت له
حيث ولا يفتي فيهم ولا استغناء قضاهم وقول ولا يفتي في حكمه وله ان يستدبر في المحل على نفسه

في سماع

في سماع

لما بعده لانه ينفرد بالفرق فاضهنا او ان كان محبا لاجل المعتمد بمكان ولا ينفذ قضاء
في غيره ولا في بعض الذي منع من سماع الدعوى فيه كذا في مجلسه المعين **فصل** في اي صيغة
او شئ بلا كانا اطلق انه محل عليه **فصل** في حكم الاجتهاد ومثله اخذنا في الاعتماد في المفهوم وفي ذلك
المسائل المنقولة عليها فهي شرط الاجتهاد في العلم **فصل** في بقاء الطلب
الاصل في خليفته ثم الاستيفاء طلبا ثم بغيره وفيه في اختيار الخليفة عنه الشارع على الحفظ لا
الفاضل صا حله كذا فان شئت وبما فيه كذا في الخلق واجب طلب الا في فانه شئ وبما فيه
فصل في انزال القاضي وعزل وغيرهما **فصل** في فاض او اعلى عليه وان قضت
منه **فصل** وكذا لو تفرق او زاد فسقط **فصل** في كون من له على من له لا يرضاه **فصل** في الاحوال ومنها العي
قوة وللا امام عزل فاض ظر منه ذلك ولو بالظن الغالب وسقط في المصلحة العامة عن الامام ومن
على الامام عزله بلا سبب وخرج بذلك القاضي قد عزل في اية مطلقا ولما في مدعيه وناظر وفيهم
بينهم فليس لمولاهم ولا لعزله ولا لعزل غيره الا بسبب يقتضيه ولا يكتفي فيه غلبة الظن
وقال فيمن بالاكفاء ونحوه فيه **فصل** في تنفيذ اي مع الحجة والقاضي عزله نفسه مطلقا ما لم يتبع
الصالحين لا حاجة له مع المثل خير عزله الذي ثبت به ولا يثبت ونائبه مثله فلا ينفرد
منه ببلد خيرا لعزل من يابعد في الاخر ويصح حكمه فيل يلوغ ولو لم يعلم بعزله على الكفا
فصل في عظم الفضة اي غالبا **فصل** في الفضة اعلا من اي بولطة القلة فلا يكتفي اخبار بمخالف الكتاب من غير قلة
ولو من عدلين خلا فالبعضم وفيه في بعض الكتاب ما في الظل في الكتاب عزله او انت
مغزول الغزل يبلوغي الكتاب والاصح ان عزل نائبه وان لم يبلغه الجحيزه عن الاملية
وبذلك فارق الغزل فيما تقدم **فصل** في فاض او اعلى او عنى وعندك فراجع **فصل**
ولا يعزل من ولو فاض ضرر **فصل** في موت امام كذا في غير ذي الشوكة كما في نقا وال قال
بذلك ولا بالولاية العامة ولا ناظر وقف او فقيم واجه بيت المال او محب او ناظر جيش كذا
فصل في حرج به شهادة باقره الخيم عند قليل بحكم حاكم ولو قاضي ضرة **فصل** في قتل امام
يعلم المهود عند ان يعنه نفسه والا فلا يقبل شهادته **فصل** في قبول ولو فاض ضرة وفيه
السبب كالتفريق **فصل** في حجت بكذا ولو بطلاق لستاء في **فصل** ولو ادعى انه ابيه كما اسأل الله
فصل في سبيل الرشوة الاضاقة بياينة فالمدعي هو الرشوة او شهادة عديم عطف على رشوة
فالما الحافون غير الرشوة كما اسأل الله **فصل** في دفع المدعي ولعل المراد به دفع ما به
امر القاضي للمدعي عليه باعطاء المال للمدعي واما عتبه بدفعه لاجل قول الله اخذ ماله اة اخذ
ولو يوكيله ثم نقاد الدعوى ولا يحض قبله الا خبار ما لانه رما فاض ايتا **فصل** في فصلت خصلها
بان يعيد المدعي عليه الدعوى على القاضي المعزول وبما في القاضي المدعي عن عاادة ما اخذ بالرشوة
وباعادة ما اخذ المدعي عليه المدعي عليه **فصل** في ان قال له مولد معتقد في المستلثة ان لا يحضه على حجة
المدعي بان معه يهتبه وان لا تشهد له اليه الا بعد احضاره والدي عليه فان حملت الائمة في الكلام

وهو يعود الولاية
بوجود الاملية
بغيره والى
الا في الا في الجار
والى ضابطه
والى ضابطه
الولاية

على سبيل الرشوة

في كلام المصنف على الاجتهاد فالصحيح الوجه الثاني او على الشهادة فالصحيح الاول ومن اخرج الوجه الثالث عليه
احالة الى ما فاقهم الاصح بهما بل لو عزل في وقت خلو فطحا قال الزماني كذا في الامنة ولولنا
حيث لو هو بغيره فطحا قال وقالوا اخذناه عن اجتهادهم عليه بما يرب على اجرة منهم ولو ادعى
اي حسم السبب في حاله خال ولا يثبت في حله والحق **فصل** في بقاء حكمة اي ولا يثبت في ولا يثبت
كما قال الزماني **فصل** في ادب القضاء حيث التولية وغيره ما وعلم من ذكر الادب
انما منتهى على الاصل اي غالبا **فصل** في اي نداء وكذا جميع الافعال الا انه كاعلم الا امام وكذا القاضي
لخلافه وكفاية **فصل** في اي يثبت الكاتب عنه نسخة اخرى ليشكر بها ما يكتب ومن كتب
وبما في في الوصية له بما يكتب وفي مراجعة العلماء فيما بينهم **فصل** في ضمير غائر في القضاء و
ضمير فيه وضمير اليه غائر ان الى خا **فصل** في كفاية اخبار بما يباي بالى والتولية لا في كذا كتاب ولا
اخبار بنقله نعم صدق وجب عليهم طاعتهم خلا في الا في بالرفع دفعنا لغيرهم عود
القاضي على الامام لو نصب **فصل** في حاله اي ان لم يعرفه **فصل** في كفاية اي صيغة **فصل** في عليه
عمامة سوداء ويقصد المستجير ويصير فيه ركعة **فصل** في بامر من اة العذر الذي معه وينادي
ما كان له الحاجة فلحضره كذا وعند النظر في امثل الجب ينادي من كان له **فصل** في كفاية اي صيغة
كذا او من كان فيها بالى **فصل** في البلاء ان لم يكن له موضع معين وعرف به **فصل** في بقاء ولا نداء فيها
كما تقدم خلا في الا في **فصل** في بقاء النظر في الشك واخذ لهم ادامة فيه الى وفاة او بقاء او
ومن كان له او كفاية **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
حلفه **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
اطلقه **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
وله عزله بلا سبب **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
ذلك اليهم ومنه لبعضهم ولا يثبت على بعضه او لا **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
في بيت المال او غيره **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
يثبت او طسا او شدة في المعتمد **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
الجيش فلا يكتفي واحد في واحد منها **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
في بيان كلامه الا في **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
مولد معتقد وكذا ان ربع نسخة فيما يثبت **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
مولد معتقد من قباة على الشا **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
تقل جميع كلامه **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
وكذا الا كفاية **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
والدعوة وغيره **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء
عن رضى الله عنه **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء **فصل** في بقاء

على فاض

في

ومنع ان يدفع العبد بالدية في سنة الرضا لانه بعد ذبح المذبح وكان يحرم من ماله
ولا يلزم الفاض طلبه انما اذا اضره فان لم يعثر عنده ثمنه فله ان يبيع نفسه
الى اخر حيت يريه ولو طين صاحبه حتى يمانه ثم يبعه بغير حياء لا عكس واجرة التبع
على المستوف واجرة السجاء على صاحبه حتى كون محله فستجأ ويندب بعدد ما يعود الاجناس
مما ذكره وفنائ وشاء ويكفي انما اذا جاب الالف من حمة وكونه مستحقا لثمنه من صيف
وشاء ومن القهف الربيع ومن الشاء الخيف ويندب لونه ذاتر من كفة في الربيع وذاتر في
القيظ وذاتر في الشتاء ويومعه في كل سنة على ريفه ووسادة يتكأ عليها لانه اميب وان كان
مؤانعا ويركب في مشبه ويستم على النالك في طريقه ودفعه او غيبي سطر ويكره ولو في
غير ذلك الاجناس وكان الغضب لله ما مخرج حاجة الى الفضائل القضاة اى اصل الا فناء العود
ولو عيبا ونشأ ان لا يشي اى يعامل مطلقا لاصلة ولا فزع سواء في ذلك عامل لنفسه
او لغيره لتلاخي فان وقعت المحاباة حرم العود وحرم اخذها فان امسك او اضاها
او وقف على عينة او نذر له او نصرة عليه ولو صدقة واجبة فالمنفعة المكونة فراجع
او ابراهم في دينه عليه او في عنة دينه عليه لا ينشظم بوجع لكن يصح ما ذكره ان حرم فزع
الامانة للنفى والمعلم ولو لفران والواعظ يندب فيه ان كان محض وجة الله والانا لا اولى
عده بل يحرم ان لم يعلم ان عمي طيب نقتد البيه ولو بنا لبة او الى بيته او محجى او خوف
خصومة ولو مالا حرم قبله مالا يملكها ويحرم الامانة وكفى مما ذكره فاعلم لا لاجل الحكم
بالحق ولا يحرم ان ما تم تلك مقامة خصوصية كاعلم ان يندب او يردنا او يعلما في بيت المال
حرم قبله ما اى جميعه الا ان يملكه بملك فضل الزائد وركبه لنفسه اما على نفسه فانه على العود
وسال فاعلم بانه لم يلزمه لانه يندب الحكم فيك سقاه او يندب او يندب بشفافها لزمه ما ذكر
وكذا لو حلف المدي عليه ابتداء وسال الفاض الاستناد بكونه في ذمة بطلانه مرة اخرى
صبغة الحكم حاكمه بكذا او قضيت له او الزمته الحق واما صحح عند كذا بالبيته الغادله نعت
لبيته بحكم بالحق بل نعت به لبيته وكذا ثبت عند كذا ليس بحكم ايضا الا في وقت على القضاء
فان ذلك الحكم بالموجب بلزمه الصفة يشا والاثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة لله جودة فقط
ولكن اتق من حيث استلزامه ذلك وفذكر الولى العرفى الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب
في قول له وكفى نذكر حاصلا ما فيه من الفاض الجليل ونذكر حاصلا فيه في اثناء مع زيادة
عليه فنفت الآثار المتدنية ان كانت متفقا عليها قاضيا واضحا لا حاجة الى ذكره واما المختلف
قبلا فله صفة الحكم بها ومنع الخلق من نقضها ان يندب فذكره وقضا كل حكم حتمى
موجب لنديه ومن وجبه منع ببعده عنده فليس للشافعى ان ياذن في بيعه اذ ارفع اليه قائم يرد
وقضا الحكم فمما فناء لا حكم منه كل وقت استا طلاق اشارة اجنية على نكاحه بها وحكم مالم
موجب فاذا عقر ذلك الانسان عليها كان للشافعى الحكم بفسخ النكاح اذ ارفع اليه

ومن الشاء والقيظ
ومن الشاء والقيظ
ومن الشاء والقيظ
ومن الشاء والقيظ

الانما في المصنفين

لاه ونوع الطلاق مختلف على سبب من يفسد حال الحكم فيعتقظ ما لو قال حكت بصفة بيع من العبد اذا
او يطلق سنة المرق اذا اطلقها من وجهها وسجله او سقاه وفي سنة ثمنها اعماد خلافا من خلافا على
الولى العرفى فيه ولم يبرهن سجننا وغيره وفي سنة اسقاه ومنه قال الحكم شافعى بحجب الاجارة ثم
المهر فلما خفي ان الحكم بفسخها العدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد يشترط الحكم بصفحة
والحكم بالموجب كالحكم خفي بالنكاح بلا ولى وسقاه الخوف او بالوفى على النفس وكما لو حكم شافعى
باجارة الميراث الشافعى من دارا وعبر وقد يفتى ان كان في مسئلة الذمير السابقة فلك فاعى الحكم
بصفحة ببعده ان حكم الخفي بالصحة لان حكم بالموجب لانه لا سقاه والدرام ومنه لو حكم مالك
في الفرض فيمنع على الشافعى ان الحكم بالزوج في عينة ان حكم بالموجب لان حكم بالصحة ومنه لو حكم
شافعى في الرهن فلما لكى الحكم بفسخه يفتى عتق الراس مثلا ان حكم الشافعى بالصحة لانه حكم بالحق
لان وجهه عند الشافعى للميراث ومن ان اد الزيد على ذلك فليبره اصله وغيره من حلة استحب اهل بيته
نعم يجب لتسجيله جزية في حكمه صفة او خفي او غائب لم يعلو عليهم **مسند الشافعى**
اذ ازال الحكم ان يعلم الخصم ان الحكم نوبة عليه لانه اطلب لطلبه قال الاذرى ويمنع الحكم على الميت باقره
حيثما على الاصح الوجهين يستحان انظر في سنة الشفعة الثانية واجرة كتابتها على من فقه او بها
او خلافه نصه بقله نقضه بقله نقضه او بطلنه ومنه العود ويندب لتسجيله بالنقض ان لم يكن
الا وامسحها والاوجب لا باطنا خلافا للخفي والنكاح فحكم الوطى على لزوم الحكم له
في الاصح هو العود وعليها لا حلة او على الاول المعتمد على ما ذكره الزعوى به ولا يعلو
وان لم يعلو ولا يخفى الى تقليد **مسند** لو فقه بصفحة نكاح زوجة المفقود بعد
مضى اربع سنين والعدة او تقي خبار خجسته او تقي بيع العرا او منع الفضاض في المكمل وصحة بيع امه الى
او صحة نكاح الشغار او نكاح المنة او حرمة الرضاع بعد قولها او قبلت لم يندب او تقي ركن بين
كافر مسلم وباشترط فاسد استفاد العادة الثالثة بلا دليل نقض وضاهة في ذلك كله قاله شيخنا
الربيعى كى له في **مسند** قال فاض الفاض حكم بينا فلان فانقضه والحكم بينا فله من يحسم لانه
الا حسمها لا ينقض **مسند** ولا يفتى اى حكم ولا يفتى على الراعي في الجسد وقطعها في غيره
جدا على ولا يفتى ولا يعلو الخالى للبيته فينقض انه يفتى بعلمه ان كان جسد والافلا
ينقض بعلمه قطعا بل بالبيته الى الله **مسند** فينقض عليه مضافا بان يعلم ذلك فان لم يصح بذلك
لم يندب حكمه كذا قاله شيخنا الربيعى **مسند** الا في خبر في الله وكذا نعتير لانه **مسند** او اكثر ما يعلو
عدد الناس على ما قاله بعض مشائنا **مسند** هي يندب ما حكم به او سجد ولا يفتى بذكرانه خطه
منه او مكاتبه او ماله او وكيله او سكره او غيرهم **مسند** وفيها ما وجد على الساملة مروج حوله
مروج حوله **مسند** حوله الى الميت معتبر **مسند** حوله مروج الى الميت وان لم يندب والعمل بالفتوى بخط
محفظة او باخبار عذر **مسند** عنده او عنده من يفتى به وان لم يندب فله ولا يستاعا ولا اجارة
للتفصح وذلك **مسند** في بيان كيفية ما يلزم الفاض من

مسند جلى

مسند جلى

مطلب
والآثار

حسبك العصفور

عبدالله بن محمد
قاضي القضاة

والله اعلم ما نفعه قولنا بئنه ولا يبعد نصنا احدنا في مدتها والحكم بعد التكتية الحكم خالوا والاواني
ان يقول للمدعي عليه ذلك دافع فلو طلب الا اياه اميل ثلثة ايام ولا يجب الاستيفاء حق ولا وجوب لادب
فبذلك الحكم فلا ينجي اى العداية وتكتية الشئ وينبغي ان يكون البيع شرا وان لا يعلم احد منهما
بالاخر ومع كل ورقة في ورقة من غير علم صاحبه يبحث من المبيع اليه ويستخرج تكتية ايضا قوله
ممن ينافيه المذنب اى ينافيه المبيع الحكم الذى انزلنا بما سمع من المبيع اليه وشرطه
اى المذنب لم يبع المبيع اليه وشرط المبيع مثله في غير خفية باطنه وخفية باطنه اى ان يبيع المبيع اليه
خفية باطنه من بعده او يحرمه ولو با استفاضه من حيث ما من غير ما الناس وقال ابو الرغفة لا خلاف
في الحرم الى خفية الباطن وسلكه كذا راجع الى غير عدل اى ان يبيع لسوء غير عدل بالاول والثاني
مثلا ولو لم يقل كذلك لم يملك ويؤلف نفي الحكم وقبله وجوبه من رتب نفقة الشئ وكيفية
سدادهم والاولى قبل التكتية ولا يبيعه وان سأل الخصم ولا يجب عليهم اجابته من عدل او رتبة
او مفيد القول ولا ينفى لا اعلم فيه الاخر او لا اعلم منه فائدة سدادته على المعتبر كما وقع لاهم
كبابي على ولى المعنى ان لينة صفة تمنع السادة ويجوز كرتية الجي كرتيا وتريه وان كان تقيها
فولغا الفاض في مذنبه ولا يجوز ذكر كرتية كرتية الا كفاية بدونه ولا يبيعه بذكر الزنا فاذا اذام
يكشف بئنه او سئل عنه والافق فاذن الاستفاضة اى من يعذر قوله وان لم يبلغا عذر
الشئ ولا يجب ذكر كرتية من معاينة او غير ما على المعتبر واذاب منه واصل ذكر اصله ناكبه
والمعتبر ذكر التوبة وان لم يذكر كرتية وطبا ولا مدينا فلا يلزم جرحه انه ينفى نعمه قال سواد عدل فيما
سدد به قبله وحكم عليه بذلك **باب القضاء** على الغائب
قد خالف في هذا الباب الاثمة الثلثة فلم يقولوا بئنه اى على الحكم ولو بعد الدعي وقبل القضاء
ولو عبرت كان اولى له فخلل الهم مع السامد سواء كانت الجح على الحق او على الاثم وخالفنا
في هذا ولا ينفى من الهم المدونة الا ان كان ردنا قبل غيبته فكان في منه لينة الدعوى على غايبها
فان قال سؤفت ولم يقل ان مشع فاء قال سؤفت كذا مشع او كذا لا يملك اذ لم سمعت الدعوى
والينة كالواطف بالاولى ثم سمع نعمه ان كان للغائب قال حاضره واراد المدعى اقامه الينة
له في له الغايه هه منه لا يملك ينافي بلد لغايب سمعت على المعتبر قوله قال سؤفت وكذا لو ادعى
على غايب وديعة ان لينة بفسد لالفا في الوفاء من قال الغائب فيها في حيزي نصيب وعنده المعتبر
ان سمعت قال بفسد سألنا والافرة على الغائب فراجع واجاز الكا لمتن وان كان كاذبا للمصلحة
ويجب ان يخله اى وان كانت فجة منها مع السامد فيجتمع عليه بمنا وحله وجوب خليفته ان لم يكن
لغايب تامم حاضره ولا فلا يجب الا بفسد وخرجه بالغايب الى اخره فلا يجب له خليفته وان رآب
الفا في الينة وكالغائب المظنر والمعتن على المعتبر بعد الينة اى بعد تعذر بلنا ثابت
اى تمت البعوت وان لم يكن اداه ولا يجب للمعتن لصقة الشئ نكال الجح منا فلا يلزم وخرجه بالمدعى
بالحق المدعى باسقاط كونه كان له على الف قضيه او ابرأه منه واخاى مقلبه وله فجة بذلك
مطلوب

الحق مني

وختیاریا را میگویند

of Erbo

۱
فراہم

خلافا لبعض

فيلسوف
عقل

201

فَقِيلَ إِنَّهُ لَا يَدْرِي هَكَذَا مِنْ ذَلِكَ الْفَائِي لَكِنْ بَلَا دَعَى وَلَا حَقَّ صَدَقَ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ
مَعْرِفًا بِذَلِكَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْلاَحِ بِأَيِّ بَعُولَةٍ وَعَلَى الْمَدْرَعِيِّ هُنَا وَكَيفَ فِيهَا سَبَقَ الْعَدْلُ وَلَا يَبَالِغُ
الْحَاكِمُ فِي الْبَحْثِ عَنْهَا أَهْضَمَ أَيْ أَهْضَمَ الْمَدْرَعِيِّ عَلَيْهِ وَالْأَبَاءُ يُمْرُونَ بِالْحَقِّ وَكَذَلِكَ لَوَلَاتُ
وَكَانَ مُعَاوَلَةً بِهَكَذَا مُعَاوَلَةً بِهَكَذَا بِعَثَ إِلَى الْحَاكِمِ الْمَكْنُفَةِ إِلَيْهِ زِيَادَةٌ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يُجِدْ
زِيَادَةً وَقِيلَ لَا مَرَجَ فِي تَبَكُّسِهِ وَلَوْ حَضَرَةُ الْمَرَادُ وَلَوْ سَافَهُ فِيهِ الَّذِي هَكَذَا وَسَوْفَ يَحْدُ وَلَا يَنْهَى
فَاضِلًا أَفْرَسَ كَانَهُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي إِلَيْهِ وَلَا يَدْرِي كَانَهُ فِي حُدُودِ اللَّهِ أَوَّلًا قَالَ سَمِعْنَا كَثِيرًا مِنَ الرِّسَالَةِ
وَالْمَرَادُ بِالْفَائِي فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ يَتَوَقَّفُ تَحْتَهُ إِلَى الْخَفِ عَلَيْهِ وَلَوْ عَنِ الْكِبَرِ عَلَى السُّطَةِ بِهَكَذَا أَيْ لَا يَتِمَّاعُ إِلَيْهِ
وَقَدْ تَقَالِمَ أَيْ دَمَ الْفَضَاءُ بِالْعِلْمِ فَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِالْمُحْسِنِ كَذَا فَالْمُحْسِنُ يَبْعَالُ الْغَيْرَ كَمَا مَرَّ
فَانْظُرْ مَعَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْفَائِي إِلَى الْحَاكِمِ الْعَرَفِيِّ وَلَوْ لَمْ يَدْرِهِ أَيْ بِالْحَاكِمِ كَمَا مَرَّ أَفْضَلُهُ وَأَنْ
لَمْ يَحْضُرْ الْخُضْمُ وَمَعَ امْتِنَانٍ نَفَذَ إِذَا كَانَ فِي عَمَلِهِ وَسَوْفَ يَخْرُجُ إِلَى صِبْغَةٍ كَنَفَذَ وَأَوْ مَضْبُوعٍ رَاجِعُ الشَّيْءِ
فَإِنْ أَفْضَلُهُ أَيْ فِي الْإِنْدَاءِ السَّابِقَةِ أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَهَا بِحُكْمِ الْأَذْرَعِيِّ وَجَوَابُ تَعْدِيلِهَا أَيْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ
فِي الْبِلَادِ الْمُنْدَلِجَةِ مِنْ يَدِهَا وَيُجِزُّ لَهَا عَلَى كَيْفِهَا جَوَابُ تَرْكِ الشَّيْءِ سَوَاءً لَعَدُّهُ وَضَمُّهُ
بِالْيَمِينَةِ السَّامِعَةِ مِنَ الْيَمِينِ وَالْيَمِينِ الْمُرْدُودَةِ وَالْأَفْلاَحِ فَلَا يَدْرِي بِبَيَانِنَا وَالْكَتَابُ بِالْحَاكِمِ أَيْ الْإِفْئَاءُ بِهِ
وَلَوْ بِلَا كِتَابٍ قَدْ مَضَى مَعَ قَوْلِ الْمُسَافَةِ كَيْدَ مَرَأَتِهَا فَلَا يَجُزُّ الْإِسْلَامُ كَعَبْرَةِ الْمَرَادِ بِالْمُسَافَةِ مَنَابِئِهِ
الْفَاضِلِينَ فِي مَنَازِلٍ وَمَا يَعْرِضُ فِي تَعَامُلِ الْبَيْتِ وَأَتَانِهِمْ لِيَعْرِضَ الْحَاكِمُ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ وَمِمَّا يَبْقَى الْإِسْتِغْنَاءُ
الْحَقُّ وَأَمَّا الْبَيْتُ فَلَا يَدْرِي الْقُرْبُ بِسَبَلِ هَضْمِ الْحَاكِمِ الْآخِرِ وَأَمَّا الْحَاكِمُ عَلَيْهِ فَيَقْبَلُ الْحَاكِمُ
بِسَبَلِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَاضِلِينَ دُونَ الْأَفْرَافِ مَنَابِئُهُ الْعَدْوِ
وَبَعْدَ الْحَاكِمِ لَا يَحْكُمُ مَنَابِئُهُ وَطَلْفًا قَاتِلًا نَعْمَ لَوْ عَسَرَ هَضْمُ الْبَيْتِ مَعَ الْقُرْبِ لَفَوْضَ
فِيهِ لَا إِنْدَاءَ مَطْلَقًا كَمَا ذَكَرْتُ فِي الْمَطْلَبِ وَفِيهِ

بِالْعَمَلِ الْغَائِبَةِ أَمَّا عَمَلُ الْبِلَادِ أَوْ عَمَلُ الْخِصْمِ كَمَا سَبَقَ أَدْعَى عَيْنًا خَزَمَ
نَالِيَةً عَيْنًا هَالًا بِوَصْفِهَا بِحَضْرَتِهَا وَلَا عَرَضَ كَبِيرٍ وَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ
وَنَسَبٍ وَنَفَقَةٍ وَنِكَاحٍ وَغَيْرِهَا مِنْ غَائِبَةٍ عَمَّا يَلِدُ قُلُوبُهُمْ فِي وَلَا يَدْرِي الْفَائِي وَالْمَدْرَعِيُّ عَلَيْهِ فِي الْبِلَادِ
مَعْرِفَةُ الْأَرْبَعَةِ فَإِنْ عَرَفَ بَعْضُهَا كَثِيرًا أَوْ أَلْحَاقَهُ أَوْ السَّكَّةَ فَذَلِكَ يَكُونُ بَيَانًا وَالْأَوْجِبُ ذِكْرُ الْجَمْعِ
وَبَيَانُ الْإِسْمِ فِي الْوَصْفِ بِفَضْلِ مَا يَرْفَعُ الْأَشْيَاءَ وَأَنْ تَدْعَى صِفَاتُ السَّكَّةِ وَذِكْرُ الْوَصْفِ
فِي الْمَكْنُفَةِ وَاجِبٌ وَذِكْرُ الْفَهْمَةِ فِيهِ مَمْدُودٌ وَأَتَمُّ فَعْمٌ بِهَكَذَا فِي طَرَفِهِ أَيْ فِي كَيْفِيَةِ الْبَيْتِ
إِلَى الْمَدْرَعِيِّ إِنْ كَانَ مَلْتَقًا وَمَعَ تَوْجِيهِهِ إِنْ كَانَ أَمَةً كَلَّةً وَالْأَفْرَافُ أَمَهُ نَفَقَةٍ وَنَهَبُ الْخِصْمِ عَلَيْهَا
يَحْتَمِ لَزَامٌ لِلْمُنْدَلِجِ وَبِالْيَمِينَةِ الْأَرْضِ عَلَى السَّكَّةِ فَإِنْ كَانَ هَيْكَلًا جَعَلَ فِي عِنْتِهِ فَلَا دَعَى وَخَمَّ عَلَيْهَا
بِهَكَذَا وَجَوَابُ سَبَلِ كَوْنِهِ مَلْتَقًا قَادِرًا وَالْكَتَابُ بِهَكَذَا بِهَكَذَا فَالْمُحْسِنُ مُعَاوَلَةً أَيْ يَسِيرُ
الْعَيْنُ الْمَدْرَعَةُ لِلْمَدْرَعِيِّ وَيَأْخُذُ مِنْ كَيْفِهَا بِهَكَذَا وَصَحَّ الْبَيْعُ لِلْمُضَرَّةِ وَإِذَا نُسِبَ لِلْمَدْرَعِيِّ
بَيْنَهُمَا بَطْلَانُ الْبَيْعِ لَمْ يَرُاجَعْ قَدْ كَتَبَ بِلَا كَيْفِهَا وَلَوْ أَهْضَمَ الْخُضْمُ عَنْهَا أَفْرَافًا كَمَا نَبَاهُ الْإِسْلَامُ

...

عن القامع لانه لا يجوز للحاكم اخذ اجره على ان ينفذ الحكم لانه حفظ الله والقول
بحسن الاخذ كما في الرقعة وفي غير هذا من الاعمال المتاحه وسو علم يعرفه
مقادير الاموال والكتاب وسو علم يعرفه مقادير الاغذية وينبغي ان يكون
عارفاً بصفات الناس على المعتمد ولا يشترط في منصفهم العدالة نعم
ان كان فيهم محقق عليه الشك وعلية بطل ما قاله في كتابه في حقه والحرية اي ولا
لا يشترط في منصفهم الحرية ولا غير ما ما عدا التكليف جاز وان كان فيها نقص لان
الرجوع لما اتفقوا عليه قوله بعد ان او بعلمه قوله ويجعل الامام رزق منسوب
من بيت المال وجوبا وفيه يك نصبة ولو لم يكن واحدا وجب الزيادة قوله فان كان
اي كلام معاومين ولو بالانتم فان استأجر بعضهم فعليه وحده وعلى الوكيل طلب
الفتنة ان كان فيها مصلحة لمولاه وللوقت بدل الاجرة من مال مولاه مع الشك
وان لم يكن فيها حظ لمولاه قوله على الحصص اي الحصة لا الاصلية في فتنة الزعميل
قوله ان لم يطل نفقة فلا يضر نفسه قوله في ما لا يطل نفقة اي بالكلية بحيث لا ينفذ
بعضه فيمنعهم الحرام وجوبا واذا اثار في الشك فيما لا ينفذ فيمنعهم من اياه ولكل
رجوع في ساء او اجره لبعضهم او لغيرهم فان لم يرضوا بذلك اجتمع الحاكم على اجازة الامور
والافعال المتعلق بها بما لا يوجب حرام ولا يحل الاحتكام لاميح في فتنة قوله وظاف
في حله دون ذلك وان حول الحرج لاميح في دار الدنيا قوله فان امكنه ان ينفذ ما لا ينفذ
قوله دار اي مثلا قوله لاخر واحدا او اكثر وطلب كل الفتنة وخلص الزمان على كفاية او
والا لم يجز احد الفتنة في منعت فلو كان كالمنازل ملك له او في ماله اجب للفتنة
ونظم حصص بجانب ملكه لعدم نفقة في وكذا في بقا في الاخر قوله ووجه المرفوع هو مقابل
الافصح في النزاع اي تلكه لانه ان شئت الانبياء صفة ونفقة قبل الاخر في الاقام محقق
الشيء اخر من خارج فالتام والافالك وبذلك علم وجه تقديم بعضها على بعض
قوله بالاجل وشيخ فتنة المشاهير قوله منقحة الابنية بانه لا يبي فيها بناء غير
اوبان لا يبي في كل جانب منها سلك ما في الاخر من الابنية وكذا في غير ما قوله وانما منسبة
الابنية اي شئت في الفقه والشفعة ولتت رجع فتنة وحدها ولو اجعل فان كان فيها
نزع من نصيب فتنة وحدها ولا فتنة معا نعم ان كان فضلا لم يبر صلاها جازت
فتنة معا بالشرع ويجوز فتنة الكنان بعد نفقة رؤسها ونفقات الزن فان
منعها ونصحت فتنة المصلحة الجرمي خل وعيب فرضا ولو منصفها ولا يصح
فتنة غيرهما وشمكت الارض في شركة الوثق ولو منجرا في فتنة معا في منقحة
دون غير على المعتمد قوله فيجب المصلحة ولو في شركة الوثق ويكفي مثلا في حصة
واحدة كذا قوله مستغنى لانه في امم محضه والا لكانت حصة ليعاد لشمه ولك
كغيره

في ربيع ما قال
سنة في حقه

في ربيع
سنة

راجع
الكتاب

ولا يلزم
في حصة العود لشمه

كغيره البنية بانه نصيب او شريك شاء كما سنده كره ويجوز اي وجوبا وسو اي لنفسه يحصل
في البنية بصاحب الاول اعطيهما والثالث ويقرع بين الاخرين وان خرج على تمام الثالث اعطيه
والذي قبله ايضا واقرع بين الاخرين وكذا في حقه الرابع اعطيه والذي قبله ونعم
الاول لصاحب السهم والاخر لصاحب الثلث وان خرج على سهمه الى امر اعطيه والذي
قبله ايضا ونعم الاخر لصاحب السهم وللآخر الاول اعطيه اي الرابع واعطيه الى امر
ولا يطلعه الثالث للزوم التفريق والاخر في سهمه الى امر فكل فيما سلك كلام الشرحي من
مراعاة القبيلة اعطيه مع الرابع وعلى كلام غير ما يرفع لنظر القاسم فان قدره اعطاه السادس
مع اعطيه وافرغ بين الباقين وممكنه وفي كتابه الامناء وما اوفى لانه لا يست فيها اثنا عشر
او ثلث منها ثلثا لانه يلم زهد وانما بانه من محبة ابنه وفرن ماء او في جانب منها عيب
وفي الاخر خل او فيه بشر في الاخر عيب ومشتوا الفتنة في ذلك ويجوز في غير ما الاجبار
للشك في كفاية او في كفاية في سطح بين سفل وعلى لو امكن فتنة الجبر وحده والردى وحده
فلا يجبر بحصة الحصة في المعتمد كما تقدم فلا اجبة او لا فتنة ايضا فان كان ضابطا في سهم
كما قاله الماوركي من نوع اجبة في شئ ان لا في الشركة ومنه كذا كالم صغار مثلا صفة وان
اختلفت في شئ ومنه منفعة ارضي استحقاقها جماعة وبهم صلا بالامانة ومنه تجز في ارض ملكة
دون ارضه ولتت لهم منفعة الارض والافلا اجبار وفيه فتنة المنافع المملوكة ولو في
مناهاة ولو كانت فتنة ولا اجبار فيها ولا تفتح بغير مناهاة فان انتفع عليها ونشاز عول في البنية
اقرع بينهم ولكل منهم الرجوع في شئ ومن الشفعة في الا على قدر حصة ما زاد على قدر حصته
من الزائد وان امتنعوا من المناهاة اجب الحاكم القضاة في سهم الاجرة بينهم ولا تصح فتنة
الذين في الذمم ولو بواحدة وكل من اخذ من شئ لا يجزى به كذا قالوا من انظمت مع
قوله ان محله عدم الاختصاص في ثلثة فتائل فيما باخذ احد الورثة من ماله في الحصة
وفيما باخذ احد الورثة المكاتب من كسبه الكتاب وفيما باخذ احد الورثة من ماله في سهمهم
الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح فتنة وفيما بين ابية نعم ان كان على سبيلين
جاز لا يمكن فتنة اي ليست في الجاني ام لا في ما بعد له وسو يرفع فتنة فيه احكامه
من شفعة وخيار وعينها بيع اي في غير ما دخله الاجبار منها كره ولا يشترط فيها
اي في الفتنة بانقضاء لفظ البيع الرضى اي باللفظ كما بان بعد حرمه الفتنة ولا يعبر
بجلسة ولو شرا صلا بل فرقة كان رضى واحد باحد جانبيه وواحد الجاني ام لا في رضى واحد
باخذ الفتنة والاخر بالجانب او كذا في ذلك لم يجز الى رضى اصلا مما هو محله وسو فتنة التعديل
والا فزاد اصح اية اي لانهما اجتماع الشان والاجبة وهو فاسد وهو صريح في عيب
الرضنة المذكورة ايضا فتنة الاجبة الكالفة التي وقعت بالاخذ بالفعل واذا شرا صلا
اي بالفتنة بغاسم يفتح بينهما فيما هو محل الاجبار اعطيهما الشك اي لشمه الرضى

297

في ربيع

في ربيع
سنة

في ربيع

باللفظ بعد الترتيب وهو المعتمد **كتاب** حيث قلنا الفقه يبيع كسر فيها سطر البيع
كالقبح في المجلس للروى وامتناع قننة الرطب منه يفتح التراء وغير ذلك ككتاب الخليل والشرط
قوله **ببيت** وهي مناد كرايا عدلا ومثلها اقراء وعبري رة وعلم فاني قوله وادعاه اي وعبري
فقدرا قوله كرايا كرايا اي لا كرايا الفاتم ولا الدعوى عليه قوله بانفسها اي بمصوب الحكم
يشاها قوله وقلنا هي بيع اي على الاصح في التعديل والرتبة وعلى المروج في الاثر قوله فلانا امة
لهذا الدعوى الا ان كانت ثمة روى وعلم الغلط قوله بطلت ولونزج او بنى او غرس قبل
فلم يفسد منها فكل ما بان فتاد البيع كذا لا يلزم الشريك من ان يرضى الفلح الا بعدم حصته
شريكه **كتاب الشهادات** قدمت على الدعوى نظر لظننا
ونعلم اننا اخبار بحق الغير على الغير بلفظ اشهر وقال بعضهم هي اخبار عما شئ بلفظ خاسر
فقد روى في كسر لفظ كرايا بالمال وعلم مما ذكرنا ان كرايا خسة قوله على الشاهد ومثله المذكور
في جميع ما ياتي قوله اضدادهم ومنه السقبة لا غير ذلك وقيل الا انهم اصرروا في الرفيق وقيل
الا انهم مالوا كسادة القبان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجحاشات قوله وسكنت على النطق المعيشة
بالصبيغة وهو الركن الى امس فلا بد فيها من وجوده وسلفظ اشهر فقط لا غير وادى
معناه لان لا يجزى الشهادة بالمعنى ولا يكفي اسد بمشعر به منها ولو بعد ثلث سنين ولا بما
وضعت به خطه ولا ينعم في جواب الشاهد بكذا مثلا ولو اذبح عدل شاملا بما ينافي شهادته
وظهر صدقه اعمى واشتت عليه الشهادة او كما يروى ان اسد فكن له ومن مشعر باقرا
مع علمه بخلافه باطنا وجب عليه الاقبانية قوله العدالة اي حالة الاداء مطلقا الا في النكاح
في حالة العداينة وفي ملكة تراخى في الفتنة فضع ضاحكها من ان كتاب ما يظلمها ويخففها
لك الملك بما ذكره المصنف كالمسألة التي في قوله واجتباب الاضداد بان يعزم على ذلك فتدرك
العزم عليه اصله والعزم على الكيفية صغيرة نعم اء غلبت طاعة الحصة على فقه
لم يرد شهادته وفيه غلبتها مقابلته الفرد بالفرد من غير نظر الى المضاعفة قاله شافعي وفيه
بحق يقول ابن شعود وروى مرفوعا ايضا وهل لمن غلبه وحل له على عكسه فبما
وراجع قوله من يبيع او يبيع راجع للكيفية والصغيرة قوله ومن الكيان اسارة لعدم
حصتها فيما ذكره وفدا ضل في هذه ما وكل فظف فيه فقبل في هذه ما سبعون وقيل يبيع
ماء وقيل غيره لك وقيل في هذه ما انما انما يبيع كرايا وقيل ما فيها وعبري رة وقيل
غير ذلك ومنها تقدم الصلاة على او شها وانما هي مناعه بغير عذر وقال بعضهم ان اسد
من الصغار ومنه انك تعلم قرص يمين في بيع او جارة او صلاة واء صحت باعنا
بان لا يعتقد بقرص نغلا او وضف كذا وكذا وغير ذلك فتمت شهادته حيث قصصه
حقه الفل اي العبر ولو كان اولئك ولو مشرا كالزلي المحصى قوله وللوطا وكذا انبان
البيات قوله الفقه المسكر وغيره او الفقه المسكر من غير الخمر فقه السرة اي لما يقطع به

باب

كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

والقواطع والبيات البيات

ودونه
صغيرة

ودونه صغيرة ومثلها الغصب وقال شيخنا انه كنية مطلقا لم قوله والنفذ
ولو لغز محصن خلا فاللهي وشهادة الرية ولو بائنا فلتت او فلتت ان كانت عند الحكم
والا فليكونها كنية نردة والذين يبركون له وهو كناية الحظ والتميمة كنية مطلقا
ويقال الكلام بين الناس ولو كفار للافتاد مع العلم بانه لا فتاد واما لم يقصد به
الافتاد واليهن الفاضل كنية ان كان فيها افتاد في مال وان قل كرامة والا فصغيرة ونظيرة
الرحم وعنف في الالهي فضة المسام بغير حق ونسبها القرآن قوله والغنية بكسر الهمزة
وهي ذكر الشخوة المسام بما يكره واء كان فيته وهي في امثل لعلم والقرآن العام لها بكسر الهمزة
والا فصغيرة قوله والاشهاد على يمين الناس واهم بوجوه النظر فانه يشهدنا ومنه الصغار
كالذي بعده قوله وبكل العلم اي بلا سبب شرعي والا فبحق قوله في جميع التمس قوله كونه
اي من الصغار كالذي بعده مما ياتي والذين هموا معرفة والا بالطفلة او الطالة بفتح الهمزة
فيها والحظ بها كما يعمر الى انهم كل على لظان المعرفة وتضمن المتعلق اليه معه قوله وبكسر الهمزة
تستخرج ان كان مع ما يعتقد حله والا فله لا عانة على حزم لا يمكن الا لفراجه وبذلك
فارق عدم حرمة الكلام مع ما كثر في وقت خطبة الجمعة قوله لا يري اي لا ينفق قوله فتما حزم
قال شيخنا الرية والمحمم العقد واخذ المال لانه غصب مما الي انبيها واحدهما واما اللقب
فهو باق على كرامته قوله فلما يبيع ويوهبهم واخذ المال منه كنية كرامة وتضمن اللقب بكن
ما عليه صفة حرمة وبكل ما فيه اضراج الصلاة على وفستها او ائتم بخت قوله وبيع
الحياة بضم اوله الهمزة وكسر مع العبر وقيل الالف دال همزة وقال النووي
منه روى وهو كونه قوله رجب يحجم قبلها همزة وبعدها معجمة نون من الشجر
وبدل الى راء محسن الصديق من الشجر قوله وبكسر الهمزة بكسر الهمزة وبالمزة فان فقه
فهو صفة الفقر واء مع الفتح فهو بمعنى النفع وحل كرامة الاول ما لم يخف منه كسر
فخسة كافر والاف فيهم والسغة بالفاء هاء قال الماوردي مطلقا لا خراجا عن
نه نرجع الفهم وفيه غير بما اذا وصل به الى همة لم يعل به اهر من الفاء قوله
بلا اله انا بها فيحجم وقال شيخنا الرية كانه كسر كسيرة بحرمة الاله دونه على فها ش
ما رتبه قوله وسما سماعه اي لسماعه فلا يحزم بلا قصد قوله كالطريق بضم
اوله ومثله الرابة المعروفة وفتح البصر ويحق لغنا جها وكف ذلك قوله وصح
بفتح اوله ويقال الصغار فيها وهم من صغرى مخاضة بضم. اهر ما على الاخر وقيل
من صغرى عليه او نار بضمها وناقيل من بعض الصوفية من جواز استماع الآلات المطربة
لما فيها من الناط على الذكر وغير ذلك فهو ممنوعهم وضلا لهم فلا يقول عليه
نعم يجوز الخوف من من يقول طيب عدل قوله ومن مار عرا فيهم اهل
وبعد ما ناي المعجزة ساكنة وهو قال يوق والغالب ان بوجه مع الاو ثار قوله

اي وادعاه اي وعبري

عند المعاضة
قوله كرايا عدلا

اي وادعاه اي وعبري

بقا

باب

باب

باب

باب

قوله من حيثها رطب كالبرسيم ونحوه لا يبرأ من كونه مفقودا فانه من الغامض
قلت الاصح كجرمته يقال لها الشبهة وهو ما لا يثبت بوق ومنها الاصل المسمى
والشبهة ونحوها ويجوز ان يكون بل يندرج على المعتمد وتوهم الجدل وهو بضم
الذال اوضح من فصحها وشبهه بالانوار والشمعة والله جل جلاله كلفه
والمراد بها الحق التي جعل داخل دائرة ذات القطع العرفي التي توضح من صغر
وتوضيع في فروع دائرة قوله الكونية بضم الكاف وكوكب الراء قبل الموحدة قوله والصح
الطريق او احدها وفي المحقق بكسر الهمزة في الاسر ويقضها على الافصح اي المستبعد
بحركات النساء كالتالي يعني وقوله لا الرقص اي لا الحزم ولا يكون قوله فحزم اي على
الرجال والنساء وما ورد من انه من افعل لغائشة بفتح ما هي تنظر الى الجنة وهم
يلعبون ويترجون والنزف بالزاي المعجمة والفاء الرقص على ان كان بغير حزم
وما قيل مما بعض الصنفين كجرمته مع النكتة فهو كذب محض وخيال باطل وحديث
على ما يثبت بالاختبار قوله الا ان يكون مناديا بعد مقتيد بغير حزم وترتد قوله
بانارة اي غير حليته فلا يجرم بها الا اذا ثبت به وشك في ربه بذكر ما يندرج اخفاؤه
منها قوله او غلام اي امرؤ وقوله فحزم وترد به الشهادة راجع للمحقق وما يفتي
قوله بخلافه المسمى اي المرأة والامرؤ على المعتمد فيه والمراد بالابهام عدم تعريفه ولو يفتي
هالكة او فحالة قوله والمرقة وهي لغة الاستقامة مطلقا وعرفا ما ذكره قوله في حلف
امثاله اي الا حلفا بالمباحة غير الحزمية وحجج على مستقط للشهادة كما عند
شهادة وتصد شفاطنا والافلا هزيمة قوله والمسمى اي مثلا فكيف الرقص كاف
قوله وقبلة اي لا الكرام وخلى عن دائرة اوردية ولا يرد بقيل عمره التي
وقعت في ستمه بحضرة الناس لما قال النبي صلى الله عليه واله ان ذلك لا جنة صفة الاستحسان
اقل ان ظن ان له من ان لا يظن الله اولان المرأة الواحدة لا تسقط المروعة كان في
عليه انتم والوجه ان يقال انه فعل ذلك لاجل الشيع لان قصده اجماع القحية
عليه ولذلك صار جائزا كما ذكره في حله قوله فكيف ان مضحكة اي فعلها تصفعا
لا طبعها والمراد كثر منها عرفا فلا يرد ما ذكره بعض الصحابة وغيرهم قوله
قباء هو المنع من امامه وخلفه من ذلك لا اجتماع طريفة واما القبايح
المشقة الا ان المفهوم من امامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء وخلفهم قوله
واكبنا اي مداومة عن ما قوله عناء منه او عند كائنا منة تغني الناس
قوله وصرفه يثبت بذلك لا يخفى في الشخص البها للكتاب وهي اعم من الصائفة
لا غبار الله في الصائفة ومنها قوله في الحجة اولى كالكاهن والعراق
والمصنف هو الحق بها هله خوف طعام الى كف بيته والتعسف في كفي اكل وليست لا يقصر

الاقتداء

بطلان الشهادة

كايضا لا فائدة بالسلفا قوله ينسقط وان فدية فيها حكم مثلا فان اعادته بانكسرت
عدة بحكم العرف يكون لها صارت حرة له قوله وينبغي ان هو اعتمد
يندرج التوبة من مستقطات المروعة ومن اعتمد فيها فدية سنة كغيرها
تماما اي او يكتفي بمقتضى العرف ينسقط عنه او لا يعين لك راجعه قوله
اي حجة اي ان يظهر حالة الشهادة ان فيها حجة نفع له فساد له لا في اية حالة الشهادة
مقبولة وان كان الاية بعد ما قوله وغيره اي غير ما دون فهو سارة لكوا عيلة
المصنف اولى قوله وغيره له ميت او عليه حج فلتما اي ان يثبت بمال عيني او دهره كماله
ويجوز واعتمده بديونة الميت او بديونة المحيى عليه بالفتا وان لم تستغرق الديونة
شركة الميت او مال المحيى لانه لما تعلقت حقه بالمال فيها فكان يمسك لنفسه وربما
يظهر عندهم ان لم يثبت او المحيى وهو في ذلك غير ممة الموصلة او المعسر قبل موته
لتعلق حقه بالزينة قوله او بما هو وكبل فيه لانه يثبت لنفسه ولاية على المصروف
نعم ان شهد به بعد عزله ولم يكن خاضع قبله قبلت فان كان خاضع قبله لم يقبل
قال شيخنا الرقبة وكذا بعده ويجوز منا ما مر في شهادة الحاكم بحكم بعد عزله فحزم
تقبل شهادة اصل الوكيل وترعه له بالوكالة **تنبيه** الوصية والتبعية
كالوكيل لكي ينظر ما صرح الوصية راجعه **فق** عاقلة ولو فقيرا **فق** مفسدا اي المحيى
وان كان عندا لغراما رتوى نفي بديونهم لاحمال طهرت غراما غيرهم **فق** بوصيته او اقرار
او دهره **فق** ولا تقبل الشهادة لاصل ولا تزعم ولو برع او تركت او على بعضه اهر نعم
ان لم يكن الحف للمصنف له قبلت كانه اذ عي شهابا لالمال او ناظر اذ عي الامام بناء
للقف او ولى اذ عي شهابا لدية او وكيله اذ عي شهابا لكله فشهد لواحد منهم
اصل او ترعه بذلك قوله وتقبل منه اي حيث لا عداوة قوله بطلا في اي بائنا وكذا
رجعي فطعا وحجة ما تم نكتة الام هي المدعينة قوله لفرح الا المراد ما لجمع في شهادته بين
من تقبل له ومن لا تقبل له قوله فانه الاول على الثاني او عكسه قوله من الاخر او عليه
نعم لا تقبل شهادته عليها بزيارتها مع ثلاثة غيره ولا لها بان فلا تاذر ما قوله ولا تقبل
من عداوة كالحضي عليه قال شيخنا الرقبة ومنه شهادة عداوة الوارث بدينه على ميت
ولا تقبل لعداوة بزم من فلو يبالغ في صفة شفه عند رادة الشهادة وملا فدية عليه
لم تقبل شهادته واعلم بمرده عليه قبلت ولا تقبل رتبته ايضا فاطع الطريق عدو لكل
واحد وضحي بالشهادة له فقبله قوله يعني غروا لنعمة اي مطلقا فان نفي زوالها الى نفسه
فيعلم بمرده **فق** لو شهد لاصله او فرج او على عداوة او شهد فاستف كفي بعلمه والحاكم
يحكم ذلك **فق** مختار بولته قال بعضهم بل يجب ان يكون طريقا لا يصال الحف
قوله او غير شحي ومفسر بخالف ما عليه لا ما ان ابو الحسن الاسعري وابو منصور العاصري

٢٩٨

ابن حجر

فليس

في المتن

في المتن

في المتن

في المتن

في المتن

بضم الميم القفحة لانها على ما كان عليه لينة واضحا قوله مكتسري صفات الله
ولولذا لينة قوله مقام عندهم اي من الناول فقبلك شهداء ثم وان استحق قتل ماء ناء
واما لنا العزيم فيهم يعلم بجبي الرسول به ضرورة وتقبل شهادة الداعية على المعتمد
كرواية وسوم يدعوا الناس الى بدعة ولا تقبل شهادة الا طاعة لمثل ان لم يذكر فعله فنت
كرامته ففعله كذا او شيعته قال فان ذكره او شهد بغيره فبكت وهو المكتسب الى خطابه الذي
الكذب في كانه بقوله بالومنة جعفر الصادق فلما مات جعفر ادعى الالومنة لنفسه وهم
يعتقدون ان اصحابهم لا يكذبون قوله لا يضبط اي دأما او غالبا ما م بين السب
وبين رب الحكم استقصا له فيه قوله ولا يبادر وقوله لا يشهد او كفارة او وقف
او غائبا او غير ذلك بل ينصب القاضي من يدعي ثم بطلان لينة ولا يجازي الى حقيق ختم
ولو اعاد المبادر شهادة فبكت تنبصحة علم ما مر انه لا يضبط في الشاهد معنى
بغيره في الصلاة والوضوء مثلا اذ انهم ينعونه في العلم وانه لا يضره لو فقه فيها اذ اعادها
جاء بها ولا غير ذلك من غير ما تقدم قوله كالصلوة وكالحج ولو علم الميت وقوله كالطلاق
ولو في خلع لا في نكاح قوله وبقاء عتة وانقضائها واستبدال ولازم وبدل في وقف ووقف
ووصية لا معين فيها ومخرج ومضاع ومضاربة والثابت في الوقف اصله لا شرط مام
بذكرنا السامر قوله شهادته مع اللفظ تشهد والى ابدا والى فاحضه فيكفي اسنادا او انا
سامرا وعنه شهادة او مع شهادة قوله وقيل نعم هو المعتمد الا في حدوده انه تنق
تأنيلا اي ظهر انهما كانا وقت الحكم على ما ذكره محمد بن ماله كانا قبل او بعد ولا يضر طر
او جنس او انحاء او اخرس قوله نفقة قال شيخنا بمعنى بان بطلانه فلا يوقف على صفة
تنقض ولا غيره قوله وكذا ما سئل ولا بد في شهادة بينة النفس مما ذكرنا الشيخ لاحتمال
طرق بعد الحكم قوله لان قبولها بالاجساد اذ قبل المعنى ان القاضي اجسده في بؤنة عدالة
الشاهد بين له من الحكم عليها واجسده في رد عدالة الشاهد بين بالنف ولا ينقض اجسده
باجساد وقبل المعنى ان شرط العدالة في الشاهد ثابت بالاجساد مطلقا وقبل غير ذلك
قوله ينقض بخلافه فيجب الاشهاد كما سأل في قوله كافر اي ليت تخفيا كفى ولا فلا يقبل لبقاء
التممة قوله او عبدا وصية او اعم او اخرس قوله بغير كمال بتمام وحريته وبدل في ابقار ونطف
ومثله ببادرة كافر قوله او فاسق ناب بغير شهادة ثم عاد سألنا نقبل ومثله شهادة عرق
شهادة اي الفاسق في غير ما ومثله فارم المروقة قوله بسنة اي تقري بينة قوله فيقول اي عند
القاضي وصلت اليه نعم لا يضبط في كونه ختمه بيا لمعك قوله في التوبة مشا اي من التوبة
ايضا قوله وعزمه ان لا يعود وعزمه وصوفه الى حالة الغرغرة وعزمه طبع الشبهة في غيرها
قوله من مال بعينه او ببدله او بالعرض عاردا اذ ادرم وبرد لم تحفه او ادرم او الحكم كفى

والألف
الف

والأقبال عنهم إذا عرفت **ففي** بحبل النفس في كل ذنب ولو صغيره قال في كفاية لا سيما بالنسبة لما فرق بينه من ذنب دون آخر وشكره بذكره لا ليندكره وأما إذا أتى في قتل قبل تسليم نفسه صح في حق الله دون حق الناس وإسلام المرتد أو الكافر يؤبى من الكفر بشرط إذا الذم عليه وكذا صلاة تركها **فصل** في بيان أنواع المشقة ونوع العتق وما يصلح كل منها من خمسة أنواع لا اله الا الله ما رجع في رجل فقط أو رجل فقط أو رجل وامرأته أو أربع نسوة واليهن مع رجل مؤكدر **والأول** في خلافه **والثاني** في ما يطلع عليه لرجل **والثالث** في كونه لا يرضى **والرابع** في ما يقصر منه المال **والخامس** في ما يطلع عليه النساء غالباً **سبيل** في حكمه فيه بوجود الصفة على العموم فهو حكم حقيقه بلا خلاف ولا يحد نفسه وفيه على ما ادعى من أن مؤبى حكمه لا يحد في غير ما عليه ولا يحد في زيادة عما سافر به **الحقيقة** أي الخصية من حيث أنه حكم كاست فلا بد من قول الواحد في الحر وفي العتق وفي بيع الإسلام كافر ما كان للصلاة عليه وثلاً بعنا وفي إقيد العدل للحاكم بما يمنع الخصم لاجل تعزير وفي صحة الأهرام بالجمعة **أي** سلال سلال وفي صحة صفة شهر لزم صدقه بذلك وفي صحة الوصف بعرفه كذا وفي غير ذلك خلافاً لما في بعض ذلك للزنا أي لا يثبت له ولا يثبت له كالميتة وكذا التواطؤ **والتبائن** أي التواطؤ والتبائن **بالتبائن** ردة السنادة به فبذلك أثبت أنه لا يخرج بآن سبيل بفسقه **وغيره** بالزنا كما يشترط أن يفسد إنما انما ذكره للجمع وبذلك فارق ما لو سجد دون أربعة بزنا فزنا أي فلا زنا غائب أو سجد فلا بد من تبينه باسنتها ويشترط بغيره رجلان أو رجل وامرأته وكذا رجل وجمعة كما كان **فقال** وعقد مالي أي في شتمه ومنه الأقال وعقيل الحق بها للعقد بينه على ربه **و** ضمان وإبراء وفرض ووفاء وصلة وسقعة وورث بغير ومساكنة وغصب ووصية **بمال** وأقرب ومهره نكاح أو وطء شبهة أو خلع أو ثل خطاء أو ثل صبيته وجمعه وشكرته عتق أو مسلم ذمها أو ولد ولد أو سرق لا تطع نهياً **و** حلف فالحق ومنه ريب وفيض قال ولو في كتابه ومنه ضعف القود طاعة زوجة لا استحفاء نفقة وكذا قتل كافر لسلبة وإزفاء ضمه للملكه وعجن مكاتب وأفلاس وورثه من غيرهم **و** أمّا الشركة والغرامة والكفالة كالوكالة إلا أنه كغيرها **المجتمعة** أو العيب فجمع **الشيء** في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ولغير ذلك أي المذكور من سلاله رضاه والزنا وما يقصر منه المال أي ويشترط رجاء لغرض **حكم** السبابة أي بآن شبهة وإبائه استحقاق الجلاء بذلك **وحدة** العتق والتعزير **و** وكالات وكذا الشركة والغرامة والكفالة كما من نعماء أراد في الشركة والغرامة حصصه من الربح وكما المال ومثله دعوى المرأة النكاح لا يثبت له إلا في المهر كما تقدم وكذا عتق وبدع والياء وظلمة ونسخ نكاح ورضاع محرم ومقتة ما كان نكاحاً وادعى الرضا عنه وولاء وإحصاء وحكم وانقضاء عتق بغيره وخلع من جانب المرأة ودعوى الرضا عنه **والشركة** **والغرامة** **والكفالة** **لما** **و** رضاع أي من الرضا أو اللبث منه **أما** **الرضاع** **فما** **أنا** **مكلاً** **فلا بد** **من** **رجلين**

دک

طابق من طابق

ولا يثبت الا بيمينه وهو المعتمد قوله فلنا بحجة نظركم ان نعم ان قصدتم المال كمال
 وما يبدل اي من الامنة يثبت برجل واحد وان يثبت برجلين ونعم ان لم يكن
 المعتمد المال فلا بد من رجلين كانه نعمنا ونحو ما بالنصب اي عطف على عيبه كانه
 والحمل فعمل انه يستثنى من عيب النساء فان وجه الحجة وكيفية او ما يبدل عند الحجة من الامنة
 فلا يثبت بالنساء المتفردات ولا بد في الاقوال من رجلين وكيفية الثاني رجلان او رجل واحد وان
 فلا يثبت برجل واحد ونعم ان لم يقصد من المال والافعال علم مما ذكرنا من ان يمينه وايها
 لا يثبت برجل واحد قال الامام مالك يثبت بهما الا في حال واحدة في النساء لا يثبت بهما مال ولا ما يطلع
 عليه لرجل واحد والرجل واليمين واليمين لا يثبت بهما ما يطلع عليه لرجل واحد وان كان الزنا لا يثبت
 بدون اربعة من الرجال فصح يستلزم في كل شهادة يمين عارفا بما يطلع به في عيب النساء
 يمين عالما بالطب فلا يثبت بهما المعتمد وطالب يمين خصمه فلو لم يطلبه فلا تخصم ان
 يفسد له احدى او حلفه وخلصه ونعم الخصم اي لا يطلب ليمينه فيك الى ان لا تستلزم
 الطلب ولا الدعوى خلافا لما روي الشيخان ونسقط الدخول اي فلا يطلب له اصلا وقال
 شيخنا شيخنا عميرة ان يدعى في مجلس آخر ويقيم ليمينه ولو شامدا ويمينه فراجع
 الرد وهو صحيح في ان شهادة الشاهد سقط اعتبارا سقط حقه من اليمين اي في سنة الحجة
 ولا يجرى بها الدعوى ويجوز في ملكه اي منه بديل ما جرد ما لا عين اوردتها او منفعته
 وحلفه معه بعضهم وحلف على الجميع ان ادعاه فان ادعى فله حصة فقط حلفا عليها فقط
 وكذا كل من حلف من حلف ولا يكتفى حلف واحد منهم عن غيره ولا ياخذ الا قدر حصته قطعا
 ولا يشارك فيه لئلا يلزم يمينه ذلك كخصم يمينه غيره ويطلق حقه اي من اليمين فقط
 ولا يملك وارثه بعد موته فيكون حرجه امتناعه بلا كسر فلا يملك حقه ان حلف
 اي وعلم بالحق واليمين كالخاضع اذا علم وصح ان حلفه اي وعلم بالحقية وشرفه فيها
 والا فكيف يثبت وحلف اي على الجميع على ما روي بغير شهادة اي ان كان السابق ادعى الجميع
 والا فتعادل جزا كالدعوى لم يدرج المعتمد خلافا فلا بد من شامدا وغيره لغيره حلف
 ولا تعادل الدعوى ان كان المدعى من قبله بالجميع الا بابصار صحيحه انه لا يصح شهادة
 الاعى وان تمت ذكره بيمينه في الفرج والمعتمد جواز من ان اسكنها الى اء حلفه وايها يدين
 القاضي وان لم يثبت لذكره في الفرج ويحتمل النظر الى فرجه الزاني لكون الشهادة لا تتأثر
 بها كونه الفتناء ولا يثبت شهادتهم لو تعرضوا للنظر لغير الشهادة لانه صغيرة في اذن مثلا
 فتد وضع يده على فمه وكونها في محل ليمينه فيه غير ما ولا يستفاد من ذلك وعنده عيبه قال شيخ
 الاسلام الى فرق من اذ العروى وكذا ان جعل احد ما فله نظر المعتمد ان لم يعرف بالافعال الا كيف
 وحده ولا يثبت بعدد فنه وان استشهد الى اء الفرج لا يثبت بهما بيمينه بيمينه بيمينه
 اي او باستفادته كذلك او بيمينه او بيمينه واحده لانه انما هي في يمينه على شهادتهما

قوله
 جاز

لا يثبت الا بيمينه

خلافه لا يثبت

لا يثبت

قوله جاز

جاز الحمل عليها متنفذة ولا يثبت برجلين عدل او عدلان ولو في الشهادة في اقامتها
 والعمل اي عمل الشهود والتاسد لا عمل الا في حال واحدة في النساء لا يثبت بهما مال ولا ما يطلع
 بهما المتأثر من رطل عن شيخنا الرقاي انه فعله واقر على من يزوج بيمينه يستجل القاضي
 اي جاز لا الاسم والنسب اي من غير انضمام اليه اليها لانه يستلزم ليمينه باقيل في فعله
 الشهود من جملتهم ويثبت بيمينه حثية على التمسك به المعتمد وكذا يعلم القاضي سجل به
 فيقول حضر رجل ذكرناه فلان ابن فلان وحلفه كذاة وهذا واضح ان كان المراد التذكر فان
 كان المراد الكناية به الى بديل في نفسه نظرنا فيه وله الشهادة بالتسامع او ما يعارض بان كان
 المستوعب اليه مثلا او اخبار من يورث فيه ريبه وان لم يقطع بكذبه وبيان الحجة من ربح المنع
 فليست فيه جرم بالمنع كلف المنع في الجرم فيه بعض الاصح في الجميع الجرم وهو الحلف في الحنة
 المذكورة وهي العنف والولاء والوفاء والنكاح والملك كلف النسب وانوث فلنا والمراد بالنسب من الاب
 لا من الام فالخطيب والمعتمد خلافا والمراد بالوفاء بيمينه اصله واما تفاصيله وسروره فلا يثبت
 بذلك قال ابن الصلاح نعم ان ذكرنا الشاهد في شهادة يمينه على ما يدين واذا لم يثبت فقال الشيخ
 ان كان الوفاء على جماعة فستم بينهم بالسوء او على جهات فذلك لك والراجح الى انظر والمراد با
 اصله واما حديث كلف العفار فلا يثبت بذلك ايضا فاله يمينه والحق بما ذكره ولاية القاضي وعزله
 ونقص الزوجية واستيفاء الزكاة والنفقة والرضاع والولادة والحمل والوفاء وقدم
 العيب والسفوف والرشد والعترة والجرم والنكاح والكفر والاسلام والوصية والارث
 والفتنة والغصب والصلح والاسرية والعنف والافلاس في ذلك مع ما ذكره الحكماء
 وتلك مسئلة وبعضهم نظم فالبها وسكن بيمينه هو عيبه على الخصم في الفقه كلامه والظن انه
 لا يجوز وهو موجود في كتابه **تنبيه** صفة الشهادة بالتسامع ان يفسد الشاهد
 ان من ولد فلان او انه ملكه او انه وقفه او انه عتقه او تولا او امتاز وجهه ولا يثبت بالملبان
 الا في الارث ولا بالانفال كان يفسد ان فلان ولد فلان او فلان او فلان او فلان او فلان او فلان
 فلان ومثله لان كذب حلفه عامر انه يستلزم الشهادة بالفعل الابصار والوفاء السماع و
 والابصار واذا ذكر الشاهد مستنده كالا متضمن يثبت شهادة اذ ذكره على وجه الترسية
 والا فلان لا يستلزم العدا ولا الهم ولا الذم ولا العترة ولا العترة وكذا لا يستلزم السلام ان بلغه عترة
 الترسية لانه يثبت العلم بالحق وهو في ملكه قضية نعم ان استقيم يمينه الناسب شتيه الملك اليه
 كيف فقه ويحتمل في طويلة نعم لا يكتفى في الرق الا ان انضم اليها استفاضة او شهود بين الناس في
 في العفار ذكره كذاة فابعد لا لتقيده في مرة واحدة فلا بد من التكرار بنفعه او اقراره وفي
 سنة يمينه الا في الواو كلام المعتمد في اقراره **تنبيه** في حمل الشهادة وادائها وكيفية
 الصلة قد مر ان الشهادة تطلق على ما كسبه من حلفه وعلمه او اقراره او اقراره او اقراره
 كحلفه شهادة بيمينه في مصلح يمينه في المصالح والمفاسد والمفاسد في حفظه او الاطاعة به في
 فريضة كناية اي حق من مهم اصله لئلا يزداد على النصاب على ما بان في من وكناية الصلة اخرى

الا ان بعض

بأنه لا يثبت الا بيمينه

قوله جاز

و تفتق وكسوة وحق ابراء الماء في امره جازي ادع عليه نكاحا فخر في مالو ادع عليه جازي فله
الى قبض ولوا دعت زوجته رجل فانكز حلفت البعثة المروضة ثبتت زوجتها ووجبت
قوتها وجعل له وطئها ظاهرا وكذا باطنها كان كذا في انكار لم يكن الاطلاق كان يقول
منه زوجته ولو من قبله عارفا كان اطلاقهم نعم بغير نكاح الكفار نام بغير طهر امر
بعد اللام فسد اي عدل فان كان يصح عفا مع فسق فالزوج يصح عفا وفساد
عدل ولا يشترط نفيها وحق فاعنه واسلامها ان كانت ما وبطلت زوجتها في ولاية
نكاحها من مالها او غيرها عفا ما لبا اي غير السلم كفي الاطلاق ولاية من وصفا الصفة لا بشرط
فك عفا فان ادعى سوء ادعى ذلك حاله الدخول عليه او بعد ما او بعد الحكم عليه حلف
ان لم يكن حلفا عفا الاستفاد او مع ما سدد وهو ما نادى اذ فان نكح في سنة المتائل حلف
المدعي عليه وبطلت السنادة فالمدعي عليه عليه بنفس سادته اي كمالا حال سنادته لا بغير ما
لان لا بشرط كذا مثل ذلك مالى قامت بيته باعتار مدعيه فله حلف لا حلال ما ليا طاهر
وما لو قامت بيته بعفا وفاته لانها باع ولا ويب فخصم حلفه انما ما خرجت بمملكه لانه
يجوز حرجها بغير نكاح انما لم يكن الطهر في سنة المتائل طعن في الشك لا في حق من طعن حكما
من قامت عليه بيته وهو المدعي عليه لبا اي بدافع ولاية من ذكر الدافع من الغاي لا حلال
ان ينفذ ما لبيت بدافع دافعا اقبل وجوبا يكفل او شرعهم ان حلف خبره نكاحها
غير يوم الامثال والعود ولا يبراد عليها وان كانت بيته بعفا بل بغير مدفع الحق ثم لبا اي بدافع
بعد ذلك ولو عاد بعد نكاحه وطلب بعفا خصمه على كذا براء اوجب او اقام بعض البيته او كذا
وطلب الامثال للعدول او نكح اقبل نكاحا ايضا ولو في الحق ابتداء ثم الى بيته ولو قبل الشك
سعدت بالغ مما قل رشدا وجرى عليه البيع وبيع المسقية عا بائعه بيته وان اقر بالمكينة
عند حكم له ان حلف وهو مبرر او بعد بديعه او الجحد بعد فافته فان كان لغيره من قواه
ادعى عفا فموجب اي بعضه او كله وشمع بالمال كذا او بعضه وان ادعى بكنه لبيته له الى
ففي لا شمع الدخول بغيره على مفسر لبطالته اذ انشأ فيما ينفذ حلف المدعي عليه اصر على الكذب
لا لبيته ولا لغيره ولا اوجب عفا في ان يشك له الى كذا في نكاح وشمع ما ينفذ على النكاح
يجب الدخول ايضا وسكنه الا صم قبل علمه بالمال لبيته نكاحا لبا اي عدم الاشارة من الاخرى بغيره
بعد سماعه جعل كذا كل اي حكم الغاي في نكاحه او قال للمدعي اخاف او خذ لك بخصم
اي من غير جاز لا دسوق الا ان اقتصر على ان عفا حلفه لبا اي عدم الاشارة من الاخرى بغيره
دون ما فله بدعي بغيره بغيره بغيره ان سدد موجب العشة لعفا كبيع في كفه بغير
العقد من ما بعد بعثة لو قال المدعي عليه عند طلب لبيته ان ارفع المال ولا حلف
لم يلزم المدعي قبله بغيره من اول حلفه لعدم ايمانه بعد ذلك ان يدعي عليه عفا دعه
فكذا لو قال له عند مراد حلف المدعي من الرق قبله الحكم ان ينفذ ولا قال للمدعي اخاف
مجنون وان لم ينفذ لفتق الدخول به على المعتقد في الجنة اي السب فله نكاحا لبيته

ولا يشترط

فصل

في نكاح

جاز لكونه لو اقام المدعي بيته ثم شمع بيته المدعي عليه بعد ذلك باء ادع عليه انما لا يشترط الحق
وقد نقض اوله وما سدد مالو ادع عليه تفتق وكسوة في كفه لبا اي المطلق في لا يلزم له ما سدد
قوله علم كنهه لا حلال منقطع ففيه قاله سدد مالو ادع عليه وادع عليه ثم بكنه لبا اي لا يلزم له
السليم لان ما ينفذ في الحلية فيجب بغيره في نكاح او يرد دسوقا ونكح ونكح لبا اي لا يلزم له التخلية
بيد من سدد او مكي اي في الوقع او لا يشترط الوقع وهو منقطع بغيره او اعنف لا ينافي اذ لا معنى له
قاله العرفي بكنه الحاد لافادة انه مصره معقول لبا اي ضمير عائده على المدعي لا ينفذها المقتضى انه
نقل جواب الشرط وان ضمير عائده على المدعي فاذا ذكره لا يجب وعكس سدد مثلها كذا يدعي على غيرها
على الراس بدعيه وهذا الواجب اي حذر الرشد الرشد ان اعنف له بالبيته في الحلية لا بغيره ان ادع
الغال سدد ما فله بغيره او يرد سدد فاذا ذكره لا يجب ولا ينفذ اهد ما تاذكر من الرشد بدعيه مع الحاجة
او وقف على الفقد او بغيره كذا اي وهو ناطق عليه بيته والا انصرفت عند الحصة الى ناطق ونزعت
العي من المدعي ولا شمع العفا منه هي لو ادع عليه بعد ذلك لفتق بغيره دعوا بل حلفه المدعي
فان اقر او نكل وهذا المدعي بكنه العفا في الاولين والبدل لبا اي البيته واخا لبيته لبا
لا حلال صدقة في اخره وعدم انشاع العفا منه لا حلال لانه ولاية عليها ومعنى عدم انشاع الحصة
من حلف طلب حلفه لا ينفذ الملاك ان لم يكن بيته كبت قبل بل لبا اي حلفه ولو كان معه بيته
لعفا ففتق الجحد وقدره وحاضر مفرق الغاي ووليه بغيره مقامه شرعا في بدعيه ولا ينفذ
الحصة عنه من حيث الحلف على ملك فاص قضيه نعم ان اقام ذوا لبيته سدد مالو ادع عليه فزيت لغيره
لا لغيره ذي لبيته وانصرفت الحصة عنه واندر فتق منه كذا في ان يشك له ويكن عنه من كذا بالوكالة
او امتا وصية معه فيها عليها بالافادة والا فبديعه عليها بالافادة قضاء على الغاي في غيره بمائة الناطق
فيها بان ينفذ فوق مائة العدي في حلفه عليها سدد مالو ادع عليه فان نكله هو تفرع على ما في الروضة ومعنى
اخذت عفا اذ بدعيه كذا ولا شمع العفا منه كعفا لادع كفو وحده فذوا وشمع وكذا في الحجة
مادة اما عفا انما فلا شمع الدخول فيها كذا كذا في لبيته وضمان مثلها قبل السدد فان ادعى على العبد
شمع فاعنفه سدد الرق بغيره نعم بكنه الدخول والجدى عليه في دعوى الفقد فطاه او شرعهم بغيره
ان لا ينفذ اقر له لبا اي لا ينفذ وشمع الدخول بغيره في نكاح العبد وكذا في
المكاتب فاذا اصابه باخر لبا اي في كنفه الحلف وضابط الى الف
نقل بغيره نكاحا وان اسقطه المدعي والمدعي عليه وما امتنع منه فهو ناكل فيا لبيته بما ل
ولبيته بغيره لانه لا ينفذ فيه كدعوى دم اي عمر لا في غير كمال وعنف فنقل على العبد
مطلقا وعلى السدد ان بلغت بيته العبد نصبا وفي طلاق وكذا خلع ان بلغ عوفه نصبا بطلت
والافعل الى الف منها ان كان المدعي الزوج فان كان المدعي الزوج فلا ينفذ عليها ووصاية
كان يحلف على اثبات كونه وصيا على المكاتب ووكاله على من انكحوا ولو في دمهم عفا مثلها
دفع به نعم ان يرد بالنصاب من الهبة او النكاح لانها غير ما تعجب بها وي نصاب النكاح المذكور

125

عنه

عنه

ق اهل البيت عليهم السلام في ايام غيبة الامم والاعمال والعقد والامر ان عليهم السلام ولو اقام شامدا
 وظليل لا يزال الامم السنة اهل السنة اهل السنة وكذا للعقد بل ينظر في متابعه من سنة اهل السنة لا في
 بيته فبهميل تلكا كالمقدم وتقدم ان لو كانت بيته بعدة امر يدفع الحق ولا ينزل الاضطرار
 ولا يغير ذلك الا بالي بالرافع اي امدعي من نصرة الله وسومهم لان اهل البيت لا ينفق
 على ان لا ينفقوا في النصرة على الله والامر بالحق الى اهل البيت في كل وقت وعلى غيره
 وقسم على ان ينفقوا في نصرة الله ولا ينفقوا في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 الى ان ينفقوا في نصرة الله ولا ينفقوا في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 اي الوجه لم ينفقوا في نصرة الله ولا ينفقوا في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 فممن طولين في فادع مستقط فان امكن كان ادعى ان اسم قبل نصرة الحق او كان غائبا وحلف على بطلان
 فان لم يمكن او امكن ولم يحلف في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 وتقدم ان الوكيل والوصي والفهم وكذا السامي كالوصي وكذا نصرة الحق في كل وقت وعلى غيره من نصرة الله على غيره
 البيت فبهميل تلكا كالمقدم وتقدم ان لو كانت بيته بعدة امر يدفع الحق ولا ينزل الاضطرار
 الذين اما اذا اراد ان ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 احد بغيره ان لم يكن مرجح لاحد من الامم والاعمال والعقد والامر ان عليهم السلام ولو اقام شامدا
 يخلع الى اقامتها ثانيا للذنب الذي يبدى بغيره بعد بيت الخارج ولو اقام كل منهما بيت
 بما في يد اخرهم له به وبقيت في يد اخرهم وكذا لو لم تكن بيته سنة حلفا كل منهما او ينقل
 بينك وهذا اي لا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 ومحمدا والآخر سادس من المرجح مالم ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 نقلها ولو شهدت بيته الخارج بان الدخول اقره بالملك قدمت مام تشهد الاخرى بانها اقره بالملك
 ولا تنفهم وتقدم من قالت استشهد من زيد وهو ملك على ما قالت في بيتها ويقدم من قالت وهو في
 يد عامر قالت وشكته منه وليس من المرجح بيته وثق ولا ينفق مع حكم فلما قامت بيته ما وثق
 وثق ولو وقع حكم به بيته ان ابا مباحة لها او ملك لها وقيل وثقه جمع وبطل الوثق قال
 في هذا الرقعة شرح الحكم بالصحة او اختلف بجله عليها على الحكم بالموجب بغير بيته المدعي ولو قيل
 غير بلما نعلم ان كان في اقامة بيته الدخول اولاد دفع ضربه كدفع ثمة في مائة سنة ولا ينفق
 الى اقامتها بعد بيته الخارج فانه ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 شتم الا ان يذكر انفق الا فانه ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 او ترك فلما قامت بيته ان اقره بها ولا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 ولو حكى كاليهود المردودة لم ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 كما قال الجهمي بخلاف ما تقدم بان ذلك في دعوى واحدة بخلافه من في لو قاتل بيته له وملكه

احكام

مطالب

لم يكن اقر له بل ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 او احمدهما وولدت الاخر في امة من امة واسمها لا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 حليف الاخر فان حلفا جعلت بينهما وان حلفا احمدهما فله فانه ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 نسوة فبهميل تلكا كالمقدم وتقدم ان لو كانت بيته بعدة امر يدفع الحق ولا ينزل الاضطرار
 وكذا اربع نسوة فبهميل تلكا كالمقدم وتقدم ان لو كانت بيته بعدة امر يدفع الحق ولا ينزل الاضطرار
 قاتل عينا بوف او احمدهما بالحق والآخر بملكه لان حلفا ضما فيه اي الاكثر فسقط ما انفق ضما فيه وبينه
 اصل المقتل الملك السابق الاخر نعت لو كان المدعي صيدا او مبيعا قبل قبضها
 فلا اجر على الزوج والبايع ولو بالثمن في كل من بايعها فاحذر من ان ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 كان في بيته او ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 بيته الابناء وحلف المقتل مالم ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 او شهدت بيته لبيح في ملكه او امر فيه او حلف فيه او ورثه من ابيه فتقدم بيته ولا اشر
 لغيرها بيته دابة من غير نصرة الله ولا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 حلف بغيره السامع ملك المتكلم عنه بغيره وان كان شامدا بغيره مام تكن اليد عادية بغيره وعقب
 من املك وقف بلاموجب وبغيره ان لو اقام بيته بغيره بغيره ان استشهد من زيد من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 ذواليد بيته ان استشهد من زيد من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 لا حلفا لزال ملكه وعقوله لا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 الحلف فتقدم شايعة النابح على العقد لان نعم قريلا ولا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 ولو شهدت بيته بالخارج من مرجح لبيح البيته ان استشهد بالملك استقام فانها لا تقبل كمن حلف في نقد ولا نعلم
 من يد كالتقدم او ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 في سنة بخلافه اي لا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 كونه بمنع الرجوع مع العذر كالقسط مما اقر بقره ما كلفه لغيره بغيره ثبت ان هذا الاصل فانه ينفق
 ولو اكد ببيع المسمى وان جمع بالثمن وان ينج منه الغزى على بائعه لا على بائع بائع
 لانهم ينفق الملك عنه لم ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 فان اعاد الرقعة وذكر فيها ذكره في شهادة من كان في حلفا من وثقة الرقعة ان كان كانت للثمن ففان
 بين الرقعة والشهادة فرق بين الثمن في الملك فلا ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 بل يخافه من من داس فانه ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 في صيغة البيعة ان تقول تشهد ان لا خعة من جهة عنة ولا تشهد بالكل والبالبايع
 في اخذها في المندعي تبارضت ان اتفقوا انهم ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره
 او اتفقوا في نصرة الله فان اختلفت بملك بالاتباع منها فان كانت من امة بالكل لغت الاخرى او بالبيعة
 ملك بالآخر في البايع ينفق في نصرة الله ولا ينفق في نصرة غيره من نصرة الله على غيره من نصرة الله على غيره

كالآدي بالسنة على غيره

الولاء على عبثه ولو مسلما وهذا اذا اراد العتق المجتبي عن نفسه قد دخل عتق لمشتري فيه
 وعتق الراس الموشى وعتق الواك الموشى من الشركة وعتق الاطعم قد بينت المال
 وخرجه تحت القلتى وكفى فلا يصح من صبي خريجه الا عتاق عنه من ولية عما كان
 قتل فصح وتنبه عن نفسه كما مر اما عن غيره باذنه فصح ^{فراجع الى الجواب}
 ويصح تغليفه اى من صحح العبارة وان لم يكن مطلق النص كسفيه وراسا معتر
 ومفلسا ونسبا متى علمت الصفة المعلقة عليها فلا ولا يصح الرجوع عن التغليف
 بالفعل ويصح بالفعل كبيع وكفى واما تافيه فلا يمنع من نفوذها ولا يغفل التافيت
 واصنافه الى جزء وكذا الى الله تعالى عتق الله وهو كناية فيعتق كله ان كان المباشرا كالكالا
 فراجع وصح ولو بغير العربية فراجع بحذ الكنايا لا يجنب الى اليه فيكفى معرفة معنى النطق
 في المجلس المراد منه القصة كما في الخلع على الف فلف قال ولي عليه الف عتق جانا كما في
 الطلاق في الحال مستدرك ولزومه لا الف اى وان لم يكن معينة والالزوم فيه ولو قال انا
 اعطيت الف فامتنعت لم يثبت الف في الطلاق قال حامد ولو قيل تمام انفصاله او انفصل
 بعد فتيها لانه كجزء منها فعنه بالبيعة لما وان استثنى ولو اعنته اى احل عتق وشا
 اى ان كان قد نفخت فيه الرومي وانفصل عنها فافان انفصل منها ولو بجنابة لم يعتق والعاجب
 فيه ما في الاثر لا غفر والحال الاخر كوصية او غيرهما كالباء عما خلت عنه المستثنى ثم رد لها فان الحبل ينفى
 لان زيادة ولو كان الحبل مضغعا او عتقه وقال اعنت مضغعا او عتقتك او حلالا لم يعتق فراجع
 صديق بيمينه فان اراد اليمين على المذموم صحت وان خفى القيمة ويعتق نصيب المذمومة لان ردها اليه
 كالاف فلا يابعضهم ولا يستأثر عليه لانه لم يثبت عتقا ويعتق نصيب المذموم اى نفسه وان افترق
 حلفه فراجع وعليه فالولاء في نصيب كل نفس ولا يشرى اى نصيب المذموم وان كان موشى والثاني
 هو الصحيح على المصوم على قوله اى الاداء **ق** دور لفظي اى ترجع الى اللفظ لا حقيقة مرجع الى العقل
 والاصح يعتق على كل نصيب هو المعتمد كالقبيلة ويطلق الدق بكس الحاء من حيث كونه ضبط
 المصدا لا من حيث الحكم بالشبهة او بالمفرد او لانه متان بان عتق اى او فرغما الصيغة معا وبها
 موثران فان استأثر احداهما شى عليه لكل لا سيما اى بالشرع لا سيما الاثنان فوزعت على الرؤى
 والاعطاء اعطاء اى يجاد العتق منه بخن او عتقا وكونه باضبار هيفه فراجع الى اسباب
ح في العتق بالعضية اى بمعنى الاصلية والفرعية امثل ببيع المراد به الحر الكامل اخذنا
 ما استأثر لى في المكاتب وكذا المبيعه فراجع الى معنى اصله او فرعه اى من التيب فيها ولو هلا
 فلا يثبت بخلافه ولو سب له اى لو حصل له ملكه بلا عوى فربى اى كل من يربى اما من
 فربى فممنوع قبله بطلا ولا يصح لصفه لانه يشرى ويغرم القيمة كاستأثر المراد ان لا يملكه نفقة
 ففعل الولي قبله فان لم يفعل في سنة والى بعد منها قبل الحكم له فان لم يفعل قبله اى قبل بعد كاله
 في الوصية في بيت المال بئنا في المسم وفرضا في الكافر على المعتد هزم القبول ولا يصح وتبين

على
 دقيق

ح

ما روى
 احوال
 معتد